



البعد الثقافي في العلاقات الدولية

دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات

أمانى محمود غانم

تقديم

نادية محمود مصطفى

سيف الدين عبد الفتاح

٢٠٠٧

البعد الثقافي في العلاقات الدولية

دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر المؤلف
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر البرنامج

حقوق الطبع والنشر محفوظة للبرنامج
القاهرة ٢٠٠٧

تصميم الغلاف: نوران زين العابدين

برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة
القاهرة - الجيزة - مصر

تليفون مباشر: ٥٦٧٦٤٨٦ - ٥٧٠٣٧٦٩ - ٧٧٦٨٢٤٨

فاكس: ٥٧٠٣٧٦٩

البريد الإلكتروني: hewar@hewaronline.net

الموقع الإلكتروني: www.hewaronline.net



البعد الثقافي في العلاقات الدولية

دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات

أمانى محمود غانم

تقديم

نادية محمود مصطفى

سيف الدين عبد الفتاح

٢٠٠٧

قائمة المحتويات

الصفحة

تقديم : د. نادية محمود مصطفى..... ٧

توطئة : د. سيف الدين عبد الفتاح..... ١١

المقدمة..... ٢٣

٢٧

الباب الأول

مراجعة حال علم العلاقات الدولية :
نوافع تجدد الاهتمام بالبعد الثقافى

[٨٦ : ٣٣]

الفصل الأول

التغيرات العالمية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة:
اتجاهات مراجعة حالة العلم

المبحث الأول - منظور دراسة العلاقات الدولية : بين الواقع والتّظير ٣٤

المطلب الأول: تطور منظورات العلاقات الدولية: العلاقة بين الواقع والتّظير ٣٥

المطلب الثانى: خصائص العلاقات الدولية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة ٤٣

المبحث الثانى - اتجاهات مراجعة حالة العلم ودعاوى التجديد

نحو بروز أهمية البعد الثقافى - القيمى ٥٤

المطلب الأول: الدعوة إلى مراجعة المنظورات السائدة ٥٦

المطلب الثانى: التشكيك فى الأسس الوضعية للتّظير: الدعوة للتّغيير ٧٦

[١٤٩ : ٨٧]

الفصل الثانى

البعد الثقافى فى دراسة العلاقات الدولية: من المفهوم إلى تجدد الاهتمام

المبحث الأول - الثقافة فى نظرية العلاقات الدولية: من المفهوم إلى مستويات التّظير. ٩٥

المطلب الأول: مفهوم الثقافة.....	٩٦
المطلب الثاني: مستويات التنظير للعلاقة بين الثقافة والعلاقات الدولية: البعد الثقافي	١٠٨
المبحث الثاني - مجالات تجدد الاهتمام بالبعد الثقافي:	
الاتجاهات، والتحديات، والإسهامات.....	١١٥
المطلب الأول: اتجاهات الاهتمام بالبعد الثقافي وتطور العلاقات الدولية.....	١١٧
المطلب الثاني: تحديات الاهتمام بالبعد الثقافي وإسهاماته.....	١٣٨
الباب الثاني	١٥١
في تحليل الخطاب حول صدام الحضارات	
الفصل الثالث	[١٦٣ : ٢٢٠]
أطروحة هنتجتون في 'صدام الحضارات	
المبحث الأول - المفكر، السياق، والنص المركزي.....	١٦٤
المبحث الثاني - صدام الحضارات: منظور جديد لدراسة العلاقات الدولية؟.....	١٩٩
الفصل الرابع	[٢٢١ : ٢٨٣]
صدام الحضارات: الاتجاهات والمستويات (دراسة مقارنة)	
المبحث الأول - المستوى النظري المنهجي.....	٢٢٤
المبحث الثاني - المستوى النظري حول نمط العلاقات الحضارية.....	٢٤٨
المبحث الثالث - التأصيل النظري حول العلاقة بين الغرب والإسلام.....	٢٦١
الخاتمة	٢٨٥
قائمة المراجع	٣٠١

تقديم

يسعدني تقديم هذا الكتاب للمكتبة العربية الأكاديمية والفكرية في الدراسات الدولية. فالكاتبة -أو فلنقل الباحثة- أ. أماني غانم، المدرس المساعد بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد، أعدت هذا العمل كرسالة علمية للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في تخصص العلاقات الدولية.

ولقد قمت بالإشراف على هذه الرسالة، بل وأيدت فكرتها منذ اللحظة الأولى التي عرضتها علي. فلقد كانت الفكرة نتاج تفاعلها مع مقرر نظرية العلاقات الدولية (السنة التمهيديّة للماجستير)، وهو المقرر الذي طرحت خلال تدريسي له -لأول مرة (١٩٩٧-١٩٩٨) قراءة في العولمة تفسر صعود الأبعاد الثقافية والحضارية في دراسة العلاقات الدولية، ومن ثم بداية ظهور ملامح التحول في منظورات تطور العلاقات الدولية على النحو الذي أفرز مرحلة جديدة من جدال القيمي/ العلمي الوضعي، والثقافي/ السياسي. ومن ثم كان اختيار أماني غانم لهذا الموضوع لرسالتها، سنة ٢٠٠٠، أول خطوة في مسار اهتمامات جماعة الباحثين في الكلية بهذا المجال، وخاصة في ظل استمرار تدريس لمقرر نظرية العلاقات الدولية انطلاقاً من البحث في التحولات العالمية ودلالاتها بالنسبة لصعود الثقافي وانعكاسه على جدال منظورات العلم، وذلك في وقت أُنعت الساحة النظرية والفكرية بل والسياسية أيضاً بأبعاد الجدل حول خطاب صدام الحضارات. وهذا الأمر الذي تفجر واكتسب زخماً إضافياً بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ أي في غمار إعداد الرسالة.

وعلى هذا النحو، فإن هذا النمط الإيجابي من العلاقة بين الأستاذ وطالب الدراسات العليا يأتي على رأس الاعتبارات التي تُشكّل سعادتي بتقديم هذا الكتاب. فلقد كان ثمرة التفاعل الصحي من جانب أماني غانم مع حالة الحقل الذي اختارت التخصص فيه، ومع حالة النظام الدولي الذي يحيط بالدائرة الحضارية التي تنتمي إليها، وهو التفاعل الذي جرى في مرحلة تحول على الصعيدين: النظري والواقعي على حد سواء.

وثاني الاعتبارات التي شكّلت سعادتي بتقديم هذا الكتاب، هو أنه نتاج تحدٍّ كبير واجهته طالبة دراسات عليا، في بداية مشوارها العلمي المنظم في قسم العلوم السياسية، ألا وهو تحدي الدراسة النظرية. فالرسالة في منطلقها وفي محورها ذات طبيعة نظرية، فعادةً لم تلق

الدراسات النظرية، أو على الأقل الأطر النظرية للرسائل والبحوث، اهتماماً كافياً في الجماعة البحثية المصرية والعربية، وخاصةً من جانب الباحثين الشبان من أمثال أماني غانم. ولذا فإن اختيارها الموضوع وأدائها خلال إعداده جاء ليعيد الثقة في إمكانيات الجيل الجديد في القسم على العطاء النظري، والمنهجي، ولإعادة الاستقامة إلى البحث في مجال السياسة كعلم منظم وليس مجرد اتخاذ مواقف سياسية.

وكذلك لم تكن الرسالة بمثابة إضافة للمكتبة العربية في موضوعها، ولكن كانت أيضاً بمثابة تراكم علمي هام ورصين على صعيد الجماعة البحثية للدراسات النظرية للعلاقات الدولية في مصر والعالم العربي. فالرسالة نقلت -بالعربية- وبروح بحثية علمية واعية وليس مجرد روح مترجمة- حالة الجدل الراهن في مجال نظرية العلاقات الدولية على نحو يفتح الأبواب أمام الباحث العربي ليخرج من نطاق منظورات البحث والتفكير التقليدية، التي سبق نقلها منذ الستينيات -حيث أنها تتعرض لمراجعات هامة وخاصةً ما يتصل بإشكاليات العلاقة بين القيمي/الوضعي، والعلاقة بين الثقافي والسياسي. وهذه المراجعات هي التي مثلت بيئة علمية مواتية للإسهام من منظور حضاري مقارن في مجال الدراسات النظرية. أي أن تجدد الاهتمام بالأبعاد الثقافية والحضارية -نظرياً وتطبيقياً- لم يستدع فقط مجال "الإسلام والغرب" إلى قلب الصدارة، ولكن يمهّد الطريق معرفياً ومنهجياً لإسهام في تطوير العلاقات الدولية من منظور حضاري إسلامي.

وإذا لم تكن الرسالة قد تمكنت من تلمس الخطوات على هذا الطريق مباشرة- إلا أنها وضعت اللبنة الأولى للقراءة النقدية لخريطة موضوعات العلم الحالية ولتحديد نطاقه ومجاله. وهي الخطوة المسبقة اللازمة لتقديم طرح جديد من منظور حضاري مغاير للمنظورات السائدة في العالم.

وأخيراً، فإن ثالث الاعتبارات، وإن لم يكن أقلها أهمية، لسعادتي لتقديم هذا الكتاب، أنه يتم إصداره من برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات (حوار الحضارات سابقاً). وإذا كان قد سبق القول أن اختيار أماني موضوع الرسالة (١٩٩٩) وتسجيلها (٢٠٠٠) قد تزامن مع تبلور اهتماماتي النظرية بصعود الأبعاد الثقافية-الحضارية في العلاقات الدولية النظرية، فإن سنوات العمل في الرسالة (٢٠٠٠-٢٠٠٤) قد تزامنت مع أمرين أساسيين: من ناحية، تأسيس برنامج حوار الحضارات في الكلية في مايو ٢٠٠٢ كاستجابة علمية منظمة للتحويلات العالمية والنظرية، ومن ناحية ثانية، تبلور الجدالات حول حوار/ صراع الحضارات والثقافات

والأديان، في جولة ثانية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ مثّلت بصورة أو بأخرى- امتداداً للجولة الأولى من للجدال التي صاحبت تنشيط خطاب صراع الحضارات منذ نهاية الحرب الباردة وطوال التسعينيات. ومن ثم، وإذا كان البعض قد انتقد قيام رسالة علمية على مناقشة خطاب هنتجتون، إلا أن متن وهيكل الرسالة قد بيّن كيف أن هذا الخطاب كان بمثابة المحفز الذي كشف عن، وإن لم يُنشئ، تحولات كامنة وظاهرة في الدراسات النظرية الدولية سبقته في التعامل مع صعود الأبعاد الثقافية والحضارية بل والدينية. كما أن هذا الخطاب، لم يكن خطاب فرد بل خطاب اتجاه وتوجه استراتيجي، عبّر عن نفسه فكراً ونظرياً، وتجسّد بعد ذلك عملياً وسياسياً بواسطة استراتيجية الإدارة الأمريكية منذ ٢٠٠١. ولنا هنا أن نتذكر أن الدراسة، التي وقعها جورج كينان، باسم مستر اكس، قد دشّنت استراتيجية الحرب الباردة. فلقد كان كينان هو المنظر لهذه الاستراتيجية التي تولت تطبيقها الإدارات الأمريكية المتتالية طوال ما يزيد عن العقود الأربعة، ولو تحت مسميات أخرى مثل الانفراج والوفاق.

موجز القول أن هذه البيئة النظرية والسياسية التي أحاطت بإعداد الرسالة وإنجازها هي نفسها التي أحاطت بتأسيس البرنامج وانطلاق أنشطته، وشكّلت هذه البيئة الإطار النظري والمنهجي والفكري الذي انطلقت منه، واندرجت فيه أنشطة البرنامج على مستوياتها المختلفة، تطبيقاً وتجسيداً لوثيقة تأسيسية (منطلقاته، دوافعه، أهدافه، مجالات أنشطته، أهميته). وإذا كان قيام البرنامج على إصدار رسالة أمانى غانم بعد إعادة تحريرها وإعدادها للنشر في شكل كتاب- قد تم في ظل دخوله مرحلة جديدة من نشاطه وتحت مسمى جديد "الدراسات الحضارية وحوار الثقافات" فيظل لموضوع "البعد الثقافي ودراسة العلاقات الدولية" مغزاه وأهميته. حيث يظل البعد الثقافي الحضاري -والمنظورات المتنوعة المتصلة به- يُشكّل الإطار النظري والمنهجي لمجال الدراسات الحضارية المقارنة الذي يشرع البرنامج في تأسيس البحث والنقاش في موضوعاته، وذلك بعد أن استغرق برنامج حوار الحضارات عبر سنوات عمره الأربع (٢٠٠٢-٢٠٠٦) في عملية التقييم الأفقية لحالة مبادرات الحوار في مقابل خطابات الصراع وسياساته على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وكذلك عملية التقييم الرأسية لبعض أهم قضايا وموضوعات الحوار/ الصدام بين الغرب والعالم الإسلامي، ولقد قاد هذا التقييم من خلال أعمال بحثية جماعية -إلى نتائج مهمة تُمثّل بدورها القاعدة والمنطلق للمرحلة الجديدة من البحوث والأنشطة الأخرى.

ويعد هذا الكتاب باكورة إصدارات البرنامج في مجال الدراسات الحضارية والذي
سيحرص على نشر مجموعة من الأعمال العلمية والبحثية الأكاديمية المتميزة لإحداث تراكم
نوعي في هذا المجال.

وفي النهاية، لا يسعني مجدداً إلا أن أعرب عن سعائتي لتقديم هذا الكتاب، وعن إعجابي
وتقديري لإمكانيات أمانى غانم كباحثة متميزة وجادة ودؤوبة، وعن اعتزازي بأمانى كإنسانة
ذات خلق، وأدعو لها بالتوفيق في مسارها العلمي وفي حياتها الشخصية والاجتماعية.

د. نادية محمود مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية

مدير برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات

القاهرة يونيو ٢٠٠٧

توطئة

التحليل الثقافي : التوظيف والتسييس

إن أهمية أي دراسة قد لا تكمن فقط في ما تقدمه من تحليلات أو ما تحاول أن تؤسسه من تفسيرات ولكن قبل كل هذا ما يمكن أن تقدمه من تساؤلات رصينة تقدم قدرا من الأسئلة الرصينة التي تؤكد قيمة السؤال.

وكما يتأكد فإن السؤال الصحيح هو نصف الإجابة، ومن هنا كان التساؤل الذي اعتمدته هذه الدراسة المهمة لباحثة مقتدرة (أ. أماني غاتم) وتحت إشراف أستاذة قديرة (أ.د. نادية مصطفى) حملت سؤالا أساسيا مفاده ماهي الدواعي - في إطار تطور المنظورات لدراسة العلاقات الدولية - التي أدت إلى مراجعة الاهتمام بالبعد الثقافي في دراسة العلاقات الدولية ؟ وكيف يبين هذا الخطاب حول " صدام الحضارات " اتجاهات هذه المراجعة ؟ هذا التساؤل إنما يعبر عن ملاحظة منهجية تؤكد على بروز علم غاية في الأهمية يتعلق بالدراسات والظواهر الحضارية، وتثير ظاهرة " العالمية الحضارية "؛ تساؤلات متعددة تشكل الإجابة عنها مدخلا لفهم وتأسيس أي حضارة من الحضارات. كما أن علم تاريخ الحضارات الإنسانية لا يؤكد ضرورة وجود ميل عالمي داخل كل منظومة حضارية، ذلك أن كل حضارة تملك رؤية للعالم بما تحده من ذلك العالم وحدود وعناصر مجالها الحيوي وفاعليتها. وهو أمر يتطلب دراسة التساؤل الذي يتعلق بعالمية حضارة ما من ضرورة الدراسة التحليلية التي نتناول بشكل أو بآخر علاقة حضارة من الحضارات بميلها العالمي وأثر ذلك في تطورها الذاتي دون أن يعني ذلك أن تحليل عالمية الحضارة ينفصل عن ذاتيتها، بل إن ذاتية الحضارة تقرر بصورة حاسمة بعدها العالمي وطبيعة العلاقة مع الآخر انطلاقا من رؤية مسبقة للذات، فإذا كانت العالمية هي الذات الحضارية لحظة تعميمها بنفسها على الآخرين كما يؤكد على ذلك الدكتور علي الشامي، أو كانت للصورة التي تريد هذه الذات الحضارية أن تعطيها لنفسها في العالم.

ومن هنا فإن ذاتية الحضارة لا تؤسس فقط الميل العالمي الخاص بها بل تحدد كيفية انتشارها، كأن تكون عالميتها مفروضة بالقوة وفق قانون الغالبية والمغلوبة أو أن يكون ذلك

وفق عناصر منافع متبادلة تقوم على قاعدة من العدل والاختيار الحضاري تحتاجها الشعوب الأخرى وتقبل عليها بإرادة حرة.

ومن هنا فإن الحضارة قد تمثل نموذج اقتداء أو تمثل نموذج افتراء، وقد تمثل الحضارة نموذج الأثرة والاستئثار أو نموذجاً مختلفاً يقوم على قاعدة من التعارف الحضاري المستند إلى الاستخلاف القائم على قاعدة عمرانية.

وفي هذا المقام تبدو هذه الدراسة بما ترصده من أبعاد ثقافية وبما اتخذته من مادة تحليلية تتعلق بصدام الحضارات قد قدمت تلك الحجة للتأسيسية ووضعيتها في سياق محاكمة درست فيها للخطاب وواجهت حجة هنتجتون الأساسية بحجج مضادة.

إن الحجة التي يستند إليها هنتجتون من أن مصدر النزاع الأساسي في هذا العالم الجديد لن يكون أيديولوجيا ولا اقتصاديا بشكل رئيسي، فالانقسامات العظيمة بين أفراد البشرية ومصدر الصراع المهيمن سيأخذ طابعاً ثقافياً، كما ستبقى الدول القومية الفاعلة الأكثر قوة في الشؤون العالمية، إلا أن صراعات السياسة العالمية الرئيسية ستحصل بين دول ومجموعات تنتمي إلى حضارات مختلفة، كذلك سيسيطر صراع الحضارات على السياسة العالمية، وستصبح خطوط الاختلاف بين الحضارات هي خطوط المعارك في المستقبل. ماذا يمكن أن نقول ضمن هذه الحجة؟ هل هي علامة على صعود وزن الثقافي في إطار العلاقات الدولية؟ هل هو نوع من التبشير بصعود التحليل الثقافي التي يمكن أن تكون رؤى العالم جزءاً لا يتجزأ من تحليله أم أن الثقافي - وفق الحجة الأساسية لـ هنتجتون - لا يشكل إلا غطاءً ثقافياً لتمويه الصراع الثقافي أو استخدام الثقافي أداة طيعة لتبرير صراعات قادمة وحروب وقائية وصدامات مسبقة لا تعبر إلا عن ما يمكن تسميته بإساءة استخدام الثقافي، ضمن الاعتراف بوزن التحليل الثقافي في رؤية الظواهر العالمية. ومن ثم فهناك صلة قرابة وتناسل بين مصالح " الغرب " وقيادته لنظام العالم بحيث لا تستطيع السياسة أن تتوارى بعيداً خلف خطاب الحضارة، الذي يحتفظ به الغرب للآخرين (للأطراف) بينما يغترف خطابه الذاتي من العظمة والرفاهية والمصالح دون أن يرتوي. إن الثقافي ضمن هذه الرؤية ليس إلا قنابل دخان يطلقها الغرب لتغليب مصالح سياسية أو استراتيجيات استثنائية.

ومن هنا بدأ بعض المثقفين ومعهم ثلة من الأكاديميين يسارعون لصياغة مقولات في ثوب نظريات بل قسروا الدنيا وفسروا وطنظنوا بأن هذه نظريات تحليلية متكاملة وهي في

الحقيقة تمارس ضمن أساليب تعسف موضوعي وقسر منهجي لم تقم إلا بفلسفة أفكار السياسيين لتعطيلها (شرعية) علمية.

في مقال رصين تحت عنوان " كيف ساد الفكر الأوحـد "تعبـر سوزان جورج عن كيف يمكن صناعة ما يسمى بالعلم وهو أمر ربما لم يتعرض له توماس كون في كتابه بنية الثورات العلمية، ربما لأنه فيلسوف علم أتى من مدرسة العلوم الطبيعية والفيزيائية فأهمـل مسألة سياسية في الصميم وثقافية وفكرية في الجوهر ألا وهي كيف يمكن أن تصنع النماذج وكيف يمكن الترويج لها ؟

ومن هنا تبدو لنا أهمية هذه الفكرة التي صدرت بها سوزان جورج مقالتها.

إن فهرس الأفكار الواردة التي تمارس هيمنتها على السياسات العامة والتي تسيطر، بفضل انسياق وسائل الإعلام، على العقول، ليس طبيعياً أكثر من غيره: فالليبرالية الجديدة، التي هي تكرار مبسط لنظريات ظهرت في بداية القرن التاسع عشر، بدأت تبني نفسها بشكل مصطنع، في جو من اللامبالاة العامة، غداة الحرب العالمية الثانية. ولكن بعد مرور بضعة عقود من الزمن، وبفضل الذكاء الاستراتيجي لأصحابها ومئات ملايين الدولارات من التمويلات - ورغم ما أسفرت عنه الإجراءات التي أوحـت بها من نتائج كانت عموماً مشئومة - أصبحت هذه النظرية عماد الفكر الأوحـد.

وفي قراءة لعلم اجتماع المعرفة وكيف تنشأ الأفكار وتسوّق؟؟ كتبت سوزان جورج تحت عنوان "منقّفون للبيع"، حيث تقوم مؤسسات تستند إلى ثروات صناعية أمريكية كبيرة وقديمة، بتدعيم المؤسسات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تقوم على أساسها المبادرة الخاصة بحسب ما تراه نشرة مؤسسة " أولين " التي كانت قد خصصت بعد " ٥٥ " مليون دولار للقيام على ذلك.

ومن البديهي أن يكون للمتبرع السخي بمثل هذه المبالغ الحق في تعيين الأساتذة الذين سيحتلون كراسي التدريس ويتولون إدارة مراكز الدراسات. وتوجد حالياً كراسي أولين لتدريس القانون والاقتصاد في جامعات هارفارد، وييل، وستانفورد، وطبعاً شيكاغو من بين جامعات أخرى كثيرة. ومن أبرز المستفيدين من هذه الهبات نخص بالذكر المؤرخ الفرنسي فرانسوا فوري الذي تلقى ٤٧٠ ألف دولار بصفته مدير برنامج جون م. أولين لتاريخ الثقافة السياسية بجامعة شيكاغو. ويمكن المال، بهذه الصورة، من تنظيم الصيت و"المجال " الذي

ستدور فيه " نقاشات " مختلفة؛ ففي عام ١٩٨٨ دعا آلان بولمب مدير مركز أولين لدراسة نظرية وتطبيق الديمقراطية بجامعة شيكاغو (التي تتلقى كل سنة ٣٦ مليون دولار من مؤسسة أولين)، دعا أحد موظفي وزارة الخارجية الأمريكية حامل الذكر-على حد تعبير سوزان جورج- إلى إلقاء محاضرة. فقبل هذا الأخير معلنا الانتصار التام للغرب وللقيم الليبرالية الجديدة في الحرب الباردة. وإذا بمحاضرتة يعاد نشرها فوراً في شكل مقالة بمجلة " ذي ناشيونال إنترست " (التي تتلقى دعماً من مالياً قدره مليون دولار من مؤسسة أولين) التي يديرها ليبرالي جديد معروف جداً، هو إيرفينغ كريستول الذي كان آنذاك تلقى تمويلاً بمبلغ ٣٢٦ ألف دولار من مؤسسة أولين بصفته أستاذاً في كلية الأعمال بجامعة نيويورك. وقد دعا كريستول كلا من بلوم ومفكر آخر يتمتع بشهرة هو صامويل هانتجتون (مدير معهد أولين للدراسات الاستراتيجية بهارفارد، الذي الذي أنشئ بفضن تمويل من أولين قدرة ١٤ مليون دولار) إلى التعليق على تلك المقالة في العدد نفسه من المجلة. ولم يتأخر كريستول في الإسهام بـ "تعليقه"، ولم يمض وقت طويل حتى ظهر من جديد على صفحات "نيويورك تايمز" و"واشنطن بوست" و"تايم" ذلك "النقاش" الذي فتحه أربعة مستفيدين من أموال أولين حول محاضرة نظمها أولين في مجلة تابعة لأولين. وسمع الجميع اليوم عن فرانسيس فوكوياما وعن "نهاية القصة" وهو كتاب أضحى من أكثر الكتب رواجاً وفي عدة لغات ! وتقف الحلقة الأيديولوجية عندما يتم التوصل إلى احتلال صفحات النقاشات في الصحف الكبيرة والاذاعات والتلفزيون.

لقد تم تحقيق هذا النصر عملياً بكل سهولة، فعدم الاعتقاد بأن للأفكار نتائج يؤدي في النهاية إلى الوقوع تحت تأثيرها. وإذا كان فوكوياما هو ذلك الموظف المغمور في وزارة الخارجية قد اشتهر من خلال مقالته وذاع صيته في كتابات أخرى، فإن هانتجتون أستاذ العلوم السياسية المبرز ذائع الصيت أصلاً استطاع أن يكرر ذات العملية في الترويج لفكرة حملتها محاضرتة ثم نشرت في مجلة "فورين أفيرز" ذائعة الصيت لتمثل انطلاقة أخرى للترويج لفكرة صدام الحضارات واستدعت هذه المرة نقاشاً أوسع شمل المعمورة وشمل أساتذة متخصصين وغير متخصصين ليدار نقاش حول فكرة صدام الحضارات التي وردت في واحدة من مقالات "برنارد لويس" أسماها "جذور الغضب الإسلامي" تحدث في نهايتها عن صدام الحضارات، وتلقف هانتجتون المفهوم لينسج حوله نظرية ورؤية حتى أصدرها بعد ذلك في كتاب كامل.

وغاية الأمر في ذلك أن نؤكد أن هذه الفكرة التي تتعلق بصدام الحضارات أو الثقافات ليست من الأفكار المستحدثة وإن ظن البعض ذلك.

هذا الكتاب الذي نقدم له قد أثبت مرجعين يتحدثان عن صدام الحضارات والثقافات صدرا في مفتح القرن الماضي.

إن الغرض من هذه القصة المطولة بتفاصيلها المملة إنما تهدف إلى التوقف عند قضية غاية في الأهمية تتمحور حول سؤال أساسي: كيف يمكن صناعة عالم الأفكار والنظريات والنماذج؟ وكيف يمكن أن يتحول عالم الأفكار ليكون من جملة السوق الذي يتعامل معه الفكر الليبرالي فيروج له ويعلن عنه وتدار النقاشات حوله. كل ذلك ضمن صناعة كبرى نطن أنه من الأهمية أن نتوقف عندها.

إن هذا الأمر الذي يتعلق بنهاية التاريخ أو صدام الحضارات يجدد السؤال القديم: لماذا يهرب الغرب دائما من (وحشية الحروب التي يخوضها) من أجل المادة والمصلحة؟ ويحتمي في (مدنية) الاختلاف بين الحضارات؟

بين ثقافة الاستهلاك وأخلاقيات السوق يتمثل المناخ الملائم باستقرار النظام الاقتصادي الغربي واستمراره على ما هو عليه في الداخل والخارج على السواء.

وقد ترجع الإجابة إلى وعي أولي بأن الليبرالية الاقتصادية بما هي صياغة جديدة لسياسة النهب الرأسمالي للعالم سوف تصطدم بممانعات ثقافية - مجتمعية، تحمل على الأقل إمكانية استراتيجية في تهديد منظومة النهب نفسها.

ومن هنا قد تكون رؤية استقرار الغرب والنظام الدولي المواتي له في إطار ضمان السلم والأمن الدولي " للحضارة الغربية" تعني ضمن ما تعني أن استقرار الغرب لا يمكن له إلا من خلال ضمان عدم استقرار بقية المعمورة. هذا هو معنى الانتصار المؤزر الليبرالية الذي يبشر به فوكوياما ومعنى الانتصار الذي يحمله هنتجتون بصدام الحضارات بما يتضمنه من حروب استباقية واستخدام الثقافي كأداة وغطاء سياسي.

إنها نظرية الفئران التي مازالت تقع في خلد المنظرين للنظام الدولي الجديد، وهي تشير إلى الفلاح الفصيح بعد أن جمع فئران الحقل في جوال قرر ألا يتركها تستقر فيه حتى يتخلص منها بل عليه أن يهزها يمنة ويسرة حتى تتشغل بعدم استقرارها عن استقرار غيرها والانشغال بعدم استقرارها عن قيامها بقرض الجوال.

بين نهايات فوكوياما وبدايات هنتجتون تظهر اختلافات المثقفين حول تحليل وتفسير العوامل التي أدت إلى ولادة هذا النظام العالمي الجديد.

أما الاتفاق حول أهداف هذا النظام وآليات عمله فإنه يختزل التمايز بين رأي يعتبره البعض انتصاراً للغرب على العالم وآخر يراه ضرورة استراتيجية لضمان الانتصار في الصراعات القادمة.

إن مقولة ابن خلدون مفسرة في هذا المقام "لخطاب الغالب": المغلوب مولع بتقليد الغالب في عوائده وزيه ونحلته وسائر أحواله.

هون فوكوياما من الذبول لترسيخ روح الغلبة الحضارية، وهول هنتجتون من البؤر المتأبية "الثقافات الحضارية المقاومة" لترسيخ روح المواجهة والصدام.

إن هنتجتون حينما يؤكد أن "حاولت الحضارات غير الغربية أن تصبح حديثة من دون أن تصبح غربية... وستزيد قوتها الاقتصادية والعسكرية التي تنافس بها الغرب.."، فهو قد وضع يده على الجرح النازف في خاصرة الانتصار أدلجه فوكاياما، ولكي يداوي هذا الجرح خلق الغرب لنفسه عدواً أو أعداء لما بعد الانكسار الأيديولوجي للشيوعية، إن الأمر تلخصه المقولة "من أن الهجوم الوقائي قد يوقف نزيف الجرح أو يبدد القلق المقيم".

ولكن ستبدو مفاجأة كبيرة لكثير من الغربيين أن يعرفوا أن باقي العالم يخشى الغرب حتى أكثر مما يخشى الغرب من باقي العالم.

هناك صلة قرابة وتتassel بين مصالح الغرب وقيادته لنظام العالم، بحيث لا تستطيع السياسة أن تتوارى بعيداً خلف خطاب الحضارة، الذي يحتفظ به الغرب للآخرين، للأطراف، بينما يغرف خطابه الذاتي من العظمة والرفاهية والمصالح دون أن يرتوي.

أما المثقفون ومعهم الأكاديميون سارعوا لصياغة مقولات في ثوب نظريات، بل قسروا الدنيا وفسروا بأن هذه نظريات تحليلية متكاملة وهو من جملة القسر الذي يفلسف أفكار السياسيين وتعطيها مشروعية علمية.

ورغم اختلافها الظاهر بين نظريات المثقفين خاصة الأمريكيين منهم تلتقي حول حتمية قيام هذا النظام العالمي على مقولتين متكاملتين رغم اختلافهما:

الأولى ل- فوكاياما حول نهاية التاريخ التي تبشر بالنصر المؤزر، والثانية عن حتمية

المواجهة الحضارية بين الغرب وبقية العالم؛ أحدهما يؤكد أن المعركة انتهت بالفوز بالضربة للقاضية الليبرالية وانتصارها المؤزر بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتفككه، وعسكريا بعد حرب الخليج الثانية، والثاني يذكر أن هناك بقية من مواجهة لجيوب حضارية حان وقت تصفية حساباتها، هنتجتون يؤكد أنه من الضروري أن يواصل البطل تدريباته ليواجه من يتحدونه حتى وإن لم يكن ذلك للعب بالفوز باللقب.

وإذا كان فوكوياما اهتم بالمواقفات لإعلان انتصار نموذج الليبرالية فإن هنتجتون اهتم بالممانعات وإمكانية استقرار واستمرار هذا النموذج رغم وجود التحديات. وإذا كان فوكوياما أكد في مقاله على الشعور بالانتصار، فإن هنتجتون أشار إلى القدرة والتمكين والاستمرار.

وهكذا ينظر الخطاب الأمريكي إلى علاقة الحضارة بالنظام العالمي من زاويتين مختلفتين دون أن يؤثر اختلافهما على مضمون الخطاب نفسه وغايته في تشريع ولادة هذا النظام، ولكنه سبب مفاجأة كبيرة لكثير من الغربيين أن يعرفوا أنه بات العالم يخشى الغرب حتى أكثر مما يخشى الغرب باقي العالم وأنه يخشى بصفة خاصة التهديد الذي يشكله "غرب جريح" (كيشور محبوباتي "أخطار التقسيم").

إن مقولة "ألبرت اشتفايستر" في فلسفة الحضارة تكمل نبوءة "محبوباتي" التي صارت حقيقة بعد الحادي عشر من سبتمبر.

من الواضح لكل ذي عين أن الحضارة بسبيل الانتحار وما بقى منها لم يعد في أمان. إنها لا تزال قائمة لأنها لم تتعرض للضغط المدمر الذي طغى على التبعية لكنها كالبقية بنيت على شفا جرف هار أو هاو، من المحتمل أن يجرفها إلى انهيار جديد، وحينما يفقد الشعور بأن كل إنسان هو موضوع اهتمام عندنا لأنه إنسان، تترنح الحضارة والأخلاق ويصبح للوصول إلى عدم إنسانية شامل مسألة زمن..".

يمكن القول بصورة حازمة إن أية مراجعة موضوعية لتاريخ الغرب ليتمكنها أن تؤكد حاجة الغرب إلى "خارج" بما هي ضرورة وجودية يفرض نفسه على معادلة للعلاقة بين الغرب وهذا الخارج.

قبل النهضة كان الخارج يقرر مصير الغرب أما بعد النهضة فإن الغرب صار صاحب المبادرة الأولى في تقرير مصير الخارج، وفي الحالتين يستحيل تصور مصير الغرب بدون علاقات مع بقية العالم.

إن الغرب أراد أن يكون المركز حتى حينما انتقلت القوة من تجلياته حواف الدنيا .. إن الأمر قد يرتبط بصناعة المركز.

... لما كان الاستغلال المستزيد والطغيان يتطلبان الإبقاء على العنف وبالتالي على الجيش، فإنه لن يكون هناك تناقض " لو أن الرعب يسود الأرض كلها على حد تعبير جان بول سارتر "

إن ميزان الرعب النووي المستند إلى ميزان القوى منح العالم أمن الرعب خشية التدمير، ولكن الميزان الذي صار كفة واحدة جعل المعمورة كلها في حالة "رعب الأمن" حينما حولت الولايات المتحدة الأمريكية مشكلة أمنها إلى "قضية كونية"، على العالم كله أن يعمل على حفظ أمنها " حتى لو شرعت أن تحول " المذعورة " لا " المعمورة " إلى جوانتنا كوكونية.

إن هذا يشير ومن كل طريق إلى ضرورة التوقف عند مسألة غاية في الأهمية ألا وهي " أن صعود التحليل الثقافي من الناحية البحثية والعلمية غير اتخاذ الثقافي غطاء وأداة لسياسات مصلحية وحروب استباقية " إن ما يشير إليه فوكوياما - هنتجتون ليس تمثيلاً لصعود التحليل الثقافي واعتبار مفرداته وتضمين مستلزماته في التحليل والتفسير ولكنه في حقيقة الأمر ليس إلا إسناداً ثقافياً لتوجهات سياسية تصور لحتمية الانتصار الحضاري للغرب، أو للدفع باتجاه مشروعات تسوغ لحروب قادمة تحت عنوان صدام الحضارات. ولعلنا نتذكر نظرية " أوزالد شبنجلر " حول حتمية أقول الحضارة الغربية على قاعدة أن الحضارة الناجزة هي علامة على بداية التدهور الحتمي لثقافة المجتمع. وبرأيه، فإن الثقافة تدل على الحيوية والتطور بينما تؤثر الحضارة إلى وصول هذه الثقافة إلى مرحلة التدهور والانهيار. وهكذا تصبح الحضارة في عرف كل من فوكاياما - هنتجتون توظيفا في سياق إبراز تمايزها واختلافها أو حتى تفوقها على غيرها، كما تبرر نموذجها الحضاري ونزوعها نحو الشمولية الثقافية والغلبة الحضارية.

ومن ثم فنحن في الحقيقة بصدد مفارقة أكد عليها "علي الشامي"، هذه المفارقة تحيط بالمقارنة بين رؤى مختلفة للعالمية ورؤى العالم والعولمة. إننا نستطيع أن نميز بين عالمية الإسلام وعالمية الغرب ذلك أن المقارنة تدور بين عالمية حضارية تستلهم عالمية الفكر الذي أسسها، وعالمية حضارية أخرى تعبر عن جملة المصالح والسياسات التي تتحكم بعلاقة الرأسمالية الغربية مع بقية العالم.

كما تدور المقارنة أيضا بين عالمية حضارية تنتشر وسط ثقافات وحضارات دون اشتراط نفيها أو استبعادها أو تدميرها وإيادتها، وعالمية حضارية لا ترى نفسها إلا من خلال نفي وتهميش وتدمير وغلبة وهيمنة على الثقافات الأخرى وتبدو المقارنة في حقيقة الأمر في تصور العالمية ليست إلا تمثيلا لرؤيتين للعالم.

العالمية ورؤية العالم بما هي تعبير عن تطور طبيعي للفكر والقيم بما ينتج الحضارة، والعالمية ورؤية العالم بما هي ضرورة لاستمرار المصالح التي تفرضها جماعة على غيرها من الجماعات، العالمية - وإن شئت الدقة - العولمة مفروضة على هذه الجماعات محاولة تتميط حركتها وقصرها على الانخراط ضمن قالبها أكثر مما تعبر عن ملائمتها لمصالح الجماعات الأخرى التي لا تنتمي إلى النموذج المجتمعي للرأسمالي، ومن هنا فإن الغلبة تصبح ممارسة عولمية تنتظم حركتها وفق ثنائية الثورة - القوة.

منذ نصح ميكيا فيلي أميره بأن يكون مرهوبا لا محبوبا، ووصف فراتسيس بـ"كون المعرفة بأنها القوة، وطلب ديكارت من الغرب والغربيين أن يكونوا سادة الطبيعة ومالكها، ومنذ تحدث هوبز عن ثنائية الثورة والقوة في عالم أشبه بغابة المنافسة حيث يكون صاحب الغنيمة والنصيب الأكبر من يملك القوة الأكبر، ومنذ أكد داروين أن البقاء للأصلح بمعنى الأقوى فإن عالمية - عولمة - الغرب سوف تبرر تأليها لأبطال امتلأوا بالمجد الدنيوي كما قال ميكيا فيلي.

نظام العالم وفق هذه الرؤية ينبغي أن يقوم على الغلبة وليس المحبة، على الصراع وليس التعارف. لن يكون البشر مختلفين في هوياتهم متحدنين في وجهتهم نحو آخره تجمعهم بالله واحد، إنما منقسمون، دائما وأبدا، إلى أسياد وعبيد، بيض وملونين، متوحشين ومتحضرين، غربيين وشرقيين، شماليين وجنوبيين، وفي نهاية التحليل يجب على شعوب العالم قاطبة أن تسهم راضية مرضية أو مرغمة قسرية في رضا في شكل إذعان، أو إذعان في شكل رضا، المهم أن تقوم هذه الشعوب جميعا بدورها في تحسين طريقة الحياة في الغرب، وفي تأمين احتياجاته، وإشباع رغباته، وربط مصيرها بمصيره، وخضوعها لمشيتته، وكأنما الله لم يظهر في صورة إنسان، وإنما في صورة إنسان غربي، كما يقول جالرودي، وكما يؤكد جريجوار ميرشو من ضرورة إبراز الاستعدادات الجيوسياسية والاقتصادية والثقافية العامة التي مكنت النظام الغربي من أن يبلور، بواسطتها، صورة عن ذاته ويخلق بشكل مواز صورة مشوهة للآخر لتأكيد ذاته ثم تبيان محاولته ليستقيم ذلك، رسم "مصير متعال" له ليجعل من نفسه

محورا بل مرجعا تاريخيا عالميا وحيدا في معالجة مجتمعات ما وراء البحار، وذلك من خلال إنشاء منظومات فكرية متوخيا من ورائها إجماعا نسبيا على رسالته التبشيرية " التحضيرية " بين مواطنيه لكي يتسنى له تصديرها من خلال إغواء وتنشئة نخب في المجتمعات المفتوحة لتكون معابر لبسط سيطرته وترسيخها في جسم هذه المجتمعات.

لا شك في أن هذا المسار قد تطلب استخدام مفاهيم العقلنة لإضفاء المشروعية على فتوحاته عبر تمثيل المجتمعات الخارجة عن حدوده على شكل " زوائد عائمة " من مخلفات تاريخية متدنية محكومة آجلا أو عاجلا بالانقراض والفناء.

لعل هذا ما يفسر رفض المستعمرين الاعتراف بالقيم والرموز الخاصة للثقافات المغايرة أو بفكرة تاريخ متعدد، بمعنى أن كل ثقافة أو حضارة توجد لنفسها معنى ودورا ونمطا للعيش تستطيع من خلاله تحقيق ذاتها والسيطرة على مصيرها وبيئتها. إن ما رمى وما زال يرمى إليه النظام الغربي بعد تغيير جلده اليوم هو تقطيع مجتمعات الأطراف إلى شرائح أو إلى كيانات قبلية طائفية، عرقية إقليمية، لا لكي يسهل عليه إلحاقها به فحسب، إنما لكي يستأثر بزمام المبادرة في معالجة التاريخ العالمي ويسمح لنفسه بتأسيس منظوره الخاص للتاريخ على حساب تواريخ أو ثقافات الشعوب الأخرى، وذلك عبر تفسير الحوادث الخارجة عن حدوده الجيوسياسية بمدى ارتباطها، بصورة أو بأخرى، بمرحلة من مراحل تاريخه الخطي وإلا فإن مصيرها محكوم بعدم صلاحها للفهم إنسانيا وتاريخيا.

والحقيقة أن ما يقصده النظام الغربي، في استراتيجيته هذه، هو تحويل تواريخ الشعوب في الأطراف إلى أصفار على هامش الحضارة. فبدلا من النظر إلى ثقافات ما وراء البحار من زاوية تعبيرها عن ذاتها صار الاهتمام بها مرهونا لسبب أو لآخر، بقدر اندماجها في دائرة السوق العالمية من الموقع الأدنى المتم لحاجات إنتاجية للمركز الأوروبي.

وهو أمر حدا بأحمد العماري في كتابه "نظرية الاستعداد" بأن يسمي هذه الرؤية " نظام الغزو اللاتيني المعاصر " الذي يعني ضمن ما يعني بتكامل الخطط والتقنيات العسكرية والمدنية التي وظفها ذلك للنظام بشكل علمي منظم ومتطور بقصد تفكيك المركب الحضاري سواء اتخذ هذا الغزو شكلا عسكريا أم غزوا مدنيا رغم تداخلهما وتكاملهما في الأداء خلال عملية الغزو. وإذ نشهد مرة أخرى عودة تقنية الغزو العسكري لتؤكد ذلك التلازم بين هذه التقنيات، فإن نظام الغزو المدني لما يعني من توظيف التقنيات المدنية " الاقتصادية والمالية والسياسية والثقافية والفكرية " في التغيير الحضاري.

في ضوء كل ذلك يمكننا أن نفسر لماذا في كل مرة يشرع فيها الغرب ببناء نظامه العالمي يضع الحضارة في مقدمة الخطاب وفي واجهة الحدث لكي يفرض رؤيته على ذاته وعلى الآخرين في آن معا. إنها صناعة للفكر الأوحـد والترويج له ليكون صائغا ومهيمنـا، وذلك كله في سياق يسعى إلى وضع السجل خارج دائرة المصالح والسياسات التي يبني نظامه العالمي على أساسها.

لقد درج الغرب كما يقول الشامي على توظيف الحضارة في تورية أيديولوجية تستهدف تهذيب النهب وتسويق الغلبة، لكي تضيف على عالمية الغرب أو عولمته هالة ورسالة: هالة التفوق والتقدم والتربع على عرش الحضارات والشعوب، ورسالة تحديث نظر لها الغرب نفسه من أجل مساعدة الآخرين وتذليل عقبات بلوغهم الدرجة التي تناسبه من التقدم والنمو. ومن ناحية أخرى فإن مركزية الغرب العالمية لم تكن اختيارا حرا من قبل " الأطراف"، بقدر ما كانت قراراً اعتمده الغرب في سبيل تحقيق أهداف وتوجيه سياساته وإدارة مصالحه وبناء ذاته والقوة وحدها سوف تكون وسيلة الغرب في توليده لنظام عالمي، يقوده وحده دون سواه ووفق شروطه ومصلحه وفي إطار سياسة تحمل العصا لمن عصى.

قد يقول البعض إننا أفرطنا في الحديث عن الغرب باعتباره كتلة واحدة أو كتله صماء وكأن هذه الحضارة لا تملك تنوعا أو اختلافا، ومن الأمور المقررة أننا حينما نصف هذه الأوصاف لا ننكر أن هناك توجهات متميزة وربما مناقضة داخل هذه الحضارة إلا أن توصيف ذلك ينصرف إلى أعمال القاعدة لأن الأمر بما غلب عليه.

وغاية الأمر فيما نريد أن نشير إليه هو أن الأمر بين رؤيتين؛ رؤية تؤسس وتوصل لصدام الحضارات وأخرى تؤكد وترسخ لتعارف الحضارات.

يسهم ذلك الكتاب في تقديم حجة إضافية لهذه الرؤية التي تميط اللثام في التمييز بين أصول التحليل الثقافي وبين عملية توظيف " الثقافي " كغطاء لسياسات المصالح وأداة لتنفيذها في سياق حمل هذا الكتاب ضمن ما يحمله من نفائس تحليلا ضافيا للخطاب حول خطاب صدام الحضارات.

ومن هنا يشكل هذا الكتاب إضافة حقيقية للمكتبة العربية ضمن تحليل أكاديمي أصيل يؤكد على أن المنهج ووضوحه إنما يشكل حجر الزاوية في كشف الالتباس وفي بيان الغامض وتجلية المخفي وإبراز المكنون، والباحثة بما قامت به من عمل أكاديمي سد فراغا مهما يرتبط

بأهمية التحليل الثقافي فتكشف بين أهمية هذا التحليل الفائق والكشف عن دخائل هذا التبني الزائف لتحليل ثقافي هو في الحقيقة ثقافة تشكل غطاء للسياسة وسياسة تترجم الرؤية لمركزية غربية إلى ثقافة.

د. سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل

أستاذ النظرية السياسية

نائب مدير برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات

لمزيد من التفصيل حول أفكار هذه التوطئة يمكن مراجعة:

- أحمد العماري، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار : المغرب نموذجاً، فرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٧.
- جريجوار مريشو، مقدمات الاستتباع : الشرق موجود بغيره لا بذاته، فرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦.
- على الشامي، الحضارة والنظام العالمي : أصول العالمية في حضارتي الإسلام والغرب، بيروت، دار الإنسانية، ١٩٩٥.

المقدمة

تقوم العلوم الاجتماعية عموماً على حقيقتين أساسيتين؛ إحداهما أن الإنسان كائن اجتماعي، والأخرى هي تصف للسلوك الإنساني بقدر من التواتر والاطراد الكافين لدراسة هذا السلوك، وقد يمكن معه أيضاً التوصل لقواعد علمية وقوانين تحكم هذا السلوك. والواقع أنه لا تصف للسلوك الإنساني بصفة التواتر والاطراد هاتين لما كانت هناك علوم اجتماعية أساساً، فالعلم لا يقوم على دراسة السلوك الإنساني المفرد، ولكن السلوك الإنساني الجمعي.

ولقد عبر العلماء الاجتماعيين عن هاتين الحقيقتين بمفهومى المجتمع والثقافة؛ فالثقافة لا توجد إلا بوجود مجتمع، والمجتمع لا يقوم ويبقى إلا بالثقافة فالثقافة هي طريق شبه متميز لحياة الجماعة، ونمط شبه متكامل لحياة أفرادها، وهي تمد المجتمع بالأنوات اللازمة لاطراد الحياة فيه، لا فرق في ذلك بين الثقافات البدائية والحديثة^(١)، وهكذا نشأت الثقافة قرينة بنشأة المجتمع تبقى ببقائه وتنمو مع نموه وتغنى بفتحه. ومن ثم فرض هذا الاقتران على العلماء الاجتماعيين الانشغال بمفهوم الثقافة لتشغالهم بالمجتمعات أنفسهم، فاحتلت الثقافة مكاناً مبرزاً في دراسات علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية، وكذلك في علوم البيولوجي والفسولوجي وعلوم النفس وغيرها، بحيث يحدد كل من هذه العلوم جانباً من جوانب الظاهرة الثقافية ليقوم على دراسته.

ومن ثم فالحديث عن اهتمام علم العلاقات الدولية بدراسة الثقافة وتأثيرها في العلاقات الدولية، والذي يتزايد منذ نهاية الحرب الباردة، قد جاء متأخراً عما كان يجب أن يكون بوصف العلاقات الدولية أحد فروع العلوم الاجتماعية أساساً. إلا أن الرؤية الوضعية التي سيطرت على الحقل منذ نشأته، والتي عززت من مقولاتها الظروف الدولية التي شهدتها الحقل منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، قد حالت دون وجود مناهج لهذه الرؤية التي احتكرت تعريف العلم، وتحديد مناهج دراسته، وتحديد الموضوعات التي تصلح موضوعاً للدراسة العلمية، والمفاهيم التي يمكن دراستها، .. وكل ما كان من شأنه إقصاء ليست الثقافة وحدها وإنما للقيم، الدين، الهوية، الآخر، الحضارة، ... إلخ وبدلاً من البحث في رؤى مخالفة للوضعية لخطر الباحثون في سباق محموم للبحث عن نظريات أخرى تكمل أو تحل أو حتى تلغى أحد المقتربات الكبرى لتحطه ببديل آخر شريطة ألا يخل هذا البديل بالمقولات الأساسية للرؤية الوضعية. حتى أنه ليصدق القول بأن هذه الرؤية قد وضعت حاجزاً لو سدا منيعاً لا يجب أن يتخطاه دلمس العلاقات الدولية، ويقف خلف هذا السد كل ما من شأنه إعلاء مكانة التحليل القيمي ووضعه على خريطة دراسة العلاقات الدولية. ومن ثم فقد تسوَّرت على دراسة العلاقات الدولية عدة منظورات كبرى تناقشت فيما بينها في محاولات لتقديم تفسير أفضل للواقع

(١) مجموعة مؤلفين، نظرية الثقافة، د. علي سيد الصاوي (مترجم)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة

والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة ٢٢٣، يوليو ١٩٩٧)، ص ٨.

الدولى دائم التغير، إلا أن هذه المنظورات جميعها ظلت تكور فى فلك الرؤية الوضعية بمفهومها المحدد والضيق لمعنى العلم ومناهج وأساليب البحث العلمى، وإن كان ذلك لا ينفى التطور الدائم فى دراسات العلاقات الدولية بحثاً عن تكييف العناصر الأساسية للمنظورات المختلفة (مثل طبيعة الفاعلين الدوليين، أنماط التفاعل، القضايا الأساسية وأجندة العلاقات الدولية، وهيكى للنظام الدولى، ...) لتواكب الواقع الدولى المتغير، وكان من شأن هذا التطوير إمكانية التمييز بين عدد من المنظورات الكبرى للعلاقات الدولية بناء على الاختلاف حول هذه العناصر الأساسية. وظلت الرؤية الوضعية تسيطر على التنظير للعلاقات الدولية وحتى انتهاء الحرب الباردة تقريباً. ولقد صاحب حدث انتهاء الحرب الباردة على النحو الذى انتهت عليه مجموعة من التغيرات العالمية، ولم يستطع دارسو العلاقات الدولية الاتفاق على ما إذا كان انتهاء الحرب الباردة هو سبب لهذه المتغيرات أم أنه كان نتيجة لها، المهم أن هذه التغيرات العلمية قد جرت على مستويات مختلفة؛ فبعض هذه التغيرات خاص بالتحويلات التى طرأت على هيكى النظام الدولى، وبعضها خاص بالتغيرات أو العمليات الجارية على المستوى العالمى. ولقد ترجمت هذه التغيرات نظرياً على نحو أصاب التنظير للعلاقات الدولية بقدر واسع من الاضطراب عبرت عنه أدبيات ما بعد نهاية الحرب الباردة بالشكيك فى قدرة التنظير السائد على فهم وتفسير الواقع الدولى آنذاك، ولقد طال هذا الشكيك مقولات التنظير للوضعى ورؤيته لمفهوم العلم، والمنهج، ومقولات الوضعيين حول القيم والتنظير للقيمى عموماً وعلاقته بالعلم. ولقد شهدت الأجندة البحثية للعلاقات الدولية منذ ذلك الحين اتساعاً ملحوظاً فى موضوعات الدراسة، وهى الموضوعات التى فرضت نفسها على دارسى العلاقات الدولية ولم يعد فى المستطاع استبعادها لعدم ملائمة دراستها تبعاً لقواعد ومقولات ومناهج الرؤية الوضعية. وكان على قائمة المفاهيم محل الانتباه الثقافة، للقيم، الدين، الحضارة، الآخر، الهوية ...، هذه المفاهيم التى فرض الواقع الدولى الاهتمام بها، صاحبها على المستوى النظرى اهتمام واسع برد الاعتبار للتنظير المعيارى، ومراجعة افتراضات الرؤية الوضعية ومقولاتها الأساسية.

وفى هذا السياق النظرى والواقعى تزايدت أدبيات الثقافة والعلاقات الدولية. ولما كان هذا الاهتمام بالثقافة قد جاء متأخراً فى إطار العلاقات الدولية عنه فى غيرها من حقول العلوم الاجتماعية، فقد أثر ذلك على تناول الثقافة فى إطار العلاقات الدولية من ناحيتين؛ أولاً، لقد راكمت دارسو العلاقات الدولية على إسهامات سابقين من العلماء الاجتماعيين، فلم ينشغلوا بتقديم التعريفات النظرية والعلاقات المفاهيمية والفروق فيما بين تلك المفاهيم كثيراً، ومن ناحية أخرى انخرط العديد من الدارسين من العلوم الاجتماعية الأخرى فى الإسهام بكتابتهم حول الثقافة فى العلاقات الدولية وخاصة فى تقديم إسهامات مختلفة حول نظريات الثقافة، ومناهج وأساليب دراسة الثقافة، وغيرها من الموضوعات التى مثلت نقاطاً للاتصال بين العلاقات الدولية من جهة وبين غيرها من فروع العلوم الاجتماعية الأخرى من جهة ثانية. ولكن يبقى أن تظل هناك منطقة متميزة تقدم فيها دراسات العلاقات الدولية إسهامها فى دراسة الثقافة، وهو الإسهام الذى يعد دارسو العلاقات الدولية الأقدر على تقديمه، إنه دراسة البعد الثقافى للعلاقات الدولية.

ويعنى تعبير "البعد الثقافى" تحديداً؛ ذلك البعد المتصل بآثار اختلاف الثقافة والحضارة على اختلاف

الرؤى والقيم وقواعد السلوك والأخلاق، وعلى اختلاف الرؤية للعالم ومعايير التقسيم وبواقع السلوك وأسس الهوية. وهي ذات تأثير على المستويات التالية: أسساً جديدة لتقسيم العالم، ومحركاً للتفاعلات الدولية ومحددات لنمطها وحالة النظام الدولي، وأداة من أدوات السياسة وموضوعاً من موضوعاتها، ومحددات لخطاب النخب والقاعدة، وأخيراً عنصراً تفسيرياً أو تبريرياً للتحالفات ومكوناً للقوة^(١).

ولقد تبارت أدبيات العلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة في تبيان العلاقة بين الثقافة والعلاقات الدولية إلى الحد الذي جعل البعض يتخذ من الثقافة مفسراً ومحركاً للعلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة. وقد كان هذا دفعاً لرصد هذا الاهتمام العام بالثقافة في إطار التنظير للعلاقات الدولية، مع الاهتمام بوجه خاص بحالة نظرية جزئية مثلت فيها الثقافة منظوراً لدراسة العلاقات الدولية. ومن ثم فيمكن تحديد موضوع هذه الدراسة على النحو التالي: أبحث في ما أضحي عليه وضع البعد الثقافي من دراسة العلاقات الدولية. وهو الوضع الذي تطورت أهميته وتطورت طبيعة تناوله في ظل التطور الذي مرت به الدراسة المنظمة للظاهرة الدولية، ليشهد ومنذ نهاية الحرب الباردة تجديداً في الاهتمام به. وبقدر ما يعكس تجدد الاهتمام بالبعد الثقافي في دراسة الظاهرة الدولية جلباً هائلاً من التغيرات الدولية الراهنة بقدر ما تتعدد المؤشرات - على الساحة الأكاديمية وعلى الساحة الدولية - عن آثار هذا البعد الثقافي - في تعبيراته المتنوعة - على العلاقات الدولية فكراً وتنظيراً وممارسة. ومن أبرز هذه المؤشرات "موضوع العلاقة بين الحضارات" صداماً كان أم حواراً.

ومع أن البعد الثقافي قد سبق وطرح نفسه في إطار التنظير للعلاقات الدولية في مراحل تطوره السابقة، إلا أن عودة طرحه في التنظير للعلاقات الدولية تحلّول قدر الإمكان للنظر بشكل جديد "للبعد الثقافي" في محاولة لتفادي الصعوبات التي واجهته في مراحلها السابقة.

ولقد حاول البعض وضع مقولات أو حتى نظريات قائمة على تأسيس للنظرة للعلاقات الدولية من منظور ثقافي، وبعض هذه المقولات أثار جدلاً واسعاً وبالتحديد أطروحة صمويل هنتجتون حول صدام الحضارات التي دشنها في مقالته الشهيرة. ومن الأمور الجديرة بالذكر في هذا الصدد، أن مفهوم "صدام الحضارات" الذي عادة ما يقرن ذكره بصمويل هنتجتون هو مفهوم قديم، ويعود استخدامه إلى فترة الثلاثينيات من القرن العشرين، وهو الأمر الذي لكشفته الباحثة أثناء القيام بالتوثيق للمراجع الخاصة بالدراسة، إذ عثرت على كتليين أحدهما بتاريخ ١٩٢٦ ويحمل في عنوانه مفهوم "صدام الحضارات"^(٢)، والآخر منشور بتاريخ ١٩٢٧ وعنوانه "صدام الثقافات"^(٣). والأكثر من ذلك أن من يقرأ الكتب الأولى المنشور عام ١٩٢٦ سيجد ثمة

(١) د. نادية مصطفى، "تحديات العولمة والأبعاد الثقافية للحضارية والقيمية: رؤية إسلامية"، في: مجموعة

مؤلفين، مستقبل الإسلام، (بمشق: دار الفكر، الطبعة الأولى، أكتوبر ٢٠٠٤)، ص ٤١٩-٤٢٠.

(2) Basil Mathews, Young Islam on Trek: A Study in the Clash of Civilizations, Friendship Press, New Yourk, 1926.

(3) George Henry Lane-Fox Pitt- Rivers, The Clash of Culture and the Contact of Races, London, George Rutledge & Sons, Ltd. 1927.

تشابهات عديدة سواء في إطار التحليل أو في المفاهيم والعلاقات فيما بينها، كل ما هناك تتلوه فترة زمنية مختلفة بكل ما يعكسه ذلك من اختلاف على مستوى الفاعلين الدوليين آنذاك؛ وهيكل النظام الدولي، والقضايا محل الاهتمام. فالحديث كان عن الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية ممثلة في أوروبا بينما الآن تحل الولايات المتحدة النصيب الأكبر من الاهتمام كمثل للحضارة الغربية، كما كانت قضايا التحرر والاستقلال من الاستعمار بصورته العسكرية التقليدية هي القضايا التي تعبر عن نمط الصراع بين الحضارتين، بينما تمثل الآن قضايا الهيمنة الثقافية ومحولات فرض النموذج القيمي الغربي وما يلزم لذلك من استخدام أدوات اقتصادية وسياسية وعسكرية أحياناً، أهم صور الصراع بين الحضارتين، وكذلك يثير الكتاب قضية العلاقة بين الدين والسياسة بمناسبة مناقشة مفهوم "القومية"، وقضايا الحديثة والتقليدية، وقضايا التعدد وإمكانية التصنيف ما بين إسلام هندي وآخر عربي وثالث تركي، الأمر الذي ورثته أدبيات اليوم على نحو أكثر تجزئية للإسلام في أرض واحدة وشعب واحد ما بين تقليديين وحداثيين وعلمانيين وأصوليين.

إن هذا التواصل بين الأفكار والمفاهيم وأطر التحليل عبر الفترات الزمنية أمر جدير بالبحث والاهتمام، ويفرض على كل باحث أن يعود إلى الذاكرة التاريخية لموضوعه ليكتشف مناطق التواصل ومناطق الانقطاع بين موجات الأدبيات الخاصة بموضوعه، وليكشف لنفسه ولغيره عن أنماط تطور الظاهرة السياسية، وعن جذور هذه الظاهرة وتشعبها وتشابكاتها مع غيرها، وبحدوث ذلك فقط يتحقق التراكم الذي يتميز به العلم.

ولقد وجدت الباحثة في الموجة الجديدة من الحديث عن صدام الحضارات، والتي نشنها صمويل هنتجتون في مقالته الشهيرة في عام ١٩٩٣، وفيما جمعتها هذه المقالة وما تلاها من كتابات تمثل في مجموعها سلسلة من الكتابات المعبرة عن فكر صدام الحضارات من ناحية، وتنوع ردود أعضاء الجماعة للبحثية للوحدة - والممثلة هنا في أعضاء الجماعة البحثية لحقل العلاقات الدولية - من الدائرتين المعرفيتين الغربية وكذلك العربية من ناحية ثانية، حالة بحثية وحوارية، نموذجية، جديرة أن يقدم لها هذا الكتاب "استكشافاً واستطلاعاً".

ومن ثم فإن موضوع الدراسة نوصفين نظريين أحدهما يمثل حلقة هامة من حلقات تطور منظورات علم العلاقات الدولية، وهو البحث فيما أضحي عليه وضع البعد الثقافي من دراسة العلاقات الدولية. ذلك الوضع الذي تطورت أهميته وتطورت طبيعة تتلوه في ظل التطور الذي مرت به الدراسة المنظمة للظاهرة الدولية، ليشهد ومنذ نهاية الحرب الباردة تجديداً في الاهتمام به. والشئ الآخر جزئي ينبثق عن العلم؛ حيث يمثل أحد قضاياها أو موضوعاته. فبقدر ما يعكس تجدد الاهتمام بالبعد الثقافي في دراسة الظاهرة الدولية جانباً هاماً من التغيرات الدولية الراهنة بقدر ما تتعدد المؤشرات - على الساحة الأكاديمية وعلى الساحة الدولية - عن آثار هذا البعد الثقافي - في تعبيراته المتنوعة - على العلاقات الدولية فكراً وتنظيراً وممارسة. ومن أبرز هذه المؤشرات "موضوع العلاقة بين الحضارات" صداماً كان أم حواراً.

الباب الأول

مراجعة حال علم العلاقات الدولية :

دوافع تجدد الاهتمام بالبعد الثقافي

الفصل الأول

التغيرات العالمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة:

اتجاهات مراجعة حالة العلم

الفصل الثاني

البعد الثقافي في دراسة العلاقات الدولية:

من المفهوم إلى تجديد الاهتمام

الباب الأول

مراجعة حالة علم العلاقات الدولية: اتجاهات تجدد الاهتمام بالبعد الثقافي

دائما ما حظيت العلاقة بين الواقع والتّظير بمكانة هامة في مراحل تطور دراسة العلاقات الدولية. إذ مثل التواكب مع متغيرات الواقع الدولي معيارا تختبر حياله المنظورات المختلفة لدراسة العلاقات الدولية، ومبررا لسيادة أحدها دون الأخرى باعتباره الأكثر قدرة على شرح وتفسير هذه المتغيرات، كما مثل الواقع الحافز وراء ظهور طبقات مختلفة للمنظور الواحد سعيا لتجديد قدرة هذا المنظور على تفسير الواقع ومن ثم استمراريته.

وتماشيا مع هذا الواقع تواترت عدة منظورات على دراسة العلاقات الدولية يعلى كل منها من أحد أبعاد الظاهرة الدولية باعتباره البعد الأكثر أهمية في إحدى مراحل تاريخ العلاقات الدولية بدء من بروز البعد السياسي - الأمنى حيث حازت المداخل والقضايا الواقعية التقليدية اهتمام دارسى العلاقات الدولية وحيث ساد المنظور الواقعى، وانتقالا إلى بروز البعد الاقتصادى بكل ما ارتبط به من قضايا متصلة بعلاقات الاعتماد المتبادل الاقتصادى، والتبعية الاقتصادية وحيث ساد المنظور التعددى، ووصولاً إلى مرحلة العولمة عقب نهاية الحرب الباردة بكل ما ارتبط بها من تغيرات في خصائص العلاقات الدولية، وهى التغيرات التى دفعت بالأبعاد الثقافية - الاجتماعية بالتوازي مع غيرها من الأبعاد السياسية والاقتصادية كأبعاد هامة لفهم حقائق العلاقات الدولية. والجدير بالذكر أنه لا يوجد ثمة اتفاق على منظور سائد أو مهيم لدراسة العلاقات الدولية في هذه المرحلة، إلا أن كل المحاولات التّظيرية لتأييد بديل نظرى ما باعتباره البديل الأفضل قد اختارت بعض متغيرات الواقع للتركيز عليها باعتبارها معضدا واقعيا لهذا البديل. إذن اختلفت مسميات المنظورات وظل الواقع معيارا لقدرة هذه المنظورات المتنافسة على موقع السيادة للتّظير للعلاقات الدولية هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، اختلف دارسو العلاقات الدولية في توصيفهم لما حدث من تغيرات على خصائص العلاقات الدولية، فبينما ركز البعض على التغيرات على مستوى العمليات الدولية والى مثلت مجرد تغيرات في إطار نظام دولى قائم، ارتقى البعض بالتغيرات إلى مستوى

حدوث تحول فى هيكـل النظام القائم. وكما يصدق للقول بأن التفاوت فى توصيف الواقع قد ارتبط بالانتماء الأكاديمى للدارسين، فإن القول يصدق أيضا بانعكاس هذا التوصيف للواقع على الرؤية لأثر هذه التغيرات على التنظير للحقل.

ومع اختلاف الرؤى النظرية لأثر المتغيرات على التنظير لفترة ما بعد الحرب الباردة، إلا أن "القيم" قد نالت القسط الأكبر من الاهتمام فى إطار هذه الرؤى. وإن كان هذا الاهتمام قد تفاوت من مجرد الدعوة إلى إدخال القيم على التحليل، إلى الاهتمام بقضايا قيمية، إلى مراجعة النظرة السالبة لأثر القيم على التحليل إلى رد الاعتبار للتنظير المعيارى من خلال مراجعة ونقد أسس ومقولات التنظير الوضعى. إن اتجاه النقاش الأكاديمى إلى وجهة رد الاعتبار للتنظير المعيارى يعنى أول ما يعنى رد الاعتبار إلى موضوعات ومفاهيم وقضايا ظلت لفترات طويلة على هامش دراسة العلاقات الدولية باعتبارها ليست موضوعات للدراسة العلمية، فى الوقت نفسه الذى يبرز فيه الواقع أن هذه الموضوعات والقضايا والمفاهيم تصبح من مفاتيح دراسة العلاقات الدولية فى هذه الفترة على النحو الذى يستحيل على دارس العلاقات الدولية "تحاشى" معالجتها والاهتمام بدراستها. وكانت الثقافة مفهوما، وقضية، وأداة للسياسة، ومفسرا للعلاقات الدولية خير نموذج لانعكاس الواقع على التنظير لفترة ما بعد الحرب الباردة. وعلى النحو الذى دفع بمؤيدى المنظورات السائدة - حتى غير المعترفة بأهمية الأبعاد الثقافية- بالبحث فى الثقافة ومحاولة تقديم رؤية لتأثيرها على العلاقات الدولية تتماشى والمنطلقات الأساسية لهذه المنظورات.

لقد حازت دراسة الثقافة اهتماما غير مسبوق فى تاريخ تطور دراسة العلاقات الدولية، وهو الاهتمام الذى يقف على أرض صلبة توفرها عودة الاعتبار للتنظير المعيارى والقيم. وتراجع المكانة النسبية للتنظير الوضعى وتعرض مقولاته للنقد والمراجعة، وهو ما افتقرت إليه المحاولات السابقة لدراسة الثقافة فى إطار العلاقات الدولية.

وهذا الباب الأول من الدراسة يعالج بروز أهمية البعد الثقافى من أبعاد الظاهرة الدولية باعتباره الحلقة الراهنة من حلقات تطور العلاقات الدولية، وهو تطور فرضه الواقع على التنظير. هذا التطور الذى تلقاه دارسو العلاقات الدولية فعبروا عنه بمستويات تخدم انتماءاتهم النظرية المختلفة. مع بروز محاولات نظرية تنطلق من الإيمان بقدرة الثقافة على إثراء حقل العلاقات الدولية معرفيا ومنهجيا وهو ما تحاول الدراسة رصدته وتقديمه فى هذا الباب وعبر فصلين متتاليين.

الفصل الأول

التغيرات العالمية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة

اتجاهات مراجعة حالة العلم

يسعى هذا الفصل الأول من الدراسة إلى إلقاء الضوء على المناخ التنظيرى الذى أحاط بتجدد الاهتمام بالبعد الثقافى - القيمى من أبعاد للظاهرة الدولية، وذلك انطلاقاً من قناعة بأن هذا الاهتمام على المستوى الأكاديمى جاء استجابة لتطور الواقع الدولى فى اتجاه إبراز أهمية هذا البعد.

وتحقيقاً لهذا الهدف، ينقسم الفصل الأول إلى مبحثين؛ يهتم أولهما، أولاً: بإبراز صفة التلازم ما بين الواقع الدولى من جهة وبين التنظير لهذا الواقع من جهة أخرى منذ بدأ الحديث عن علم للعلاقات الدولية وحتى انتهاء الحرب الباردة. ثانياً: بإلقاء الضوء على اعتبار حالة نهاية الحرب الباردة على النحو الذى جاء عليه معبراً عن عدد من التغيرات العالمية التى مثلت فى مجملها تحدياً لهذا التلازم ما بين الواقع والتنظير، وهو الأمر الذى أدركته أدبيات العلاقات الدولية فاهتمت بشأنه؛ سواء كان محور اهتمامها توصيف خصائص مرحلة ما بعد الحرب الباردة أو تأثير هذه الخصائص والتغيرات على حالة الحقل.

والمبحث الثانى من الفصل الأول يختص برصد وتصنيف اتجاهات مراجعة حالة الحقل، سواء كان معنى ذلك المراجعة الجزئية أو الكلية للتنظير القائم، أو كان معنى ذلك مراجعة الأسس المعرفية والفلسفية للتنظير السائد بحثاً عن أفق أوسع للتنظير. ويتم هذا الرصد والتصنيف باعتبار أن هذه الاتجاهات النظرية قد وجهت الاهتمام للأبعاد القيمية غير المادية للظاهرة الدولية، ومثلت المناخ الذى أثمر اهتماماً أكاديمياً ملحوظاً بالثقافة فى علاقتها بالعلاقات الدولية ظاهرة ومجالاً دراسياً.

المبحث الأول

منظور دراسة العلاقات الدولية بين الواقع والتنظير

مر تطور دراسة العلاقات الدولية - منذ بداية القرن العشرين - بعدة مراحل. وكانت هناك رؤية سائدة عن طبيعة الظاهرة الدولية كما يدركها وكما يصفها معظم الساسة ومعظم المنظرين في كل مرحلة من هذه المراحل. وهذه الرؤية قد تسمى إطاراً مرجعياً مشتركاً، أو مدرسة فكرية، نظام عقائدي أو منظور. وهي تشير إلى وجود نوع من الاتفاق حول السمات الأساسية للظاهرة الدولية، وأبعادها الجوهرية، وكذا حول التساؤلات والموضوعات التي تثيرها وكيفية دراستها والبحث فيها.

وقبل متابعة التطور في ظواهر وموضوعات العلاقات الدولية وكذلك التطور في طرق إدراكها وأساليب البحث والتحليل حولها؛ أي التطور في المنظورات التي تعاقبت على دراستها، للملاحظ أن هناك ارتباط بين التطور في الجانبين، وذلك لأن المنظور السائد في كل مرحلة يكون انعكاساً لطبيعة وحقائق وسمات هذه المرحلة وإدراكها، ولأن كل منظور جديد يبرز كرد فعل للانتقادات التي توجه للمنظور الذي ساد من قبله في ظل أوضاع دولية مختلفة تطورت على نحو أبرز هذه الانتقادات أو التحديات أو التساؤلات حول مدى إطلاق فاعليته ومدى استمرار صلاحيته لوصف وتفسير الأوضاع الدولية المتطورة. ومن ثم يتبلور بديل جديد يتحقق حوله قدر من الاتفاق من جديد، الأمر الذي يرقى به إلى مرتبة المنظور السائد نظراً للتلاؤم بين افتراضاته وبين الحقيقة الدولية من ناحية وكذلك ملائمة ما يقترحه من أساليب منهجية لدراسة أبعاد هذه الحقيقة المتطورة، بعبارة أخرى فإن كل منظور يبرز ليسود في ظل أوضاع دولية محددة حين يتضح أنه الأكثر ملائمة لتفسيرها وقيادة البحث حولها من خلال بعده الموضوعي والمنهجي.

ولقد اختلف منظرو العلاقات الدولية في تحديدهم للمنظورات الأساسية التي أعقبت المنظور الواقعي وجاءت كرد فعل له، إلا أن هؤلاء المنظرين أنفسهم قد اتفقوا جميعاً على الاحتكام إلى الواقع الدولي ومتغيراته المتوالية للبحث عن منظور جديد يكون الأكثر تعبيراً عن الواقع. نفس هذا المنطق في البحث عن التوافق ما بين الواقع والتنظير شغل دارسى العلاقات الدولية بمدارسهم المختلفة عقب التغيرات التي أحاطت بواقع العلاقات الدولية منذ

نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، وانعكس ذلك بوضوح على توصيفهم لخصائص العلاقات الدولية في هذه المرحلة وأثر ذلك على التنظير للحقل.

ومن ثم فإن هذا المبحث الأول من الدراسة يتخذ من هدف تحقيق التواصل بين الواقع الدولي من ناحية وبين منظور دراسة العلاقات الدولية من ناحية أخرى خيطاً ناظماً يتواصل فيه مراحل دراسة العلاقات الدولية منذ بدأ الحديث عن علم مستقل لدراسة العلاقات الدولية وحتى اللحظة الراهنة. حيث يعرض المطلب الأول لسعى دارسى العلاقات الدولية لتحقيق هذا الهدف حتى نهاية الحرب الباردة، ثم يهتم المطلب الثانى بالكيفية التى انعكس بها التوصيف لخصائص العلاقات الدولية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة على التنظير لهذه العلاقات.

المطلب الأول

تطور منظورات العلاقات الدولية: العلاقة بين الواقع والتنظير

تواتر على دراسة العلاقات الدولية عدد من المنظورات الكبرى - حتى نهاية الثمانينيات - ساد كل منها فى مرحلة من مراحل تطور هذه الدراسة، وإن كان ظهور منظور جديد لا يعنى انتهاء المنظور السابق عليه وإنما يعنى وجود أكثر من بديل كل منهما يطرح نفسه باعتباره الأكثر قدرة على تفسير متغيرات الواقع الدولى. وتعكس متابعة التطور عبر هذه المنظورات الانتقال من هيمنة وسيادة مقولات التقليدية (برافديها المثالى والواقعى) حول الفواعل والقضايا وأنماط التفاعلات، والتى تبرز المحتوى السياسى العسكرى الأمنى التقليدى، إلى بروز أهمية المقولات المناظرة من جانب التعددية والراديكالية على نحو يبرز المحتوى الاقتصادى السياسى المتجدد، وصولاً إلى الحديث عن منظور كونى لدراسة العلاقات الدولية.

أولاً - المنظور التقليدى : الواقعية

مر المنظور التقليدى - منذ بداية القرن العشرين - بعدة مراحل أولها: مرحلة التاريخ الدبلوماسى التى استمرت حتى الحرب العالمية الأولى، فلقد ظلت الموضوعات الدولية وخاصة فى الفترة من ١٦٤٨ وحتى ١٩١٤، التى كانت فيها السياسات الأوربية هى بؤرة ومحور السياسات العالمية - تتحصر فى إطار الدراسات الفلسفية والفكرية وفى نطاق

دراسات القانون الدولي. وحيث كانت هذه الفترة هي فترة العصر الذهبي للدبلوماسية ولسياسات توازن القوى التقليدية فإن الاهتمام كان مركزاً على دراسة الدولة القومية ذات السيادة والتاريخ الدبلوماسي.

وحيث أن العالم الغربي كان يمر منذ أواخر القرن ١٩ بمرحلة سلام واستقرار ورخاء نسبي فإن مجال الدراسة في العلاقات الدولية كان مفتوحاً أمام الاهتمام بعدة تساؤلات أكاديمية واسعة حول تاريخ العالم. فإلى جانب بعض محاولات تصور استراتيجيات لتحقيق السلام (في نطاق الفلسفة والقانون) كان المناخ الدولي السائد منذ أواخر القرن ١٩ وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى مهيناً لدراسة التاريخ الدبلوماسي لسياسات توازن القوى التقليدية^(١).

وهكذا انحصرت دراسة العلاقات الدولية غالباً في التاريخ الدبلوماسي والقانون الدولي أكثر منها في البحث في عمليات النظام الدولي^(٢). وذلك حتى نشوب الحرب العالمية الأولى والتي مثلت نقطة تحول محوري إذ مثلت تاريخ ميلاد علم العلاقات الدولية. فلقد أثارت مأساة الحرب الأولى الرغبة الجادة في البحث في عدة مشاكل ملحة وعلى رأسها مشكلة الحرب ومن ثم تقييم مدى فعالية سياسات توازن القوى التقليدية في الحفاظ على السلام العالمي. بعبارة أخرى برز احتياج قوى لتعميمات حول كيفية تجنب اندلاع الحرب وتساعد على التنبؤ باندلاع الحروب في المستقبل، وتساعد بصانع السياسة على فهم العوامل، التي يمكن المناورة بها لردع الحرب وكان الانتقال لمرحلة المثالية السياسة التي سادت دراسة العلاقات الدولية في العالم الغربي في فترة ما بين الحربين^(٣). فظهرت أدبيات "مثالية" تدعوا إلى سياسات ونظريات تؤكد أهمية القانون الدولي، التنظيم الدولي، والمبادئ الأخلاقية في حقل السياسات الدولية^(٤).

(١) د. نادية محمود مصطفى، "مدخل في دراسة نظرية العلاقات الدولية"، مذكرات مطبوعة، كلية

الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣، ص ١٥.

(2) James, E. Dougherty, Robert L. Pfaltzgraff, Jr., Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey, (Harper Collins Publishers, 1990), p: 3.

(٣) د. نادية مصطفى، مرجع سابق، ص ٢٠.

(4) James lee Ray, "Promise or Peril? Neorealism, Neoliberalism, and the Future of International Politics", (in) Charles W. Kegley Jr. (ed.), Controversies in International Relations Theory, (New York, St. Martin's Press, 1995). P. 336 – 337.

ولكن لم يكتب لمعظم برامج الاتجاه المثالي الاصلاحى فرصة للتطبيق أو النجاح، فلقد تراجعت أمام رياح التغيير الدولية التى هبت على العالم مع سياسات اليابان وإيطاليا وألمانيا التوسعية منذ بداية الثلاثينات والتى ساهمت فى اندلاع الحرب العالمية الثانية، بحيث اتضح فشل نظام الأمن الجماعى.

فمع وأمام الواقع الدولى الجديد أخذ الاتجاه المثالى فى التراجع وبدأ دارسو العلاقات الدولية يتجهون وجهة أخرى فى دراستهم. وانطلقت هذه الوجة من حقيقة مؤداها الاعتراف بأن دراسة العلاقات الدولية يجب ان تذهب إلى أبعد من مجرد دراسة القانون والتنظيم الدولى وحتى تصل إلى تفسيرات كلية للقوى المتفاعلة والمؤثرة على العلاقات بين الدول. ومن هنا كان الاهتمام بدراسة أسباب الحروب والعوامل التى تؤثر على سلوك الدول (مثل العامل الجغرافى والاستراتيجى، والديمجرافى، والاقتصادى) أى أنه منذ بداية الأربعينات بدأت دراسة العلاقات الدولية تعكس الاهتمام بتحليل القوى والفاعلين الأساسيين فى تشكيل السياسات الدولية، فضلاً عن الدراسة المنظمة لطبيعة وأسباب الصراعات^(١). ثم تعززت هذه الوجة الجديدة تماماً بمجرد اندلاع الحرب العالمية الثانية، تلك الحرب التى نقلت الفكر الغربى فى دراسة العلاقات الدولية بعيداً عن المثالية ووجهته نحو الواقعية السياسية. فلقد زادت الحرب العالمية الثانية من التغيير فى الطريقة التى يرى بها الدارسون ورجال الدولة للسياسات الدولية، ومن ثم التغيير فى الطريقة التى يعتقدون أنها المثلى لإدارة هذه السياسات، فلقد أثارت هذه الحروب وعواقبها انتقادات حادة للافتراضات الأساسية التى قامت عليها المثالية السياسية، أى أن التحول فى حقائق السياسات الدولية وفى إدراكها أدى إلى التحول فى المنظورات^(٢). بحيث رفض الواقعيون افتراضات المثاليين ورأوا - على العكس من آراء المثاليين - أن السياسات الدولية هى صراع من أجل القوة، وأن على الدول العمل لتحقيق مصلحتها القومية وذلك عن طريق البحث عن وتطوير وتدعيم وحماية واستخدام القوة. أى أن القوة هى المصلحة القومية الوحيدة^(٣).

(١) د. نادية مصطفى، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢) د. نادية مصطفى، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٣) وحول افتراضات الواقعية السياسية ومبادئها الأساسية أنظر على سبيل المثال:

- Charles W. Kegley, IR. And Eugene R. Wittkopf, Op.Cit, pp: 18 – 25

وأيضاً:

- Hedley Bull, “New Directions in the theory of International Relations”, International Studies, April – June 1975, V. 14, N: 2, pp: 278 – 279.

ونشرت في الأربعينيات العديد من الأبيات التي تؤكد على اقتراب القوة في دراسة العلاقات الدولية، وبصفة عامة فإن الكتب الدراسية في العلاقات الدولية المنشورة خلال العقدين التاليين على الحرب العالمية الثانية تعرف "القوة" باعتبارها المفهوم المحوري في الحقل، وأكثر الكتب تأثيراً على التدريس الجامعي في حقل العلاقات الدولية كان كتاب هانز مورجانتو الذي فسر سلوك الدولة القومية على أساس "المصلحة القومية" (معرفة على أساس القوة) ... وما زال علماء السياسة ودارسيها المعاصرين يعتبرون القوة متغيراً عظيم الأهمية^(١).

وهكذا، فقد ظلت الواقعية السياسية تسود دراسة العلاقات الدولية إذ ظلت تمثل استجابة للظروف في الفترة التالية على الحرب العالمية الثانية. فتطور العداء بين القوتين العظميين، واتساع نطاق الصراع العالمي بين الكتلتين، وتطور الأسلحة الذرية، وتزايد مظاهر التوتر العالمي .. جميعها كانت مظاهر تؤكد صورة السياسات العالمية التي رسمها الواقعيون وظلت الواقعية السياسية سائدة حتى منتصف الخمسينيات تقريباً حين تعرضت لانتقادات وتحديات هامة أبرزت عدم تلاؤم افتراضاتها مع النظام الدولي المتطور نظراً لبروز دور فاعلين جدد من غير الدول، وبروز أهمية موضوعات تحدث تحولاً في النظام الدولي لدرجة لم يعد معها المنظور الواقعي التقليدي قادراً على تقديم تفسير صحيح للسياسات الدولية، ومن ثم برز التساؤل منهاجياً حول جدوى ومدى ملائمة الاقتراب الذي مركزه الدولة والذي يمثل جوهر المنظور الواقعي، نظراً لعدم تطابقه مع الحقائق الدولية الجديدة^(٢).

ثانياً - المنظور الليبرالي / التعددي

ولقد اقترن مجئ المنظور في هذه المرحلة بتغير الأوضاع الدولية. فمع بداية السبعينيات بدأ إنهاء الاتفاق الكبير - الذي أرساه نظام بريتون وودز - حول القواعد والجراءات التي حكمت العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك تحت ثقل وضغط قوى جديدة هامة، مثل: الصحو الاقتصادية لأوروبا الغربية واليابان، مشكلة ميزان المدفوعات الأمريكي، مطالب العالم الثالث بإصلاح النظام الاقتصادي العالمي، اتجاه دول الكتلة الشرقية للبحث عن قدر أكبر من

(1) James E. Dougherty, Robert L. Pfaltzgraff, JR., Op.Cit, P. 9

(٢) - د. نادية مصطفى، مرجع سابق، ص ٢٥-٢٧.

- د. نادية مصطفى، "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد"،

السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٨٥، ص ٨٨٩، ٨٩٠.

المشاركة في الاقتصاد العالمي. وبذلك فإن الاقتصاد الرأسمالي العالمي كان قد دخل في مرحلة الأزمة. في نفس الوقت الذي كان فيه استرخاء التوترات السياسية - العسكرية - مع تراجع مناخ الحرب الباردة أمام مناخ الانفراج، ولقد دفع هذا الإطار إلى تجديد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي فمن ناحية ظهرت موضوعات إطارات نظرية لتحليل سياسات العلاقة الاقتصادية الدولية" وذلك مع اتجاه الباحثين الاقتصاديين لإدخال متغيرات سياسة في تحليلاتهم. فإن اضطرابات الاقتصاد العالمي منذ بداية السبعينيات أبرزت البعد السياسي للعلاقات الاقتصادية الدولية.

وبرزت اتجاهات حديثة في دراسة العلاقات السياسية الدولية التي تنطلق من الاهتمام بدور فاعلين من غير الدول وبأنماط التفاعلات عبر الحدود القومية وخاصة في المجالات الاقتصادية، ومن ثم برزت التحليلات التي لا تركز على الاهتمامات الأمنية العسكرية فقط التي سبق وسيطرت على دراسة السياسات الدولية طوال الخمسينيات والستينيات، ولكن التي تهتم بموضوعات وقضايا جديدة مثل أزمة الدولة القومية، الاعتماد المتبادل الدولي، التفاعلات الدولية عبر القومية. ولقد أضحت فهم جميع هذه القضايا وما تثيره من مشاكل ضرورة أساسية لفهم العلاقات الدولية وما يمر به النظام الدولي من تطورات أو تحولات في هيكل علاقات القوى الدولية تحت تأثير حقائق ومتغيرات اقتصادية جديدة. ولم يكن المنظور الواقعي التقليدي يقدم الإطار المناسب لتحقيق هذا الفهم وإن اعترف بأهمية المشاكل الاقتصادية العالمية إلا أنه كان يركز على الحفاظ على السلام في مواجهة الصراعات بين الدول حول القوة والأمن أساساً، ولم يكن ينظر إلا إلى الأبعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية أو لما للموضوعات والقوى الاقتصادية من مدلولات بالنسبة لتطور التنافس السياسي - العسكري بين الدول الأساسية في النظام الدولي. أي أن اهتمام الباحثين السياسيين بدراسة المتغيرات الاقتصادية قد انتقل من مجرد الاهتمام بها كأحد عناصر قوة الدولة أو أحد أدوات السياسة الخارجية إلى الاهتمام بها على مستوى آخر؛ يشير إلى القوى والأحداث الاقتصادية كمصادر تحول تمارس تأثيرها على تطور النظام الدولي المعاصر^(١).

ولقد اختلفت أدبيات العلاقات الدولية في التعبير الذي أطلقته على المنظور الناشئ في هذه المرحلة كرد فعل لعدم ملائمة الإطار الواقعي التقليدي لفهم الواقع الدولي المتغير. فبينما أطلق

(١) د. نادية مصطفى، "حول تجديد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد

الرابع عشر - العدد الثالث - خريف ١٩٨٦ - ١٤٠٧هـ، ص ص ٢٤-٢٦.

البعض^(١) اسم التعددية على الرؤية السائدة في تلك الفترة، أطلق آخرون^(٢) اسم "منظور التفاعلات عبر القومية" (Transactional Paradigm)، بينما أسماه البعض^(٣) multi-centric في مواجهة منظور الدولة state-centric، إلا أن هذه الأبيات جميعا اتفقت حول المقولات الأساسية^(٤) تحت هذه المسميات المختلفة: فمن ناحية تركز هذه الأبيات على مقولة أهمية الدول كفواعل أساسية في العلاقات الدولية لكنها ليست الوحيدة فهناك فواعل أخرى مثل العديد من المنظمات الدولية وهناك الشركات متعددة الجنسيات وغيرها. كما تركز من ناحية أخرى على أن الدولة ليست فاعلا موحدا - كما دأبت الواقعية التقليدية على النظر إليها - ولكنها مكونة من أفراد متنافسين وجماعات مصالح متعددة. والدولة كذلك ليست فاعلا رشيدا نظرا لوجود نوع من صراع المصالح المستمر بين الوحدات المكونة لهذه الدولة مما قد يعوق رشادة عملية صنع القرار. ومن ناحية ثالثة ينتقد أنصار هذه الرؤية تراتبية الأجندة البحثية لأنصار الواقعية التقليدية والمركزة على قضايا الأمن القومي ليحل محلها لديهم مجموعة كبيرة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تظهر نتيجة تنامي عمليات الاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات والتي قد تزيد أهميتها لديهم عن الاعتبارات الأمنية الاستراتيجية العسكرية.

إلا أن ظهور المنظور التعددي وتطور الواقع الدولي على نحو أدى لازدهار هذا المنظور وانتشاره لم يعن غياب المنظور الواقعي وإنما ظل الجدل مستمرا بين الرويتين الواقعية والليبرالية. خاصة وأن عددا من أحداث وتطورات فترة الثمانينيات كانت مؤيدة للافتراضات الأساسية للعلاقات الدولية: مثل أحداث زيادة التوتر بين الشرق والغرب، واستمرار سباق التسلح الأمريكي - السوفيتي. كذلك استمرار التدخلات العسكرية بواسطة القوى العظمى في أفريقيا وأمريكا الوسطى وجنوب شرق آسيا. كما لم تنجح المؤسسات الدولية في مواجهة أو إعادة تشكيل مصالح الدول. وقد أدت هذه الأحداث والتطورات في واقع العلاقات الدولية إلى تطور ما سمي "الواقعية الجديدة" على يد Kenneth Waltz في محاولة

-
- (1) Paul R. Viotti, , "Theory, Images, and International Relations", in: Paul R. Viotti, Mark V. Kauppi, Realism, Pluralism, Globalism, (Macmillan Publishing Company, Second Edition, 1993), pp: 6-7.
 - (2) Torbjorn L. Knutsen, A History of International Relations Theory, (Manchester and New York, Manchester University press, 1992), p: 234.
 - (3) James Rosenau, " Order And Disorder in the Study of World Politics, in Ray Maghroori And Bennett Ramberg (ed.), Globalism Versus Realism: International Relations' Third Debate, (Boulder, co: West View Press, 1982), p: 3.
 - (4) Torbjorn L. Knutsen, Op.Cit, pp: 235-236.

لتجديد الواقعية التقليدية على النحو الذى تتجنب به ما وجه إليها من انتقادات ولتتلائم مع واقع تلك الفترة. حتى أن البعض من أنصار الرؤية الواقعية يرى أن المنظور الواقعى هو المنظور الذى هيمن على دراسة العلاقات الدولية منذ تطورها كعلم مستقل وحتى الآن فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وأنه دائماً ما كان المنظور الأقدر على فهم السياسات الدولية^(١).

ثالثاً - المنظور الكونى (The Globalist Paradigm)

وتشير العديد من الأدبيات^(٢) إلى الراديكالية كأساس فكرى وكأيديولوجية ينبثق عنها المنظور الكونى، بينما يرى البعض^(٣) أن ثمة منظورا راديكاليا يقدم رؤية مغايرة لتلك التى تقدمها المنظورات السائدة فى العلاقات الدولية، كما أطلق عليه البعض اسم المنظور الهيكلى نسبة لاهتمامه بالهيكل كما سنرى. ويرجع الدارسون ظهور هذا المنظور إلى بداية السبعينيات من القرن العشرين ليقدم رؤية مخالفة للرؤيتين الواقعية والليبرالية للعلاقات الدولية. هذه الرؤية التى جاءت نتاج علاقات التبعية التى ربطت آنذاك دول الجنوب الفقيرة بدول الشمال الصناعية لتستقر هذه العلاقات على نحو يكرس وضع كل من الفريقين ويحد من إمكانيات التنمية لدول الجنوب. وهذه الرؤية تتلخص من ناحية أولى فى أن نقطة البدء فى التحليل للعلاقات الدولية ينبغي أن تكون الإطار الكونى الذى تتفاعل داخله الدول وسائر الوحدات الأخرى. إذ يركز المنظور على الهيكل الكلى للنظام الدولى كأساس لفهم سلوك وحدات هذا النظام. ومن ناحية ثانية يركز المنظور على النظر للعلاقات الدولية فى امتدادها التاريخى، فمن خلال النظر لهذا التاريخ يمكن فهم الواقع المعاش. وبالنسبة للكونيين؛ سواء الماركسيين أو الراديكاليين وكذلك الهيكليين النظميين أو غيرهم، يعد هيكل الرأسمالية العالمية أحد أهم محددات العلاقات الدولية. ومن ناحية ثالثة يدرك أنصار المنظور أهمية الدول القومية وكذلك المنظمات الدولية والفواعل عبر القومية وغيرها من الوحدات، إلا أنهم ينظرون إليها بصفاتها ميكانيزمات الهيمنة تستطيع من خلالها دول أو طبقات أو نخبا، تستفيد

(1) Stephen M. Walt, "Building up New Bogeymen", Foreign Policy, Spring 97, Issue 106, p: 176. <http://lw6fd.Hotmail.msn.com/>

(2) Torbjorn L. Knutsen, Op.Cit, p: 237-238., Theory, Images, and International Relations, pp: 8-9.

(3) Stephen Hopden & Richard Wyn Jones, "Marxist Theories of International Relations", in: John Baylis & Steve Smith (ed.), The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, (Oxford: Oxford University Press, 1997), p: 203.

على حساب وحدات أخرى. ويهتم الكونيون بصفة خاصة بتحليل علاقات التبعية ما بين دول الشمال الصناعية وبين الدول النامية الفقيرة. وأخيرا فإن الكونيين يعولون بدرجة أكبر من الواقعيين ومن الليبراليين على أهمية العوامل الاقتصادية في تفسير ديناميكيات النظام الدولي. إذ يبدأ الكونيون من افتراض أن الاقتصاد هو مفتاح فهم نشأة، وتطور، وعمل النظام الدولي المعاصر^(١). كما يشير البعض^(٢) إلى اعتماد للنظريات الكونية على أساس معيارى مقارنة بالأساس الوضعى للرؤيتين الواقعية والتقليدية، إذ يهتمون بمعايير العدالة والمساواة، وينطلق تحليلهم للعلاقات الدولية من التزام بتغيير التوزيع العالمى الراهن للموارد لتحقيق قدر أكبر من المساواة في ظروف المعيشة.

وبالرغم من عدم اتفاق دارسى العلاقات الدولية على تصنيف وحيد للمنظورات الكبرى في الحقل، إلا أنها تراوحت عند غالبيتهم بين ثلاثة منظورات. ويؤكد الكثير من الدارسين عند تبنيهم لتصنيف معين أن ذلك لايعنى أن هذا التصنيف جامع لكل ما يحويه الحقل من نظريات ومن مقتربات، وأن لكل تصنيف يحاول اختزال هذا الكم الهائل من التنظير في فئات محددة لا بد وأن يكون له تكلفته من إفلات بعض المحاولات النظرية دون أن تنتظم في أى من هذه الفئات. إلا أنهم كذلك يتفقون على أن التصنيف واجب من أجل إمكانية التحديد. كما أنهم يتفقون كذلك في الربط بين تواتر هذه المنظورات في استجابة للواقع المتغير. فعندما تتراكم الانتقادات على الافتراضات الأساسية لمنظور ما يظهر منظور جديد بديل يدعى مؤيدوه أنه الأكثر قدرة على تفسير الحقائق الدولية من ناحية، كما يبادر أنصار المنظور القديم إلى إدخال التعديلات المختلفة ليصبح المنظور أكثر قدرة على التكيف مع الواقع، وقد كان هذا هو السبب في ظهور طبعات مختلفة من المنظورات المعروفة في العلاقات الدولية فكانت هناك مثلا الواقعية الجديدة أو الواقعية الهيكلية. كما كانت هناك أيضا الليبرالية الجديدة، والمثالية الجديدة. لتنتظم هذه المنظورات وطبعاتها المختلفة في سياق، المعيار الأهم فيه هو القدرة على ملاحقة التغير في الواقع الدولي، ولكن مع الحفاظ على المنطلقات والأسس الفلسفية الكبرى لكل منظور، حيث أنه مهما تعددت مسميات المنظورات وروافد كل منها، إلا أنها جميعا في التنظير الغربى - كما يرى البعض^(٣) - تنطلق من مدارس فلسفية كبرى ثلاثة وهى الواقعية،

(1) Paul R. Viotti, Op.Cit, pp: 9-10.

(2) Torbjorn L. Knutsen, Op.Cit, p: 237.

(3) Robert Adams, "A New Age of International Relations", International Affairs, Vol. 67, No. 3, 1991.

والراديكالية، والعقلانية. ومن ناحية أخرى ظلت القضايا السياسية، والعسكرية، والاقتصادية هي التي تحوز الاهتمام وفقاً لترتيب أجندة اهتمامات كل منظور.

المطلب الثانى

خصائص العلاقات الدولية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة والآثار على التنظير

قدم المطلب الأول من هذا الفصل ما يشبه العرض المجمل لتطور التنظير لعلم العلاقات الدولية من منظور العلاقة التكاملية بين الواقع والتنظير. وبحيث تمثل هذه العلاقة فى مسارها التاريخى أساس تبنى القول بأن تغير واقع العلاقات الدولية دائماً ما كان الباعث وراء التجديد فى التنظير لهذه العلاقات. وهو القول الذى يعد بمثابة المقدمة الأولى من مقدمات هذه الدراسة.

والمقدمة الثانية - وهى موضوع المطلب الثانى - تتمثل فى توضيح ما حدث من تغيرات فى واقع العلاقات الدولية غداة انتهاء الحرب الباردة. وهى التغيرات التى اختلفت أدبيات العلاقات الدولية بشأن توصيفها ما بين كونها مجرد تغيرات فى نطاق نظام دولى قائم، أم تحول أصاب هيكل النظام نفسه فتحول به إلى نظام آخر (كالتحول من هيكل ثنائى القطبية إلى هيكل أحادى أو متعدد)^(١). غير أن هذه التغيرات أياً كانت درجتها قد غيرت من خصائص العلاقات الدولية فى هذه المرحلة، وهو الأمر الذى انعكس على التنظير فى محاولة منه لمواكبة الواقع المتجدد. فكيف عبرت الأدبيات أولاً عن خصائص العلاقات الدولية فى هذه المرحلة ؟ ثم كيف انعكس ذلك على التنظير لهذا الوضع ثانياً ؟

أولاً - خصائص العلاقات الدولية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة

على الرغم من تشابه معظم الأدبيات فى التعبير عما أصاب واقع العلاقات الدولية من تغيرات، إلا أن هذه الأدبيات ذاتها قد تمايزت عن بعضها فى إبرازها لبعض هذه التغيرات

(١) مروة محمود فكرى، أثر التحولات العالمية على الدولة القومية خلال التسعينيات، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤) ص ١٩.

دون غيرها، كما تمايزت عن بعضها في تحديد نوع العلاقة بين هذه التغيرات من حيث كون بعضها سببا أو نتيجة للآخر. وهو ما انعكس بالضرورة على توصيفها لخصائص العلاقات الدولية في هذه المرحلة باعتبار أن هذه الخصائص هي نتاج ما حدث من تغيرات عالمية.

فقد اتفق تيار واسع من الأدبيات - في توصيفه لخصائص العلاقات الدولية - على أن العالم يشهد عصرا جديدا بعد انتهاء الحرب الباردة، وأن أهم معالم هذا العصر هي انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الشرقية، تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل. بينما انطلق البعض من رصد هذه التغيرات ذاتها منتهيا في تحليله إلى أن العالم لا يشهد شيئا غير مسبوق وأن هذه التغيرات معظمها وقتي، في حين أن الخط العام للتفاعلات والقوى المؤثرة عليه ما زالت قائمة.

وتركز الأدبيات القائلة بميلاد عصر جديد من ناحية على ما شهدته السياسة الدولية - مع نهاية الثمانينيات - من تحولات مهمة أدت إلى نهاية الحرب الباردة في أوروبا، ثم نهاية الكتلة الاشتراكية ونهاية الاتحاد السوفيتي. هذه التحولات التي بدأت مع وصول جورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٨٥ برؤية جديدة أساسها إجراء إصلاحات سياسية في النظام السوفيتي، بالإضافة إلى تعديل العلاقات مع الكتلة الغربية في اتجاه إنهاء الحرب الباردة، وسباق التسلح. ولقد مهدت تلك التطورات لنهاية الحرب الباردة، ثم انهيار الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي ذاته^(١).

ولقد مثل انهيار الاتحاد السوفيتي في ذاته ما يعتبره البعض^(٢) أحد أهم خصائص العلاقات الدولية في هذه المرحلة، لأن هذا الانهيار كانت له السمات التالية: - انهيار سريع في فترة زمنية وجيزة، تم بدون حرب بين دول، دون وجود أشكال واضحة للطليعة السياسية أو تنظيمات معارضة ومن دون إراقة للدماء، أن هذا الانهيار / التغير لم يقدم بديل جديد ليسود النظام الدولي، وأن دعاة هذا التغير لا يريدون خلق هذا البديل وإنما مجرد التكيف مع قيم النظام الدولي السائدة (الديمقراطية، التحديث، ...). باختصار؛ إن هذه السمات جاءت على

(١) د. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، (القاهرة: كلية

الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢) ص ص ٦٤٠ - ٦٤١.

(2) Fred Halliday, "The End of the cold war and International Relations: Some Analytical Theoretical Conclusions", (in) K. Booth, S. Smith (eds.) International Relations Theory today (Pennsylvania, the Pennsylvania state university press, 1995), pp: 38-39.

نحو لم تتجح أى من نظريات العلاقات الدولية فى التنبؤ به، ومن ثم، فهم يرون أن عام ١٩٨٩ (الذى انهار فيه الاتحاد السوفيتى) يعد نقطة تحول فى تاريخ العلاقات الدولية، فهذا العام لم يشهد فقط نهاية الحرب الباردة وإنما أيضاً شهد انتهاء فترة من التاريخ بدأت فى ١٧٨٩ مع الثورة الفرنسية.

وفضلاً عما سبق، فإن ما ترتب على هذا الانهيار من نتائج أخرى جوهرية قد دعم من اعتبار البعض له من أهم تحولات العلاقات الدولية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فلقد سبب هذا الحدث عدداً من الخصائص والسمات التى ميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، منها مثلاً: تبدل العلاقات بين القوى الكبرى؛ فى شقين، أولهما الخاص بالتساؤل عن نهاية الحرب الباردة وهل أنهت التنافس العسكرى ككل بين القوى الكبرى؟ وفى شقه الثانى التساؤل عن نوعية نموذج الهيمنة المسيطر وهل ستؤدى نهاية الحرب الباردة لظهور نموذج هيمنة جديد ليحل محل القديم؟ (مثلاً؛ لقد ذكر هنتجتون فى حديثه عن صدام الحضارات أن هذه العلاقات الصراعية والتعاونية ستتخذ طريقها ما بين حضارات وليس دول. وهذا نوع من أنواع تبدل العلاقات المشار إليه)، ويفصل البعض^(١) بشأن نتائج هذا الانهيار باعتبارها من خصائص العلاقات الدولية فى هذه المرحلة؛ فأول هذه النتائج هو ظهور دول جديدة على أنقاض الاتحاد السوفيتى فيما أشير إليه بتغير خريطة الدول، والنتيجة الثانية كانت انتهاء عملية توازن الرعب، ومن ناحية ثالثة أدى تفكك الاتحاد السوفيتى إلى تضاول هامش المناورة السياسية الذى كانت تتمتع به دول الجنوب أثناء حقبة القطبية الثنائية.

كما أشارت الأدبيات القائلة بميلاد عصر جديد يشهده واقع العلاقات الدولية على تحولات أخرى، غير انهيار الاتحاد السوفيتى، وهى المقترنة بتنامى ظاهرة الاعتماد المتبادل، والتى جعلت من أهم خصائص العلاقات الدولية فى هذه المرحلة تكثيف نماذج الاعتماد المتبادل على مستوى العالم: اقتصادياً ومالياً وتكنولوجياً وبيئياً من خلال عملية العولمة^(٢).

ويبدو من متابعة التغيرات الكبرى التى استتدت إليها أدبيات العلاقات الدولية فى رصدها لتغير خصائص العلاقات الدولية التميز بين مستويين من التغيرات؛ تلك الخاصة بهيكل النظام الدولى، والثانية المرتبطة بالعمليات الجارية على المستوى العالمى. وفى حين ركزت بعض

(١) د. محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص ص ٦٤٣ - ٦٤٥.

(٢) مروة محمود فكرى، مرجع سابق، ص ٢٣.

الأدبيات^(١) بصورة أكبر على التغيرات الطارئة على بنية أو هيكل النظام الدولي بما برر لهذه الأدبيات إطلاق اسم التحولات العالمية على ما رصدته من تغيرات، فإن تيار آخر من الدراسات جعل مناط تركيزه البعد الخاص بالعمليات الجارية على المستوى الدولي في إشارة إلى الثورة الهائلة وغير المسبوقة في مجالات الاتصالات والمعلومات^(٢)، في حين أكد فريق ثالث بعد تحليله لنفس هذه التغيرات أنها وقتية وطارئة ولا تؤثر على الخط العام للتفاعلات ولا على القوى صاحبة التأثير على هذه التفاعلات.

وتتضح الاقترابات المتعددة لدارسي العلاقات الدولية في محاولاتهم لتوصيف خصائص العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بصورة أكبر من خلال عدة نماذج عرضت لها إحدى الدراسات^(٣).

فأما النموذج الأول: من هذه النماذج، فهو القائل بأن نهاية الحرب الباردة مثلت نقطة تحول في العلاقات الدولية بما فرضته من تحديات نظرية وعملية جديدة. وهي التحديات التي كان مصدرها عملية انهيار الاتحاد السوفيتي على النحو الذي تمت عليه من ناحية، ومن ناحية أخرى؛ لما انبثق عنها من عواقب نظرية هامة؛ حدها في أربعة قضايا هي: التغير في العلاقات بين القوى الكبرى في النظام، وانتهاء الشيوعية كقوة سياسية في أوربا أساساً، والتغير الحادث في خريطة العالم بعد تفكك الاتحاد السوفيتي (وهو التغير ذو الوجهين؛ فهو اندماجي في أحد وجهيه، وتفكيكي في الوجه الآخر منه)، ثم قضية انتشار الديمقراطية. وقد لخص بعض أنصار هذا النموذج^(٤) مجموعة التحولات التي أنتجت تغيراً جذرياً في المقومات الأساسية للنظام على نحو أدى إلى بروز نمط جديد من هيكل القوة في العلاقات الدولية على النحو التالي:

١. الثورة الصناعية الثالثة الخاصة بالتقدم التكنولوجي النوعي في مجالات الاتصالات والمعلومات والحاسب الآلي والإلكترونيات الدقيقة والهندسة الوراثية وغيرها.

(١) د. محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ٦٤٠.

(2) James Rosenau, Along the Domestic- Foreign Frontiers: Explaining Governance in a Turbulent World, (Princeton: Princeton University Press, 1997) p: 47.

(٣) د. نادية مصطفى، التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي، (رابطة الجامعات الإسلامية، ١٩٩٩)، ص ص ٢٢-٤٣.

(٤) د. محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص ٦٤٣-٦٤٥.

٢. اختفاء الكتلة الشرقية واتجاه أوروبا الغربية نحو الوحدة السياسية والصعود الشرق آسيوى وهى مجموعة من التحولات فى للنظم الفرعية للدولية كان من شأنها إحداث تأثيرات فى توزيع القوى العالمية ومن ثم على هيكل النظام الدولى.

٣. التحولات فى الاقتصاد العالمى.

ومن الواضح تركيز هذا النموذج على التحول الطارئ على هيكل النظام الدولى حيث التغير فى عدد الفواعل فى النظام وفى توزيع القوة بينها.

النموذج الثانى: ويهدف هذا النموذج إلى بيان أنماط الاضطراب والتحولات العميقة التى يشهدها العالم المعاصر ورصد القوى التى تحركه. وعلى عكس ما يرى النموذج السابق؛ فإن هذه التحولات التى يشهدها العالم المعاصر ليست وليدة ظروف ما بعد الحرب الباردة وانهايار الاتحاد السوفيتى، بل إن هذه الظروف هى التى أزالت النقاب عن هذه التحولات.

أما عن مظاهر هذا الاضطراب وتلك التحولات، فقد وردت فى إطار هذا النموذج الثانى على مستويات ثلاث: أولها المستوى الجزئى (الفرد)، حيث تنامت قدرات المواطنين ومهاراتهم مما أثر على الفوارق بين مواطنى العالم وعلى علاقاتهم بدولهم وفقا لما يسمى ثورة المهارات. كما ازداد استعداد الأفراد تجاه تكوين التنظيمات والانضمام إليها من ناحية ثانية. والأمر الثالث هو الخاص بالحركة الهائلة للأفراد بين الدول.

ثم المستوى الوسيط (أبنية السلطة على اختلافها): حيث تطورت مصادر الشرعية التقليدية وتم استبدالها بمعيار جديد هو معيار الأداء؛ أى القدرة على إشباع حاجات المواطنين. وبناء على هذه المعايير الجديدة للشرعية، دخلت السلطة فى أزمة. إذ انتقلت ولاءات المواطنين إلى أبنية أخرى، مما ترتب عليه تقلص سيادة الدولة القومية نظرا لتنامى أنماط التدخل فى الشؤون الداخلية لها تحت لواءات شتى.

أما المستوى الثالث فهو المستوى الكلى (الهيكل العالمية التى تضم الدول وعدد من الفاعلين الجدد من غير نوى السيادة التقليدية). وهو المستوى الذى يبرز الوضع الذى أضحت فيه السلطة التقليدية مطالبة بمواجهة منافسيها الجدد نتيجة تنامي عدد الفاعلين الدوليين وتزايد إلحاح قضايا الاعتماد المتبادل.

وهكذا يحيل أنصار هذا النموذج، ما طرأ على خصائص العلاقات الدولية من تغير إلى

التغير في البعد الخاص بالعمليات، والذي حدده البعض^(١) في تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل، وفي التركيز بالذات على الدور الذي لعبته المخترعات التكنولوجية حتى وصفه البعض بأنه قد مثل أساسا لديناميكيات التحول بما وفره من دعم للاعتماد المتبادل بين الجماعات المحلية والقومية والدولية على نحو لم يسبق له مثيل.

وقد انقسم أنصار الاتجاه القائل بحدوث التغير على مستوى العمليات الدولية إلى عدة اتجاهات بصدد تقييمهم لأثر هذه التغيرات على خصائص العلاقات الدولية؛ ففي حين رأى البعض^(٢) أن هذه التغيرات تدفع بالعالم نحو المزيد من التجانس والتعاون والتسويق، يركز آخرون^(٣) على الآثار التفكيرية لهذه التغيرات وما سببته من تزايد التفاوتات واتساع الفجوات على جميع المستويات سواء بين الأفراد أو بين الشركات الكبرى والصغرى والأكثر وضوحا بين الدول في الشمال والجنوب، بينما يتأرجح فريق ثالث^(٤) بين الاتجاهين بدون أن يعطى من قدر أى من التأثيرين (التجانسي والتفككي) على الآخر.

النموذج الثالث: وينطلق هذا النموذج من أن التغيرات التي شهدتها العالم منذ ١٩٨٩، وإن كانت قد أفرزت أفكارا جديدة تبدو وكأنها تشير إلى عصر مختلف إلا أن طبيعة العلاقات الدولية لم تتغير، حيث أن المشهد - في بداية تسعينيات القرن العشرين - والمحمل بمقولات تنبئ بعصر جديد أفضل من سابقه، قد تكرر من قبل في لحظات تاريخية تحولية سابقة، ولكن سرعان ما تبددت مصداقية هذه المقولات. ويرى هذا النموذج أن ما تغيرت هي بعض الأوضاع والظروف الدولية ولكنها تغيرات وقتية، في حين أن الخط العام للتفاعلات والقوى المؤثرة عليه ما زالت قائمة وتعكس استمرار الصورة التي نتمسك بها روافد الفكر الواقعي: صراع القوى، صراع المصالح، الاحتمالات القائمة للحروب الكبرى.

ويندرج في إطار هذا النموذج أيضا محاولات نظرية عديدة حاول فيها البعض^(٥) البحث

(1) James N. Rosenau, Op.Cit, p: 47.

(2) Jane Art Scholt, Globalization: A Critical Introduction, (London: Pelgrave, 2000) pp: 49-52.

(3) Lester C. Thurow, Globalization: the Product of A Knowledge Based Economy, Annals of The American Academy of Political Social Science, July, 2000. EBSCO database (Academic Search Elite).
<http://ejournals.ebsco.com/login.asp?> pp: 29-33.

(4) James N. Rosenau, Op.Cit, p: 3-19.

(٥) بشأن تفصيل هذه التسميات والإشارة للأدبيات المعتمدة لها:

James Kurth, "The Real Clash", the National Interest, Fall 1994, pp: 11-14.

عن بعد للتواصل بين التغيرات العالمية وبين مراحل سابقة من تطور العلاقات الدولية بحيث تبدو مرحلة ما بعد الحرب الباردة امتداداً لمراحل سابقة من تطور هذه العلاقات، بما يسوغ في مرحلة تالية الإبقاء على التنظير السائد مع إدخال بعض التعديل عليه؛ وتدخل في إطار هذه المحاولات ما رصدته إحدى الدراسات تحت مسميات عدة، مثل:

١. تسمية هذه الفترة بمرحلة حروب التجارة (Trade Wars)

فكنتيجة آنية لإنهيار الاتحاد السوفيتي ونمو نجه الشيوعي كان من الطبيعي لبعض المحللين أن يركزوا على انتصار الرأسمالية الليبرالية وسيادة (انتشار) الاقتصاد الكوني كمحدد رئيسي للفترة الجديدة. ومن ثم فبالنسبة لهذه الأدبيات تعد القضايا الكبرى في العلاقات الدولية ومن ثم مركز الصراع أو التعاون الدولي ذا طابع اقتصادي وبالنسبة للفواعل الأساسية في السياسات الدولية داخل هذه الرؤية فكان من الطبيعي أيضاً التفكير - بحثاً عن التواصل مع مراحل سابقة - في أن هذه الفواعل ستكون هي القوى الكبرى إلا أنها ستكون دولا تجارية أكثر منها دولا سياسية عسكرية. فالقوى العظمى ستكون ذات اقتصاديات العظمى (الولايات المتحدة، اليابان، أوروبا الغربية بقيادة ألمانيا الاتحادية). أما عن نمط التفاعلات الدولية فسيكون صراعياً بالأساس متخذاً صورة الصراع الاقتصادي أو الحروب التجارية.

٢. تسمية الفترة بمرحلة الحروب الدينية (Religious Wars)

إذ وجد فريق آخر من المحللين بعداً مختلفاً للتواصل أو للتناظر مع الفترات الماضية وهو بعد "الأيديولوجيات أو رؤى العالم" Ideologies/ World Views فمع انهيار الاتحاد السوفيتي كان هناك داع منطقي للتفكير في أنه سيوجد صراع جديد مع أيديولوجية راديكالية أخرى أو على الأقل - ما تسميه هذه الأدبيات - باللاهوتية (الدينية) Theology ستأخذ محل الصراع القديم. ويرشح "الاسلام الأصولي" - في رؤية هذه الأدبيات - لأن يلعب هذا الدور. واتخذت هذه الأدبيات من تنامي قوى الحركات الإسلامية في الجزائر، السودان، مصر... ظاهرة مؤكدة لحجتها بأن الصراعات الدائرة حول الإسلام الأصولي سوف تكون ملمحاً أصيلاً من ملامح الفترة الجديدة.

٣. مرحلة الحروب الأثنىة

والتركيز هنا على الحروب الناشئة عن إحياء القوميات التى كانت موجودة قبل الحرب الباردة والتى عادت بمجرد إنهيار النظام الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى، والاتحاد اليوغسلافى. فانهيار الاتحاد السوفيتى كان إنهياراً للإمبراطورية متعددة القوميات.

٤. مرحلة تجدد الحروب الباردة (Renewed Cold Wars)

ووجد بعض المحللين بُعد التواصل مع مرحلة الحرب الباردة فى القدرات العسكرية وفى النظم السياسية التى حددت ملامح تلك الفترة. فلقد كان الاتحاد السوفيتى يمثل خطراً بسبب مساحته الشاسعة، وقوته العسكرية، ونظامه السلطوى. وبعد الانهيار بقيت روسيا بتعداد سكانى يناظر نصف ما كان للاتحاد السوفيتى السابق إلا أنها لا تزال بعد أكبر الدول مساحة فى العالم. كما أنه لا يزال لديها حوالى ٢٠ ألف رأس نووى مما يجعلها الدولة الوحيدة فى العالم القادرة على منافسة الولايات المتحدة عسكرياً. ومن ثم ترى هذه الأدبيات أن تجدد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة وروسيا يعد رؤية مقبولة منطقياً. ومن قبيل التنويع على نفس النغمة قد يتمثل تجدد الحرب الباردة فى الحرب بين أمريكا والصين.

وعلى هذا النحو دأبت الأدبيات الممثلة لهذا النموذج - المؤكد على عدم حدوث تغييرات جهرية تدفع للقول بدخول العلاقات الدولية عصراً جديداً - على البحث عن أشكال مختلفة لتسكين التغيرات المحيطة بواقع العلاقات الدولية داخل الأطر النظرية المألوفة خاصة الإطار الواقعى بما يضمن استمرارية صلاحية هذا الإطار لشرح وتفسير حقائق العلاقات الدولية.

ولقد انعكست الاختلافات بين هذه المقتربات الكبرى فى شرح وتفسير خصائص العلاقات الدولية فى فترة ما بعد الحرب الباردة على التنظير لهذه الفترة. كما حازت قضية رصد وتصنيف الاستجابات وردود الأفعال - على مستوى الأدبيات - لنهاية الحرب الباردة قدراً من الاهتمام، وشغلت البعض بعد مرور عدد من السنوات على نهاية الحدث. ومع تراكم وتعدد اتجاهات الكتابة فى وصف وتفسير الحدث، وكذلك فى ما يتركه من آثار على العلاقات الدولية ممارسة وفكراً وتنظيراً. وأحد هذه التصنيفات^(١) والتى يمكن المراكمة عليه واعتماده فى هذا الصدد، هى محاولة William C. Wolforth لمراجعة نظريات السياسة الدولية فى

(1) William C. Wolforth, "Reality Check: Revising Theories of International Politics in response to the end of the cold war", World Politics, 50 (July 1998), pp: 653-654.

إذ حدد المؤلف أربع استجابات أساسية قائمة على فكرة إعادة النظر في الأجندة الخاصة بحقل العلاقات الدولية؛ واستجابة خامسة أخيرة ترى أنه لم يحدث ما يستدعي مثل هذه المراجعة (وهي استجابة تعبر عن اتجاه متواجد بالفعل وستتطرق له بقدر من التفصيل).

أما أولى الاستجابات الأربعة التي حددها الكاتب فقد كانت أقوى ردود فعل نحو نهاية الحرب الباردة وأثرها على نظريات الحقل - كما وصفها - وهي: القول بأن "نهاية الحرب الباردة قد قوضت الأجندة النظرية لحقل العلاقات الدولية". فنشوء التعاون بين الدول المتحاربة، انهيار واتساع التحالفات، توحيد القوى العظمى، واستقرار النظم الدولية .. كل هذه الأحداث تقع داخل نطاق نظرية العلاقات الدولية .. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن هذه التغيرات جاءت بمثابة المفاجأة التامة للمتخصصين التي كانت مهمتهم "فهم السياسات الدولية"؛ وأن هذا يسوغ إعادة تقييم شاملة (عظمى) لمقولات الحقل.

الاستجابة الثانية تمثلت في رد الفعل القائل بأن نهاية الحرب الباردة غيرت في الأجندة بتقويضها نظرية واحدة: هي الواقعية الجديدة تحديداً. والواقع أن هذه الاستجابة أيضاً تعبر عن اتجاه صب جام نقده على نظرية أو أكثر من النظريات "المهيمنة" على الحقل، أو نظريات الحقل الكبرى كما سنرى لاحقاً.

الاستجابة الثالثة؛ وتتمثل في رد الفعل الأكثر شيوعاً وهو القائل بأن "نهاية الحرب الباردة تمثل مسوغاً لمراجعة الأجندة النظرية وذلك بتبديل التوازن بين النظريات أو البدائل النظرية. والفكرة هنا هي: إمكانية التوفيق والتزاوج بين عدد من النظريات أو المقترحات النظرية تتكامل معاً لتقديم التفسير الملائم^(١).

الاستجابة الرابعة تقتصر على تقييم بعض المقولات النظرية المشتقة من بعض التقاليد النظرية. فمثلاً رفض Kenneth Oye القول بأن النظرية الواقعية هي النظرية التي يمكن تقييمها إزاء حدث بعينه، وإنما أخذ على عاتقه مهمة اختبار صحة فروض واقعية محددة من حيث استمراريتها أو أقول نجمها. وكذلك اختبر Michael Doyle ثلاث جدييات (Strands) للبيرالية على نحو مماثل. في مثل هذه الحالات وغيرها يقيم المؤلفون فروضاً محددة بدون إبداء دليل على الانتقال (التحول) نحو المراجعة الشاملة للأجندة البحثية للحقل.

(1) Ibid, p: 654.

الاستجابة الخامسة والأخيرة وهى القائلة بأنه ليس على نظريات العلوم الاجتماعية أن تتبأ بفرادى الأحداث، إنما عليها فقط أن تفسر اتجاهات عامة للمخرجات. وقد يميل أنصار هذا الاتجاه إلى اعتبار أحداث ١٩٨٩ - ٩١ شاذة، متطرفة، أو أنها تقع خارج نطاق نظرية العلاقات الدولية.

وترى الباحثة أنه يلى هذه المستويات الخمس، مستوى أخير؛ لم يكتف فقط برصد أثر متغيرات ما بعد نهاية الحرب الباردة على أجندة الحقل ونظرياته ومقولاته، ولكنه بدأ طريقاً - ما زال فى أوله - للبحث فى تنظير جديد سواء كان هذا التنظير غربى أم غير ذلك.

فإذا حاولنا توضيح هذه المستويات وجمع أوصالها فى عملية تصنيف يكون لدينا اتجاهين كبيرين:

أولاً : اتجاه لا يرى فيما حدث من تغيرات دولية ما يؤثر على الحقل

فهذا الاتجاه لا يرى فى نهاية الحرب الباردة ولا فيما صاحبها من تحولات دولية ما يؤثر على نظريات الحقل أو ما يمثل فشلاً لها .. فلا زالت القضايا الكبرى كما هى لم تتغير طبيعتها، ولا زالت نظريات العلاقات الدولية الكبرى قادرة على القيام بدورها ووظيفتها، ومن ثم فلم يحدث ثمة تغيير واقعى يقتضى إحداث التغير فى الحقل.

فهناك نموذج من الأدبيات يرى أنه لا تزال الواقعية بتفريعاتها المتعددة هى المنظور المهمين على دراسة العلاقات الدولية، ومن ثم فلا نجد تغيرات فى المفاهيم المستخدمة فى هذه الدراسات ولا فى النظرة لأنماط التفاعلات الدولية ولا فى وحدات التحليل الأساسية فمثلاً Kenneth Waltz يضرب لنا مثلاً على هذا الاتجاه فالمفاهيم الأساسية للنظرية الواقعية هى المفاهيم المستخدمة فى مقاله بالذات مفهوم القوى العظمى ويتحدث عن صعود وهبوط هذه القوى ويتحدث عن مفهوم القطبية ويتبأ بأنه سيظهر نظام تعدد قطبي جديد أسماه "بالقطبية التشاورية".

ويتحدث عن مفهوم التحالفات، وكيف أنها مفيدة ومطلوبة فى ظل هذا العالم، ثم عن مفهوم القوة العسكرية ومحوريته، وإن كان قد قصرها على القوة النووية فقط. ويحاول تطبيق نظريات توازن القوى، صعود وهبوط الأمم، الخ من النظريات التقليدية. ويتخذ فى دراسته من حدث سقوط الاتحاد السوفيتى مسأمة لا يخضعها للتحليل أو التفسير ولا يشغل ذهنه بقضية

الفشل فى التنبؤ المسبق بهذا الحدث^(١).

وهناك شكل آخر للتعبير عن هذا الاتجاه^(٢) " اتجاه اللا تغير " ينتقد القول بقصور نظريات العلاقات الدولية، وإنما يرجع القصور فى التنبؤ إلى أسباب واقعية لا أكاديمية وبالذات تلك الأسباب الخاصة بالعلماء الاجتماعيين الأمريكيين الذين لم ينظروا للمشكلة أساساً ومن ثم لم يحاولوا التحليل والتنبؤ. وتفسير ذلك ببساطة أن هؤلاء العلماء يعملون فى ظل برنامج بحثى لا يدع مجالاً لمثل هذا العلم "الثورى". ومن ثم فالهيمنة الأمريكية - واقعية وأكاديمية - أعاقَت البحث فى التساؤل حول إمكانية وكيفية الانهيار السلمى للإمبراطورية السوفيتية. إذن يرجع فشل التنبؤ بنهاية الحرب الباردة سلمياً إلى أن أحداً لم يحاول دراسة وتحليل ومن ثم التنبؤ بالحدث أساساً، فهذا الفشل ليس متعلقاً لا بالمنهجية ولا بالمستوى النظرى للبحث.

مثل هذه الدراسات لا تزال تؤكد على أن الواقعية هى النموذج المسيطر أكاديمياً، ولا تزال قضاياها واهتماماتها هى القضايا الأساسية على مستوى دراسة العلاقات الدولية، بل إن البعض^(٣) رأى مثلاً أن دراسات الأمن الدولى فى ظل العلاقات الدولية تمر بفترة نهضة وانتعاش وأن مفاهيم الحرب والسلام والبحث فى أسبابها وكيفية تحقيق السلام أضحت على قدر كبير من الاهتمام .. صحيح أن مثل هذه الدراسات أشارت لما أسمته بعض التطورات التى طرأت على هذه الدراسات منها مثلاً استخدام التاريخ والحالات التاريخية فى تطوير هذه الدراسات ومنها عودة قضايا الأمن الداخلى (القومى) لأجندة منظرى السياسات الدولية ... الخ إلا أن هذا من قبيل التطوير على الأصل والذى هو من وجهة نظرهم سيادة المنظور الواقعى لدراسة العلاقات الدولية.

ثانياً : الاتجاه المؤيد لتأثر حقل نظرية العلاقات الدولية بتغيرات ما بعد الحرب الباردة

وينقسم هذا الاتجاه إلى مستويين:

المستوى الأول: هو مستوى "التشكيك فى المنظورات السائدة للحقل". سواء انطبق هذا

(1) Kenneth N. Waltz, "the Emerging Structure of international Politics", International security, fall 1993, Vol. 18, No. 2, pp: 44-79.

(2) Ted Hopf, Getting the end of the cold war wrong, International security, winter 1992/93, Vol. 17, No.3, pp: 202-210.

(3) Stephen M. Walt, "the Renaissance of security studies", International studies quarterly, (1991) 35, pp: 211-239.

التشكيك على الأجندة البحثية بالكامل بنظرياتها ومقولاتها، أو اقتصر على إحدى النظريات الكبرى للعلاقات الدولية.

ولقد رأى أنصار هذا الاتجاه فيما حدث من تغيرات دولية ما يستدعي تعديل بعض نظريات الحقل، أو كلها، أو تعديل بعض مقولات بعضها، أو التوليف فيما بينها، أو حتى الاستعانة بنظريات أخرى من حقول غيرها، أو على الأقل تعديل التوازن فيما بين النظريات السائدة والاهتمام بقضايا وعوامل لم تكن تحظى بالقدر اللائق من الاهتمام من قبل. وكل هذا بالطبع من داخل التنظير الغربي.. فالدعوة هنا لم تنطرق لضرورة وجود تنظير جديد.

المستوى الثانى: رأى فيما حدث من تغيرات دولية نقضاً كاملاً لنظريات الحقل ولأجندته ولمقولاته الرئيسية. ومن ثم كانت الدعوة لتنظير جديد قائم أساساً على رد الاعتبار للتنظير القيمي ورفض لمقولات التنظير الوضعى التى تصبغ التنظير السائد فى حقل العلاقات الدولية وتهيمن عليه؛ سواء كان هذا التنظير الجديد غريباً أم غير ذلك.

وسيكون هذا الاتجاه الثانى بمستوييه الفرعيين موضوع المبحث الثانى من هذا الفصل الأول.

المبحث الثانى

اتجاهات مراجعة حالة العلم ودعاوى التجديد

نحو بروز أهمية البعد الثقافى - القيمي

لقد تلى انتهاء الحرب الباردة مرحلة اتسمت فيها أدبيات العلاقات الدولية بالاضطراب فى توصيف خصائص العلاقات الدولية لتلك الفترة من ناحية، وفى تبيان أثر هذه الخصائص على التنظير من ناحية أخرى. وقد عبرت أدبيات تلك الفترة عن هذا الاضطراب التنظيرى على مستويات عدة؛ ففي الوقت الذى اهتم فيه البعض⁽¹⁾ برصد هذا الاضطراب على مستوى منظور دراسة العلاقات الدولية من ناحية، مؤكدين على عدم القدرة آنذاك على تبني منظور

(1) James Roseneau, "Post Internationalism in a Turbulent world", (in) James Roseneau, Mary Durfee, (ed.), thinking theory thoroughly: Coherent Approaches to an Incoherent world (west view press, 1995)

محدد في قراءة واقع العلاقات الدولية، ومعللين ذلك بأن المرحلة التي تلت الحرب الباردة هي مرحلة يصعب تحديد سماتها وخصائصها نتيجة عمق وكثافة التغيرات التي فرضت نفسها على واقع ودراسة العلاقات الدولية، ولقد اعتبرت تلك الدراسات أن تلك الفترة كانت مجرد فترة انتقالية، عبر عنها البعض مثلاً بمرحلة "ما بعد الدولية" في تعبير عن الاعتقاد بأن ثمار هذه التغيرات لم تكن قد نضجت بعد حتى يظهر منظور جديد، وأن المنظور الوحيد الذي كان يمكن الاتفاق عليه آنذاك كان هو منظور الاضطراب.

ومن ناحية ثانية اهتمت بعض الدراسات بما تفرضه هذه التغيرات العالمية من تحديات نظرية على مستوى التساؤلات والقضايا النظرية والمنهجية. إذ حظيت قضية "التنبؤ" على وجه الخصوص بقدر أساسي من الاهتمام^(١)، فالمفهوم السائد عن العلم - السلوكي - جعل من القدرة على التنبؤ شرطاً لازماً لنجاح النظرية. وجاءت الأحداث في الأعوام ما بين ١٩٨٩، ١٩٩١ وما تلاهما لتضع هذا المفهوم للعلم قيد التساؤل والاختبار. فهل يتم للتراجع عن هذا المفهوم أم يفصل ما بين العلم الطبيعي والعلم الاجتماعي؟ أم يعترف بأهميته مع إدراك صعوبة تحقيقه على الدوام من حيث القدرة على التنبؤ بوجهة سير السياسات الدولية، بدون أن يسقط ذلك عن هذه الدراسة صفة العلمية لأسباب عدة^(٢).

وليست القدرة على التنبؤ فقط التي كانت محل التساؤل، وإنما أيضاً القدرة على التفسير، والتي أضحت تحدياً آخر أمام نظرية العلاقات الدولية. إذ لم تستطع أى من نظريات العلاقات الدولية بمفردها آنذاك تقديم تفسير يحوز الرضا لأسباب انهيار الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفيتي^(٣).

ثم كان التساؤل عن عدد آخر من القضايا النظرية التي فرضت نفسها على دراسة العلاقات الدولية، وما سيصبح عليه وضعها عقب التغيرات والتحديات التي فرضتها تلك المرحلة من العلاقات الدولية. منها عودة الاهتمام بالتاريخ، الرموز، البعد الأخلاقي في دراسة العلاقات الدولية، حقوق الإنسان. بل والاهتمام بالجانب التنظيري نفسه. إذ يرى البعض أن هناك سوء استخدام وتساهل في التنظير للعلاقات الدولية لتسمت به العديد من الكتابات، إذ

(1) Fred Halliday, "International Relations and its discontents", International Affairs, Vol.71, No. 1, (1995)pp: 740 .

(2) Robert Jervis, "The Future of world politics: will it resemble the Past?!", International Security, winter 1991/92 (Vol. 16, No.3) 39-37).

(3) Fred Halliday, "International. Relations and its discontent", Op.Cit, p 740 .

ينتقد البعض ما رأوه من انتشار للكتابات التي ينقصها الجانب النظري والأهمية العملية في حقل العلاقات الدولية^(١).

العديد من التساؤلات المثارة لم تجب عنها هذه الكتابات إجابات قاطعة، ولم تُرد الإجابة عنها آنذاك. إذ اعتبرت أن الوقت لم يزل مبكراً آنذاك لوضع إجابات عنها، وإنما ستظل محل تساؤل لفترة طويلة.

لقد مثلت تلك الأدبيات في طرحها لتلك التحديات النظرية التي فرضها الواقع إرهاباً لدعاوى مراجعة حالة التنظير داخل الحقل، وهي الدعاوى التي يمكن تصنيفها في مستويين تتم مناقشتها في إطار هذا المبحث وهما؛ مستوى مراجعة المنظورات السائدة بهدف إصلاح التنظير القائم، ومستوى نقد الأسس الوضعية للتنظير السائد والدعوة لتجديد البحث في رد الاعتبار للقيم وذلك في إطار مطلبين متتاليين.

المطلب الأول

الدعوة إلى مراجعة المنظورات وإصلاح التنظير القائم

يمثل هذا المستوى الأدبيات التي رأت أن ما حدث من تغيرات دولية قد مثلت نقضاً - كلياً أو جزئياً - للأجندة النظرية للحقل - ولمقولاتها الرئيسية، ومن ثم فقد دعت تلك الدراسات للتجديد والإصلاح التنظيري على النحو الذي تتكيف به منظورات العلاقات الدولية القائمة مع متغيرات الواقع.

وهذا المستوى يمثلته قدر يعتد به من الأدبيات الحديثة في مجال نظرية العلاقات الدولية؛ ذلك الاتجاه الذي عُني بالنظر، أو "بإعادة النظر" في منظورات الحقل، ومقولاته الكبرى، جاعلاً من الحرب الباردة والكيفية التي انتهت بها طريقة لاختبار نظرية العلاقات الدولية. إذ عولت هذه الدراسات كثيراً على أهمية ودلالة الفشل في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة، وتأثير ذلك على نظرية العلاقات الدولية. ومن أهم الحجج على هذه الأهمية ما يلي:

١. أن نظريات العلاقات الدولية جعلت أحد أهدافها الأساسية - ومنذ البداية - التنبؤ

(1) *Ibid*, p: 741.

بالمستقبل، ومن ثم فمن الطبيعي ومن العدل أن تختبر صحة هذه النظريات بناء على النظر لمدى نجاحها فيما وضعتة لنفسها من أهداف كبرى^(١).

٢. أن نهاية الحرب الباردة، وبالشكل الذي جاءت عليه، كان حدثاً هاماً على نحو لم يكن ينبغي معه الفشل في توقع قدومه^(٢)، ومن ثم كان هذا الفشل مدعاة لإعادة النظر في الأجندة كلها أو بعضها - سواء المتصلة - بالمناهج methods أو بالمنطلق الوضعي المادى القائم عليه التنظير نفسه (ما قبل المنهج).

ومن ناحية منهجية هذه الأدبيات نلاحظ ما يلي:

أولاً: أنه توجد طرق مختلفة للقيام بهذا الاختبار - كما ذكر البعض^(٣).

١. أولى هذه الطرق هي اقتصار التحليل على المقتربات التي حاولت -بطريق أو بآخر- التنبؤ بعمل النظام الدولي ككل.

٢. طريقة أخرى هي؛ النظر إلى أى مدى استطاعت النظريات التى جعلت موضوعها الردع، التفاوض، التحالفات، إدارة الأزمات، صنع القرار الفردى والجمعى .. إلخ، إلى أى مدى استطاعت هذه النظريات تقديم أسس وقواعد للتنبؤ بما حدث.

وتقتصر الدراسة على الاقتراب الأول، أى الاقتصار على الدراسات التى جعلت موضوع تحليلها المقتربات التى حاولت التنبؤ بعمل النظام الدولي ككل، لعدة أسباب:

(أ) أنها الأنسب لموضوع الدراسة ومشكلتها البحثية والتي لا تهتم بنظرية بعينها، ولكنها تنظر نظرة كلية على مستوى حقل نظرية العلاقات الدولية، ولأهداف محددة متصلة بالمشكلة البحثية فى الوقت الذى تحتاج فيه الطريقة الثانية لدراسة تفصيلية ومنفصلة لكل من هذه النظريات فى علاقاتها بالتنبؤ بنهاية الحرب الباردة، وهو ما يتجاوز موضوع الدراسة وهدفها.

(ب) توافر المراجع ومصادر القراءة والتي ينصب أغلبها على التحليل الكلى أكثر منها على الدراسات التفصيلية للنظريات المتوسطة والصغرى.

ثانياً: أنه على صعيد هذا المستوى، لم توجد طريقة واحدة - تحظى بالقبول العام -

(1) John Lewis Gaddis, "International Relations theory and the end of the cold war", International security, Vol. 17, No. 3, 1992/93, p: 5.

(2) Ibid, p: 6.

(3) Ibid, p:10.

لتصنيف المحاولات النظرية ووضعها في فئات محددة وواضحة يمكن إجراء الاختبار المشار إليه عليها. ومن هنا فبرغم وجود رضاء عام بين منظري العلاقات الدولية مثلاً على أهمية التنبؤ، إلا أنهم لم يتفقوا على كيفية تحديد هيكل النظريات الكبرى في الحقل. ومنذ مورجانتو وحتى الآن ومحاولات منظري العلاقات الدولية تتوالى على مدى العقود الفائتة، ولكن لم يحدث أن حظت محاولة بالقبول العام، ولا حتى وجدت طريقة مقبولة عامة لتصنيف هذه المحاولات، بل ويرى البعض أن من أهم سمات أزمة التنظير الحالية هو تعدد مسميات المنظورات وتعدد روافدها على نحو يعقد من محاولة رسم خريطة متفق عليها^(١).

وتنقسم الاتجاهات الممثلة لهذا المستوى بين اتجاهين كلي وآخر جزئي:

أولاً - الاتجاه الكلي؛ وهو الاتجاه الذي يمثل نقده نقضا للأجندة النظرية للحقل ككل، ومن ثم فالتعديل المطلوب هنا لم يقتصر على نظرية ولا على مقولة بعينها، وإنما يتعدى ذلك ليشمل كافة منظورات الحقل الكبرى.

ولتوضيح هذا الاتجاه تعرض للدراسة لنموذجين؛ من مداخل مختلفة في نقدها للتنظير السائد في إطار العلاقات الدولية. فبينما يركز أول هذه النماذج على أن الفشل في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة إنما كان بسبب علات نظرية تكتنف الأبنية النظرية للمقتربات الكبرى للحقل على النحو الذي جعلها تغرق في اهتمامات نظرية بينما سقط الواقع بين تصدعات هذه الأبنية النظرية، يركز النموذج الثاني على التفسيرات النظرية المختلفة لمدارس العلاقات الدولية قبالة التغيرات الحادثة على صعيد النظام الدولي، ويستعرض أوجه ضعفها بدون أن يمتد إلى نقد التناقضات الداخلية للبناء النظري الذي تتبع منه تلك التفسيرات، لتتجح في التوافق مع تلك التغيرات الدولية. إلا أن هذين النموذجين قد جمعتهما الرغبة في إصلاح التنظير السائد بدون أن يعنى ذلك بالنسبة لهما الحاجة لتنظير جديد. وفيما يلي توضيح للنموذجين.

النموذج الأول

ففي دراسة رائدة حين صدورها^(٢) اعتبرت حدث انتهاء الحرب الباردة إختباراً للنظرية عن طريق تقييم ما ذكره - سواء صراحة أو ضمناً - ممارسو كل مقرب عن هذا الحدث.

(1) *Ibid*, p:12 .

(2) *Ibid*, pp: 5-58.

تم التمييز بين ثلاثة مقتربات هي: (المقرب السلوكي Behavioral approach، المقرب الهيكلي Structural approach، والمقرب التطوري Evolutionary approach) وهي المقتربات النظرية التي جاءت كردود فعل نقدية لمحاولة مورجانتو لبناء نظرية شاملة للعلاقات الدولية قائمة على مفهوم القوة، ومحاولات لبناء بديل أكثر قدرة على التنبؤ بالمستقبل^(١). فماذا حققت الجهود المتعارضة بعد هذه الخطوة الأولى وحتى الآن؟

يرى Gaddis أن المقتربات الثلاثة وضعت هدف التنبؤ بالمستقبل نصب عينها ووضعت مناهج مختلفة للتعامل مع بيانات مختلفة للوصول لهذا الهدف؛ فالمقرب السلوكي القائم على افتراض الأمبريقية الكلاسيكية القائل بأنه يمكننا أن نعلم فقط ما يمكن ملاحظته وقياسه مباشرة، وأن "علم السياسة" لن يطلق عليه صفة "علمي" إلا بتطبيق مناهج العلوم الطبيعية والفيزيائية إلى أبعد الحدود الممكنة في تحليل سلوك الدولة والبشر وبدون ذلك - يصمم السلوكيون على أنه - ستظل دراسة العلاقات الدولية نهياً للمثالية المفرطة، العاطفة، والتحيز، والاضطراب والتناقض التي دعا مورجانتو إلى التخلص منها. ومن ثم كان اهتمام السلوكيين بالتوصيف الدقيق، القدرة على التحليل الكمي قدر الإمكان، فإذا ما استحال القياس المباشر، فإنهم يهدفون لتوليد بيانات قابلة للقياس سواء من خلال وضع قوانين، أو من خلال محاكاة المواقف للحصول على مدخلات ومخرجات قابلة للحساب .

كما أكدوا على استخدام التقنيات الإحصائية التي بناءً عليها يمكنهم التوصل للتنبؤ على أساس علمي. لكن "للأسف لم ينجز السلوكيون لا نظرية، ولا توقعات، ولا حتى توصيات قابلة للتطبيق سياسياً .. وفي وقت نهاية الحرب الباردة كانوا لا يزالون يجمعون البيانات ويربطون فيما بينها ". إن المقرب السلوكي لنظرية العلاقات الدولية لم يتعد قط توليد معرفة ارتباطية والتي حددها سنجر باعتبارها الخطوة الأولى تجاه بناء النظرية. ومن ثم كان غياب النظرية سبباً أساسياً، كما أنه عذر، لعدم التفات الأدبيات السلوكية للتنبؤ، ومن ثم لنهاية الحرب الباردة^(٢). لقد وضع السلوكيون بعض التعميمات ذات العلاقات بالظروف الراهنة، و ببعض نواحي مستقبل عالم السياسة، ولكنها لدرجة كبيرة مؤقتة وغير متكاملة تماماً ومستقاة من خلال ارتباطات مثبتة إحصائياً. وهناك صعوبات أخرى أثرت في المقرب السلوكي وجعلته يقصر عن أداء مهمة التنبؤ كما وعد أن يضطلع بها؛ مثل طغيان المنهج على

(1) Ibid, p: 12.

(2) Ibid, pp: 20-21.

الموضوع؛ ومثل مشكلات تجميع البيانات وتحليلها، فغياب النظرية يسبب صعوبة في جمع البيانات الأساسية وتلك الثانوية. كما أن هناك صعوبة خاصة بالبيانات لأنهم بذلك يفتقرون لمهمة كبيرة تقوم بها النظرية وهي التمييز بين البيانات إذ حدّد السلوكيون أنفسهم بالظواهر القابلة للملاحظة والقياس المباشرين مما يعنى تجاهلهم للمؤثرات غير القابلة للملاحظة وهكذا، لم يستطع المقرب السلوكى تحقيق ما ربه من الوصول للتنبؤ⁽¹⁾.

أما المقرب الهيكلى⁽²⁾ والذي يركز على الهياكل غير القابلة للملاحظة ومن ثم للقياس ولكنها تشكل العلاقات الدولية بطرق قابلة للملاحظة والقياس. والجدير بالذكر أن السلوكيين لم ينكروا أهمية هذه الهياكل وإنما فقط أشاروا إلى أن العلم يفتقر لوسائل التعامل معها، ولكن الهيكلين أوضحوا أن بعض أهم إنجازات العلم فى القرن العشرين كان ورائها افتراض أن الهياكل غير القابلة للملاحظة تنتج آثاراً يمكن ملاحظتها وقياسها. فلا بد من افتراض وجود هيكل سابق وغير قابل للملاحظة لى توجد نظريات، وبدون ذلك لن تصبح الحقائق قابلة للتوصيف، وبالتأكيد لن يكون التنبؤ ممكناً.

وتعد النظم الدولية أحد هذه الهياكل: لم يرها أحد، لم يقسها، ولم يصف أحد نظام دولى بدقة أوبانضباط، ولكن لن يختلف الكثيرون حول حقيقة أن مجموعة الدول الموجودة فى العالم -والتي تمتلك صفات يمكن تحديدها- لا يمكنها أن تصف النظام الذى هو أكثر من مجرد مجموع أجزاءه. إذن يعتمد الهيكلون على مقرب يفترض وجود ظاهرة غير قابلة للملاحظة فى العلاقات الدولية، ومستخدماً تجميع أدلة أمبريقية -مع استبعاد التقنيات الكمية والمحاكاةية- لاستخراج تعميمات بشأنها، واستنتاج تنبؤات بإسقاط النماذج الناتجة على المستقبل.

إلا أن أداء الهيكلين لم يكن أفضل حالاً من السلوكيين. الأمر الذى يبرره هذا النموذج بالضعف العام فى الاقتراب الهيكلى النظرى عموماً، وبالتالي لما يمكن أن يبنى عليه من توقعات. هذا الضعف يتمثل فى معاملتهم للزمن باعتباره بعداً - مثل الارتفاع، العمق، السعة - ولكن ليس كعملية. ينظر الهيكلون للزمن باعتباره مقياساً يقيسون الحدث فى مواجهته، لكنهم لم ينتبهوا إلى أن الزمن فى حد ذاته يمكنه تشكيل الأحداث. إنهم لم يهتموا بالتطور، ومن ثم افتقروا لفهم واعتبار وتوقع التغير الهيكلى.

إن الطبيعة الاستاتيكية لاستنتاجات الهيكلين، وفشلهم فى التعامل مع التغير لم تجعلهم

(1) *Ibid*, pp: 20-29.

(2) *Ibid*, pp: 30-38.

-مثلهم فى ذلك مثل السلوكيين- ينشغلون بالتغيرات الدراماتيكية التى تسببت فى إنهاء الحرب الباردة.

المقتربات التطورية⁽¹⁾ Evolutionary approaches والتى جمعت بين عناصر المقتربين السلوكى والتطورى ولكن ممتّهما ليتقاطعا مع محور ثالث؛ هو محور الزمن . إذ نحى المقتربان السابقان منحى الرؤى الاستاتيكية، ولم يأخذا بالاعتبار أن الهياكل والسلوكيات فى العلاقات الدولية قد تتطور. لكن الجيولوجيين والبيولوجيين قد شغلوا أنفسهم - على مدى قرنين حتى الآن- بالعمليات التطورية . ولدى التاريخيين خبرة طويلة مع التحليل الزمانى (الميفاتى) Temporal analysis ، ولذا، فليس من العجيب أن يظهر اقتراب تطورى لنظرية العلاقات الدولية إن عاجلاً أو آجلاً. هذا الاقتراب القائم على أساس أن الزمان لا يمكنه فقط التأثير على السلوك والهيكل فى السياسات الدولية؛ ولكنه يجعل من الصعب التمييز بينهما.

لقد أصبح المنظرون أكثر اهتماماً - على سبيل المثال - بإمكانية حدوث فترات الحرب، والسلم، والهيمنة الاقتصادية - السياسية فى شكل نماذج دائرية تمتد على مر المئات من السنين. هذا الاهتمام الذى نتج عنه اهتمام آخر - تجاوز مداه أيضاً المجتمع الأكاديمي - بظروف صعود وهبوط القوى العظمى.

إلا أن المنظرين وجهوا انتباههم أيضاً إلى وجود ثمة تحولات لا يمكن إلغاؤها فى سلوكيات الدول وكذلك الأفراد، وأنها (التحولات) بمرور الزمن قد تعدل من الهياكل النظامية. والافتراض هنا أن البشر والدول التى ينشأونها لا يراكمون الخبرات فقط ولكنهم أيضاً يتعلمون منها؛ مثل هذا التعلم الذى قد ينتج طرائق جديدة لأداء الأشياء، سواء كان ذلك على مستوى النظام الدولى ككل، أو على مستوى الدول داخل هذا النظام، أو للجماعات والأفراد داخل الدول.

وهكذا، وبرغم الاتفاق على أن عامل الزمن عامل محدّد، إلا أن التطوريين لم يتفقوا على كيفية إنتاج الزمن لآثاره. فأنصار التطور الخطى (Liner evolutionist) نحوا إلى اعتبار العمليات التاريخية غير متكررة: مثل الزمن نفسه، فالتاريخ ينساب فى اتجاه واحد فقط. ومن ثم فالمستقبل - من هذه الرؤية - لن يشبه الماضى. إلا أنه - مع ذلك - يمكن التنبؤ ببعض أوجهه (المستقبل) بحساب ومسارات التوجهات التاريخية التى يبدو احتمال تواصلها.

(1) **Ibid**, pp: 38-44.

فى حين يعتقد أنصار التطور الدائرى (Cyclical evolutionists) أنه على الرغم من تحرك الزمن للأمام وليس للخلف بأن العمليات التاريخية يمكنها فعل الاثنين؛ ومن ثم فمن هذه الرؤية سوف يشبه المستقبل أحياناً - ولم يكن يتكرر حرفياً - الماضى. ومن ثم فيمكن التنبؤ بجوانب محددة للمستقبل بفهم تكرار، ونطاق، وتطبيقات الدوائر التاريخية.

وبالنسبة لإنجاز أنصار التطور الخطى، فإنهم لم يطوروا نظرية عامة للتطور الخطى. وإنما مجموعة نظريات محددة مستندة إلى عمليات بعينها فى مناطق محددة. ولكنهم لم يتوقعوا الظروف الحقيقية التى أنهت الحرب الباردة لعدد من الأسباب؛ أولها: أن العمليات التاريخية ممتدة الأجل هى أيضاً ظواهر مستترة؛ تحت السطح. يكتشف المرء وجودها من خلال توابعها؛ "إنها عادة ما تحتاج إلى زلزال ليحدد أين يقع خط التماس.

ثانيها: هو المشكلة المألوفة والمعروفة بالتجزئة، فقد يدرس المنظر عملية بعينها جيداً ومن ثم يتنبأ بعواقبها، لكن نادراً ما يحدث أن يبنى المنظر على تكامل أو تفاعل العمليات المكملة لبعضها أو حتى على احتمال تضادها مع بعضها.

وأخيراً: ما يسمى مغالطة فوكوياما، وهو ما يعرفه بأنه اتجاه بعض من مطورون المقولات عن أنه ثمة قوى لا يمكن تكرارها تاريخياً ليستنتجوا من ذلك توقف التاريخ عندهم.

أما أنصار التطور الدائرى فقد استخدموا المقتربات الدائرية لتفسير - والتنبؤ بـ - التطورات والتحولات بين الأشكال الديمقراطية والسلطوية للمكونات والعلاقة بين الحرب والسلام، والقوة للقومية عبر فترات زمنية ممتدة، بينما لم يكن لديهم ما يقدمونه بشأن نهاية الحرب الباردة أكثر من قولهم بأنه قد تكون الولايات المتحدة قد بدأت فى الانهيار التدريجى بالفعل وأن ثمة تحديات أكثر جدة وخطورة من تلك التى فرضها الاتحاد السوفيتى بسبيلها للظهور خلال القرن الحادى العشرين. إذ لم يرى هذا الفريق من المنظرين أن الاتحاد السوفيتى يمثل منافساً حقيقياً قط للولايات المتحدة فى أى شىء سوى فى القوة العسكرية، وأن هذه القوة - من وجهة نظرهم - لا يمكنها الإبقاء على الهيمنة. وإنما يرون أن لخطر الحقيقى يكمن فى فشل الولايات المتحدة فى الاحتفاظ بهيمنتها فى عصر الاقتصاد الكونى مع منافسيها الجدد مثل اليابان والاتحاد الأوروبى.

ولا يدعى أى من منظرى الدوائر سواء للممتدة أو قصيرة الأجل أو المتوسطة أن أى منها تعيد نفسها تماماً وبدقة. فلا بد لبعض التطور الخطى أن يظهر، ويرى البعض أن هذا ما

يجعل التنبؤ من المنظور الدائري صعباً. إذ لم تمدنا نظرية الدوائر بطريقة جيدة لتحديد إلى أى مدى يمكن للتقدم الخطى أن يعدل الاتجاهات الدائرية وإلى أى مدى تمتد أو تطول الدائرة. ومع أن العلوم البيولوجية والجيولوجية التى نشأت فكرة التطور فى رحمها ابتداءً، دائماً ما أتاحت التكامل بين الظواهر الخطية والدائرية. فإنه من الغريب أن المقرب التطورى لنظرية العلاقات الدولية - والذي يجب أن يدمج بين الاتجاهين خاصة إذا ما كان عليه أن يضع أساساً للتنبؤ - يبدو وكأنه يعانى من صعوبة إدارة هذا النوع من تجميع أجزاء الصورة معاً.

وهكذا، يركز هذا النموذج فى استعراضه للمقتربات الكبرى للحقل حسب تصنيفه لها على النقص فى الهياكل النظرية ذاتها وهو النقص الذى كان لابد أن يمتد لوصفها ومن ثم لتفسيرها للواقع ثم إلى قدرتها على التنبؤ به.

النموذج الثانى

ويشمل هذا النموذج الأدبيات التى انطلقت من التغيرات على مستوى النظام الدولى والتى مثلت تحدياً للنظريات المختلفة للحقل، ليس فقط من حيث عدم قدرة هذه النظريات على التنبؤ بالتغيرات وإنما لعدم قدرتها على إدراك هذه التغيرات حتى بعد وقوعها وذلك لعدم تلاؤم مقولاتها جميعاً وهذه التغيرات. ومن ثم فالدراسات فى هذا الاتجاه تحتكم إلى الواقع فى تقييمها للتفسيرات النظرية المختلفة لتثبت عدم ملائمة هذه التفسيرات للتغيرات الدولية. ومن الجهود النظرية فى هذا الصدد ما قدمه المحرران Richard Ned Lebow، Thomas Risse Kappen فى مؤلف يشتمل أيضاً على رؤيتهما الخاصة فى جزء من الكتاب⁽¹⁾، وهى الرؤية التى تتلخص فى العناصر التالية:

فمن ناحية يرى المحرران أن التغيرات الحادثة على صعيد النظام الدولى مثل؛ إعادة توجيه السياسة الخارجية السوفيتية ومثل؛ إعادة المصالحة الشرقية - الغربية قد مثلتا تحدياً هائلاً لنظرية العلاقات الدولية. إذ لم يستطيع لا الليبراليين، ولا الواقعيين، ولا المؤسسيين؛

(1) Richard Ned Lebow and Thomas Risse Kappen, Introduction: International Relation theory and the end of the cold war, in, Richard Ned Lebow & Thomas Risse Kappen, Richard Ned Lebow and Thomas Risse - kappen (eds.), International Relations theory and the end of the cold war, (New York, Columbia University press, 1995).

حتى مجرد إدراك إمكانية حدوثها؛ ولقد علنوا جميعهم من البحث عن تفسير لهذه التغيرات يتلائم ونظرياتهم. لقد مثلت هذه التغيرات مفاجئة مزدوجة لأغلب المنظرين والمحللين السياسيين الذين افترضوا استمرار النظام الثنائي القطبية لفترة مستقبلية، وأنه حتى لو حدث تغير - كما توقع الواقعيون - فإنه سيكون من خلال حرب قوى عظمى اتساقاً مع فكر النظريات الواقعية بشأن تحول القوة.

ومن ناحية ثانية فقد قدم المؤلفان مبرراتهما لعدم كفاية النظريات القائمة على اعتبار أن علماء السياسة ومنظريها لم يفشلوا فقط في توقع ما حدث من تغيرات دراماتيكية في السنوات الأخيرة. ولكنهم أيضاً فشلوا في إدراك إمكانية حدوث مثل هذه التغيرات.

ومع اعتراف الكاتبين بأنه دائماً ما كانت التغيرات السياسية الدولية الراديكالية يصعب التنبؤ بها، وأنه من العدل القول بأنه ليس من المطلوب من النظريات الكلية للعلاقات الدولية عمل تنبؤات محددة، وإنما هي تحاول عمل تنبؤات بالتوجهات الكبرى، أو بردود الفعل تجاه هذه التوجهات. ونادراً ما تشغل نفسها بتوقيات أي منها. كما أن أغلب نظريات العلاقات الدولية احتمالية، فلا تتطلب من كل حالة أن تتوافق وتوقعاتها أو أن تؤكد هذه التوقعات. إلا أن كل هذه الاعتبارات لم تقلل لديهما من أهمية التنبؤ بنهاية الحرب الباردة كمحك لاختبار نظريات العلاقات الدولية، لأن أغلب نظريات العلاقات الدولية - بما فيها تلك الملتزمة بتقاليد الواقعية، والليبرالية، والهيكلية - يتشاركون القناعة المعرفية بأن التنبؤات السببية ممكنة. ومن ثم فمن المشروع إلزام هذه المدارس بما وضعته من معايير وكذلك من المشروع تقييم مصداقية نظرياتها على أساس تنبؤاتها الاحتمالية.

وقياساً على معايير هذه المدارس، فإن أدائها كان محرجاً؛ "كان هناك القليل - إن وُجد - من الجدل حول أسباب التغيرات النظامية الحادثة، وحول إمكانية الانتهاء السلمي للحرب الباردة، أو حتى عن تبعات انهيار الاتحاد السوفيتي. لم تدرك أي من النظريات القائمة في حقل العلاقات الدولية احتمالية حدوث أياً مما وقع من تغيرات. وبسبب هذا الفشل النظري في إدراك ما حدث، ظل الممارسون حساسين للتغير حتى بعدما بدأ في الحدوث. قليلون هم من توقعوا التغيرات الكبرى في أوروبا الشرقية حتى بعد تغير سياسة الاتحاد السوفيتي وإعلان جوربا تشوف اعتقاده بوجوب الاستقلال للتام لكل الدول الصديقة"⁽¹⁾.

(1) *Ibid*, p: 21.

وقد ركز البعض^(١) في إطار هذا النموذج على إهمال التنظير السائد لعدد من القضايا والمفاهيم التي أثبتت التغيرات الطارئة على العلاقات الدولية أهميتها ودلالاتها في إمكانية تفسير هذه التغيرات. ويأتي على رأس هذه القضايا التفاعل بين التأثيرات الدولية والمحلية وتأثير ذلك على سلوك الدولة، دور الأفكار، المعارف، القيم. وقد رأى البعض أن التنظير للعلاقات الدولية في الفترة التالية على الحرب الباردة بحاجة لأن يستكمل بمقولات نظرية عن العلاقات بين الدولي - المحلي، عن دور الأفكار والقيم والرموز، إلا أن ذلك لا يعنى خطأ نظريات الحقل الكبرى وإما فقط عدم كفايتها وهو ما عبر عنه البعض بالقول بأن المقترحات الهيكلية السائدة في نظرية العلاقات الدولية لم تكن محددة، وبالتالي لم تكن كافية لتفسير ما حدث .. إنها ليست مقترحات خاطئة. لكن مقترحات أكثر تعقيداً مطلوبة لتفسير التغيرات الدراماتيكية في السياسات الدولية.

إن أنصار هذا النموذج يرون أن غياب الاهتمام للنظري بالقضايا ذات الدلالة في هذه التغيرات كان وراء فشل المدارس المختلفة في تفسير انتهاء الحرب الباردة على النحو الذي انتهت عليه، إذ انخرط دارسو العلاقات الدولية بانتماؤاتهم المختلفة في محاولات للبحث عن تفسير للتغيرات - التي حدثت لدخل الاتحاد السوفيتي وانتهت بانهيائه ومن ثم بانتهاء الحرب الباردة - على النحو الذي يتواءم والمنطلقات الفكرية لنظرياتهم بغض النظر عن علاقة ذلك بالواقع. ويشير البعض^(٢) في هذا الصدد إلى التفسير الواقعي للتغيرات الدولية والذي يبرر توجه السياسة الخارجية السوفيتية من تلاحية ورد الفعل الأمريكي الحذر تجاهها من ناحية أخرى بالأزمة الاقتصادية السوفيتية ومعدلات النمو المتزايدة لدول أوروبا الشرقية والتي أدت لوجود عبء متزايد على الاتحاد السوفيتي خلال بداية الثمانينيات مما تطلب إجراء تغيير جذري. ومن ناحية أخرى بالردع النووي والذي منع وجود سياسات خارجية عنيفة ربما كانت هي رد الفعل الملائم لقوة عظمى تتهازل!! وربما يفسر نظام الردع النووي أيضاً رد الفعل الأمريكي الحذر تجاه السياسة الخارجية السوفيتية.

إلا أن البعض قد رأى أن العاملين المذكورين؛ الأزمة الاقتصادية السوفيتية، نظام الردع

(1) Thomas Risse - Kapp:en: "Ideas Do Not Float Freely: Transnational coalitions, Domestic structures, and the end of the cold war". in: Richard Ned Lebow & Thomas Riss Kapp:en (eds.) *Ibid*, pp: 187-222.

(2) Kenneth oye, "Explaining the end of the cold war: Morphological and Behavioral Adaptations to the Nuclear peace?" "in: Richard Ned Lebow & Thomas Riss Kapp:en (eds.) *Ibid*, pp: 329-342

النوى .. كان يتحان عددًا من الخيارات كانت السياسة الخارجية السوفيتية المختارة إحداها فقط . فقد كان هناك مثلاً إمكانية إجراء إصلاحات اقتصادية تكنوقراطية كان بإمكانها الاحتفاظ بالأداة القمعية للدولة سليمة خاصة مع وجود حالة مماثلة لذلك . فلقد اتخذت الصين ذات الطريق في ظل ظروف اقتصادية مشابهة . وبالنسبة للسياسة الخارجية . كان بإمكان جوربا تشوف الاستمرار أو حتى النكوص إلى انفراج وضبط تسليح السبعينيات مما كان سيتيح له متفناً دولياً مشابهاً يستطيع من خلاله تبني إصلاحات داخلية . ولكن بدلاً من ذلك كله، غير جوربا تشوف السياسة الخارجية السوفيتية جذرياً . بل الأكثر من ذلك أنه قرن الأقوال بالأفعال بالعمل في مبادرات فردية في حقول التسليح التقليدي والنوى . وبدون الدخول في مزيد من التفاصيل - ليست هي موضوع الدراسة - فالبعض يرى أن ما حدث من تغييرات على صعيد السياسة الخارجية السوفيتية قد تجاوز كل ما يمكن أن يتوقعه المنظور الواقعي . وحتى الواقعية في طبعاتها الأحدث لم يكن باستطاعتها إخبارنا بأى من الخيارات السوفيتية المطروحة كان يمكن توقع حدوثه .

كما حظيت التفسيرات الليبرالية لنهاية الحرب الباردة بالاهتمام على اعتبار أن الليبرالية تعد المنافس الأعظم للواقعية في نظرية العلاقات الدولية، وقد رأى البعض أيضاً أن الليبرالية لم تحرز أفضل مما أحرزته الواقعية بشأن تفسير التغيرات اللحظية في السياسات الدولية . واستدعى البعض في هذا الإطار عددًا من التفسيرات الليبرالية لنهاية الحرب الباردة؛ مثل تفسير G. John Iken berry & Donial Deu dney اللذين اقترحا "أن الاتحاد السوفيتي وجد نفسه مواجهاً ببيئة دولية من الأفكار الليبرالية عن الديمقراطية، حقوق الإنسان، اقتصاد السوق، ، ليس فقط بكونها أفكاراً مهيمنة ولكنها أيضاً أثبتت نجاحاً في خدمة الاحتياجات الإنسانية، وكنيجة لذلك وجدت موسكو نفسها أكثر انعزلاً بمرور الوقت، وأخيراً، غير قادرة على التهرب من تأثيرات هذه الاتجاهات على المدى البعيد". ولكن تم انتقاد هذه الرؤية بناءً على عدة حجج أبسطها وأولها أنه حتى الفشل الشديد لا يعنى بالضرورة أن ينتج عنه تبني النموذج المنافس، ومن ناحية ثانية فإن هذا التحليل لا يفسر ميقات تغير السياسة الخارجية السوفيتية ! لم يحدث مثل هذا التغير في منتصف الثمانينات وليس قبل ذلك بعشر أو عشرين سنة !!؟

وغير ذلك من التفسيرات الليبرالية التي انتقدها البعض على اعتبار أنها لا تشكل تفسيراً مقنعاً وكافياً لنهاية الحرب الباردة على الوجه الذي انتهت عليه .

وبعد ما وجهه أصحاب النموذجين الأول والثاني من انتقاد لنظريات الحقل الكبرى لفشلها في القدرة على التنبؤ بنهاية الحرب الباردة لعلاات نظرية جعلت المقتربات الكبرى للحقل تقصر عن أداء ما حددته لنفسها من وظائف (كما يرى النموذج الأول) فكان غياب النظرية هو المفسر لفشل دارسي العلاقات الدولية في التنبؤ بالواقع المتغير، ولإغفال النظريات الكبرى للحقل للبحث في قضايا من قبيل علاقة للداخل بالخارجي، ودور الأفكار والقيم... فكان نقص هذه النظريات وعدم كفايتها (كما يرى النموذج الثاني) المفسر لفشلها في التنبؤ بالتغير ثم في تفسيره عقب حدوثه. كل هذا كان مبرراً لدى أصحاب النموذجين للدعوة لاستكمال التنظير السائد ومحاولة إصلاحه بحيث يتلائم والواقع المتغير وذلك على النحو الذي يشمل كافة نظريات الحقل. بينما وجد اتجاه آخر خص بالنقد والتشكيك بعض نظريات الحقل وبالذات النظرية الواقعية باعتبارها أكثر نظريات الحقل شهرة وانتشاراً. وهو الاتجاه الذي تعرض له الدراسة باسم الاتجاه الجزئي.

ثانياً - الاتجاه الجزئي: (الجدال بين الواقعية والليبرالية الجديدة)

وهو الاتجاه الذي طال نقده بعض نظريات العلاقات الدولية أو بعض المقولات السائدة. إذ يدخل في إطار هذا الاتجاه تلك الدراسات التي رأت في نهاية الحرب الباردة تحدياً، يمكن التغلب عليه وليس نقضاً، لنظرية العلاقات الدولية، تحدياً قد يقوض أركان نظرية من النظريات المهيمنة أو يفرض أبعاداً جديدة لا بد أن تهتم بها نظريات العلاقات الدولية، أو يغير من تراتبية الأبعاد محل اهتمام النظرية ولكنه لا يقوض نظرية العلاقات الدولية تماماً ومن ثم فإن هذا الاتجاه لا يطرح الاحتياج لتنظير جديد، ولكن فقط الحاجة لتعديل النظريات القائمة.

ومن أمثلة هذه الدراسات ما طرحه James Lee Ray في مقال له⁽¹⁾، ينتقد فيه قول البعض بأن غياب التنبؤات بالأحداث الأخيرة في أدبيات العلاقات الدولية هو مؤشر على إفلاس الحقل. ويرد Ray على ذلك بأن هذا "نقد مضلل" وأنه قد يصدق بالنسبة للمنظورات التي كانت مهيمنة وبالتحديد الواقعية والواقعية الجديدة، ولكنها غير حقيقية بالنسبة لليبرالية الجديدة.

ويقول بأنه من الحقيقي أن الواقعية والواقعية الجديدة لم تكونا مؤهلتين للتعامل مع أحداث

(1) James Lee Ray, "Promise or Peril? Neorealism, Neoliberalism, and the Future of int. Politics", in: Charles W. Kegley Jr., Controversies in Int. Rel. theory, st. Martin's press, New York, 1995, pp: 335-3355.

مثل نهاية الحرب الباردة. ويخص الواقعية الجديدة بأنها كانت قائمة على أساس الافتراض المسبق بتمثل العلاقات بين الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي السابق. وفي ظل الافتقار للانتباه إلى العوامل الداخلية، افترض الكثير جدًا بالنسبة لقدرة العوامل العسكرية - السياسية على الاحتفاظ بالتوازن.

وبرغم تأكيد Ray: على أن لم أحدا لم ينتبه؛ لا الليبراليين ولا الليبراليين الجدد أيضًا، إلى التحولات الداخلية في الاتحاد السوفيتي أو لتحلل داخل إمبراطوريته، وبرغم اعترافه أيضًا بأن التحول داخل النظام كان أقرب لاهتمام محلي للسياسات المقارنة ولم يحفل به محللوا السياسات الدولية. وكذلك تأكيد. على أن أحد الدروس المستفادة من نهاية الحرب الباردة ومن الطريقة التي انتهت بها، أنه يجب على محلي العلاقات الدولية تركيز المزيد من الاهتمام على التحولات الداخلية بالنظام وعلاقتها بالسياسات الدولية.

وبرغم كل ما يعترف به من قصور نظرية العلاقات الدولية؛ إلا أنه لا يرى كل هذا مبررًا لوجود تنظير جديد، بل ويؤكد "أنه لا يمكن القول بأنه لا أهمية لنظريات العلاقات الدولية جميعها وبالتساوي لعدم إنتاجها تنبؤات صحيحة بشأن نهاية الحرب الباردة، وعلى الرغم من أنه من الممكن وجود هذه التنبؤات، إلا أنه مما لا شك فيه وجود مفاجآت في السياسات العالمية".

ويؤكد بأن نظريات العلاقات الدولية فيها من المفاهيم والنظريات ما يمكن أن يفسر نهاية الحرب الباردة بدون الدعوة إلى إعادة هيكلتها - ولكنه لا يرى في الواقعية ولا في الواقعية الجديدة ما يؤهلها للقدرة لا على التنبؤ ولا على تفسير نهاية الحرب الباردة، مما يعطيه أساساً لحجته القائلة بأنه "على الأقل النموذج المهيمن على العلاقات الدولية بحاجة ماسة إلى تعديلات ضرورية". ويقدم الليبرالية الجديدة باعتبارها قادرة على إدخال هذه التعديلات، ففكرة الليبرالية الجديدة بأن العلاقات بين الديمقراطيات تتحو تجاه السلمية نشأت من العلاقات الطبيعية بل والودية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قبل انهياره وكذلك العلاقات الأقل صراعية بين الولايات المتحدة وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة التي أجرت إصلاحات تسير بها على طريق الديمقراطية. أما الواقعية - حتى في ثوبها الجديد - يصعب أن تتعامل مع الأمور من هذا المنطلق.

وباختصار؛ فإنه يرى أن الليبرالية الجديدة تطرح منطوقًا للتعامل مع تحولات النظام باعتبارها جزءًا من العملية الكونية، وخطوة نحو تعديل نظرية العلاقات الدولية على هذا النحو

تجعلها أفضل قدرة على التواكب وعالم ما بعد الحرب الباردة.

ويقدم آخرون⁽¹⁾ من أنصار الرؤية الليبرالية في ثوبها الجديد إسهاماتهم بشأن المقارنة بين الواقعية والليبرالية الجديدة، مؤكنين على أن الواقعية وكذلك الواقعية الجديدة تواجهان العديد من التحديات والصعاب وأن التطور الواقعي يفقد مكانته وهيمنته على الحقل في حين يتصاعد دور الرؤية الليبرالية مع التأكيد أن هذا لا يعنى أنه لا يوجد سواهما بالحقل ولكن لقناعتهم بأنه منذ تميز حقل للعلاقات الدولية باعتباره حقل أكاديمي منفصل والجدل منحصر بين الرؤيتين الواقعية والليبرالية، ومن ثم فإن التركيز على هاتين الرؤيتين هو في نظرهم تركيز على أهم مقتربات الحقل وأكثر مناطقه جدلاً.

ولقد اتخذ أنصار الرؤية الليبرالية الجديدة من مناسبة مراجعة حالة العلم التي اجتاحت أدبيات العلاقات الدولية عقب نهاية الحرب الباردة فرصة لتكثيف كتاباتهم في محاولات للتعريف بالليبرالية الجديدة ومحاولة نشرها، لأنها -على حد زعمهم- أقل شهرة وانتشاراً عن الواقعية، ومبررهم في ذلك أن القصور والفشل الذين أثبتتهما الواقعية في مواجهة الأحداث الدولية الأخيرة يجعل من الصعب الاقتناع بوجود رؤية واحدة مهيمنة على الحقل. ومن ثم فقد وجه بعض أنصار الليبرالية الجديدة جهودهم نحو بلورة ما تواجهه الرؤية الواقعية من تحديات يرونها كفيلة بالتشكيك في قدراتها التفسيرية والتنبؤية وكفيلة بأن تطرح الليبرالية الجديدة باعتبارها مكماً ومعدلاً لأوجه النقد هذه. وقد حدد البعض أوجه نقد الواقعية على النحو التالي:

أولاً: انتقاد القدرة التفسيرية المحدودة للواقعية؛ فمنذ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها أضحت الواقعية أكثر الرؤى النظرية انتشاراً. ونظم القادة والدارسون فكرهم وتصوراتهم داخل حدود مفاهيم النموذج المهيمن. وقد كان هذا مفهوماً آنذاك، إذ وجدت الواقعية أرضاً خصبة مكنتها من الانتعاش خلال صراع الخمسين عاماً منذ ١٩٣٩-١٩٨٩. ولكن بمجرد تغير الظروف، لم يستطع المنظور المهيمن تقديم تفسير لأن تطور الأحداث لا يتناسب وتوقعات النظرية الواقعية.

ثانياً: التشكيك في القدرة الوصفية للرؤية الواقعية. ويستدعون في ذلك قول Stanley Hoffman بأن ما يسمى الواقعية أضحت هراء اليوم. لأنه بشكل ما سقط الواقع بين تصدعات

(1) Charles W. Kegley IR., "The Neoliberal Challenge to Realist theories of world Politics: An Introduction". (in): Charles W. Kegley, *Ibid*, pp: 1-24.

النظريات الواقعية، ويجب على علماء السياسة التساؤل حول سبب فشل تعميماتهم حين اصطدمت بشيء جديد.

ثالثاً: أنه لا يمكن الاطمئنان للمقدمات الواقعية بعد الآن. لابد من مواجهة التساؤل حول مدى ملائمة الواقعية للقضايا والصراعات اليوم على الأجندة العالمية ويرى الناقدون للواقعية أن فترة الحرب الباردة قد فتحت نافذة لعرض (لظهور) رؤية للعلاقات الدولية طالما تجاهلتها الواقعية، لقد اتسعت أجندة قضايا العلاقات الدولية أكثر مما يمكن للواقعية مواجهته.

رابعاً: تأكيد ناقدى الواقعية بتراكم الإثباتات على أن المنظور الواقعي لم يصف ولم يفسر العالم، وتشير الدراسات لوجود عدد من الأبحاث الامبريقية التي تثبت فشل الواقعية في أن توفر فهماً كافياً لديناميكيات الحرب والسلام والتي تقع في قلب هذا المنظور (وهي الموضوعات التي تدعى الواقعية أنها تمتلك أفضل الإجابات عليها). حتى أن البعض رأى في هذا الفشل مدعاة للحاجة إلى مقرب نظري جديد تماماً، مقرب يضع كل من النتائج المتوفرة والأسئلة الغير مجاب عنها داخل رؤية تجعل لكل منهما معنى ودلالة.

خامساً: أن موجة انتقادات الليبرالية الجديدة هذه للواقعية بدأت قبل أفول الحرب الباردة بوقت طويل .. إذ نبه العديد من الدراسيين إلى عدم كفاية، وعدم اكتمال، وضبابية الواقعية مفاهيمياً . لقد نبه هؤلاء الرواد الأوائل إلى ضرورة التخلي عن الواقعية لصالح منظور جديد.

سادساً: انتقاد الواقعية لكونها محدودة القدرة على التوصية بسياسيات. فكما أشار أحد منتقديها، فإن الواقعية تنتبأ بالعواقب في حين أن نظرية العلاقات الدولية تحتاج لأداء مهام أساسية أربع؛ إنها يجب أن تصف، تفسر، تنتبأ، ثم تقدم توصيات.

وما قدمته الدراسة هنا ما هي إلا نماذج من موجة نقد عاتية تتعرض لها الواقعية باعتبارها المنظور الأكثر انتشاراً وشهرة وهيمنة في حقل نظرية العلاقات الدولية⁽¹⁾.

(1) Richard Ned Lebow, "The long peace, the end of the cold war, and the Failure of Realism", (in): Richard Ned Lebow & Thomas Risse Kapp:en (eds.) Ibid, pp: 23-26.

وأيضاً:

- Justin. Rosenberg. (1990) "what's the Matter with Realism"? review of International studies 16 (April): 285-303.
- Barry Buzan, Charles Janes, and Richard Little., the logic of Anarchy: Rethinking Neorealism, (New York: Columbia University press.1993)

وعلى ضوء ما تم عرضه من اتجاهات يتضح مدى ما أصاب التنظير لحقل العلاقات الدولية من اضطراب عقب نهاية الحرب الباردة مما دعى أغلب المنظرين بمختلف انتماءاتهم إلى المدارس الفكرية لإعادة النظر للجزئية أو الكلية في الأجندة النظرية للحقل من داخل التنظير الغربى وبناءً على أسسه المعرفية والفلسفية، وذلك لعلاج أوجه القصور فى نظريات العلاقات الدولية والتي تستوجب إعادة النظر والتي تعددت الإسهامات بشأن تحديد ما إن تلاقى معظمها حول عدد من النقاط وهى:

١. محاولة تقليد واتباع المناهج التقليدية للعلوم الطبيعية. فالعلماء الاجتماعيون بحثوا عن الموضوعية، والحجية، والقدرة على التنبؤ ومن ثم بدعوا فى اعتناق المناهج التقليدية للعلوم الطبيعية والفيزيائية. لكنهم فعلوا ذلك فى وقت بدأ فيه الفيزيائيون، البيولوجيون الرياضيون يهتمون بالتفاوت بين نظرياتهم وبين الواقع الذى يفترض بهم توصيفه، فبدعوا فى هجر المناهج القديمة لصالح مناهج أخرى أقل حتمية، أقل انتظاماً؛ وغير تنبؤية - وهى باختصار الخواص التى يهرع العلماء الاجتماعيون لرميها خلف ظهورهم^(١).

لقد استخدم منظرو العلاقات الدولية مناهج العلم الكلاسيكية فى إجراء أبحاثهم خلال المقتربات السلوكية، الهيكلية والتطورية - الخطية والدائرية - استبعدوا متغيرات وتحكموا فى الظروف من أجل إنتاج نظريات يتنبئون من خلالها بالأحداث. ولولا هذا التحكم وهذا الاستبعاد لتدخل الواقع بتعقيداته ولما أمكن التنبؤ من خلال هذه المناهج. ولقد اهتم البعض^(٢) أكثر بشأن هذه النقطة ليظهر مدى تأثير انتشار وهيمنة هذه المنهجية "العلمية" حتى بات الدارسون يدرسونها فى المقررات الجامعية التمهيدية، ومن ثم ينشأون عليها وعلى افتراضاتها التى أثرت فى الحقل الدراسى وفى الممارسة. وهذه الافتراضات اختزالية، تعزو السلوك الإنسانى إلى سبب واحد أو اثنين أساسيين بدون إدراك أن البشر عادة ما يفعلون الأشياء لمزيج معقد من الأسباب، وهى افتراضات جامدة تتجاهل التغير عبر الزمن، كما أنها تفترض إمكانية التطبيق العالمى مع أن الثقافات المختلفة تستجيب للمواقف المشابهة بأشكال مختلفة، ومن ثم فإن ثمة

(1) Gaddis, Op.Cit, pp: 53-54.

(2) John Lewis Gaddis, "History, Science, and the study of International Relations", (in) Ngaire woods, explaining International Relations since 1945, (Oxford: Oxford University press, 1996), pp: 34-35.

اتهم موجه لمنظري ومحلى العلاقات الدولية بتجاهلهم أشياء يرونها بأعينهم لحساب استخراج تعميمات على أساس، فقط، ما يمكن قياسه أى أنهم "أعلوا من التقنية على حساب الهدف؛ ألا وهو إدراك ما يحدث حقيقة على أرض الواقع"^(١).

٢. استبعاد التاريخ والمناهج التاريخية: لقد تم اتهام التاريخيين ودراساتهم التاريخية بأنها ليست "علومًا"، وعلل العلماء الاجتماعيون اتهامهم هذا بأن التاريخ يفشل في تحقيق الموضوعية لأن ممارسيه لا يبذلون أى جهد لتخليص أنفسهم من تحيزاتهم وفهمهم المسبق، وأن التاريخيين يفشلون في الاتفاق على معايير موحدة تمكنهم من قياس الظواهر، كما أنهم يفشلون في بناء نماذج، ويفشلون في إدراك كيف أن تفضيلهم للوصف على التكميم ((Quantification يجعل من نتائجهم غير قابلة للتكرار، ويفشلون في إعلاء أنفسهم على التفاصيل وما يسببه ذلك من تجاهل التعميم، فشلهم في تجميع أدلة بطريقة انتظامية بدلاً من اعتمادهم على الحدس (Intuition)، ثم الفشل في الاقتراب من معايير للإثبات واعتمادهم بدلاً من ذلك على استخدام البلاغة للإقناع.

ويُفقد Gaddis هذه الحجج ليثبت أن المناهج "العلمية" لم تحقق أفضل مما قدمته المناهج التاريخية ويكون هذا مدخله ليقول بأن هذه المشكلات ذاتها تعاني منها أيضاً المناهج العلمية ومن ثم فلا معنى للاختيار بين النوعين من المناهج والتزامنا بأحدها دون الآخر، كما أنه بذلك تنتفى دلالة نفي صفة العلمية عن المناهج التاريخية . بل إنه يصك معناً جديداً للمنهج العلمي وهو القادر على "إعطاء أساس مشترك وعقلانى للحوار عبر حقول العلوم الطبيعية، الاجتماعية والتاريخية" ومن ثم يكون قادراً على تقديم مقترح انتقائي، عابر للحقول Interdisciplinary لدراسة السياسات الدولية . وهو ما تحتاجه فترة ما بعد الحرب الباردة التى أثبتت أنها أكثر تعقيداً من المعتاد^(٢).

٣. القيم: والى ركزت المناهج والمنظورات السائدة للعلاقات الدولية على التحرر منها، فإن استبعادها يعد سبباً آخر من أسباب فشل النظرية، فالقيم لا يمكن استبعادها من التحليل؛ أولاً .. لأن نطاق الدراسة فى العلاقات الدولية وفى العلوم الاجتماعية عموماً

(1) Ibid, 36.

(2) Ibid, pp: 39-45.

يختلف عنه فى العلوم الطبيعية^(١). فموضوعات الدراسة فى العلاقات الدولية أكثر تعقيداً عنها فى غيرها. وحتى المنظورات السائدة فى علم العلاقات الدولية فى ادعائها التحرر من القيم لا يمكن تصديقها لأن كل منها ينطلق من فهم مسبق لتقييم الواقع.

٤. إغفال العلاقة بين الداخل والخارج (التركيز على مستوى النظام الدولى). ففى تفسيره لفشل النظرية يذكر Kappen أن التفسيرات الهيكلية والوظيفية لنهاية الحرب الباردة -سواء الواقعية أو الليبرالية- ليست على المستوى المطلوب ولا يمكن الاعتماد عليها لا بالنسبة لمضمون تغير السياسة الخارجية السوفيتية ولا بالنسبة لرد الفعل الغربى تجاه هذا التغير. ويرى أن هذه النظريات تحتاج لأن تستكمل بمقتربات تؤكد على تفاعل التأثيرات المحلية والدولية وتأثير ذلك على سلوك الدولة ويخص بالتحديد دور الأفكار والمعارف والقيم كمثال لهذه التأثيرات المحلية^(٢).

ويعزو البعض^(٣) فشل الواقعية فى تنبؤها بمستقبل علاقات القوى الكبرى إلى نظرتها إلى الفروق الأصيلة بين المجتمع الدولى والمجتمع المحلى، والتركيز فقط على مستوى النظام الدولى، مع أن التغيرات والتطورات داخل الدول تؤثر على سياساتها الخارجية ومن ثم على طبيعة العلاقات الدولية. ويؤكد آخرون^(٤) أن أحد أهم الدروس التى يجب تعلمها من نهاية الحرب الباردة، ومن الطريقة التى انتهت بها؛ أنه يجب على محلل العلاقات الدولية تركيز المزيد من الاهتمام على تحولات النظام وعلاقاتها بالسياسات الدولية. إذ أنه فى ظل هيمنة الواقعية والواقعية الجديدة ندر الانتباه إلى العوامل الداخلية، وتم التعويل كثيراً على قدرة العوامل العسكرية - السياسية فى الاحتفاظ بالتوازن. ولم تحظ التحولات الداخلية فى الاتحاد السوفيتى أو التحلل داخل إمبراطوريته بما يستحقه من اهتمام محلى بالسياسات الدولية.

خلاصة القول فى هذا المطلب أن دعاوى الإصلاح التتخيري على هذا المستوى، بشقيه الجزئى والكلى، قد جاءت متوائمة مع ما رصدته الدراسات من أوجه للقصور. فكانت على النحو التالى:

(1) Ibid, p:40, Op.Cit, p: 55.

(2) Thomas Risse Kappen, "Ideas don't float freely", Op.Cit, pp: 187-222.

(3) Richard Ned Lebow, "the long peace, the End of the cold war & the failure of realism", Op.Cit, p: 49.

(4) James Lee Ray, Op.Cit, pp: 349-350.

١. التوليف بين النظريات القائمة

التوليف بين النظريات القائمة داخل حقل العلاقات الدولية جميعها أو بعضها واستخدام الأدوات البحثية المتاحة ليس فقط داخل الحقل ولكن في العلوم الاجتماعية عموماً.

فالبعض^(١) مثلاً وبعد انتقاده ونقضه للأجندة النظرية للحقل في عمومها، يقول أنه ليس معنى ذلك أن نطرح جانباً المقرب العلمي لدراسة العلاقات الدولية، وإنما فقط أن تطوره ونحته بإدراكنا أن العالم الجيد - مثله مثل التاريخي الجيد - يستخدم كل الأدوات المتاحة في محاولته لتوقع المستقبل. وهذا لا يتضمن فقط النظرية، والملاحظة، والحساب الصارم الدقة؛ ولكن يشمل أيضاً أسلوب السرد، والتناظر، للتناقض، والحدس والتخيل. وأنه ما دام العلماء الطبيعيين والفيزيائيين يستطيعون اليوم إدراك أن المنهج العلمي التقليدي لم يستطع نمذجة الواقع على نحو كامل، إذن وبالتأكيد يمكن للعلوم الاجتماعية فعل المثل. وربما لا تكون النتيجة قدرة أكبر على الاستبصار، ولكننا سنتعلم أكثر بشأن محدودية رؤيتنا ومن ثم سنتعلم أكثر عن أنفسنا.

أما البعض^(٢) ممن قصر انتقاده على الواقعية باعتبارها المنظور المهيمن على الحقل ارتأى ضرورة التعديل بالتوفيق بينها وبين منظور آخر كان بالتحديد هو المنظور الليبرالي عند Charles W. Kegly Jr. وكذلك عند James Lee Ray الذين رأوا أن فشل نظريات العلاقات الدولية في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة - مع كونه خطيراً - إلا أنه لا يعنى أنها نظريات عديمة الجدوى. وأن النظريات السائدة في الحقل (الواقعية والواقعية الجديدة) بالحاجة لتعديلات ضرورية، ويرى إمكان إسهام الليبرالية الجديدة بتقديم هذه التعديلات. وقد اتفق المنظرون الثلاثة هنا على أن فترة ما بعد الحرب الباردة نموذج للنطاق الذي يتطلب مقترحات تألفية (A Synthesis of approaches). والجدير بالذكر أنه لم تكن هذه هي الدعوة التألفية الوحيدة من نوعها في تاريخ العلم. ففي أوائل السبعينيات، ومع تعرض المنظور الواقعي للعديد من الانتقادات من قبل السلوكيين، ظهرت أيضاً الدعوة إلى التوفيق المنهاجي بين المنظورين التقليدي والسلوكي أملاً في تحقيق نتائج أفضل في دراسة العلاقات الدولية لم يحققها كل من المنهجين بمفرده^(٣).

(1) Gaddis, "International Relations theory and the End of the cold war", Op.Cit, pp: 57-58.

(2) James Lee Ray, Op.Cit, pp: 350-351.

(٣) د. نادية مصطفى، مدخل في دراسة نظرية العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٢٠.

٢. الاهتمام تنظيرياً بأبعاد جديدة فرضها الواقع

فهناك أبعاد فرضها واقع عالم ما بعد الحرب الباردة مثل العلاقة بين الداخل والخارج، دور الأفكار والرموز والقيم، ... وهذه الأبعاد لا تحظى بالاهتمام الواجب من قبل التنظير القائم في الحقل، ومن ثم كانت الدعوة للاهتمام بهذه الأبعاد والقضايا بوسائل مختلفة منها:

(أ) استكمال النظريات القائمة بمقتربات تؤكد على دور هذه الأبعاد فمثلاً - Thomas Risse - Kappen يرى أنه لا بد من أن تستكمل النظريات في الحقل بمقتربات أخرى تؤكد على تفاعل التأثيرات الداخلية والدولية على سلوك الدول (أي الاهتمام بالداخل كما الاهتمام بمستوى النظام الدولي)، وبالذات الاهتمام بدور الأفكار والقيم والمعارف في تأثيرها على العلاقات الدولية^(١)، النظريات الموجودة الآن ليست خاطئة، ولكننا بحاجة لمقتربات أكثر تعقيداً لتستطيع تفسير التغيرات الدراماتيكية في السياسات الدولية.

(ب) الاستعانة بمقتربات من حقول أخرى أقدر على دراسة هذه الأبعاد، ففي دراسة ل Martha Fennimore تشير إلى تزايد اهتمام دارسي العلاقات الدولية بالقيم، الثقافة، الهوية وسائر الملامح الاجتماعية للحياة السياسية^(٢). وتشير إلى أن باحث العلوم السياسية بشأن القيم والثقافة ينحو دائماً إلى التركيز على حالات مناطق معينة، ومن ثم يستنتج أن قيماً ما ذات أهمية في منطقة ما. ولم يكن هناك تراكم حول هذه الأبعاد وتقتصر اهتمام علماء السياسة "بالمؤسسية" لدى السوسيولوجيين لما يمكنها تقديمه عون في دراسة الثقافة، القيم، الهوية وتأثيرها في العلاقات الدولية.

(ج) الجمع بين النظريات القائمة للإحاطة بهذه الأبعاد الجديدة: فالبعد الأخلاقي مثلاً قد حظى باهتمام شديد في الآونة الأخيرة ويتضح ذلك من كم الكتابات فيه^(٣). فمثلاً يؤكد

(1) Thomas Risse Kappen, " Ideas don't Float freely", Op.Cit, p: 189.

(2) Martha Fennimore, "Norms, culture, and world politics. Insights from sociology's Institutionalism, International organization 50, 2, spring 1996, pp: 325-470.

(٣) بعض الأمثلة على الدراسات المهمة حالياً بدراسة الأخلاق وتأثيرها على العلاقات:

- Mervyn Frost, Ethics in Int. Relations; a Constitutive theory, Cambridge University press, 1996.

وأيضاً:

- Terry Nardin and David R. Mapel, eds., Traditions of international Ethics. (New York: Cambridge University press, 1992).

- Dorothy v. Jones, Code of peace: Ethics and security in the world of the warlord states. (Chicago: University of Chicago press, 1991).

Joel H. Rosental في دراسة له⁽¹⁾ على أنه بالرغم من أن المقتربين الواقعي والليبرالي يبدآن من افتراضات فلسفية مختلفة، إلا أن ذلك لا يعوق إمكانية الاستفادة من كلا المقتربين والمزج بينهما لدراسة الأخلاق وتأثيرها على العلاقات الدولية.

ومثل مفهوم الأخلاق في ذلك كمثل مفاهيم أخرى عديدة أضحت تحظى باهتمام وافر في الأدبيات الحديثة لحقل العلاقات الدولية مفاهيم الهوية، الآخر، الإثنية، الدين، الثقافة، والعولمة بكافة جوانبها وفي جانبها الثقافي على وجه الخصوص، وتأثيره على العلاقات الدولية. وجميعها مفاهيم - ليست بالجديدة - ولكن مرات تكرارها وكثافة الاهتمام بها زادت كثيراً في أعقاب نهاية الحرب الباردة وفي ظل ما أشرنا إليه من تصنيف اتجاهات الأدبيات وما لحق به من تطورات.

المطلب الثاني

مستوى التشكيك في الأسس الوضعية للتنظير القائم : الدعوة للتغيير

وهو مستوى دعى لضرورة وجود تنظير جديد قائم على غير أسس التنظير وفق النسق الغربي السائد؛ سواء كان هذا التنظير الجديد من داخل النسق الغربي أو من خارجه. وبصدد بعض الملاحظات الأولية حول هذا المستوى ومقارنته بالمستوى السابق يمكن القول بما يلي:

١. إذا كان المستوى الأول من الأدبيات قد انصب على المناهج والنظريات ذاتها، فإن هذا المستوى الثاني من الدراسة ينصب على الأسس الوضعية القائم عليها التنظير، أو ما يسمى (ما قبل المنهج). ومن ثم فقد كان من البديهي أن التغيير المطلوب وفق هذا المستوى ليس مجرد إدخال تعديلات على مستوى النظريات المختلفة أو على مستوى ما تعالجه هذه النظريات من موضوعات، وإنما يتجاوز التعديل ذلك إلى مستوى إعادة النظر في الرؤية الوضعية التي حكمت هذا التنظير لفترات زمنية طويلة.

(1) Joel H. Rosenthal: "Rethinking the Moral Dimensions of Foreign policy"; (in) Charles W. Kegley Jr., Controversies in International Relations. Theory, (New York: st. Martin's press, , 1995) pp: 317-329.

وبرغم هذه الاختلافات ما بين المستويين إلا أنهما يلتقيان حول **الموضوعات الجديدة** لأجندة **نظرية العلاقات الدولية**، وإن كنا يختلفان حول طريقة التعامل معها. فبينما يرى الاتجاه الأول إمكانية معالجة هذه الموضوعات في إطار مبادئ وافتراضات الرؤية الوضعية المؤسسة للتتظير الغربي الموجود بإدخال بعض التعديل على نظريات ومناهج هذا التتظير. نجد أن هذا الاتجاه الثانى - محل الدراسة الآن - يرى ضرورة إعادة النظر فى مدى مصداقية الأساس الوضعى للتتظير السائد.

٢. أن هذا المستوى ينصب بوجه خاص على إعادة الاعتبار للتتظير المعيارى والنظرية المعيارية للعلاقات الدولية (Normative theory). ومن ثم فإنه يخلق المناخ الملائم للاهتمام بقضايا ومفاهيم معينة كالثقافة، الحضارة، الدين، الأخلاق، الهوية، القيم، ويرفض تعميماتها الوضعية ومقولاتها المطلقة، ومن ثم ما صبغت به هذه الوضعية نظريات العلاقات الدولية من افتراضات ومبادئ يعتبرها هذا الاتجاه السبب الرئيسى وراء إعاقة تطوير نظرية قيمية للعلاقات الدولية.

٣. والنتيجة المنطقية المترتبة على النقطة السابقة أن هذا المستوى يفتح الأفق أمام مساهمات حضارية أخرى للتتظير فى العلاقات الدولية ويقبل بها طالما أنها تتماشى واتجاهه الناقد لأسس الوضعية والمهتم بدرجة أكبر بالتتظير القيمى وما يفرضه ذلك من موضوعات وقضايا وأجندة ومفاهيم.

وثمة خطوتين هامتين تجدر الإشارة إليهما فى نماذج أدبيات هذا المستوى أولاها: نقد الوضعية، وثانيهما بيان ما يلزم لعملية إعادة البناء بعد النقد والتفكيك.

أولاً - نقض أسس الافتراض الوضعى بتحرر العلم من القيم

لقد وجه البعض اهتمامه إلى موضوعات مثل القيم والأخلاق والرموز والمعارف وتأثيرها على العلاقات الدولية باعتبارها جميعا موضوعات فرض الواقع للتعامل معها. ومن ثم كان على نظريات العلاقات الدولية المختلفة إيجاد سبل للتعامل معها كسبيل لاستمرارية هذه النظريات ولتجديد قدراتها الوصفية والتفسيرية للواقع المتجدد. وقد بدا ذلك واضحا فى الجهود البحثية التى عرضت لها للدراسة فى المستوى الأول سواء كان ذلك فى إطار تحديد أوجه القصور فى التتظير السائد أو فى اقتراحات إصلاح هذا التتظير.

إلا أن البعض^(١) اتخذ من قضية "تجدد الاهتمام بالقيم في تأثيرها على العلاقات الدولية" فرصة - على حد تعبيره - لمراجعة ومعالجة "المضمون القيمي الخفي للوضع" كخطوة أساسية لرفض الافتراض الأساسي للوضعية بفصل القيم عن الحقائق، ومن ثم لإعادة الاعتبار للنظرية القيمية للعلاقات الدولية.

لقد هيمنت للوضع في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات على العلاقات الدولية وعلى العلوم الاجتماعية بصفة عامة إلى الحد الذي وصلت معه افتراضاتها لدرجة المسلمات، هذا الوضع الذي وضع العديد من العوائق أمام التحليل القيمي وأصبح للتظير يتجنب هذا التحليل بسبب العوائق المنهجية المواجهة لدراسته. ومن ثم كان لابد، للخلاص من هذا الوضع توجيه الجهود البحثية أولاً نحو تحدى ومراجعة افتراض الوضعية للقلل "بتحرر المعرفة العلمية من القيم". وقد وفرت الظروف الدولية والتغيرات الجوهرية للطائفة على وقع العلاقات الدولية للفرصة والحجة للملائمين لإجراء هذه المراجعة. فقد فشلت الوضعية في إحراز ما صبت إليه من فصل القيم عن الحقائق؛ ومن ثم فإن إعادة النظر في مثل هذا الفصل يصبح أمراً مسيئاً^(٢). فبالرغم من كل أحاديث الموضوعية والحياد القيمي، يرى البعض أنه من الواضح أن العلم الاجتماعي الوضعي - بما فيه نظرية العلاقات الدولية الوضعية - مدجج بالأحكام القيمية للصريحة والضمنية وكذلك بالدعوى الأيديولوجية ويرى أن طبيعة المضمون القيمي الخفي للوضع تتجلى في الآتي:

أولاً: في إسهامها في تجنب معالجة ودراسة قضايا قيمية. ثانياً: في تحويلها الممارسات الاجتماعية لماديات. وأخيراً؛ في تبنيها لسياسات الهيمنة. كما أن التأكيد الدائم للوضعيين مثل Michael Nicholson، Roseneau على احترامهم للنظرية القيمية (المعيارية) غير العلمية non-Scientific normative theory، يعد هذا الرصف في حد ذاته دلالة على المضمون المعياري للوضع. وباختصار يبدو أن هذا "الفشل الوضعي" أظهر أن هدف الوصول "للمعرفة العلمية المحررة من القيمة" أضحي وهما. ويرى البعض أن السؤال الجدير بالمناقشة والذكر الآن لم يعد كيف للاعتبارات القيمية أن تتواءم والدراسة العلمية المحررة من القيمة؟ وإنما يصبح السؤال هو: إلى أي من المعايير والقيم يستند هذا النوع من التظير؟ ف وراء كل تظير قيم ومعايير معينة، والمهم للكشف عنها، فهذه القيم هي التي تختلف من تظير لآخر^(٣).

(1) Mark A. Neufeld, the Restructuring of International Relations theory, (Cambridge University press, 1995).

(2) Ibid, pp: 96-98.

(3) Ibid, pp: 99-106.

وقد حاول البعض^(١) البحث في أسباب عدم تخصيص الحيز الكافي والذي تستحقه دراسة النظرية المعيارية في حقل نظرية العلاقات الدولية. واستنتجت الدراسات في هذا المجال أن سبباً هاماً وراء القضاء على أية مقولات جادة بشأن القيم يتمثل فيما يسمى "التحيز المعرفي والمنهاجي الذي يتبناه أغلب الدراسيين في الحقل ويشاركهم في ذلك دارسو كثير من حقول العلوم الاجتماعية" وهو ما يطلق عليه أيضاً "التحيز نحو التفسير الوضعي" وهو ما نتج عنه "فصل حاد بين الحقائق والقيم مما أعطى أولوية معرفية للمعرفة المبنية على حقائق".

ويرى Frost^(٢) أنه على الرغم من تدهور مكانة الوضعية في العلوم الاجتماعية، إلا أن التحيز نحو "التفسير الوضعي" لا يزال قائماً. وأنه إذا ما أريد إعادة الاعتبار للتطير المعيارى فلا بد من دحض افتراض الوضعية القائم على فصل القيم عن الحقائق - فإذا ما تم ذلك سيصبح واضحاً للدارسين في الحقل أنه لا محيص عن أخذ المقولة القيمية مأخذ الجد .

فمنذ سيادة المقربب العلمى - السلوكى داخل حقل نظرية العلاقات الدولية وهناك أمر واحد متفق عليه بين الدراسيين وهو؛ ضرورة التوصل لنظريات تفسيرية قائمة على الحقائق. أما مسألة المنهج المتبع لتحقيق هذا الهدف فإنها أبداً لم تكن محل اتفاق . كان كل ما أنتجته هذه الرؤية الوضعية " الاتفاق على هدف التوصل لنظريات خالية من القيمة". وبالرغم من أن العقدين الأخيرين قد شهدا جدالاً واسعاً ومكثفاً فيما بين مؤيدى المنظورات المتنافسة كل بافتراضاته، وانساقه النظرية، ورؤيته كما لو كانت تلك المنظورات تدور فى حلقة .. إلا أن هذه المنظورات اتفقت جميعها على "التحيز للتفسير الوضعي" فيما يخص القيم، إذ افترض جميعها مسبقاً الفصل الحاد بين الحقيقة والقيمة. فعادة ما يعترف المنظر بتأثير القيم عليه بطريقة أو بأخرى (البيانات التى يجمعها، اختياره للموضوع محل الدراسة، القيم وتدخلها فى تفسيره لما بين يديه من بيانات ..) لكن فى كل الأحوال ينظر إليها باعتبارها ذات تأثيرات سالبة يجب تحاشيها قدر المستطاع. كما يُنظر لها باعتبارها قيماً شخصية، ذاتية، مختارة بواسطة الفاعل. وفى كل الأحوال فإنها تمثل إعاقة على طريق تطور المعلم .

ولقد حرص البعض^(٣) فى سياق دحض حجج الرؤية الوضعية ضد التطير القيمى وقيّمته فيما يخص دراسة العلاقات الدولية استدعاء جهود سابقة، كان من أهمها انتقاد "توماس كون"

(1) Mervyn Frost, Ethics in International Relations: A Constitutive theory, (Cambridge University press, 1996).

(2) Ibid, pp: 10-19.

(3) Ibid, pp: 16-17.

فى أوائل الستينيات لهذه الرؤية. حيث بين أن العلماء يعملون داخل مجتمعات لها أفق من الافتراضات، والمعايير، والتقنيات، أى أنهم يعملون داخل منظور، وهذا المنظور يحدد ما هى الحقائق التى تُختبر فى ظلها النظرية. وليس هناك منظور واحد يلقى قبول جميع دارسى العلاقات الدولية ومن ثم فليست العلاقات الدولية علما طبيعيا، إذ لم يتحقق الأمل القديم للأمبريقية المنطقية بأن يتحول حقل العلاقات الدولية إلى علم يراكم جسدا معرفيا واسع للقبول والثقة. فالمنظورات الموجودة تدور فى حلقة والحقائق فى كل منها إنما هى أحكام غرسها الافتراضات النظرية المسبقة لكل من هذه المنظورات النظرية.

وبالإضافة إلى هذه الانتقادات فقد وجه البعض⁽¹⁾ للنظر إلى عدة أمور:

أولها: أن الحقائق لا تقدم نفسها على نحو مبهم - فلا بد أن نفهمها، نحن نحدد الحقيقة الملائمة فى ضوء ما نستخدمه من مفاهيم.

ثانيها: ومن ثم فالحقائق لا يمكنها إثبات أو دحض النظريات بالطريقة التى تقترحها الوضعية المنطقية، فالحقائق لا تقف بمنأى واستقلالية عن النظرية التى تختبرها. وما دامت النظرية تتخبط فى تقرير ماهية الحقائق، فهناك إذن مجال للاختيار حين نقرر ما إذا كانت النظرية ملائمة أم لا.

ثالثا: أنه فى العلم لا نختبر كل فرض على حدة وإنما فى إطار الجسد المتكامل للفروض ومن ثم لا يمكن تحديد أى من الفروض تثبته أو تدحضه أية حقيقة من الحقائق. ومن ثم فإنه يرى أن النظريات لا تتحدد بالحقائق بهذا القدر المبالغ فيه. اتجاه التحديد قد يذهب فى طريق آخر.

ويستخلص Frost من كل ذلك فى النهاية أن: كل نظرية تُبنى على أساس التحيز إلى (الالتزام) بمبدأ معين - ويختار المنظرون النموذج الذى يلائم للتزاماتهم (تحيزاتهم) على نحو أفضل من غيره - ومن ثم فلا يمكن النظر للنظرية للمعيارية على أنها الشئ الذى يدخل على الصورة بعد اكتمالها. وإنما اختيار النظرية المفسرة فى حد ذاته تابع - إلى حد ما إلى اعتبارات قيمية تدخل فى مرحلة سابقة حتى على إجراء البحث⁽²⁾.

(1) *Ibid*, pp: 20-22.

(2) *Ibid*, p: 23.

ثانياً - سبل إعادة البناء

وفى سبيل تعديل البناء الفكرى ناقشت النماذج السابقة بعض القضايا من قبيل ما سمي إقرار شرعية النظرية القيمية من ناحية، وتحدى التوفيق الوضعى ما بين النظرية المعيارية وغير المعيارية من ناحية أخرى.

١. إقرار شرعية النظرية القيمية

فبالرغم من أنه ما من كتابات الآن فى إطار التنظير للعلاقات الدولية إلا وتتعرض لأهمية التنظير القيمى أو تتناول تساؤلات وقضايا قيمية، إلا أن البعض^(١) يرى أن هذا غير كافى لحل مشكلة تضال مكانة النظرية القيمية للعلاقات الدولية. فالاهتمام بالقيم على مستوى القضايا والتساؤلات إنما يشرع للقول بوجود نوعين من التنظير معيارى / غير معيارى، وهو ما يرفضه البعض مؤكداً على أن كل تنظير هو بالضرورة قيمى. فالكتابات تتساءل حول هل يمكن وجود نظرية لا تهتم بمسائل وضع المعايير وخلق الأنماط؟ وبالتالي تأتى الإجابة بنعم. ولكن السؤال الواجب طرحه والإجابة عليه هو: هل يمكن وجود نظرية لا تضع - فعلياً - معايير أو تخلق قيماً؟ والإجابة بالطبع لا. ونلاحظ مدى اختلاف السؤالين. فالسؤال الثانى يعنى أن كل نظرية تخلق قيماً وتضع معايير بل وتحركها قيم ومعايير بصرف النظر عما إذا كانت القيم موضوعاً للنظرية أو محلاً لاهتمامها أم لا.

إذن القضية التى يثيرها البعض هنا بل ويعتبرونها عائقاً أمام تطوير التنظير القيمى للعلاقات الدولية ما لم يُلْتَفَت إليها: هى أن ننظر للنظرية المعيارية للعلاقات الدولية باعتبارها توأماً أو نوع ثانى لنوع أول - غير معيارى - معترف بوجوده! وهو الوضع الذى يقنن قول الوضعية بإمكانية وجود المعرفة العلمية المحررة قيماً.

٢. تحدى التوفيق الوضعى ما بين النظرية المعيارية وتلك غير المعيارية

وبناء عليه، فإن القضية الثانية التى شغلت البعض فيما يخص جهود تنشيط التنظير المعيارى للعلاقات الدولية كانت قضية تحدى التوفيق الوضعى ما بين النظرية المعيارية وتلك غير المعيارية. إذ تتوقف الحاجة - لدى الوضعيين - إلى النظرية القيمية على نجاحها إمبريقياً. ولكن Neufeld يرى أن المطلوب فى هذه الفترة - والمناسبة للتجديد التنظيرى -

(1) Mark A. Neufeld, Op.Cit, p: 107.

ليس مجرد الاهتمام بدرجة أكبر بقضايا ذات طبيعة قيمية؛ وإنما الاعتراف بأنه دائماً ما كانت دراسات السياسات الدولية - وعلى نحو لا يمكن تجنبه - ذات طبيعة معيارية. بعبارة أخرى ليس المطلوب توجيه الاهتمام لمعالجة قضايا واهتمامات قيمية وإنما وجودها في صلب وقلب الموضوع وفي طريق تناوله.

ويضيف الكاتب أنه ما لم تؤخذ القضيتان سابقتي الذكر في الاعتبار ستنتهي الجهود الحالية لتجديد الاهتمام بالتنظير القيمي للعلاقات الدولية إلى مجرد معالجة الموضوعات بالنظر إلى ما يجب أن تكون عليه الأمور أي إلى الصورة المثالية البحتة التي سبق وأن دفعت إلى تجنب البحث في النظرية المعيارية^(١).

وتؤكد بعض الدراسات^(٢) في هذا المستوى أن المرحلة الراهنة والمعروفة بما بعد الوضعية تواجه إمكانات واسعة بقدر ما تواجه من تحديات. وأن هذه المرحلة تسمح بكثير من العمل الخلاق، وتسمح بل وتتطلب إسهام حضارى آخر إلى جوار نظيره الغربى. على أن يساعد هذا الإسهام من ناحية في سد النقص الذى يعترى التنظير الغربى والذى يؤكد على الفصل بين الأبعاد القيمية وبين الأبعاد الواقعية للعلاقات الدولية. وهو الفصل الذى لم يعد مقبولا ولا ممكنا حتى فى نظر الباحثين الغربيين أنفسهم وعلى النحو الذى عبرت عنه أدبياتهم بما يسمى المراجعة النقدية للأسس المعرفية الإمبريقية - الوضعية، والدعوة إلى إعادة بناء العلم من جديد. ويرى البعض^(٣) أن الإسهام غير الغربى من ناحية أخرى هو علاج لحالة علم العلاقات الدولية التى تختزل العلاقات الدولية إلى علاقات دولية غربية، وهى الحالة التى تعد نموذجاً على التطابق بين مراكز الهيمنة الغربية وبين مراكز ومنابع الاتجاهات الفكرية والصياغات النظرية السائدة فى مرحلة محددة. وانطلاقاً من ضرورة تغيير هذا الوضع الذى لم يعد يتطابق ومجريات الواقع الدولى، وبدافع من تبيان ما يمكن أن يسهم به منظور إسلامى

(١) *Ibid*, pp: 106-159.

(٢) د. وودة عبد الرحمن، "دراسة العلاقات الدولية فى الأدبيات الغربية ومشروع العلاقات الدولية فى الإسلام"، فى د. نادية مصطفى (إشراف وتحرير)، مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام: المقدمة العامة للمشروع، الجزء الأول، (القاهرة: المركز العالمى للفكر الإسلامى، ١٩٩٦)، ص ص ٨٤-٩١.

(٣) د. نادية مصطفى، "المقدمة العامة لمشروع العلاقات الدولية"، فى د. نادية مصطفى (إشراف وتحرير)، مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام: المقدمة العامة للمشروع، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ص ٥٤-٥٥.

للعلاقات الدولية كانت دراسات "مشروع العلاقات الدولية في الإسلام". ومن أهم ركائز ومنطلقات هذا المشروع بيان إمكانيات وضعه المقارن في نطاق علم العلاقات الدولية. وتتخلص أبعاد هذه الرؤية على النحو التالي:

فمشروع العلاقات الدولية في الإسلام يسعى لإلقاء الضوء على توجه آخر لدراسة العلاقات الدولية، وهو توجه تحتل فيه القيم دوراً محورياً في التحليل . ومن داخل مشروع العلاقات الدولية في الإسلام كنموذج ومثال للمستوى محل الدراسة نجد في كتاب "مدخل القيم: إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام"^(١) رصدًا لمحصلة الرؤية المتحكمة لواقع القيمة، ففي مراجعته للدراسات السابقة للقيم في السياق الأكاديمي يؤكد على ما ذكره الكاتبان السابقان في هذا الاتجاه ويراكم عليه. إذ يرصد المؤلف إشكالية القيم والتي تتبدى له في عدة مستويات:

أولها: المستوى الذي يرى القيمة في تعلقها بالعلم، ويؤكد على ضرورات الفصل بين العلم والقيم. ويضع أمامنا هذا المستوى في معادلة مفادها أنه كلما كان العلم متحرراً من القيمة خالياً منها صار بذلك علماً، أو هو على الأقل يراكم المسيرة نحو علميته. ويقول بشأن المعادلة أن "المتفحص لذلك المستوى يرى أن هذا التوجه ليس كما يبدو لا ينتمي إلى دائرة القيم بل تحركة جملة من القيم ضمن اتساقه المعرفية ورؤاه المنهجية وموضوعاته البحثية" وفي هذا تأكيد وتكرار لما ذكر Neufeld عن المضمون القيمي الخفي للوضعية.

ثانياً: المستوى الذي يرى القيمة موضوعاً للعلوم الإنسانية والاجتماعية، وهو المستوى المستند إلى عدة عناصر منها أن القيم بالمعنى المادى قد تصلح لأن تكون مكوناً للظواهر القابلة للبحث، والتعامل مع تطوراتها، ولكن للقيم باعتبارها عناصر معنوية والاستدلال عليها أمر ليس فقط من الصعوبة بل ربما الاستحالة ومن الأفضل تحاشيه وإسقاطه من الدراسة البحثية. ومن هذه العناصر أيضاً أن المادى من القيم القابل للدراسة والتكميم هو الجدير بالاهتمام، أما ما هو غير قابل لذلك فهو ضمن هذا الاعتبار ليس من الأهمية بمكان، وأن أى طاقة بحثية يمكن بذلها ضمن هذا الإطار هي جهد ضائع أو يكاد.

(١) د. سيف الدين عبد الفتاح، مدخل القيم: إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، (في) دغادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير)، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، ج٢، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، القاهرة، ١٩٨١، ١٩٩٦، ص ص ٤٤-٤٩ .

ثالثاً: المستوى الذى يرى القيم فى تعلقها بالواقع الفعلى وظواهره المختلفة وسارت هذه العلاقة ضمن فصل القيم عن الواقع، وأن القيمة الوحيدة تكمن فى الواقع المادى نفسه؛ فهو الذى يكون الظاهرة، وهو الذى يعد محزكاً للتظير، وهو المقياس للصحة، وهو المعيار للدراسة المنهجية والعلمية.

رابعاً: مستوى خاص، ليس فقط بتوجهات غريبة حيال القيم ولكن مستوى، يختص بجملة الدراسات والبحوث التى جعلت من القيم أهم عناصر بحثها ولكن فى سياق نماذج معرفية عربية وإسلامية جعلت القيم من حيث أرادت أن تجعلها فى المركز فإذا بها تمارس عناصر تصب فى النهاية ضمن تهميش القيم وعدم تفعيلها ويذكر تصنيفاتها على نحو التفصيل. ومن ثم فإنه يلخص الأصول المتعلقة بأخطاء التظير والتى يجب تعديلها لضبط دراسة القيم على النحو التالى:

١. المدخل الخاص بنسبية القيم والذى يعده المؤلف أهم مداخل تهميش عملية القيم فى التحليل الأكاديمى والإطار الواقعى والتى تتمثل فى جعل القيم "متغير" "تابع" لمتغيرات أكثر أهمية فى العملية السياسية، والظاهرة الدولية، أهمها على الإطلاق تتمثل فى اعتبار القوة القيمة الأساسية، والمصلحة القيمة المحددة.

ولتخطى عقبة نسبية القيم فإنه لا بد أولاً؛ من التأكيد على أن القيم الثابتة هى جزء لا يتجزأ من الحديث عن إمكانات الضبط القيمى، والالتزام بها تنظيراً وتطبيقاً وإدراك الإنسان لهذا الجانب الثابت نابع من إطاره الفطرى، والبحث فى قاعدة المشترك الإنسانى وقاعدة التعارف كعملية، والقيم وفق هذا الجوهر الثابت حاکمة للحركة والفكر والنظم، ضابطة لجملة العلاقات على تنوع مستوياتها وتشابك عناصرها.

ثانياً: تمييز الجانب المتعلق بالقيم فى تجلياتها المتغيرة . فهناك عناصر متغيرة (الزمن، المكان، الإنسان، الأفعال، الحوادث، العلاقات، الخ) وعناصر المتغير هذه يحكمها الثابت. وتكييف المتغير لمصلحة الثابت غالباً ما يعطى إمكانية الضبط لعناصر العلاقات وفق عناصر قيمية منضبطة، أما حدوث العكس بتكييف الثابت لمصلحة المتغير وعلاقات القوة الكامنة خلف الحوادث المتغيرة فغالباً ما يفض إلى علاقات شائنة شديدة التحكم والاستبداد والانتقاء المؤدى للفوضى.

٢. إجرائية القيم كمدخل لتهميش وضعها وتفعيلها .. وفى هذا الصدد يرى المؤلف أن

محاولة تحويل القيم لإجراءات على مشروعيتها جديرة بالنقد والمراجعة. مؤكداً أن تحويل القيم لفكرة قابلة للقياس لا غبار عليها، على ألا تتحكم مقاصد القياس في التعامل القيمي إلى الحد الذي يستبعد موضوعات بعينها من أجندته وطرائقه في البحث بغض النظر عن قيمتها في التحليل أو في التفسير أو في التقويم.

٣. القيم والأيدولوجية: فما ساهم ضمن عمليات تهميش القيم هي افتراض الترادف بين أنساق القيم من جانب والأنساق الأيدولوجية من جانب آخر^(١).

ومن الواضح التقارب في هدف ووسائل رد الاعتبار المنهجي للقيم بين الدراسات سالفه الذكر داخل هذا الاتجاه حتى وإن اختلفت أصولها الحضارية بما يمكن معه القول بأن هذا الاتجاه المتزايد الآن نحو الاهتمام بالتظير القيمي إنما يفتح مجالات جديدة للتظير وآفاقاً تتشارك فيها أصول حضارية مختلفة. إلا أن الجدير بالذكر هنا أن إسهام منظور إسلامي للعلاقات الدولية في صدد ضبط وإجراء التظير المعيارى للعلاقات الدولية قد يكون أكبر من غيره على اعتبار أن اهتمام الدارسين لهذا المنظور بالقيم ليس على سبيل رد الاعتبار للقيم أو عودة الاهتمام بها. إذ أن هذا المنظور قيمي بالأساس ومن ثم فقد تكون دراسات أكثر فيه وخطوات أعمق أكثر إسهاماً للدراسة النظرية للعلاقات الدولية عن غيره^(٢).

وخاتمة القول في هذا الفصل الذى عنى برصد اتجاه تطور منظورات علم العلاقات الدولية حتى نهاية الحرب الباردة، ثم استكمال رصد اتجاهات أدبيات الحقل فى رد فعلها لأحداث انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة، وما تلى ذلك من متغيرات أثرت على العلاقات الدولية واقعياً وأكاديمياً وذلك فى المبحث الأول من هذا الفصل. وكان هذا الرصد تمهيداً لرسم صورة للمناخ المحيط بدراسة نظرية العلاقات الدولية حالياً والذى نمت فى ربوعه الدعوة للتجديد التظيرى داخل الحقل (جزئياً كان أم كلياً) ومن بين دعاوى التجديد كانت الدعوة للاهتمام بالتحليل القيمي وأبعاده لا سيما الأبعاد الثقافية الحضارية.

وبالفعل فإن هذا الاتجاهات تمثل البيئة الملائمة للتجديد عامة - ولموضوع الدراسة - للاهتمام بالأبعاد الثقافية - الحضارية للعلاقات الدولية خاصة وذلك من بداية التشكيك فى مصداقية السائد والمهيمن من نظريات ومقولات العلاقات الدولية؛ مروراً بالدعوة إلى إعادة

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٠-٢٣.

(٢) د. ودودة بدران، مرجع سابق، ص ٩١.

النظر في بعض المقولات والنظريات ورد القصور إلى عوامل تصب في تزايد الاهتمام بالتحليل القيمي في عمومة وبالتحديد: محاولة تقليد ومحاكاة العلوم الطبيعية، إهمال التاريخ والمناهج التاريخية، استبعاد دور القيم والتقليل منه والنظر إليه نظرة سلبية ... الخ ومن ثم الدعوة للاهتمام بهذه الأبعاد داخل النظريات السائدة لاسيما مع ما فرضه الواقع الدولي من قضايا جديدة أبرزت مفاهيم مثل الهوية والحضارة وتعدد الثقافات وإحياء القوميات الانفصالية فرضت جميعها ضرورة الإعداد النظري لكيفية دراستها والتعامل معها بإجراء إصلاح نظري يعلى من قيمة التنظير المعيارى ويجعله موضع الاحترام والاهتمام الأكاديمى.

وصولاً إلى مرحلة أكثر تقدماً وهى الدعوة الصريحة لنقض أسس التنظير الوضعى والدعوة للتغيير ليس فقط برد الاعتبار للتحليل القيمي " باعتباره معترفاً به" وإنما بالإشارة إلى أنه دائماً ما كان موجوداً وأنه لا يمكن وجود تنظير غير قيمي (معيارى).

هذا المناخ - مع ما فرض الواقع من قضايا وتساؤلات ملحة بشأن هذه الأبعاد - جعل تجدد الدعوة للاهتمام بالثقافة، الحضارة، الهوية، الدين .. أمراً منطقياً ولازماً عما سبق من مقدمات.

أما عن شكل هذا التجدد وملامحه وإسهاماته والتحديات المواجهة له فهذا ما سنعرض له في إطار الفصل الثانى من الدراسة.

الفصل الثانى

البعد الثقافى فى دراسة العلاقات الدولية

من المفهوم إلى تجدد الاهتمام

يشهد الحديث عن الثقافة والعلاقات الدولية رواجاً شديداً فى الآونة الأخيرة وفى ظل التغيرات العالمية المعاصرة. وهى التغيرات التى استجابت لها التنظير بإجراء مراجعات لحالة العلم على مستويات مختلفة. وهى المراجعات التى احتل فيها التنظير المعيارى مكاناً متميزاً من ناحية. وهى فى نفس الوقت المراجعات التى شهدت اهتماماً بتأثير العوامل الثقافية على واقع العلاقات الدولية من ناحية أخرى. وستناقش الدراسة فى إطار هذا الفصل الارتباط بين التنظير المعيارى وعودة الاعتبار له من ناحية، وبين ازدهار البحث فى التفاعل بين الثقافة والعلاقات الدولية من ناحية أخرى.

إلا أن الجدير بالملاحظة هنا أن العلاقات الدولية فى اهتمامها بالثقافة ليست منبئة الصلة عما تشهده سائر الحقول الاجتماعية من اهتمام بالثقافة، بل على العكس من ذلك فقد سبقت حقول اجتماعية أخرى كثيرة إلى هذا الاهتمام بموجب النشأة الأولى للمفهوم. وأدرك دارسو العلاقات الدولية هذا السبق فبدأوا دراساتهم حول الثقافة بالمراكمة على إسهامات الرواد الأوائل من علماء الاجتماع والأنثروبولوجى وغيرهم ليصبح هناك حداً واسعاً من الاتصال والتقاطع حول عدد من الأمور والقضايا - وقد لا يكون الاشتراك فى كيفية النظر ولكن على الأقل فى القضايا المثارة كما ستبين هذه المقدمة - تجعل من اليسير على الباحث فى الثقافة أن يتابع فى إطار عدد من هذه المجالات البحثية دون أن يقف للتخصص حائلاً دون الفهم والمراكمة.

ومن أول الأمور التى يتضح فيها هذا الاتصال بين عدد من الحقول الاجتماعية كان التعريف بالثقافة؛ فكلمة "ثقافة" جاءت فى الأصل ترجمة للفظ اللاتينى culture والذى يعنى حرث الأرض وزراعتها. وقد ظلت الكلمة تستخدم على هذا النحو حتى القرون الوسطى حيث أطلقت فى فرنسا على الطقوس الدينية "cultes". وفى عصر النهضة؛ اقتصر المفهوم على مدلوله الفنى والأدبى. وبعدها عمد فلاسفة القرن السابع عشر إلى تطبيق المناهج العلمية فى

دراسة المسائل الإنسانية، وأفردوا مضمارا خاصا للعمليات المتعلقة بمفهوم الثقافة. إذ استخدمه ليكون، وفولتير وأقرانه من مفكرى فرنسا بمعنى تنمية العقل وغرسه بالذوق والفهم وتزيينه بالمعرفة^(١).

ثم اكتسب المفهوم مضمونا جماعيا بانتقاله إلى الألمانية فى النصف الثانى من القرن العشرين، ليدل على التقدم الفكرى الذى يحصل عليه الفرد أو المجموعات أو الإنسانية بصفة عامة. "اكتسبت كلمة ثقافة هذا المضمون فى ألمانيا موازاة لتصور عام لتاريخ البشرية اعتبرت فيه درجات التقدم الفكرى معيارا أساسيا للتمييز بين مراحل تطوره. أما الجانب المادى فى حياة الأشخاص والمجتمعات فقد أفردت له الألمانية كلمة حضارة"^(٢).

وفى إنجلترا، ومع منتصف القرن التاسع عشر وانتقال كلمة ثقافة إلى إنجلترا، ظهر الترادف جليا بين كلمتى ثقافة وحضارة كما ظهر ذلك عند تايلور الذى مثل تعريفه للثقافة ميلاد المفهوم الأنثروبولوجى لها. ففى عام ١٨٧١ وفى كتابه "الثقافة البدائية" عرف تايلور الثقافة أو الحضارة على أنها "المجموعة المعقدة التى تشمل المعارف والمعتقدات والفن والقانون والأخلاق والتقاليد وكل التطبيقات الأخرى التى يكتسبها الإنسان كعضو فى مجتمع ما"^(٣).

وقد تشعب هذا المفهوم فى مختلف العلوم الاجتماعية وأصبح مكونا أساسيا فيها، وامتد إلى خارج إطار المجتمع الأوروبى مع امتداد هذه العلوم وانتشارها فى مختلف المجتمعات، بل وأصبح مكونا أساسيا لعلم الأنثروبولوجيا الاجتماعية الذى تقوم عليه افتراضات النظريات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ... إلخ الأوربية جميعها حيث تستقى منه مسلماتها وافتراضاتها حول تاريخ المجتمعات وتطورها وصورها السابقة والقوانين التى تحكمها. ويتخذ هذا العلم - الأنثروبولوجى - من مفهوم الثقافة جوهرأ أساسيا لمقولاته وتحليلاته ونظرياته التى من خلالها يقدم الفرضيات الكبرى والمقولات الأساسية لمعظم العلوم الاجتماعية الأوربية المعاصرة، بل لمعظم النظريات الفلسفية الأساسية فى المنظور المعرفى الأوروبى.

(١) د. نصر محمد عارف، الحضارة - الثقافة - المدنية: دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم،

(القاهرة: المعهد العالمى للفكر الإسلامى، الطبعة الأولى، ١٤١٤/١٩٩٢) ص ٢٢.

(٢) د. الطاهر لبيب، سوسيولوجيا الثقافة، (القاهرة: معهد للبحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨) ص ٧.

(٣) المرجع السابق، ص ١٢.

ويحدد البعض^(١) قواعد ثلاث ينطلق منها هذا العلم، بحيث تدرج فيها جهود مختلف علمائه وتتبع منها نظرتهم وتحليلاتهم ومناهجهم، وتتغلغل في تفسيراتهم وتنبؤاتهم وخلاصاتهم ونتائجهم، وهذه القواعد هي:

١. إن المجتمعات تسير في نسق تطوري في نمط متصاعد انطلاقاً من الحالة البدائية الأولى إلى المرحلة الراقية التي وصل إليها المجتمع الأوربي المعاصر. وبذلك يتم تقسيم المجتمعات طبقاً لمعايير نابعة عن مفهوم الثقافة بمعناه العام بحيث وضع سلماً تدرجياً يمكن تصنيف المجتمعات طبقاً لمدى اقترابها أو ابتعادها عن الثقافة السائدة في المجتمع الأوربي المعاصر، ومن ثم ظهرت مفاهيم مثل اللحاق بالركب، تضيق الفجوة، التحديث.... إلخ

٢. إن الثقافة تنشأ في مجتمع معين ثم تنتشر إلى المجتمعات الأخرى فيما يترجم بـ "الانتشار الثقافي"، أي انتقال الثقافة من المجتمع الأكثر رقياً إلى المجتمعات الأدنى أو الأقل تطوراً. وتحت هذا المعنى برزت مفاهيم مثل رسالة الرجل الأبيض، الدور التحضيري لأوروبا، الثورات الثقافية.

٣. الثقافة (acculturation): ويقصد بها تأثر الثقافات بعضها ببعض نتيجة الاتصال بينها أياً كانت طبيعة هذا الاتصال أو مدته.

وطبقاً لهذه القواعد الثلاث وانطلاقاً منها برز مفهوم الثقافة بمعانيه السابقة نفسها في مختلف العلوم الاجتماعية ومنها بالطبع العلاقات الدولية، واعتبر مكوناً أساسياً فيها، وتم تشكيل محتوياته طبقاً لمعطيات الفكر الأوربي وأيديولوجيته وطبقاً لتطوره الحديث، حيث اعتبرت قيم المجتمع الأوربي ومعتقداته وأنماط سلوكه ومدرجاته ووسائل حياته هي الأرقى دائماً، أما المجتمعات الأخرى فإنها تقليدية أو رجعية أو متخلفة... إلخ، ومن ثم عليها؛ إذا أرادت التطور والتقدم والتحديث، أن تنقل نمط الثقافة الأوربي وتتخلى تماماً عن موروثها التقليدي.

ومن ثم فإن نشأة المفهوم وسيرته التاريخية قد حملا معها العديد من القضايا والأمور في انتقاله إلى سائر الحقول الاجتماعية كما سنرى.

(١) د. نصر عارف، مرجع سابق، ص ص ١٩-٢٠.

أولاً - اتجاهات تعريف الثقافة

فكما اتضح من سيرة المفهوم قدمت الألمانية فهما للثقافة باعتبارها القيم والمعتقدات والمعايير والرموز والأيدولوجيات أى ميزت الثقافة بمعناها الروحي والفكرى والعلمى عن الحضارة بمعناها المادى. فى حين ترادف اللفظان؛ الثقافة والحضارة فى التعريف الأنثروبولوجى الأول كما قدمه تيلور، لتدل للثقافة على المزج بين الجانبين المادى والمعنوى. والبعض^(١) يرى أنه لا يزال كلا الاتجاهين يتنازعان تعريف الثقافة. وإن كان الاتجاه الثانى أكثر شيوعاً فيما يقدمه من معنى أوسع للثقافة، وهو المعنى الذى يحدده البعض^(٢) فى ثلاثة مفاهيم مترابطة؛ أولاً، التحييزات الثقافية: وتشمل القيم والمعتقدات المشتركة بين الناس. وثانياً، العلاقات الاجتماعية: وتشمل العلاقات الشخصية التى تربط الناس ببعضهم. وأخيراً، أنماط وأساليب الحياة: ونمط الحياة هو الناتج الكلى المركب من الانحييزات الثقافية والعلاقات الاجتماعية. ومن ثم فبقاء نمط حياة ما فى مجتمع رهن بطبع أفراد بطابع الانحياز الثقافى الذى يبرر هذا النمط. فنمط الحياة بمثابة قناة الاتصال التى تربط بين الفكر والسلوك، ويكون الحكم على السلوكيات بأنها مرغوبة أو غير مرغوبة بناء على مدى توافقها وانسجامها مع القيم والمعتقدات.

وفى هذا الإطار تستدعى تصنيفات الرواد الأوائل من علماء الاجتماع للعلاقات الاجتماعية وخاصة مساهمات مونتيسكيو، أوجست كونت، هربرت سبنسر، كارل ماركس، ماكس فيبر وغيرهم.

والثقافة بهذا المعنى الذى استعصى على التحديد اللفظى كما هو الحال مع العديد من مفاهيم العلوم الاجتماعية كان لابد أن يثير العديد من التساؤلات والتى شغلت المهتمين بالثقافة من سائر الحقول الاجتماعية والتى كانت ملازمة للمفهوم فى انتقاله من علم الأنثروبولوجى إلى علوم أخرى، مثل: طبيعة العلاقة بين الثقافة والمجتمع، وتعدد الثقافات داخل المجتمع الواحد، ثم تعدد الثقافات بتعدد المجتمعات، وطبيعة العلاقة بين هذه الثقافات، وغيرها من القضايا التى سنعرض لها بقدر من التفاصيل فى السطور التالية.

(١) مجموعة مؤلفين، نظرية الثقافة، د. على سيد الصاوى (مترجم)، (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم للمعرفة ٢٢٣، يوليو ١٩٩٧) ص ١٠.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠.

ثانياً - الثقافة والمجتمع

فقد تم نزع الاعتبار الفردية عن الثقافة منذ المحاولات الأولى لتعريفها. فالمعيار الأساسي للظواهر الثقافية هي اشتراك مجموعة من الناس في الموقف منها، وليست العبرة هنا بالعدد، فقد تشمل المجموعة فئة محددة أو صنف اجتماعي أو طبقة اجتماعية أو قد تكون أوسع من ذلك باعتبار مستوى أنثروبولوجي معين^(١).

ومعنى ذلك أن المجتمع الواحد - عدا المجتمعات البدائية - به عدد من الثقافات وليست ثقافة واحدة. فالثقافات تتمايز داخل المجتمع الواحد بفعل المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي ومستوى الدخل .. إلى آخره^(٢). وقد اهتمت دراسات سوسيولوجيا الثقافة بدراسة الظواهر الثقافية في المجتمعات ذات التركيب الطبقي مؤكدة على هذا التمايز الثقافي داخل المجتمع الواحد. في حين ركزت دراسات الأنثروبولوجي على ما يجمع هذه الثقافات لتكون هناك ثقافة للمجتمع الواحد وأحياناً للبشرية^(٣). فالبعض قد جعل من الطبيعة البشرية هي الأسس البيولوجية للثقافة "لذلك يجب على نظرية الثقافة أن تعتمد على البيولوجيا، لأن إشباع الحاجيات الأولية أو العضوية للإنسان تكون هي الحد الأدنى للشروط التي تخضع لها كل ثقافة"^(٤). وبرغم الاعتراف بتعدد الثقافات داخل المجتمع الواحد إلا أن البعض^(٥) يرى أن المجتمع الواحد مثله في ذلك مثل الكأس الواحد ذا الحواف المحددة والواضحة المعالم، له استقلاله وتفرد عما سواه إنه إما أن يبقى أو يندثر. فكل من هذه الثقافات هو أسلوب للحياة متكامل مع الحياة وملتحم بها تماماً، ويعبرون عن ذلك بأنه "في الثقافة .. يتعين علينا أن نخيل قوساً أعظم اصطفت عليه المهام المحتملة، الناجمة سواء عن دورة العمر البشرية أو عن البيئة أو عن الأنشطة المختلفة للإنسان ... إن كل مجتمع بشري أياً كان موقعه قام بعملية انتقاء بين مؤسساته الثقافية. وإن كل مجتمع يبدو من وجهة نظر مجتمع غيره أنه يغفل أموراً

(١) د. الطاهر لبيب، مرجع سابق، ص ١٤.

(٢) مجموعة مؤلفين، نظرية الثقافة، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٣) د. الطاهر لبيب، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٤) المرجع السابق، ص ١٧.

(٥) مايكل كارينرس، لماذا ينفرد الإنسان بالثقافة ؟ الثقافات البشرية: نشأتها وتنوعها، شوقي جلال

(مترجم)، سلسلة عالم المعرفة ٢٢٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الطبعة الأولى،

يناير ١٩٩٨)، ص ٣٩-٤٠.

أساسية ويستثمر أشياء لاعقلانية. فثمة ثقافة تكاد لا تقر بالقيم النقدية، في حين اتخذتها ثقافة أخرى أساساً لها في كل مجال من مجالات السلوك. وثمة مجتمع يتجاهل التكنولوجيا على نحو لا يصدق عقل.. بينما مجتمع آخر يناظره في البساطة زاهر بالإنجازات التكنولوجية التي تبدو معقدة، وتلائم مقتضى الحال على نحو يثير الإعجاب^(١).

"إن الثقافات في المجتمع الواحد تشكل وحدة ثقافية أساسها وجود درجة عالية من التكامل الثقافي، بمعنى وجود قدر من الانسجام الداخلي والارتباط الوظيفي بين عناصر الثقافة، وذلك من شأنه المحافظة على الثقافة واستمراريتها"^(٢). وهنا يفرض التساؤل نفسه عن طبيعة هذه الثقافة.. هل هي ثابتة مع ما يحيط بها من تغيرات أم أنها متغيرة؟ وهل مع تغيرها تبقى مميزة لأهلها؟

ثالثاً - الاستمرارية والتغير

تشير العديد من الدراسات إلى أنه من الثابت أن الثقافة ليست ساكنة ولا هي جامدة وثابتة. وإنما بها درجة معينة من الاتزان بين العناصر المختلفة التي تتكون منها. ومن ثم فالتغير لا يشكل خطراً على الثقافة بل إنه سمة من سماتها تحافظ به على استمراريتها، إلا أن لهذا التغير شروط. فعندما يتعرض المجتمع لتغيرات ثقافية جديدة تتعرض عناصره الثقافية الاجتماعية للتغير بنسب متفاوتة. ولكن تغير العناصر الثقافية لا يتم بالسرعة نفسها، فالتغير السريع في إحدى جوانب الثقافة يتطلب تكيفات جديدة بإحداث تغيرات أخرى في مختلف أجزاء الثقافة المترابطة. وعندما لا تتغير الأجزاء تتعرض الثقافة للأزمة الثقافية التي تشير إلى غياب التوازن بين القيم والمعايير الثقافية التي تشكل محتوى الثقافة ومضمونها. إن البعض^(٣) يشير إلى فقدان قدرة الثقافة المعنية لقدرتها على الاحتفاظ بالتوازن بين مكوناتها القيمة نتاج التعرض لتغيرات ثقافية وقيمة خارجية بأن يسبب ذلك أن تفقد الثقافة المعنية توازنها وتكاملها، وإن ذلك يستجر سلسلة من الأزمات على صعيد الهوية الفردية وعلى مستوى الحياة الاجتماعية. وإن فقدان الاستقرار يشكل المصدر الكامن لضياح وتفكك المجتمع.

(١) المرجع السابق، ص ٤٠-٤١.

(٢) د. علي وطفة، الثقافة وأزمة القيم في الوطن العربي، في: جيهان سليم وآخرون، الثقافة العربية: أسئلة التطور والمستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣) ص ٣٧.

(٣) جان فريمون، "تلاقى الثقافات والعلاقات الدولية" نقلاً عن، د. علي وطفة، المرجع السابق، ص ٤٢.

رابعاً - العلاقة بين الثقافات

وهي قضية تفرض نفسها على المهتمين بالثقافة أيا كان مجالهم البحثي. فإذا كان البعض قد حدد المنطلقات الثلاثة لعلم الأنثروبولوجي - كما أشرنا - في النسق التطوري للمجتمعات، والانتشار الثقافي، والمثاقفة. وإذا كانت هذه المنطلقات قد اتخذت أساساً لبروز مفاهيم مثل رسالة الرجل الأبيض، والدور التحضيري لأوروبا، وتقسيم المجتمعات تبعاً لمعايير تدرجية حسب اقترابها أو ابتعادها عن ثقافة معينة. فإن سلسلة المفاهيم والقضايا المشتقة من هذه القواعد قد استمرت وتطورت عبر الزمن لتتخذ صور العولمة الثقافية، والثقافة العالمية الواحدة، والهيمنة الثقافية، وصدام الثقافات.

إن متابعة نشأة المفهوم وسيرته أمر لاغنى عنه للإحاطة بالإطار التاريخي الأوسع للمفهوم ولما يحمله من قضايا وتساؤلات تمثل القاسم المشترك بين العديد من اهتمامات دارسي العلوم الاجتماعية. ومن الأمور التي يعين على فهمها متابعة هذا المفهوم في القول المختلفة شبكة المفاهيم المرتبطة بهذا المفهوم، فبعد هذا العرض المختصر يكون من البديهي فهم ارتباط الثقافة بمفاهيم الحضارة، والقيم، والدين، والعولمة، الهوية... وكغيرها من المفاهيم التي انتقلت تلقائياً لتتلازم والحديث عن الثقافة. إن العلاقات بين هذه المفاهيم وارتباطاتها ذات جذور تاريخية تعود إلى بدايات البحث في الثقافة.

ولم يكن علم السياسة بمنأى عن هذا الزخم في الاهتمام بالثقافة. ففي أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين، تصدر مفهوم الثقافة السياسية مجال علم السياسة^(١) وهو الأمر الذي عني في نظر البعض^(٢) تحولا جوهريا من دراسة المؤسسات الرسمية إلى دراسة السلوك غير الرسمي الذي يضيف الحيوية على تلك المؤسسات مع ربط سلوك الأفراد بالنظام الذي يعيشون فيه، غير أن هذا المفهوم قد تراجع من الوسط الأكاديمي في السبعينيات أمام

(١) ومن أشهر أعمال هذه الفترة :

- Gabriel A. Almond and G. Bingham Powell, Comparative Politics: A Developmental Approach, (Boston: Little Brown, 1966).
- Gabriel A. Almond and Sidney Verba, The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations, (Princeton: Princeton University Press, 1963).
- Lucian W. Pye and Sidney Verba (eds.), Political Culture and Political Development, (Princeton: Princeton University Press, 1965).

(٢) مجموعة مؤلفين، نظرية الثقافة، مرجع سابق، ص ٢٥.

موجة نقد عارمة، اعتبرت مفهوم الثقافة السياسية مفهوماً محافظاً، ويتجاهل علاقات القوة ويعجز عن تفسير التغير الاجتماعي. غير أن الحقل يشهد حالياً تجديداً في البحث في الثقافة من دراسات تجعل مدخلها الانتقادات التي سبق وأن وجهت للبحث في الثقافة. ولتوضيح أن أوجه القصور ليست كامنة في مفهوم الثقافة السياسية ذاته وإنما تتعلق بتطبيقاته الماضية خاصة فيما يتعلق بمعاملة الثقافة كمتغير عارض أو مؤقت أو كتفسير أخير يتم اللجوء إليه لملء الفراغ الذي ينجم عن فشل التفسيرات التقليدية وهي الطريقة التي ليست أفضل كثيراً من عبارة "لا أعرف"، وكذلك التعامل مع الثقافة السياسية كمسلمات تتوارث من جيل لآخر، فالواقع أنها تتعرض لقدر من التغيير. فالتوارث الثقافي ليس جامداً، وإنما هو عملية حية واستجابية تخضع للجدال المستمر بين الأفراد. "ولا يمكن لنظرية ثقافية أن تكون جديرة بالتصديق إذا اعتبرت الأفراد مجرد آليات أوتوماتيكية تتلقى المعايير السياسية وتتمثلها بشكل سلبي"^(١).

وكما يبدو من خلال هذه المقدمة البسيطة، فإن العلاقات الدولية ليست متفردة ولا معزولة عن سائر الحقول الاجتماعية في اهتمامها بالثقافة. كما أنها لم تكن سباقة في إدراكها لما يمكن أن تمارسه الأبعاد الثقافية من تأثير. ومما لا شك فيه أن يلقي هذا التاريخ الطويل للمفهوم وانتقاله من حقل إلى آخر بظلال كثيفة على تناول أدبيات العلاقات الدولية لهذا المفهوم الثرى والغامض وواسع التأثير كما يشهد على ذلك الواقع الدولي شديد التغير بدرجة لم تشهدها أية فترة سابقة من فترات ومراحل العلاقات الدولية.

إن هذا الفصل من الدراسة يهتم بالثقافة باعتبارها مفهوماً من ناحية، بما يرتبط به ذلك من مفاهيم أخرى، ومكونات. وباعتبار البعد الثقافي أحد أهم أبعاد الظاهرة الدولية من ناحية أخرى، يؤثر ويتأثر بهذه الأبعاد. كما يرصد المبحث الثاني من هذا الفصل كيفية ترجمة الاتجاهات النظرية المختلفة لهذا الاهتمام؟ بل كيف يفسر دارسو العلاقات الدولية هذا الاهتمام؟ وما الذي يمكن أن يضيفه هذا الإحياء لدراسة الثقافة لحقل العلاقات الدولية؟

فهل يمثل البحث في الثقافة منطقة التقاطع والاتصال بين العلاقات الدولية من ناحية وبين سائر الحقول الاجتماعية الأخرى بعد فترات طوال من العزلة بدعوى التخصص الأكاديمي؟

(١) المرجع السابق، ص ص ٣٤٥-٣٤٧.

المبحث الأول

«الثقافة» فى نظرية العلاقات الدولية:

من المفهوم إلى مستويات التنظير

تشهد أدبيات العلاقات الدولية فى الفترة التالية على نهاية الحرب الباردة اهتماما متزايدا بالثقافة، وفى ظل مناخ عام من المراجعة النظرية لحالة العلم توحى بتوجيه المزيد من الاهتمام بأمور ظلت على هامش دراسة العلاقات الدولية لفترات طويلة كانت فيها مقولات الوضعية مهيمنة غالبا على دراسة الظواهر الدولية. وتحوز الثقافة كبعد من أبعاد الظاهرة الدولية اهتماما واسعا فى هذا الإطار. والاهتمام بالثقافة وإن بدأ من محاولات تعريف المفهوم إلا أنه لم يستغرق فى بحور هذا التعريف بإشكالياته المتوارثة، وشبكة مفاهيمه الواسعة، منطلقا إلى البحث فى كيفية تأثير الثقافة على العلاقات الدولية فى مستويات متعددة حسب رؤية نظرية مختلفة يعرض لها هذا المبحث الأول بقدر من التفصيل. وحيث يتم التدرج مع أدبيات العلاقات الدولية المهمة بالثقافة من كونها أحد المفاهيم المفتاحية للعلاقات الدولية وحتى كونها أحد أهم أبعاد دراسة الظاهرة الدولية.

وتتعدد طرق تعامل الأدبيات المعاصرة لعلم العلاقات الدولية مع قضية تعريف الثقافة فى اهتمامها المتجدد بهذا المفهوم وعلاقته بالعلاقات الدولية تنظيرا وممارسة، وإن كادت أن تجمع على صعوبة تقديم تعريف نظرى وحيد جامع ومانع للمفهوم، وحاولت هذه الأدبيات التغلب على هذه الصعوبة النظرية بطرق شتى وحتى لا تقف هذه الصعوبة عقبة فى طريق ما يمكن أن يقدمه المفهوم من إسهام نظرى وتطبيقاتى للحقل، وسيتم توضيح هذه الطرق فى إطار محاولات تعريف الثقافة، وذلك فى المطلب الأول من هذا المبحث. وبحيث ينتقل المطلب الثانى إلى تحديد مستويات التنظير عن تأثير الثقافة على العلاقات الدولية، وصولا فى نهاية هذا المبحث إلى تحديد معنى البعد الثقافى للعلاقات الدولية.

المطلب الأول

مفهوم الثقافة

يعد مفهوم الثقافة أحد المفاهيم التي تستعصى على تقديم تعريف نظري يحظى بالقبول العام، ولعل نشأة المفهوم وتاريخه الطويل عبر مجتمعات مختلفة وكذلك عبر حقول دراسية مختلفة قد أضفيا المزيد من الإشكاليات حول تقديم مثل هذا التعريف الجامع المانع للمفهوم، ولعل من أحد الأسباب أيضا أنه من أحد المفاهيم التي يمكن أن يطلق عليها المفهوم المظلة، فيتفرع عنه مفاهيم عدة لا يمكن للمهتم بالثقافة أن يعزل هذا المفهوم المظلة عن شبكته المفاهيمية الواسعة. إلا أن مثل هذه الإشكاليات لم تمنع دراسات العلاقات الدولية من تقديم محاولات مختلفة للتعريف كل منها يركز على جانب أو آخر من المفهوم حسبما يتحدد هدف كاتبه. ولعل هذه الأمور وغيرها هي ما تمنح المفهوم ثرائه وقدراته التحليلية والتي يعول عليها البعض أمالا واسعة في الإسهام النظري والتطبيقي للعلاقات الدولية. ومن ثم فقد تعددت طرائق التعريف بالثقافة في الأدبيات المعاصرة للعلاقات الدولية، ومن بعض هذه الطرائق:

أ. **عدم محاولة تقديم تعريف نظري وحيد للمفهوم** وإنما عرض عدد من التعريفات التي يركز كل منها على بعد أو أكثر من أبعاد المفهوم والتسليم بأنه يمكن إضافة المزيد منها بدون أن يكون في هذا تجاوزا للحقيقة، وفي إطار هذه الطريقة في التناول تقع محاولة⁽¹⁾ Valerie M. Hudson التي تشير إلى أن مفهوم الثقافة "يعد من أكثر مفاهيم العلوم الاجتماعية مرواغة، وسهولة في الفهم في الوقت ذاته" أما سهولة الفهم فتتأتى وجود المفهوم في الحياة اليومية "فمن منا لم يتعامل مع شخص تحركه خلفيات معينة، تتحكم في سلوكه لفظيا كان أم فعليا وعلى نحو غير متوقع؟" أما صعوبة المفهوم فتتبدى "عند محاولة تقديم تعريف نظري له" والصعوبة ليست في تحديد ما يتضمنه المفهوم وإنما فيما يستبعد منه. وعلى سبيل المثال فمن التعريفات العديدة التي قدمت في إطار العلوم الاجتماعية وجاءت نتاجا لغموض المفهوم تعريف الثقافة بأنها الجزء المصنوع-إنسانيا من البيئة "human-made part of the environment" أو أنها مجموعة برمجيات العقل "the software of the mind"، أو أنها أي نظام من المعاني والقيم والإدراك يتشاركه الأفراد "any interpersonally shared system of

(1) Valerie M. Hudson, Culture and Foreign Policy, (Lynne Rienner Publishers, Inc., 1997), p: 2.

meanings, perceptions, and values" والتي يبدو منها وكأن أى محاولات لتقديم تعريفات تفصيلية عن المفهوم لا تزيده إلا غموضا بدلا عن أن تجعل الأشياء أكثر وضوحا.

ويمكن تحديد عدد من التعريفات التي تقدمتها الأدبيات النظرية والتي لا تعبر عن تفرد لها بقدر ما تعبر عن تكرارها في العديد من الأدبيات باعتبارها تعريفات لمفهوم الثقافة، وهذه التعريفات هي:

١. أنها ذلك الجسد المنظم من القواعد التي تحكم تواصل أفراد شعب ما مع غيرهم؛ تحكم رؤيتهم لذاتهم وليبيتهم، وكذلك تحكم سلوكهم تجاه الآخر وتجاه سائر موضوعات البيئة المحيطة بهم.

٢. أنها الطرق النمذجة من الفكر، المشاعر، التفاعلات المكتسبة والمنقولة غالبا بواسطة الرموز، والتي تشكل المنجزات المميزة لجماعة انسانية معينة؛ وتشكل الأفكار التقليدية وخاصة القيم - المستقاة والمنقاة تاريخيا - لب الثقافة.

٣. هي عدد من العناصر الذاتية والموضوعية المصنعة إنسانيا، والتي زادت في الماضي من فرص البقاء وتسببت في إرضاء المشاركين في حيز بيئي ما؛ ومن ثم أضحت شائعة بين أولئك الذين يمكنهم التواصل مع بعضهم لما بينهم من لغة واحدة ويعيشون في ذات المكان والزمان.

٤. أنها تتكون من عدد من نظم المعاني المتعلمة learned systems of meanings، تتواصل عن طريق اللغة الطبيعية وسائر النظم الرمزية، ولها وظائف تمثيلية، ومباشرة، ومؤثرة، وهي قادرة على خلق وحدات ثقافية ومعاني خاصة للواقع. ومن خلال نظم المعاني هذه يمكن لجماعة من البشر أن تتكيف مع البيئة المحيطة بها وأن تهيكل لنفسها أنشطة خاصة تمارسها فيما بينها.

٥. أنها نموذج من المعاني الموروثة تاريخيا والمتمثلة في الرموز، ونظام إدراك ضمنى يعبر عنه في صورة رمزية من خلالها يتواصل البشر، ويطورون معرفتهم بالحياة وتوجهاتهم نحوها^(١).

(1) *Ibid*, p: 5

كما أن البعض الآخر^(١) يقدم تعريفه للثقافة مبرزاً وظائفها في المجتمع، والثقافة في هذه الرؤية تمثل أولاً *العادات* التي يرى المجتمع من خلالها ويدرك العالم المحيط به، وثانياً تمثل الثقافة *بواقعا للسلوك البشري*، بحيث تشكل هذه الدوافع لاستجابات البشر على نحو معين في المواقف المختلفة. ثالثاً؛ تزود الثقافة المجتمع *بمعايير للتقييم*، فالأحكام من قبيل الجيد والسيئ، الجميل والقيح، الأخلاقي والأخلاقي هي في النهاية منتجات ثقافية، وتختلف من مجتمع لآخر تبعاً لاختلاف الثقافات بين هذه المجتمعات. رابعاً؛ توفر الثقافة للمجتمع *أساساً للهوية*، فالانتماء لدين أو عرق أو جنس واحد جميعها تمثل أسباباً للتقارب، وكذلك أسباباً للكرهية. خامساً؛ أن الثقافة *قناة للاتصال*، وإذا كانت اللغة هي أكثر أنظمة الاتصال وضوحاً، إلا أن الثقافة كقناة اتصال قد تعبر عن نفسها في صور أخرى كالموسيقى، والفنون، عالم الأفكار. سادساً؛ توفر الثقافة *معايير وأساساً للتصنيف* داخل المجتمع الواحد، فمفاهيم مثل الطبقة، والمنزلة، والمكانة، وكذلك الرتبة إنما صيغت اعتماداً على أسس ومعايير ثقافية. ويشير البعض إلى التعليم الجامعي باعتباره أحد أهم هذه المعايير مثلاً في المجتمعات الأفريقية عقب حصولها على الاستقلال. وأخيراً؛ *يرد نظام الإنتاج والاستهلاك في المجتمع باعتباره أحد وظائف الثقافة*، فأنماط الاستهلاك في مجتمع ما قد تؤثر في شكل الإنتاج، كما يسهم الإنتاج في تشكيل نمط الاستهلاك. ومعجزة اليابان الاقتصادية كانت بلا شك -في جزء منها- نتاجاً لثقافتها.

ب. *التعامل مع مفهوم الثقافة عن طريق دلالاته فيما يستدعيه من مفاهيم أخرى*؛ إذ لا ينشغل الكاتب هنا بقضية تقديم تعريف لفظي واحد ومحدد للمفهوم، وإنما يستخدمه في استدعاء العديد من المفاهيم الأخرى موضحاً العلاقة بين هذه المفاهيم المستدعاة وبين مفهوم الثقافة من جهة وعلاقتها بالعلاقات الدولية تنظيراً وممارسة من جهة أخرى. وكأنما اختارت هذه الأدبيات تعريف مفهوم الثقافة عن طريق إيضاح ما أسهم به وكيف أنه يثرى حقل دراسة العلاقات الدولية، وكأنما ينتقل المفهوم هنا ليخرج من حدوده اللغوية الضيقة ليصبح في مرتبة أعلى، وهي مرتبة المفهوم المظلة الذي يستدعي بطبيعته مفاهيم أخرى. وقد اتضح من المتابعة لسيرة المفهوم تاريخياً ودراسياً أن ما سيتم عرضه من مفاهيم هي جزء لا يتجزأ من مفهوم الثقافة وأنه بالفعل لا يمكن الحديث عن مفهوم الثقافة بدون التعرض لهذه المفاهيم التي تشكل مع بعضها شبكة مفاهيمية واسعة تسهم في اكتمالها فهم المقصود بالثقافة.

(1) Ali A.Mazrui, Cultural Forces in World Politics, (London: James Currey Ltd., first published 1990), pp: 7-8

ولقد تباينت طرق الاستدعاء المفاهيمي وتعددت المفاهيم المستدعاة على يد مفهوم الثقافة؛ فقد كان هناك مثلا استدعاء مرادفة، واستدعاء جزء من كل، واستدعاء علاقي، ولكن يجمع بين هذه الطرق جميعها أن مفهوم الثقافة كان محور هذا الاستدعاء وسببه. وقد شاعت طريقة الاستدعاء هذه حتى أنه لا يعد من قبيل المبالغة القول بأن كل الكتابات المعاصرة في علم العلاقات الدولية والتي جعلت من مفهوم الثقافة محور اهتمام لها قد استخدمت هذه الطريقة، والأمثلة على ذلك عديدة ومنها:

١. الربط بين مفهومي الثقافة والهوية

إذ يشيع الحديث عن الثقافة والهوية في أدبيات العلاقات الدولية دون المرادفة بينهما. ويشير البعض^(١) إلى ذلك صراحة بالتأكيد على أن الثقافة والهوية ليستا متماثلتين. وأن العلاقة بينهما أكثر تعقيدا من أن يتم اختزالها في شكل واحد ثابت لا يتغير، فالبعض جعل من الثقافة الإطار الأوسع الذي يستمد منه البشر شعورهم بماهيتهم، كيف يتصرفون؟ وإلى أين يذهبون؟ ومن ثم فالهوية لديهم هي الوحدة السلوكية من وحدات الثقافة أو هي وحدة الفعل. وبذلك تصير الهوية جزءا من الثقافة. إلا أن البعض يميز بينهما على أساس أن الثقافة لازمة لتوضيح حدود الهوية، إذ تقدم الثقافة الرموز اللازمة لترسيم حدود الجماعة ذات الهوية الواحدة. إلا أنه ليس بالضرورة أن للجماعة ذات الهوية الواحدة ثقافة منفصلة تميزها عن غيرها. كما يميز البعض بينهما على أساس قابلية الثقافة للتغير بينما تتسم الهوية بقدر أكبر من الثبات. وإن كان البعض^(٢) يرى هذا الثبات نسبيا حيث يرى أن الهوية متغيرة ونسبية وتتحدد بتحدد الآخر. وأن الثقافة باعتبارها نظاما للمعنى يشترك فيه عامة أعضاء الجماعة الواحدة- تحدد مجموعة الرموز التي يتفاهم بها اللاعبون في اللعبة الاجتماعية، كما تشير في الوقت ذاته إلى المعنى الخاص الذي يتخذه للعمل الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية في كل جماعة.

وبهذا المعنى فإن المتغير الثقافي هو ما يضيف المعنى على الهوية. فالهوية - حسب الثقافة- يمكن أن تتجسد في أمة أو في قبيلة أو قد تتخذ طابعا إقليميا. ومن أهم الرموز التي

(1) Yosef Lapid, " Culture's Ship: Returns and Departures in International Relations Theory" (in) Yosef Lapid, The Return of Culture and Identity in International Relations Theory, (Lynne Rienner Publishers, inc., 1996), pp: 4-9 .

(٢) جان فرانسوا بايار، أوهام الهوية، حليم طوسون (مترجم)، (القاهرة: المركز الفرنسي للثقافة والتعاون العلمي بالقاهرة، دار العالم للثالث، الطبعة الأولى ١٩٩٨)، ص ٨٧-٨٨.

تستمدّها الهوية من الثقافة في هذا الصدد اللغة والدين^(١).

إلا أن العلاقة بين المفهومين لا تسير على مثل هذا التحديد في كل دراسات العلاقات الدولية. فكثيراً ما تشيع المرادفة بين المفهومين -حتى في إطار الدراسات التي بدأت بالتمييز بينهما- في إطار الحديث عن تجدد الاهتمام بهما في الحقل حالياً والذي فرضته الظروف الدولية المتمثلة في العديد من قضايا التعدد، والإثنية، التكامل والاندماج، وكذلك قضايا الانفصال دونما الانتباه إلى الخطوط الفاصلة بين المفهومين.

٢. الربط بين مفهومي الثقافة والحضارة

ونتخذ العلاقة بين مفهومي الثقافة والحضارة صوراً مختلفة. وقد سبقت الإشارة في مقدمة الفصل إلى أن ثمة اتجاهات داخل العلوم الاجتماعية تميز بين المفهومين على اعتبار التكوين المادي لمفهوم الحضارة على عكس المكون القيمي للثقافة. بينما ترادف اتجاهات أخرى بينهما تماماً.

والواقع أنه تتعدد أشكال العلاقة بين المفهومين في إطار دراسات العلاقات الدولية؛ فالبعض^(٢) يجعل من الحضارة المرحلة الأعلى من مراحل تكون الثقافة، وعلى هذا النحو تصبح الحضارة مرحلة من مراحل تكون الثقافة وإن تبوّأت أعلى مراحلها. بحيث تأتي الثقافة كخطوة سابقة على تكون الحضارة، وبحيث تعرف الثقافة بأنها "الوعي بلغة، أصل إثني، تاريخ، دين، عادات ومؤسسات مشتركة، والانتماء لأرض واحدة". وأن الثقافات قد تتكون على مستويات مختلفة؛ عائلة، قرية، مدينة، أو دولة، وأنه عندما تسود الثقافة بالمعنى السابق الإشارة إليه، ويعى الأفراد بتشاركتهم هذه الثقافة هنا تتكون الحضارة. ويتشابه هذا التحديد للعلاقة بين الثقافة والحضارة على نحو ما عرف به هنتجتون العلاقة بينهما. إذ يعرف هنتجتون الحضارة بأنها "أعلى تجمع ثقافي وأوسع مستوى للهوية الثقافية ولا يسبقها إلا ما يميز البشر عن الأنواع الأخرى. وهي تتحدد بنوعين من العناصر في آن واحد أحدهما ما

(١) برتراند بادى، ماري -كلودسموتس، انقلاب العالم - سوسيولوجيا المسرح الدولي، سوزان خليل

(مترجم)، (القاهرة: المركز الفرنسي للثقافة والتعاون العلمي، دار العالم الثالث، الطبعة الأولى

(١٩٩٨)، ص ص ٢٠-٢١.

(2) Simon Murden, "Cultural Conflict in International Relations: The West and Islam", (in) John Baylis and Steve Smith (editors), The Globalization of World Politics, (Oxford University Press, 1997), pp: 374-376.

يسميه "العناصر الموضوعية" مثل اللغة والدين والتاريخ والعادات والمؤسسات، والعنصر الثانى هو "التحديد الذاتى" الذى يقوم به الشعب بنفسه"^(١). ولا يخفى ما يحمله هذا الاتجاه فى توضيح العلاقة بين المفهومين إلى ما أشرنا إليه سابقا باعتباره الأساس الفكرى لمعظم النظريات الفلسفية فى المنظور المعرفى الأوروبى؛ فهو يشير صراحة لوجود تراتبية بين المجتمعات ما بين تقليدية أقل تقدما وأخرى مجتمعات حديثة متقدمة وكذلك ينطبق التصنيف على ثقافات هذه المجتمعات.

بينما ينحو البعض فى تحديد العلاقة بين المفهومين على أساس أن الحضارة بمعناها المادى هى نتاج الثقافة التى صاغت العقل الجمعى للمجتمع صاحب هذه الحضارة^(٢). وأن الحضارة إنما هى نتاج الثقافة فى الزمان والمكان^(٣). "فالحضارة هى مزيج من العلاقات للمتشابكة التى تجسد منجزات الإنسان فى أوجه الحياة المختلفة، والتى أبدعها ضمن خطة واعية لما يفعل . ومن ثم فكل أمة أو شعب نصيبه من الحضارة قل أم كثر، طالما أنه يمارس أسلوب حياة والثقافة فى أية حضارة هى التى تحدد اختيارات الحضارة الكبرى ومشاريعها الاستراتيجية، وتجب على كل الأسئلة المرتبطة بعلاقة هذا الوجود الحضارى، بغيره من الوجودات الحضارية الأخرى"^(٤).

٣. الربط بين مفهومى الثقافة والقيم

والعلاقة هنا بين المفهومين الثقافة والقيم - شأنها فى ذلك شأن المفاهيم السابق الإشارة إليها- ليست علاقة أحادية الاتجاه، فكما ورد فى إطار الفصل الأول من الدراسة دفعت المتغيرات والظروف الدولية التالية على انتهاء الحرب الباردة مع عجز دارسى العلاقات الدولية عن التعامل مع هذه المتغيرات بأدواتهم ونظرياتهم التقليدية إلى رد الاعتبار للتحليل القيمى وللقيم عموما ومحلها من التنظير وهو ما اعتبرته الدراسة قد مهد المناخ الأكاديمى

(1) Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations?", Foreign Affairs, Summer 1993. <http://www.lander.edu/attannenbaum/Tannenbaum%20>, p: 4.

(2) Mahdi Muzafari, "Can a Declined Civilization be Reconstructed ?", International Relations, vol. XIV, no. 3, December 1998, p: 31.

(٣) نظام محمود بركات، "التبادل اللامتكافئ بين الثقافتين العربية والغربية"، فى جيهان سليم وآخرون،

الثقافة العربية: أسئلة التطور والمستقبل، مرجع سابق، ص ١٥٧.

(٤) د. محمد محفوظ، الإسلام، الغرب، وحوار المستقبل، (الدار البيضاء: المركز الثقافى العربى،

الطبعة الأولى ١٩٩٨) ص ص ١٣٠-١٣١.

داخل الحقل للاهتمام بالبعد الثقافي من أبعاد دراسة الظاهرة الدولية هذا من ناحية ،كما أنه من ناحية ثانية، وكما سيرد لاحقاً، تركز المحاولات الحالية لدراسة الثقافة في إطار العلاقات الدولية على أهمية تجدد الدراسة والبحث في النظرية القيمة لتحقيق نتائج أفضل لدراسة القضايا الجديدة في إطار واقع العلاقات الدولية، وذلك انطلاقاً من أنه من أهم المعوقات التي طالما ظلت حائلاً دون دراسة الثقافة في إطار العلاقات الدولية كان هيمنة مقولات الوضعية على التنظير لهذا الحقل لفترات طويلة، بما تتأسس عليه هذه المقولات من تحرر العلم من القيم، ومن ادعاءات الموضوعية، والنظرة السالبة لتأثير القيم على الباحث وعلى بحثه، وغيرها من الأمور والتي طغت على مناهج وأدوات البحث بدورها وبحيث لا تتلائم هذه المناهج مع ما يقتضيه منهج التعامل مع الثقافة..

ومن ناحية أخرى فإن المكون القيمي هو الأساس في تكوين الكل المركب الذي تتكون منه الثقافة، والاهتمام بالبعد الثقافي وبمفهوم الثقافة عموماً - خاصة في إطار الرؤية الغربية وفي ظل مقولات مثل صدام الحضارات ونهاية التاريخ وكثير من الجدل الدائر بمناسبة هذه المقولات وغيرها- لا يتأتى إلا من خلال الحديث عن القيم ودراساتها وبالتحديد "لتعبر عن الحضارة الغالبة ونسق من القيم يقوم في سياق المغالبة والمصادمة، وتقوم على تركية النسق القيمي الغربي وتعميمه وكوننته وعالميته بينما في المقابل تبحث في تهميش الأنساق القيمية الأخرى أو افتراض عناصر مواجهة شبه محتومة بين الحضارات وأنساقها القيمية"^(١).

٤ . الربط بين مفهومي الثقافة والعولمة

تعد التغيرات العالمية أحد أهم أسباب مراجعة حالة العلم في الحقل، كما تعد من أهم أسباب اتجاه الاهتمام الأكاديمي وغيره نحو التركيز على الثقافة بمفهومها الواسع. والربط بين العبارتين يقع تحت عنوان العولمة والثقافة. والربط بين المفهومين يرد في عدة مستويات: فالبعض^(٢) يهتم بمستوى العمليات الجارية على الصعيد الدولي مؤكداً أن العولمة تنتازعها

(١) د. سيف الدين عبد الفتاح، مدخل القيم: إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، (في)

د. نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير)، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، ج ٢، المعهد

العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٨١، ١٩٩٦، ص ص ٤٤-٤٩ .

(2) Fred Halliday, "Culture and International Relations: A New Reductionism?", in: Michi Ebata, Beverly Neufeld (eds.), Confronting the Political in International Relations, (UK: Macmillan Press Ltd, 2000), pp: 50-53.

عمليتان متضادتان؛ أولاهما خلق عدد من الروابط والتجمعات العالمية، والثانية بروز الوحدات الإقليمية والمحلية وما دون ذلك من ناحية أخرى. والحجة هنا أن العولمة لا تتسبب فقط وخلق سوق عالمي موحد وإنما أيضا تخلق مجالا ثقافيا عبر قومي؛ تلعب فيه أدوات العولمة دورا تآكليا للاختلافات الثقافية الموجودة على المستوى القومي، في الوقت نفسه الذي يتولد فيه تنوع هائل من الكيانات الثقافية والاجتماعية الجديدة والمتحدية للتصنيفات القائمة للقومية والتاريخ والهوية. فالعولمة تعمل على تجانس وتفتيت الثقافات في ذات الوقت. وكأنما ينصب اهتمام أنصار هذه المعالجة للعلاقة بين المفهومين على الآثار الطبيعية وغير المقصودة للعولمة في سائر أبعادها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية على صعيد البعد الثقافي.

بينما يعالج البعض^(١) العلاقة بين الثقافة والعولمة من زاوية الاهتمام -ابتداء- بالثقافة؛ ويرون أنه وإن كانت العولمة في أبعادها الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية والسياسية تستحق الاهتمام، فإن أخطر أبعاد العولمة جدارة بالاهتمام والتركيز عليه إنما هو بعدها الثقافي. لأن الثقافة هي السمة الوحيدة التي باتت مميزة بين الهويات المختلفة، وأن الثقافة في جوهرها عبقرية الفكر والزمان والمكان للشعب الواحد، وهي محصلة تراكمات تاريخية لعمليات تراثية مستمرة على طول زمن تطور المجتمعات عقديا واجتماعيا واقتصاديا وأخلاقيا وسلوكيا. ومن ثم "الثقافة لا تعولم"، وأن "أية عولمة للثقافة هي، في حقيقة الأمر، هيمنة لثقافة معينة على الثقافات الأخرى ... هيمنة تستند فيها ثقافة معينة على الثقافات الأخرى".

ويبدأ فريق ثالث اهتمامه بالعلاقة بين الثقافة والعولمة من انتقاد دعاوى الخصوصية الثقافية، ومسميا إياها بدعاوى "التفوق الثقافي"، وأن هذا التفوق الثقافي هو أيديولوجية العولمة وذلك منذ القرن التاسع عشر. وأن هذا التفوق الثقافي إنما يخدم أغراضا أخرى غير التي يدعيها لنفسه "فقد كان التفوق الثقافي هو المصفاة التي غربلت نشر التكنولوجيا الصناعية، والنموذج المدرسي الغربي، وتنظيم الدولة، والبيروقراطية، ونظم الكنيسة المسيحية، ومبادئ الاقتصاد الرأسمالي. وقد أضفى هذا التوجه للشرعية على تلك الاستعارات، بزعم أنها ستخدم مصير الأمة أو الديانة دون أن تشوه ثقافتها، وهو رأي له وجاهته، وإن كان متناقضا بشكل غريب مع مقدماته الفلسفية"^(٢).

(١) د. محمد الشيبني، صراع الثقافة العربية الإسلامية مع العولمة، (بيروت: دار العلم للملايين،

الطبعة الأولى، يناير ٢٠٠٢) ص ص ٤٤-٤٧.

(٢) جان فرانسوا بايار، مرجع سابق، ص ص ٤٧-٤٨.

وفي الحقيقة فإن مراجعة الأدبيات العربية فيما يخص الجدل الدائر حول العولمة دائما ما احتل الحديث عن الثقافة فيها موقعا هاما سواء كان هذا الموقع من قبيل الخشية على الهويات والخصوصيات الثقافية من العولمة الثقافية باعتبار أن هذه الهويات والخصوصيات قد أضحت خط الدفاع الأخير لأصحابها، أو على النقيض من ذلك في الكتابات المؤيدة لتيار العولمة والتي لا ترى ضررا منها على الثقافة والهوية العربية. ففي كلا النوعين من الكتابات اهتمام جلي بالثقافة وموقعها من العلاقات الدولية الراهنة. وإن كانت درجة الاهتمام أعلى بطبيعة الحال في النوع الأول من هذه الكتابات لأنها تعطى ثقلا أكبر للمتغير الثقافي في تأثيره على الظاهرة الدولية بينما لا يزال أنصار الاتجاه الثاني يعلون من تأثير المتغيرات الأخرى - لاسيما الاقتصادية - على الظاهرة الدولية، ويأتي حديثهم عن الثقافة في مرتبة تالية من حيث الأهمية^(١).

٥. الربط بين مفهومي الثقافة والدين

يعد الدين أحد أهم مكونات الثقافة، بل إن الدين هو أكثر مكونات الثقافة اتصافا بالاستمرارية والاستقرار وأكثرها تأثيرا. وهو كذلك أحد أهم الرموز الثقافية تعزيزا للهوية وتمييزا لها. ويرى البعض^(٢) من دارسي العلاقات الدولية أن عديدا من أحداث التسعينيات تؤكد على أثر الدين على السياسات الدولية وليس ذلك في منطقة بعينها وإنما يعد ملمحا للسياسات الدولية المعاصرة، وكأنما يردون الاهتمام بالثقافة في الفترة المعاصرة للدين أساسا ويرونه المحرك للعلاقات الدولية. ويسوقون العديد من الأمثلة للتأكيد على ذلك؛ ففي أوروبا - التي عدت دوما معقل العلمانية - كانت الحرب التي وقعت في بداية التسعينيات في البوسنة - الهرسك بين كروات، وصرب ومسلمون والتي كانت في واقع الأمر صراعا دينيا. فلقد عرف المتحاربون أنفسهم بناء على أسس ثقافية ودينية أكثر منها أيديولوجية وربطتهم روابط ثقافية - دينية مع الألمان، الروس، والعالم العربي الإسلامي. كما يشيرون كذلك إلى الحرب التي

(١) هناك العديد من الأدبيات الممثلة لكلا الاتجاهين؛ منها على سبيل المثال لا الحصر: - د. فخرى

ليب (محرر)، صراع الحضارات أم حوار الثقافات، أوراق ومداخلات المؤتمر الدولي حول صراع

الحضارات أم حوار الثقافات، مطبوعات التضامن، ١٩٩٧. ويحوى الكتاب المحرر العديد من

الدراسات المؤيدة لكلا الاتجاهين. انظر أيضا: - أسامة أمين الخولي (محرر)، العرب والعولمة،

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٩٨).

(2) Jeff Haynes, "Religion", (in) Brian White and Michael Smith (eds, .), Issues in World Politics, (Palgrave, 2001), pp: 154-156.

دارت رحاها في كوسوفو في نهاية التسعينيات بين الألبان والصرب باعتبارها حربا بين مسلمين ومسيحيين. وهناك العديد من الأمثلة الأخرى من روسيا، أمريكا، ومن دول العالم الثالث. ويرى العديد من المراقبين أن هناك ارتباطا وثيقا بين العولمة وبين بروز الصحوّة الدينية كمؤثر في السياسات الدولية. وأن تطور أحداث العلاقات الدولية ومنذ نهاية الحرب الباردة قد ولدت أجندة جديدة للعلاقات الدولية تتضمن دورا متزايدا للدين وللفاعِل التي تعرف نفسها على أسس دينية، كما أن معظم عناوين هذه الأجندة الجديدة متصل بالسلوك الثقافي ومرتبطة بالدين كبعد أو كأحد أوجه هذا السلوك.

وتقترب دراسات أخرى^(١) من العلاقة بين الدين والعلاقات الدولية انطلاقا من آثاره على السياسات الخارجية أو من آثاره على إمكانيات اندلاع الصراع أو تحقيق التعاون في النظام الدولي.

ومن الواضح أن العلاقة بين الإسلام والغرب تقع في قلب هذا الجدل الدائر حول الدور المتزايد للدين كبعد متزايد للتأثير في الظاهرة الدولية. بل إن البعض^(٢) يرد فكرة ظهور الدين كقضية هامة من قضايا السياسات الدولية المعاصرة إلى الثورة الإسلامية الإيرانية في السبعينيات من القرن العشرين.

ويرون أن أساس فكرة الصراع الثقافي التي لاقت شيوعا عقب انتهاء الحرب الباردة تتركز في حقيقتها على الاعتقاد بأن الإسلام هو المصدر الأساسي لهذا الصراع، إذ انخرط المسلمون في صراعات ضد الحضارات والدول العلمانية المجاورة عبر البلقان، شرق وغرب أفريقيا، الشرق الأوسط، وسط آسيا، الهند، أندونيسيا والفلبين^(٣).

ومن أشهر من ذهب إلى هذا التفكير نفسه كان هنتجتون في سلسلة من الكتابات التي بدأها بمقاله الشهير صدام الحضارات وأكدها في عدة مقالات منها مقاله "عصر حروب

(١) د. نادية مصطفى، لماذا الإسلام والسياسة الخارجية المصرية وليس للسياسة الخارجية المصرية في الدائرة الإسلامية؟ دراسة في نمط العلاقة، وتفسيرها، وتقويمها، في: د. مصطفى علوي (تحرير)، المدرسة المصرية في السياسة الخارجية، الجزء الثاني، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢).

(2) Jeff Haynes, Op.Cit, p: 158

(3) Simon Murden, "Culture in world affairs", (in) John Baylis and Steve Smith (ed), The Globalization of World Politics, (Oxford University Press, New York, 2001), pp: 463- 64

المسلمين" والذي يقول فيها "إن السياسة الكونية المعاصرة تتمثل اليوم في عصر حروب المسلمين. فالمسلمون يحاربون بعضهم البعض كما أنهم يحاربون غير المسلمين وذلك بمعدل أكثر بكثير مما تقرّفه شعوب الحضارات الأخرى ... إن حروب المسلمين قد احتلت مكانة الحرب الباردة كشكل أساسي للصراع الدولي ... إن هذه الأمثلة الشاهدة على عنف المسلمين قد تصل إلى نقطة الانعقاد وتعدّ الأمور ووصولها إلى مرحلة صراع رئيسي واحد بين الإسلام والغرب أو بين الإسلام وباقي العالم"^(١).

وإن كانت هذه الكتابات نماذج للكتابات التي ركزت في حديثها عن العلاقة بين الإسلام والغرب على شكل العلاقة السالبة أو الصدامية فإن هناك العديد من الكتابات الغربية والعربية التي لم تر العلاقة على هذا النحو وتحدثت عن وجه آخر أكثر إيجابية، ولكن تظل الفكرة بأن العلاقة مع الإسلام كانت في قلب الحديث عن الدين كمؤثر في العلاقات الدولية باعتباره بعدا ثقافيا هاما وذلك في خطاب وأدبيات فترة ما بعد الحرب الباردة.

وشأن الدين في علاقته بالثقافة شأن ما سبقه من المفاهيم التي عرضنا لها، إنها شبكة من المفاهيم تستدعي بعضها بعضا، فالحديث عن الدين يستدعي مفهوم الهوية باعتبار الدين من أهم رموز الهوية والذي توفره الثقافة مع رموز أخرى من أهمها أيضا اللغة. والحديث عن الدين يستدعي القيم باعتبار الدين هو منبع هذه القيم التي تشكل المكون الأساسي والمميز للثقافة، وامتدح كذا في منتجات الحضارة الحاملة لهذه الثقافة وفي رؤيتها لغيرها من الحضارات. وهذه المفاهيم وعلاقاتها محور الحديث عن العولمة والتي توجه جل طاقاتها للتحقق على الصعيد الثقافي، بعد أن تحققت أو كانت على الأصعدة الاقتصادية والتقنية والتكنولوجية والعلمية، وحيث تتبارى الإثباتات على الصعيدين الأكاديمي والعملي على أهمية هذا البعد ودلالة تحققه بالنسبة لترسيخ مكتسبات العولمة في أبعادها الأخرى.

وسواء اتبعت الأدبيات محاولة للتعريف من خلال عرض عدد من التعريفات اللفظية، أو ركزت في اهتمامها بالثقافة على بعض أو كل من المفاهيم السابقة أو غيرها حسب ما يحدده الكاتب لنفسه من محاور اهتمام، إلا أنه وبشكل عام لم يحظ التعريف بالثقافة مفاهيميا اهتماما كبيرا من دراسات العلاقات الدولية الراهنة. بل يرى البعض^(٢) (أنه ليس من المهم في تعريف

(١) صموئيل هنتجتون، "عصر حروب المسلمين"، ترجمة الأهرام للمقال الولد في مجلة النيوزويك

العدد السنوي الخاص ديسمبر ٢٠٠١ / فبراير ٢٠٠٢.

(2) Yosef Lapid, Op.Cit, p: 7.

الثقافة تقديم الألفاظ المعبرة عن المعنى وإنما يكمن التحدى فى تقديم اللفظ المعبر عن الرسالة النظرية التى تحملها الثقافة لحقل العلاقات الدولية. فالمشكلة ليست فى الافتقار إلى تعريف لمفهوم الثقافة، بل على العكس من ذلك قد تكون المشكلة فى زيادة العرض من هذه التعريفات. ومن ثم يفضل بعض الباحثين ترك مسألة التعريف مفتوحة على أن توجه الجهود البحثية فى المرحلة الحالية من الاهتمام بالثقافة - وانطلاقاً من مبدأ التعدد - إلى الاهتمام بالأبعاد التى طالما أهملت فى دراسة الثقافة، وإعادة النظر فى التفكير السابق بشأن هذه الأبعاد والتى من أهمها: التأكيد على طبيعة التكوين الاجتماعى للثقافة مقارنة بالتعامل المسبق معها كمعطى وكمسلمات، التركيز على الأبعاد الاختيارية - مقارنة بالحدسية والجبرية - للثقافة، إلقاء الضوء على الآثار التمييزية والتعددية - مقارنة بالآثار الدمجية والتوحيدية - للثقافة، ثم التركيز على الطبيعة الديناميكية متعددة الأبعاد - مقارنة بالنظرة الاستاتيكية أحادية البعد - للثقافة. والاهتمام بهذه الأبعاد - كما يراه البعض - يميز الفترة الراهنة من الاهتمام بالثقافة فى دراسات العلاقات الدولية، وهو الأمر الكفيل بإعادة النظر فى كيفية التعامل مع الثقافة من منطلق أنها عبارة عن مركب شديد التعقيد، على درجة عالية من التفاعل والانسجام بين أجزائه المتعددة، وهذا المركب مكتسب اجتماعياً ومتطور عبر مراحل تاريخية متتالية ودائم التجدد فى استجابة هائلة للتغيرات المحيطة. وانطلاقاً من هذه النظرة يمكن البحث فيما يمكن أن تقدمه الثقافة من إسهامات لإثراء حقل العلاقات الدولية⁽¹⁾. وهذه الإسهامات اهتم الدارسون برصدها على مستويات مختلفة منها مستوى قضايا السياسات الدولية ذات الأبعاد الثقافية ومنها مستوى التعامل مع الثقافة كأداة من أدوات السياسة ومحدد لخطاب النخب والقاعدة وفى أعلى مراتبها كعنصر تفسيرى للعلاقات الدولية. وهو ما يشكل فى النهاية الاهتمام بالثقافة كبعد - واسع التأثير - من أبعاد العلاقات الدولية، وهو ما سيناقشه المطلب التالى.

(1) *Ibid*, p: 8.

المطلب الثانى

مستويات التنظير للعلاقة بين الثقافة والعلاقات الدولية

مفهوم البعد الثقافى

قدم المطلب الأول الاهتمام بالثقافة كمفهوم فى إطار الدراسات المعاصرة للعلاقات الدولية، وما يرتبط به من مفاهيم أخرى أضحت من المفاهيم المفتاحية لدراسة العلاقات الدولية. كما جاء التأكيد فى إطار المطلب السابق أيضا على أن الاهتمام المفاهيمى بالثقافة لم يكن سوى ممهدا ومن قبيل التأكيد على مراجعة منهجية التعامل مع الثقافة بعيدا عن النظرة الوضعية، وتأكيدا على عدة أبعاد فى دراسة الثقافة مثل التأكيد على بعد التغير وعلى الطبيعة الديناميكية للثقافة، النشأة الاجتماعية للثقافة، التعدد داخل الثقافة الواحدة، وغيرها من الأمور التى تتعلق بتعريف الثقافة وهى أمور تتشارك فيها العلاقات الدولية الاهتمام مع العديد من الحقول الاجتماعية الأخرى.

أما الاهتمام الحقيقى لدارسى العلاقات الدولية فقد انصب بالأساس على كيفية تأثير الثقافة على العلاقات الدولية؟ أو ما هى المستويات التى تتأثر فيها العلاقات الدولية بالثقافة؟ هل يفرض الواقع الدولى المتغير على دارسى العلاقات الدولية الاهتمام بقضايا ذات أبعاد ثقافية؟ أم يفرض الاهتمام بالثقافة باعتبارها أداة من أدوات تحقيق المصالح السياسية والاقتصادية وغيرها؟ أم باعتبار الثقافة متغيرا وسيطا يؤثر من خلال فكر النخب والقادة على العلاقات الدولية؟ أم أن تأثيرها يتجاوز ذلك ليصبح مفسرا للعلاقات الدولية ومكونا من مكونات القوة؟ ولا شك أن إجابات دارسى العلاقات الدولية فى هذه الصدد قد تفاوتت بحكم انتماءاتهم المدرسية. وبحكم رؤاهم (لوزن المتغير الثقافى فى تأثيره على العلاقات الدولية). ولا شك أنه أيا كانت الفئة التى تقع فيها العلاقة بين الثقافة والعلاقات الدولية، فإن الاهتمام بالثقافة فى كل من هذه الأدبيات قد تجاوز الاهتمام بالمفهوم ليعبر عن أحد معانى البعد الثقافى للعلاقات الدولية.

وسيعرض هذا المطلب نماذج لرؤى مختلفة عن مستويات العلاقة بين الثقافة والعلاقات الدولية وصولا إلى مرتبة النموذج المفسر للعلاقات الدولية. وهذه النماذج تعد جزءا من كل يسهم التراكم بينه وبين سائر الأجزاء فى توضيح معنى البعد الثقافى لدراسة العلاقات الدولية.

الثقافة والعلاقات الدولية ... مستويات متعددة للتأثير

ولقد كان من الطبيعي أن ينشغل البعض^(١) من دارسي العلاقات الدولية بمحاولة تصنيف دراسات العلاقات الدولية في نظرتها للثقافة وتأثيرها في العلاقات الدولية المعاصرة. وكان نتاج هذه المحاولة تحديد بعض النماذج التي يمكن المراكمة عليها:

النموذج الأول : الثقافة باعتبارها مؤهلاً للحياة

وجاءت في إطار هذا النموذج الدراسات التي اهتمت بالثقافة باعتبارها مؤسسة الرؤى والخلفيات الذهنية والخلقية التي تحملها الشعوب وتتوارثها والتي تحكم سلوك الأفراد، ويرى البعض أنه على الأقل فيما بين الدول الرأسمالية هناك ثقافات تجهز أو تدفع بشعوبها للنجاح أكثر من غيرها . وهناك بعض الدراسات المعبرة عن هذا النموذج منها دراسة^(٢) لـ Lawrence E. Harrison - يُرجع فيها ظواهر مثل الاستقرار واللامساواة في أمريكا اللاتينية، والمعجزتين الكورية والتايلوانية وكذلك الإنجاز الاقتصادي الياباني إلى ثقافات هذه الشعوب معبرا عنها بالقيم والاتجاهات. وكذلك دراسة Tomas Sowell والتي عنونها بـ Race And Culture: A World View والتي يقترح فيها بنفس الكيفية أن العرق والاثنية والاختلافات الثقافية فيما بين الشعوب تلعب دورا أساسيا في أحداث عالم اليوم إذ أن لكل شعب مجموعة المهارات الخاصة به للتعامل مع أساسيات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وبالرغم من التحفظ على المضمون التصنيفي للمجتمعات في هذه الكتابات وما تحويه من توظيف للثقافة لتعزيز المقولات حول أن ثقافة بعض الشعوب تؤهلها للتفوق على ما عداها، إلا أن عرضها هنا من قبيل الرصد لكيفية النظر للبعد الثقافي ودوره في العلاقات الدولية كما ذكر في أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة مع الوعي بأن أهداف هذه الكتابات تتفاوت ما بين خدمة العلم وبين خدمة المصالح والتمهيد أو تعضيد سياسات معينة. وما يهمنا الإشارة إليه هنا هو تعامل هذا النموذج مع الثقافة باعتبارها من العوامل السابقة -إذا صح التعبير- على العوامل أو المتغيرات المستقلة فالثقافة هنا تكمن في عقل ونفس الشعوب ومن ثم الأفراد وتوجه العوامل المستقلة لنتج آثارها المنظورة.

(1) Michael J. Mazarr, "Culture in International Relations".

[http:// www. Globalpolicy. Org/globaliz/ cultural/cultur2.htm](http://www.Globalpolicy.Org/globaliz/cultural/cultur2.htm).

(٢) المسؤول السابق لوكالة التنمية الدولية الأمريكية- والمعنونة بـ "who prospers? How cultural values shape economic and political success".

المنشورة عام ١٩٩٢.

النموذج الثانى : الثقافة "فلتر" معرفى

والمقصود من هذا النموذج حصر نور الثقافة فى عمليات صنع القرار. والحجة هنا أن الفواعل تتنظر للقضايا والقرارات من خلال فهمها وإدراكها الثقافى، وبهذا تصبح الثقافة على حد زعم الكاتب عائقا هاما أمام التفاوض ومن ثم التفاهم الدولى لأن الأطراف الدولية ستتتنظر لأى قرار أو نزاع من رؤى مختلفة مما يسبب سوء الفهم والتفسير ومن ثم سوء التقدير. ويضيف (Ole Elgstrom, 1994) أن الثقافة تؤثر على المفاوضات من خلال تشكيلها لفهم الواقع وتكتيل المعلومات المتفقة مع هذا الفهم لا مع الواقع نفسه. ومن خلال هذا يتم النظر إلى عبارات وقرارات الأطراف الأخرى مما قد يوجه الفاعل لاتخاذ القرار الخاطئ. فالثقافة لا تحدد ما سيتم فعله أو اتخاذه من قرار وإنما تحدد المدى للقضايا التى يوجه الاهتمام إليها؛ تؤثر على الطريقة التى تعرف بها القضايا؛ وتضع حدود أو مدى المتاح من الخيارات لمعالجة هذه القضايا (David Elkins and Richard Simon, 1979). وباختصار فإن رؤية هذا النموذج للثقافة من حيث تأثيرها على العلاقات الدولية فى عبارة واحدة هى "أن الخلفية الثقافية تؤثر بشدة على الطرق التى يرى من خلالها القادة مشكلات السياسة ومن ثم فإنها تحدد الحلول التى يختارونها للتعامل مع هذه المشكلات"^(١).

ويصنف البعض^(٢) مثل هذه الكتابات التى تعول على الثقافة فى تنظيم سلوك صانعى القرار بأنها امتدادات للنظرية الواقعية - فى صورتها التقليدية - للعلاقات الدولية. والتى أضافت إلى تأثير الثقافة من خلال صانعى القرار، تأثير نظم المعنى تأثيرا مباشرا على النظم السياسية بصفة خاصة، أى على أشكال الحكم والتعبئة والتعبير فى المجال السياسى، فترسم بذلك حدود نظام دولى مركب، وتعوق توحيدة معياريا، وتعرقل عمليات إدراجه فى قلب المؤسسات الدولية، وتزيد من صعوبة والتباس إقامة حوار دولى وتجرد مفهوم التكامل ذاته من قوام مغزاه.

هذا على الرغم من تحفظ الباحثة أيضا على النظرة السلبية للثقافة فى هذا النموذج الثانى إلا أن ذلك لا يؤثر على الغرض التصنيفى من عرضها فى إطار الدراسة محل البحث. وقد نظرت هذه الدراسات وغيرها للثقافة باعتبارها عوامل وسيطة يتم تأثير العوامل المستقلة من خلالها على أحداث وقضايا للنظام الدولى.

(1) *Ibid*, pp: 2-3.

(2) برتراند بادى، مارى-كلود سموتس، مرجع سابق، ص ص ٢٢-٢٤.

النموذج الثالث : الثقافة باعتبارها المحدد الأساسي للهيكل الاقتصادي - الاجتماعي

وعلى نفس وتيرة النموذجين السابقين، سمة دراسات جعلت من التكوين الثقافي - الاجتماعي لمجتمع ما المتغير المستقل واسع التأثير على الهيكل الاقتصادي لهذا المجتمع. وذلك من خلال بناء "الثقة الاجتماعية"، فمثلا الحجة الأساسية في كتاب فوكوياما social trust: the social virtues and the creation of prosperity أن رفاة الدولة وكذلك قدرتها على البقاء تتحدد أساسا بناء على ملمح ثقافي؛ وهو مستوى الثقة الكامن في المجتمع. بمعنى أن المجتمعات العائلية التي يكون فيها الاعتماد أساسا وربما بالكامل على العائلة والأشكال الأكثر اتساعا من روابط النسب مثل العشائر والقبائل؛ هذه الفئة والتي وضع بها المجتمعات الصينية وكذلك الفرنسية والإيطالية تنسم بانخفاض مستوى الثقة وذلك على العكس من المجتمعات التي تتميز بدرجة عالية من الثقة الاجتماعية ومن ثم بميل قوي إلى الاجتماع التلقائي spontaneous sociability ووضع داخل هذه الفئة الولايات المتحدة واليابان وألمانيا باعتبارها أقدر بهذه الصفة على توليد منظمات هائلة ومعقدة قادرة على التنافس العالمي؛ وهي الشركات متعددة الجنسيات^(١).

النموذج الرابع : الثقافة أداة من أدوات تنفيذ السياسة وتبريرها

وفي إطار هذا النموذج تؤكد الدراسات على أهمية المتغير الثقافي في العلاقات الدولية المعاصرة ولكنها أهمية لا ترقى به إلى مستوى المتغير المفسر ولا المستقل، وإنما تعد الثقافة أداة من أدوات تنفيذ السياسة، "إنها أداة قيمة للتعبئة السياسية، ولتنشيط شرعية المتلاعبين بها"^(٢). ويعدد أنصار هذا النموذج الأمثلة على اتخاذ الثقافة وسيلة للتلاعب بالشعوب على اعتبار أن استخدامها على هذا النحو مبرر بطريقتين؛ من ناحية أولى، "لإضفاء الشرعية على الممارسات المنحرفة للمعايير الدولية"، ومن ناحية ثانية، ومن منظور السياسة الداخلية "يعد اللجوء إلى تلك الحجج الثقافية وسيلة سهلة لإعادة بناء الشرعية داخليا " ويدللون على ذلك بمثال الرئيس العراقي صدام حسين" إذ تمثلت استراتيجيته في التركيز على الخطوط الثقافية الخاصة بالعالم الإسلامي لإبطال الأسس التي استند إليها التدخل الذي قرره الأمم المتحدة، ولكي ينشط من حوله انتماءات الشعوب المسلمة، ولكي يدين التواطؤ بين بعض الدول المسلمة

(1) Michael J. Mazarr, Op.cit. p3.

(٢) برتراند بادى، ماري-كلود سموتس، مرجع سابق، ص ٣٣.

وقوات التحالف^(١). ويشير البعض من أنصار هذا النموذج إلى ثمة أخطاء منهجية ثلاثية يرتكبها أنصار التوجه الثقافي في تأكيدهم على دلالة المتغير الثقافي بالنسبة للعلاقات الدولية وهي: الاعتقاد بأن كل ثقافة تمثل جمعا من التمثيلات الثابتة على مدى الزمن، وأن هذا التجمع منغلق على نفسه، وأن هذا الجمع يقرر توجهها سياسيا محددًا. إلا أن شيوع هذا التوجه كما يراه بايار إنما لأنه "يسعف الساسة الذين يجيدون التلاعب به"^(٢).

النموذج الخامس : الثقافة محركا للعلاقات الدولية

إذ قدم صمويل هنتجتون نموذجا لتفسير العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة تمثل الثقافة فيه "الإطار الكلي المحدد (The dominant framework) للعلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتعد الحضارة هي وحدة التحليل الأساسية به. وينطلق هذا النموذج من عدة افتراضات منها؛ أن المصدر الأساسي للنزاعات في هذا العالم الجديد لن يكون مصدرا أيديولوجيا، أو اقتصاديا في المحل الأول، فالانقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية، وأن المصدر المسيطر للنزاع سيكون ثقافيا. وأن للهوية الثقافية أهمية متزايدة في المستقبل، وأن أهم النزاعات ستحدث في المستقبل على امتداد خطوط التقسيم الثقافية التي تفصل الحضارات عن بعضها. وأن لب الثقافة ينطوي على اللغة، والدين، والقيم، والتقاليد، والعادات؛ وأن أهمها الدين. وأن صدام الحضارات يحل محل الحرب الباردة باعتباره الظاهرة المركزية للسياسات العالمية. ويمثل طرح هنتجتون للعامل الثقافي كمحرك للعلاقات الدولية تغييرا جوهريا في المنطلقات النظرية في ظل "علمنة دراسة العلاقات الدولية"^(٣). وبرغم ما أثير حول هذا النموذج من تساؤلات وانتقادات نتعرض لها بالتفصيل في إطار الفصل الرابع، وبالرغم من اتفاق عدد من الآراء حول أن نموذج هنتجتون إنما هو طبعة جديدة من طبقات الواقعية؛ إذ تمثل الثقافة محركا للعلاقات الدولية ولكنها تتحو بها فقط تجاه الصراع، وشواهد أخرى كثيرة على انتماء نموذج صدام الحضارات للمنظور الواقعي. إلا أنه على الرغم من ذلك يمثل نقلة في النظر لوزن البعد الثقافي من أبعاد الظاهرة الدولية، ويمثل تغييرا بالنظر

(١) المرجع السابق، ص ٣٣.

(٢) جان فرانسوا بايار، مرجع سابق، ص ص ٢٦-٢٧.

(٣) د. نادية مصطفى، "التحديات السياسية للحضارية الخارجية للعالم الإسلامي: بروز الأبعاد الحضارية الثقافية"، الأمة في قرن - عدد خاص من حولية أمتي في العالم، للكتاب السادس، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٠-٢٠٠١) ص ٩٧.

للتقافة باعتبارها مكونا هاما من مكونات القوة، وينقل الثقافة من هامش دراسة العلاقات الدولية إلى قلبها، وليمثل النقاش حول هذا النموذج مساحة لمختلف الآراء النظرية للتعبير عن مستويات النظر للعلاقة بين الثقافة والعلاقات الدولية وصولا لاعتبار البعد الثقافي مفسرا للعلاقات الدولية. وإذا كان هنتجتون قد قدم نموذجه ليعبر من خلاله عن صورة واحدة (وهي الصراع) لتفسير العلاقات الدولية من خلال منظور ثقافي. فإن ثمة اجتهادات نظرية أخرى رأت البعد الثقافي مفسرا للعلاقات الدولية ومحركا لها نحو مزيد من التفاعل والحوار^(١).

ومع أن هذه النماذج قد اشتركت جميعا في الاهتمام بالتأثير المتزايد للعوامل الثقافية في تأثيرها على العلاقات الدولية، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن كلا من النماذج السابقة قد عبر عن إحدى مستويات تأثير الثقافة على العلاقات الدولية. والبعد الثقافي للعلاقات الدولية يشمل مستويات التأثير هذه ويضيف إليها وذلك كما عرفته الدكتورة نادية مصطفى بأن "الأبعاد الحضارية الثقافية تعنى الأبعاد المتصلة بآثار اختلاف الثقافة والحضارة على اختلاف الرؤى والقيم وقواعد السلوك والأخلاق، وعلى اختلاف الرؤية للعالم ومعايير التقويم ودوافع السلوك وأسس الهوية. وهي ذات تأثير على المستويات التالية: أسسا جديدة لتقسيم العالم، ومحركا للتفاعلات الدولية ومحددا لنمطها ولحالة النظام الدولي، وأداة من أدوات السياسة وموضوعا من موضوعاتها، ومحددا لخطاب النخب والقاعدة، وأخيرا عنصرا تفسيريا أو تبريريا للتحالفات ومكونا للقوة"^(٢).

وبرغم تعدد النماذج على مستويات التأثير المختلفة للثقافة على العلاقات الدولية، وبرغم المحاولات للنظرية للعديد من الدارسين نوى الاتجاهات النظرية المختلفة لإدخال بعض التعديلات على المنظورات السائدة بحثا عن مكان ملائم للثقافة يتفق والمنطلقات النظرية لهذه المنظورات. إلا أن ذلك لايعنى القبول العام بين دارسي العلاقات الدولية على أن الثقافة ستشهد المزيد من الاهتمام والبروز سواء واقعيا أو نظريا. بل إن البعض^(٣) يقدم سيناريو مخالف لمستقبل تأثير البعد الثقافي على العلاقات الدولية في إطار ما يسمى "نموذج غروب الثقافة"، وهو النموذج الذى يبرز كيف أن تآكل الاختلافات الثقافية تحت تأثير عوامل عدة

(١) سنعرض لبعض هذه الإسهامات فى إطار الفصل الرابع من الدراسة.

(٢) د. نادية مصطفى، "تحديات العولمة والأبعاد الثقافية الحضارية والقيمية: رؤية إسلامية"، فى: مجموعة

مؤلفين، مستقبل الإسلام، (مشرق: دار الفكر، الطبعة الأولى، أكتوبر ٢٠٠٤)، ص ٤١٩-٤٢٠.

(3) Michael J. Mazarr, Op.cit, p: 5-7.

سيقل من أهميتها كقوة محرّكة. فلقد كتب Arnold Toynbee ١٩٣٤ حول رؤيته للتاريخ باعتباره صعودا وهبوطا للحضارات عبر عملية مستمرة لتجانس وتوحيد الثقافات المختلفة تقودها عوامل الاقتصاد والتكنولوجيا. وهو نفس ما ذكرته العديد من الأدبيات المعاصرة في دراستها لظاهرة العولمة منهم على سبيل المثال Benjamin Barber (1995) ويقول بأن العالم المعاصر تدفعه اليوم نحو التكامل والتوحيد قوى اقتصادية وتكنولوجية وأيكولوجية، ويشير (1994) Tomas Sowell في كتابه Race and Culture: A world View إلى تصاعد ما أسماه "ثقافة عالم world culture" أو مجموعة الإعتقادات والإجراءات الفكرية التي تفرض نفسها على عدد لا متناهي من الثقافات القومية والثقافات الخاصة بجماعات مختلفة، الأمر الذي ينجم عنه أنه سيصبح لدينا في كل مجتمع فئة تعد جزء من ثقافة عالمية أوسع. ويشاركهم فؤاد عجمي الرأي بل ويزيد عليهم إذ يقول منتقدا هنتجتون "إن الأشياء والطرق التي ينظر بها الغرب للباقي أصبحت هي نفسها طرق وأشياء العالم. العلمانية، نظام الدولة وتوازن القوى، الثقافة الشعبية، اعتبار الدولة كأداة للرفاه، هذه الأفكار والنظم تم تدويلها في شتى بقاع العالم". ويرى بعض أنصار هذا النموذج أنه لا يكتمل إلا بالاعتراف بفكرتين أساسيتين أولاهما تكامل الثقافات المختلفة مع بعضها البعض، فمنذ ١٩٤٦ كتب E.S.C. Northrop في كتابه "لقاء الشرق والغرب" "أن الشرق والغرب يمكنهما التلاقى ليس لأنهما يقولان نفس الشيء ولكن لتعبيرهما عن أشياء مختلفة متكاملة، كلا منها لازم ومطلوب للفهم الحقيقي والكامل للنفس وللعالم المحيط بها" وتتأ Northrop آنذاك بظهور نظام فكري جديد تتوحد فيه الإنجازات المتفردة للشرق والغرب معا. ومن هنا يرى البعض أن هذا التكامل هو ما سيضع الأساس الراسخ الذي تقوم بناء عليه قوى أومؤثرات الاتصال العالمي ومجال الأعمال والسفر والأخطار الواحدة بعمليات دمج وتوحيد الثقافات.

أما الفكرة الأساسية الثانية فهي عامل الوقت؛ بمعنى أن اندماج الثقافات لن يتم بين ليلة وضحاها وإن كانت قوى التكنولوجيا والعلوم والرغبات الإنسانية ستسارع من معدل حدوث هذا الاندماج. ويضيف البعض من مؤيدي نموذج غروب الثقافة بأنه ما من شك من عدم ذوبان كافة الاختلافات الثقافية فيما لا شك فيه من بقاء بعضها ولكن سيتضاءل تأثيرها بدلا من زيادته؛ "فالمقصود ليس بأن الثقافة لن تصبح هامة، ولكن أنها ستصبح أقل أهمية من حيث كونها قوة محرّكة للعلاقات الدولية"^(١).

(1) Ibid, p: 7.

هذه النماذج المؤيدة لتزايد أهمية الثقافة في تأثيرها على العلاقات الدولية، والرافضة لتأييد مثل هذه الأهمية إنما تعبر عن امتدادات لرؤى نظرية مختلفة حول أولوية العوامل المفسرة للعلاقات الدولية من ناحية، ولوزن الثقافة في تأثيرها على العلاقات الدولية من ناحية أخرى. غير أن الجدل بين هذه الرؤى وما ينبثق عنه من نماذج تطبيقية يعد في حد ذاته مؤشرا على الزخم الذي تلقاه الثقافة في إطار أدبيات العلاقات الدولية. كما أن هذا الجدل يطرح مساحة واسعة ومناسبة للمهتمين بالثقافة من دارسي العلاقات الدولية لتقديم إسهاماتهم وتطوير مقولاتهم النظرية بشأن الثقافة والعلاقات الدولية، وحتى لا تتحول محاولاتهم إلى مجرد ثثرة في ظل فترة مفصلية من فترات تطور العلم والواقع وهو ما يرى البعض أنه يشبه فترات أخرى سابقة ظهرت فيها الثقافة على الأجندة البحثية للحقل ولكن سرعان ما توارت عقب انتهاء فترات التوتر تلك. إن المبحث التالي من هذا الفصل يهتم بالإشارة للفترات السابقة من الاهتمام بالثقافة مع الإشارة لرؤى المنظورات الكبرى لوزن الأبعاد الثقافية، مع التركيز على المحاولات الحالية لدعم الدراسات الثقافية وترسيخ دراستها بالحقل.

المبحث الثاني

مجالات تجدد الاهتمام بالأبعاد الثقافي:

الاتجاهات، والتحديات، والإسهامات

إن اهتمام أدبيات العلاقات الدولية بالأبعاد الثقافي من أبعاد الظاهرة الدولية وإن كان يمر بمرحلة من ازدهار مراحلها، إلا أنه لا يمكن الادعاء بأن المراحل السابقة من تطور العلاقات الدولية ظاهرة ومجالا دراسيا لم تحفل بدراسة الثقافة. فحقيقى أن أمورا خاصة بحالة العلم من ناحية من حيث هيمنة مقولات الوضعية على التنظير له، ومن ناحية أخرى حالة الواقع الدولى فى الفترات السابقة على انتهاء الحرب الباردة والتي منحت الأولوية للمتغيرات السياسية الأمنية، والاقتصادية على التوالى، قد أدت إلى تقلص حدود الاهتمام بالثقافة إلا أنه لم يكن من المنطقى أن يتجاهل أحد حقول العلوم الاجتماعية أحد أهم أبعاد حياة البشر، الذين يمثلون فى النهاية موضوع هذا الحقل. ولقد شاب دراسة الثقافة فى مجال العلاقات الدولية عدة نقائص منهجية ومعرفية، وعانى المهتمون بدراساتها من محاولات إخضاعها لأبجديات القياس المادى،

واستحال تحقيق التوافق بين دراستها وبين أساليب ومناهج "العلم" بمعناه السلوكي لأمر خاص بطبيعة الثقافة. وهى الأمور التي بدأ بفض الاشتباك حولها المهتمون بدراسة الثقافة فى العلاقات الدولية فى الفترة الراهنة، وساعدهم فى ذلك تغير الطرفين الواقعي، والأكاديمي الذي يمر بحالة مراجعة منبعها إعادة النظر فى المنطلقات الفكرية وما يستتبعه ذلك من نقض وإعادة بناء. وقاد التلازم الزمني بين تغير الطرفين إلى اتجاه الدفع نحو الدراسة الجادة للثقافة وتأثيرها على العلاقات الدولية.

ومن ثم فقد كان من الطبيعي أن يكون لكل منظور من منظورات علم العلاقات الدولية رؤيته للثقافة، ولكنها فى النهاية لا بد وأن تكون مساندة ومعززة لمنطلقاته ومقولاته الأساسية. وهذا ما اعتمدت عليه بعض المنظورات فى تطوير هذه الرؤية المبدئية للثقافة تحقيقا للتواكب مع متغيرات الواقع من ناحية، وتجديدا للمنظور ذاته بحيث يثبت استمرارية قدرته على التفسير من ناحية أخرى، بعد أن بات من الصعب تواجد منظور لدراسة العلاقات الدولية يتجاهل البعد الثقافي من أبعاد هذه الدراسة. وذلك استجابة لسلسلتين من الأسباب أحدهما خاصة بالواقع، والأخرى خاصة بالضرورات العلمية والأكاديمية.

وإلى جانب المحاولات التوفيقية التى طورتها المنظورات السائدة، لتلائم إسهاماتها مع منطلقاتها الفكرية والفلسفية. فتمة جهود أخرى بدأت نحو الدراسة الجادة للبعد الثقافي من أبعاد الظاهرة الدولية يحركها يقين بأهمية هذا البعد، وبإمكانيته ومناسبته لإثراء الحقل فى أكثر فترات تطوره ملائمة للتجديد والإسهام، إلى جانب تعليق الآمال على دراسة الثقافة لتمثل حلقة الوصل بين علم العلاقات الدولية من ناحية وبين حقول العلوم الاجتماعية الأخرى بعد فترات طويلة من العزلة والانفصال.

ومن ثم ينقسم هذا المبحث الثانى من الفصل الثالث إلى مطلبين؛ يهتم أولهما باستعراض الاستمرارية والتجديد لتأثير الثقافي فى مختلف مراحل تطور العلاقات الدولية، وعبر منظوراتها المختلفة. ومن ثم يعرض أيضا للدوافع وراء تجدد الاهتمام بهذه الكثافة فى المرحلة الراهنة من مراحل تطور العلاقات الدولية.

بينما يهتم المطلب الثانى؛ بجهود دراسة الثقافة فى مرحلتها الحالية، تحديات هذه الدراسة وإسهاماتها لحقل العلاقات الدولية.

المطلب الأول

اتجاهات الاهتمام بالبعد الثقافى وتطور العلاقات الدولية

تؤكد العديد من الدراسات إلى أن الاهتمام بالثقافة والعلاقات الدولية ليس بالموضوع الجديد، ولا هو وليد المرحلة الراهنة من مراحل تطور النظام الدولى، فدائما ما كان هناك تأكيد على الوجود الدائم لتأثير الثقافة على العلاقات الدولية سواء على المستوى النظرى (تطور منظورات العلاقات الدولية)، أو على مستوى متابعة تطور مراحل النظام الدولى. فالبعض من هذه الدراسات أثر أن يوضح ديمومة واستمرارية العلاقة بين الثقافة والعلاقات الدولية من خلال التمييز بين مراحل مختلفة من تاريخ تطور العلاقات الدولية بدا فيها البعد الثقافى جلى التأثير على النظام الدولى.

بينما ركزت دراسات أخرى على إبراز المكانة التى توليها المنظورات السائدة للثقافة، على اعتبار أنه دائما ما اهتمت منظورات دراسة العلاقات الدولية بالثقافة وذلك على مستويات مختلفة.

أولاً - الاهتمام بالبعد الثقافى وتطور النظام الدولى

تشير دراسات عديدة إلى ديمومة تأثير وتأثر البعد الثقافى بتطور النظام الدولى. وتشير بعض^(١) هذه الدراسات إلى أن الاهتمام بالثقافة مفهوما وبعدا يرتبط بتغيرات ما فى الواقع، هذه التغيرات كانت تستدعى إستدعاء البعد الثقافى ومن ثم ازدهار البحث والدراسة فيه. ودائما ما تواكب هذا الاهتمام مع ما يمكن اعتباره مراحل مفصلية فى تطور النظام الدولى. وأن الرصد لهذه المراحل للاهتمام بالثقافة إنما يهدف إلى الاطلاع على اتجاهات الفكر الاستراتيجى العالمى، وبشكل أساسى من "أجل التفكير فى وظائف الخطاب الاستراتيجى عندما يراد لهذا الخطاب أن يكون حدثا مركزيا أو خطابا محوريا لإدارة النقاش العالمى وتوجيهه".

فمنذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر ومع تصاعد حركات الاستعمار والإحراق واقتسام العالم إبان تحول الاستعمار إلى "امبريالية" عالمية، كثر الحديث عن حضارة غربية

(١) د. وجيه كوثرانى، صدام الحضارات أم إدارة أزمات، فى، الغرب وبقية العالم - بين صدام الحضارات وحوارها، (مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠) ص ص ٨٩-٩٦.

يحمل أصحابها رسالة التمدين إلى العالم وتتبنى بغلبة وجاذبية هذه الحضارة التي كانت تقدم نفسها عالمية بفعل سيطرة الرأسماليات الغربية على العالم، عبر أسواقها وإنتاجها وآلتها العسكرية وأنظمتها الدولتية والإدارية والمدرسية والجامعية وليبراليتها الجاذبة.

وحيال حربين عالميتين مدمرتين كان من المفهوم ومن المبرر ظهور جيل من المفكرين الغربيين الذين هالهم ما نتج عن حروب الغرب من ويلات، فوجدوا فيها تعبيراً عن انحطاط وانحدار قيم الحضارة الحديثة التي فقدت "طور ثقافتها" أي "طور إنتاجها الروحي" بحسب مفهوم شبنجلر، كما وجدوا في الحضارة الغربية وهي في طور إنتاجها المادى حالة شيخوخة سائرة نحو الموت والزوال. وعلى نفس النحو يقرأ الكاتب ما ذكره توينبى عن "التردى الرتيب للتاريخ" وبأسه من مستقبل الحضارة الغربية وملاحظته أن النزعة العسكرية للدول وأهواء القلة الحاكمة المتحكمة في قرارات الحرب هي التي تدفع بالحضارات إلى الانتحار. ويرى د. وجيه كوثرانى أن الخوف المتمثل في نظرية "تردى التاريخ" عند توينبى، وشيخوخة الحضارة عند شبنجلر، يعد مفهوماً ومبرراً حيوياً حريين عالميتين مدمرتين.

ثم بعد الحرب العالمية الثانية، وتشكل توازن الرعب بين المعسكرين في العالم، بدا أن حقل الحروب انتقل إلى خارج المركز الغربى، فبدأت حروب التحرير وحروب الحدود والحروب الأهلية وحروب الدول الناشئة تعبيراً عن تاريخ مختلف. وفي تلك الآونة بدأ اهتمام جديد بدراسة العالم وبدراسة "المختلف" حضارياً (الصين، الهند، العالم الإسلامى، أمريكا اللاتينية...) وبمنهج جديد لا يهدف هذه المرة إلى توظيف المعرفة في الحركة الاستعمارية، كما كان الحال عليه في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، بل يهدف، في جملة ما يهدف، إلى معرفة الآخر واكتشاف طبائع الاختلاف في العالم، حضارة وثقافة وأنماط عيش.

ويذكر البعض إلى أنه في هذا السياق (النصف الثانى من القرن العشرين) تشكلت القفزات المعرفية والمنهجية الكبرى في العلوم الانسانية، وأعيد الاعتبار لدراسة الحضارات القديمة البائدة أو الكامنة، كما نظر إلى حياة الشعوب والأقوام والجماعات على أنها تعبير عن ثقافات معيشة، وبرزت مفاهيم "النسق الثقافى"، و"المرجعية"، و"البراديم" كمفاهيم ومداخل لفهم نسبية الثقافات، ووجود الحضارات، وتحولات مناهج العلم والمعرفة. بل إن أصواتاً غربية ذهبت إلى مدى أبعد في ترشيح ثقافات وحضارات وفلسفات وأديان "شرقية" لتكون بدائل للحضارة الغربية أو مرجعيات مصححة لمسارها. وتجدر الإشارة هنا لبعض الكتابات الغربية في هذا السياق والتي ظهرت في مطلع الستينيات، والتي تحدثت عن الإسلام باعتباره "قوة

عالمية متحركة" (الكاتب الألماني هيربرت غوتشالك، عام ١٩٦٢). كما يشير لبعض أدبيات السبعينيات التي راهنت على مستقبل الإسلام الحضارى. ويخص منها بالذكر كتابات روجيه جارودى.

وبعض الدراسات اتخذت من البعد الثقافى -فى بعض مظاهره- معيارا لتقسيم مراحل تطور النظام الدولى. إذ اتخذ البعض ظهور حضارة مهيمنة جديدة وأقول نجم أخرى معيارا لترتيب مراحل تطور النظام الدولى؛ فى حين أحل البعض الدين محل الحضارة -باعتباره سلوكا ثقافيا- كمعيار. إذ اهتم Simon Murden^(١) برصد موجات ثلاث لتأثير البعد الثقافى على النظام الدولى، يرتبط كل منها ويبدأ بظهور حضارة مهيمنة جديدة وأقول نجم أخرى. وقد حدد الموجة الأولى بفترة نهاية القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر، وهى الفترة التى هيمنت فيها الحضارة الأوربية على النظام الدولى، والموجة الثانية اقترنت بفترة الصراع ما بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، وقد بدأت تلك الفترة منذ منتصف القرن العشرين وحتى انتهاء الحرب الباردة، ثم الفترة التى أعقبت الحرب الباردة، والتى لا تزال طور التشكيل، والتى يميزها، كما يرى المؤلف، انتشار عدد من العمليات تتم فى مجملها عن هيمنة الحضارة الغربية سياسيا، واقتصاديا، وثقافيا.

والملاحظ أن المؤلف صاغ هذه الفترات الثلاثة بمنأى تماما عن وجود حضارة أخرى وكأن النظام الدولى الذى يتحدث عنه هو النظام الغربى، فقد تناول فيما بعد الحضارة الإسلامية وعلاقتها بالحضارة الغربية ولكن ليس باعتبارها حضارة مهيمنة وكأنما بدأ النظام الدولى مع بداية الهيمنة للحضارة الغربية. وكان تناوله للحضارة الإسلامية تحت عنوان "الآخر المسلم"^(٢)، الذى طالما كانت له حلقات صراع مستمرة مع القوة المهيمنة فى المراحل المختلفة وتناوب الإثنان، المسلم والمسيحى، الغلبة فى هذه الحلقات.

ويؤكد البعض^(٣) على أن هذه النظرة الغربية للعالم وللنظام الدولى باعتباره متمركزا حول الغرب وحده هى نظرة ذات جذور ثقافية وبالذات دينية. فبينما يتخذ التصنيف الإسلامى للنظام الدولى صورة فئات ثلاثة هى: دار الإسلام، والتى تحكمها مبادئ وقيم مشتركة وتدين

(1) Simon Murden, "Cultural conflict in International Relations: The West and Islam", John Baylis and Steve smith (ed), Op.Cit, pp: 375-387.

(2) Ibid, pp: 381-385.

(3) Ali A.Mazrui, Cultural Forces in World Politics, (London: James Currey Ltd., first published 1990), pp: 17-18.

إله واحد. ودار حرب: لا تحكمها المبادئ والقيم المشتركة للمسلمين ولا تعترف بالله ربا واحدا. ودار عهد: وهى فئة وسط بين الفئتين السابقتين يسكنها الأصدقاء من غير المسلمين، وتتيح هذه الفئة إمكانية قيام التحالفات مع أصحاب دار العهد كما تكيف وضعها للمسلمين فى تعايشهم مع غيرهم فى مجتمعات مثل الهند مثلا. وعلى هذا النحو فإن هذا التصنيف يعترف بالمسيحيين جزءا من دار الإسلام وكذلك من دار العهد. ومثل هذا التصنيف يوجد كذلك فى المسيحية ولكنه بين مسيحيين من ناحية وبين وثنيين وهراطقة من ناحية ثانية. ومنذ أمد بعيد ظل يُنظر للنظام الدولى باعتباره نظاما للمسيحيين، والقانون الدولى باعتباره القانون المسيحى. ولكن بعد ظهور نظام الدولة الذى أرسى قواعده معاهدة وستفاليا والتى هى فى حد ذاتها أحد نتائج علمنة النظام الدولى والتى أدت أيضا إلى علمنة الهوية، فتحركت الحدود الثقافية للنظام الدولى الغربى نحو أسس جديدة للتصنيف وتوارت الأسس الدينية وراء الأسس القومية والعرقية. ليحل محل مصطلح "الأمم المسيحية" مصطلح الدول المتحضرة فى مواجهة الدول غير المتحضرة. ولتظهر نظريات جديدة للتصنيف تمنح للمتضررين حق الهيمنة بل واستغلال "الآخرين" من غير المتضررين وليمثل هذا التصنيف أساسا ثقافيا للأمبريالية. ونظرا لأن مصطلح "الدول المتحضرة" وضع لإرضاء المستعمر الأوروبى فقد بدأ فى الاختفاء مع تزايد حركات التحرير وظهور مفهوم القومية. ومع تزايد عدد الدول التى نالت استقلالها وأصبحت دولا ذات سيادة، اتسع نطاق قضايا المجتمعات لتتخطى قضايا الأمن التقليدية والاستعمار العسكرى التقليدى ولتأخذ أيضا بعدا اقتصاديا. ونحن استمر تقليد التصنيف الدولى الذى اتخذ فى صورته الجديدة التقسيم إلى دول متقدمة ودول نامية. وفى الحقيقة يمكن المطابقة بسهولة بين مصطلح العالم المسيحى كما ظهر فى القرن السابع عشر وبين مصطلح الدول المتقدمة فى عالم اليوم، بل إنه يمكن القول بأن هناك ترجمة مباشرة من التصنيف الثنائى الدينى -مرورا بالثنائية الحضارية- إلى التصنيف الثنائى للتنمية، والذى تحول الآن ليصبح أساسه تقنيا . فالتكنولوجيا اليوم هى معيار التصنيف الثنائى ما بين دول متقدمة تكنولوجيا وبين دول متخلفة.

وعلى العكس من محتوى دراسة Murden، والذى عرض لمفهوم الثقافة من خلال مفهوم الآخر، تأتى دراسة Jeff Haynes⁽¹⁾ والذى اهتم فى هذه المرة بالثقافة من خلال الدين، فعرض لمراحل تأثير الدين، باعتباره سلوكا ثقافيا، على السياسات الدولية. وقد حدد بالذات

(1) Jeff Haynes, " Religion ", Op.Cit, pp: 153-169.

العلاقة بين الإسلام والمسيحية وأثرها على السياسات الدولية؛ ومن ثم فقد امتدت المرحلة الأولى عند المؤلف لتشمل مرحلتين فرعيتين، كان الجامع بينهما أن الدين كان يلعب الدور الأساسي باعتباره محركا للعلاقات الدولية ومشكلا للسياسات الدولية، هذه المرحلة الأولى بدأت قبل بداية القرن الخامس عشر بمئات السنين مع ظهور الإسلام وامتدت مع انتشاره من نطاقه العربى إلى كل الاتجاهات، وهو الانتشار الذى نتج عنه أن دانت مساحات واسعة من الأراضى فى أفريقيا وآسيا وبعض أراضى أوروبا بالإسلام. وهى أيضا المرحلة التى تشمل، فى مرحلتها الفرعية الثانية، اقتران انتهاء الإسلام كقوة ثقافية فى أوروبا الغربية، مع بداية اتساع التأثير الأوروبى عبر العالم، وهى نفسها المرحلة التى كان أهم ما يميزها انتشار المسيحية الغربية عالميا، إلا أن هذا الانتشار لم يمح النظم الثقافية والمجتمعية التى غرسها الإسلام سواء فى أوراسيا أو فى غيرها من المناطق التى اعتنقت مبادئ هذا الدين. وهو يميز بين هذه المرحلة بشقيها من جهة، باعتبار أن الدين قد لعب الدور الأساسى كمحرك للسياسات الدولية، وبين المرحلة الثانية التى تلتها، والتى بدأت مع بدايات القرن العشرين، والتى بدأت فيها أيديولوجيات علمانية، الفاشية والشيوعية، تحل محل الدين فى تحديد الهويات وفى التأثير على السياسات الدولية. هذه المرحلة نفسها التى استمرت لتشمل فى إطارها فترة الصراع الأيديولوجى ما بين القوتين العظميين آنذاك، فترة الحرب الباردة، الاتحاد السوفيتى السابق والولايات المتحدة الأمريكية. ويتحدث المؤلف عن مرحلة ثالثة تلت انتهاء الحرب الباردة، أهم ما يميزها هو عودة الدين، باعتباره سلوكا ثقافيا، كقوة مؤثرة على السياسات الدولية، وهو ما ينشغل المؤلف فى إطاره أيضا بالعلاقة بين الإسلام والغرب، حتى أنه يحدد جذور هذه العودة لتأثير الدين على السياسات الدولية بأواخر السبعينيات من القرن العشرين ومع اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية⁽¹⁾.

إن هذه الدراسات وغيرها تمثل نظرة متصلة لتطور النظام الدولى من خلال متابعة بروز أهمية البعد الثقافى واقعيًا، وبالتالي أكاديميًا. وهذه الدراسات وإن أشارت فى بعضها إلى اختفاء الثقافى كمؤثر على العلاقات الدولية فى بعض مراحل تطورها، إلا أنها تعود لمتابعة تجدد بروزه فى مراحل تالية. وإن دل ذلك على شئ فإنما يدل على استمرارية تأثير البعد الثقافى هذه الاستمرارية التى قد تتوارى لصالح أبعاد أخرى تكون لها الأولوية فى تلك المراحل. إلا أن هذه الدراسات تتفق على أن الفترة الراهنة من تطور العلاقات الدولية تشهد

(1) *Ibid*, pp: 158-159.

تجددا لبروز أهمية البعد الثقافي واقعيا وأكاديميا.

وفي إطار التذكير باستمرارية الاهتمام بالثقافي من قبل دراسات العلاقات الدولية يستدعي البعض رؤى المنظورات المختلفة لوزن البعد الثقافي ويقودنا ذلك إلى النقطة التالية.

ثانياً - البعد الثقافي ومنظورات العلاقات الدولية : الواقعية والليبرالية

يرى البعض⁽¹⁾ أنه من الصعوبة بمكان أن يدعى منظور وحيد في إطار العلاقات الدولية احتكاره للثقافة، وتتعلق وجهة النظر هذه من أن كافة المقتربات الكبرى في الحقل لها إدراكها ورؤيتها الخاصة بالثقافة. وقد يصدق هذا الرأي في جزء منه، فالواقع أن المتابع لأدبيات العلاقات الدولية بمختلف مدارسها يلحظ تزايداً في الاهتمام بدور الثقافة وتأثيرها على العلاقات الدولية. إلا أن الملاحظة بشأن هذه الكثافة في الاهتمام لا تكون صادقة إلا بتوضيح أن هذه المدارس المختلفة تستخدم كل منها الثقافة على النحو الذي يؤكد افتراضاته الأساسية من ناحية، وليكون استجابة للتطورات والأحداث الراهنة في العلاقات الدولية عبر السنوات القليلة الماضية والمعاصرة من ناحية ثانية. كما أن اهتمام هذه المدارس بالثقافة لم يصل إلى الاعتراف بالقدرة التفسيرية للبعد الثقافي، وهو الاعتراف الذي يمكنه تقويض الأسس والمنطلقات الأساسية للمنظورات الكبرى في الحقل. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال العرض لرؤية المقتربات الكبرى للثقافة وطبيعة تأثيرها على العلاقات الدولية.

المنظور الواقعي:

وتقوم الواقعية على افتراضات أساسية ثلاثة:

- الدول هي الفواعل الأساسية والهامة في السياسات العالمية، والدول فواعل عقلانية موحدة.
- أن محرك العلاقات بين الدول وهو الهدف الأساسي للدول في السياسات الدولية هو البقاء.
- أنه لا يوجد في النظام الدولي سلطة عليا لمنع أو الرد على استخدام العنف، ومن

(1) Fred Halliday, "Culture and International Relations", A New Reductionism?", in: Michi Ebata, Beverly Neufeld (eds.), Confronting the Political in International Relations, (UK: Macmillan Press Ltd, 2000), pp:50-53.

ثم فإن الأمن يتحقق فقط من خلال الاعتماد على الذات^(١).

وبالرغم من تواتر العديد من روافد الفكر الواقعي في استجابة لمتغيرات الواقع وتجديدا للمنظور الواقعي في مواجهة الانتقادات الموجهة إليه، إلا أنه تبقى تلك الافتراضات بمثابة المبادئ الأساسية لكل من ينتمي لذلك المنظور.

وتتلخص رؤية الواقعيين في إطار هذه الافتراضات - للدور الذي تلعبه الثقافة في التأثير على العلاقات الدولية على النحو التالي:

١. تنظر الواقعية - سواء التقليدية أو الجديدة - للعوامل الاجتماعية والثقافية باعتبارها مجالات غير ملائمة للدراسة من قبل باحثي العلاقات الدولية، فهي مجالات تحال دراستها لمختصى السياسات الداخلية^(٢)، وذلك اتساقا مع صيغة الفصل بين النظام السياسي الداخلي وبين الخارجي التي تتبناها الواقعية^(٣).

٢. ينظر الواقعيون للعوامل الثقافية كأداة توظف سياسيا من قبل الدولة باعتبارها لاعب موحد، احتكاري، يتمتع بإرادة واحدة - لتحقيق المصالح القومية "قالدول ترى روابط الأخوة والعقيدة والقرابة عندما يكون من مصلحتها أن تفعل ذلك"^(٤).

٣. والعوامل الثقافية هامة ولكن دلالتها وتأثيرها يكون داخليا، من خلال مفهوم القومية الذي تعمل الدولة على تعزيزه وتوجيهه لخدمة أهدافها. إذ يؤكد الواقعيون على استمرار الثقافة القومية كأساس ثابت للهوية الجماعية، فلا تزال المشاعر والقيم القومية تسيطر على العديد من الجماعات ذات الخبرة والتاريخ المشترك. وبالرغم من التغيرات العالمية إلا أنه من غير المحتمل أن تنشأ ثقافة تتجاوز عالم الأمم، وحتى إن حدث هذا الاحتمال البعيد، ستظل الدولة هي الوسيط الوحيد^(٥). ومن ثم فالواقعيون

(1) Timothy Dunne, "Realism", In: John Baylis & Steve Smith (ed.), The Globalization of World Politics, (Oxford: Oxford University Press, 1997), pp: 110-115.

(2) Sujata Chakrabarti Pasic, "Culturing International Relations Theory: A Call for Extention", in: Yosef Lapid (ed.), , The Return of Culture and Identity in International Relations Theory, Op.Cit, p: 85.

(٣) برتراند بادي، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٤) فؤاد عجمي "الاستدعاء"، في: الغرب وبقية العالم، مرجع سابق، ص ٤٦.

(5) Anthony D. Smith, " Towards a Global Culture ?", in: David Held and Anthony McGrew (eds.), The Global Transformation Reader: An Introduction to the Globalization Debate, (Cambridge: Polity Press, 2000), pp: 192-193.

يدافعون عن مفهوم الثقافة القومية وصموده لأنه جزء هام من أساس تفسير استمرار الدولة القومية في لعب الدور الأساسي في السياسات الدولية.

٤. ينظر الواقعيون ذات النظرة الوظيفية لدعوى إمكانية تطور ثقافة عالمية، ويسوقون على ذلك العديد من الأسباب: فالدعوة إلى ثقافة عالمية إنما هي نتاج أساسى للرغبة فى التوسع من قبل بعض المصالح السياسية والتجارية داخل عدد صغير نسبيا من الدول الصناعية المتقدمة، وبالأساس الدول الصناعية الغربية المتقدمة وليست نتاجا لعملية صهر ثقافى عالمى حقيقى. وبشكل عام فإنه لا يوجد مجتمع عالمى حقيقى أو ثقافة عالمية حقيقية طالما أن هناك نسبة كبيرة من سكان العالم معزولة عن الآليات الأساسية المستخدمة فى التعبير عن التجانس الثقافى^(١).

وفى التسعينيات، ومع سلسلة التغيرات العالمية التى شهدتها الثمانينيات والتسعينيات، قدمت بعض المحاولات الواقعية التى تعد تطويرا لهذه الرؤية، خاصة بشأن الثقافة؛ ويجدر الإشارة لبعض هذه التطورات، وذلك على النحو التالى:

أول هذه التطورات هو ما قدمه Alex Wendt^(٢) باعتباره مقتربا بنائيا للفوضى constructivist approach to anarchy. وهذا المقترح ينطلق من اعتبار الدول وحدات اجتماعية، تحدد نفسها، وتتعرف على الآخرين، وتحدد سلوكها من خلال التفاعل مع غيرها من الوحدات. والمعانى المشتركة بين هذه الوحدات -باعتبارها وحدات اجتماعية- تتم من خلال التفاعلات المتكررة بينها ليصبح هناك نوع من القوالب الإدراكية (المعايير) التى يتفق بشأنها الجميع^(٣). وباعتبار الدول وحدات اجتماعية، يصبح لكل دولة هويتين، إحداها ذاتية corporate Identity التى عرفها Wendt "الخواص الجوهرية ذاتية التكوين التى تكون الوحدة (الدولة)، بمعنى مكونات هذه الوحدة من أفراد، موارد طبيعية، مؤسسات، نظام المعانى المشترك"، وهذه الهوية الفردية تحركها مصالح أساسية أربعة: الأمن المادى

(1) Barry Jones, The World Turned Upside Down: Globalization and The Future of State, (Manchester: Manchester University Press, 2000), p: 67.

(2) Alexander Wendt, Identity and Structural Change in International Politics, in: Yosef Lapid (ed.), The Return of Culture and Identity in International Relations Theory, Op.Cit, pp: 47-63.

(٣) ويسهم الاستعانة بالبنائية من خلال تحويل السلوك الاجتماعى للوحدات إلى إشارات تفسر من خلال القوالب الإدراكية الناجمة من تكرار التفاعلات. بحيث يصبح هناك ما يشبه القاموس (المعانى المشتركة) حول أن السلوك (أ) يترجم إلى معنى معين، وهكذا.

physical Security، الأمن الوجودى ontological security فى علاقة هذه الوحدة بالعالم، الاعتراف بالوحدة من قبل الآخرين، تطوير دور الدولة فى تلبية الاحتياجات البشرية بحياة أفضل. والأخرى هويات اجتماعية social identity وهى "الهويات والمصالح التى تحصل عليها الدول من خلال التفاعل مع سائر الدول".

وبرغم ما يعنيه اقتراب Wendt من تحول بالنسبة لمكانة الثقافة فى المنظور الواقعى؛ إذ يعترف المقرب بأن المعايير والرموز توجه السلوك، وبأن لغة التفاعل - وليس الصراع - هى التى تضمن بقاء واستقرار الدول، كما يمثل هذا الإسهام تحولا فى النظر لمكونات القوة إذ يعد تعبيرا عن الطبيعة أو الهيكل الاجتماعى لسياسات القوة. حتى أن البعض^(١) يصنف هذه المحاولة بأنها "تحول واقعى ضمنى، ولكنه هام، نحو الثقافة"، إلا أن هذه المحاولة قد تعرضت للنقد من حيث استمرارية النظر للدول باعتبارها الفواعل الرئيسية الوحيدة فى السياسات الدولية، وافترض وحدة ورشادة هذه الوحدات. مع أنه -ثقافيا واجتماعيا- تتكون الدول من عدد لامتناهى من الفواعل والدولة نظام معقد من هذه الفواعل ولم تعد النظرة إليه باعتباره لاعب بسيط، احتكاري، وموحد بالنظرة الملائمة.

كما استمر مفهوم المصلحة والمتمثل فى "البقاء" هو المحرك الأساسى للدولة فى تفاعلها مع سائر الوحدات. والمنطلق أيضا من اعتبار الدولة كيان بسيط موحد تملك فيه الدولة وحدها سلطة تحديد مصحتها؛ والتى تحققها فى هذه المرحلة من خلال التفاعل مع الوحدات الأخرى وليس من خلال المناقشة والصراع.

كما تعرض مفهومه للمعاني المشتركة للنقد، فمن ناحية تجاهل تماما تعريف الكيفية التى من خلالها تنشأ المعاني المشتركة المعبرة عن الهوية الفردية للدولة، على اعتبار النظرة لوحدة الدولة وأنها لاعب موحد. ومن ناحية أخرى تعرضت النظرة الاستاتيكية للسلوك الاجتماعى وقابليته للتكرار والثبات للانتقاد^(٢).

والتطور الثانى: وهو ما يطلق عليه الواقعية الهيكلية، والذي يعتمد على الدمج بين مبادئ الواقعية الجديدة وبين فكرة المجتمع العالمى. ولقد ظهر هذا التطور عند Barry Buzan^(٣) الذى أعاد استدعاء مفهوم المجتمع الدولى، حيث يرى Buzan أن ثمة مجتمع عالمى

(1) Sujata Chakrabarti Pasic, Op.Cit, p: 87

(2) Ibid, p: 90.

(3) Barry Buzan, The Logic of World Anarchy: Neorealism to Structural Realism, (New York: Columbia University Press, 1993), pp: 336-345.

(world society) بصدد الظهور مميزاً في ذلك بين مفهومى "النظام الدولى"، و"المجتمع الدولى". فالنظام الدولى هو عبارة عن مجموعة من الدول (أو بمفهوم أكثر اتساعاً هو عدد من الوحدات السياسية المستقلة) والتي لا تشكل بالضرورة مجتمعا. فسلوك هذه الوحدات قد يكون ضرورياً في حسابات الوحدات الأخرى، ولكن بالإضافة لذلك هناك عناصر كالتفاوض، والمؤسسات والقواعد المشتركة لإنتاج العلاقات بين هذه الوحدات، وهناك الإدراك لوجود مصلحة مشتركة للإبقاء على كل ما سبق من ترتيبات" وفى ذلك اتساق مع مفهوم waltz للنظام بأنه "وحدات متفاعلة مهيكلّة طبقاً لمعايير منظمّة". والنظام عند Buzan سابق بالضرورة على نشأة المجتمع. ومن ثم فمن المعقول وجود نظام بدون مجتمع ولكن العكس غير منطقي ولا ممكن. والعنصر الأساسى لدى Buzan لنشأة المجتمع يتمثل فى وجود هوية مشتركة وثقافة مشتركة بين وحدات النظام. ويتبنى Buzan حجة وظيفية يقدم من خلالها تصوّره لنشأة المجتمع العالمى. فمن خلال إدراك الدول واعترافهم بوجود أسباب أمنية تدفعهم لأخذ مصالح الغير فى الاعتبار عند رسم سياساتهم الخاصة، ومع الإدراك للاعتماد المتبادل بين الأمن القومى فى الدول المختلفة تحل التفاعلات التعاونية محل السياسات التنافسية بين الدول وحدات النظام. ومع كثافة وتكرار هذه التفاعلات مع أو بدون توافق ثقافى- بين الدول، تصل إلى نقطة معينة يؤدى فيها انتظام التفاعلات وكثافتها إلى إجبار القيادات على تطوير درجة من التوافق والإدراك المشترك فيما بينهم. ومن منطلق مبدأ "البقاء" ينشأ المجتمع الدولى نتاج تطوير المصالح المشتركة فى الإبقاء على النظام. وتحت ضغوط البقاء، والمصلحة الذاتية المتبادلة تصوغ الدول مصالح وأهداف مشتركة تنتج عنها سلسلة من القيم والمعايير المشتركة واللازمة لتحول النظام إلى مجتمع. وهكذا، تصبح فكرة الفوضى ومركزية الدولة ومبدأ "البقاء" باعتباره المحرك الأساسى للدول غير متناقضة مع فكرة مجتمع دولى ناشئ ذا ثقافة مشتركة.

ومن ثم يمكن القول بأن بعض التيارات الواقعية فى مواجهتها للتحديات الراهنة أصبحت أكثر اعترافاً بالدور الذى تلعبه المتغيرات الثقافية.

التطور الثالث: وأكثر طبقات الواقعية اعترافاً بدلالة الأبعاد الثقافية فى التأثير على السياسات الدولية؛ وهى محاولة هنتجتون فى كتابته حول صدام الحضارات كما صنفها الكثيرون⁽¹⁾، فإن

(1) David Gress, "The Subtext of Huntington's Clash", Orbis, Spring 97, Vol.41, Issue 2, p: 285.

هذه المحاولة بالرغم من كونها إضافة إلى اهتمام المنظور الواقعي بالأبعاد الثقافية الحضارية والاعتراف بأن هذه الأبعاد تمارس قدرا لا يستهان به من التأثير على السياسات الدولية، إلا أنها في النهاية لم تسبق لديه الأبعاد الاستراتيجية والأمنية. كما أن الصراع على المصالح كان هو السمة الأساسية والدائمة للتفاعلات الدولية حتى وإن كانت حضارية، والمؤسسات الدولية استمرت في كتاباته تعبيراً وانعكاساً لمصالح ورغبات الأقوى في النظام. حتى الدول القومية كانت وما تزال بالنسبة إليه اللاعب الرئيسي في السياسات الدولية على أن تؤدي هذه الدول دورها من خلال الحضارات التي تنتمي إليها. وستتم مناقشة هذا الإسهام بقدر وافر من التفصيل في الفصل الثالث من الدراسة.

المنظور الليبرالي

ولا يختلف اهتمام الليبراليين بالثقافة على نحو توظيفي عما هو عليه بالنسبة للواقعيين، إذ يشير البعض^(١) إلى إنطلاق نظرية العلاقات الدولية الليبرالية من أن النزاع الدولي العسكري التقليدي في تضال مستمر وأن تنامي الأنماط الأخرى من التفاعلات مثل الاقتصادية والثقافية يقلل من فرص الصراع بل على العكس من ذلك يخلق فرصاً أكبر للاعتماد المتبادل ولخلق عالم يتسم أساساً بالتفاعلات عبر القومية، ولقد كانت هذه هي دعائم النظرية الليبرالية منذ بدايات القرن التاسع عشر على الأقل.

أما الكتابات الحديثة لهذه النظرية فنجدها عند Robert Kaplan, Joseph Nye, James Rosenau وغيرهم من منظري العولمة والذين يملكون حجة أكثر تطوراً بشأن الثقافة ترى أنها تعمل على تآكل الحدود فيما بين الدول ومن ثم فهي تخدم السلام وتتحو بالنظام الدولي نحو المزيد من التعاون، ويقدم Joseph Nye مقترناً أكثر ستاتيكية وإن كان لا يزال يتصف بالليبرالية حيث يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية وعن طريق "القوة الرخوة" - انتشار التكنولوجيا والثقافة ونمط الحياة - إنما تؤكد استمرارية قيادتها للعالم.

وتتلخص عناصر الرؤية الليبرالية^(٢) للدور الذي تلعبه الثقافة في العلاقات الدولية على النحو التالي:

-
- (1) Fred Halliday, "Culture and International Relations", A New Reductionism?", Op.Cit, p: 54.
- (2) David Rothkopf, "in Praise of cultural imperialism?", Foreign Policy, Summer 97, p: 41.

١. عادة ما يتم استخدام الثقافة وظيفيا من قبل النخب لتحقيق مصالحهم حينما تظهر الحاجة لذلك، وأن النزاعات الثقافية بصورها المختلفة -الدينية، والعرقية، وتلك التي تنور بين أبناء العمومات هي جميعها ظواهر قديمة وأمثلتها تدل على دأب القادة على توظيف الاعتبار الثقافية لتأجيج حمية شعوبهم وجنودهم ولتبرير سياساتهم أمام العامة، إلا أن الأسباب الحقيقية لهذه النزاعات أبدا لم تكن ثقافية.

٢. أن هذه الملاحظة الأولى تنطبق أيضا على الموجة الحالية من الاهتمام بالثقافة، والتي قد تستمر قرابة العقد أو ما شابه، وهو الاهتمام الذي يردده أنصار هذا الاتجاه إلى انتشار عمليات العولمة - على الأصعدة السياسية والاقتصادية وعلى النحو المشار إليه آنفا - ومن ثم فالظواهر الثقافية هنا هي جزء من الآثار التحولية للفترة التي يمر بها العالم، ومن ثم فقد ظهرت كآثار جانبية ونتاج عمليات وأسباب غير ثقافية. ومن ثم فإنها آثار مؤقتة ما إن تكتمل عمليات العولمة حتى تختفي النزاعات الثقافية لصالح ثقافة كونية واحدة تعبر عن مصالح إنسانية مشتركة تعبيرا عن الوصول لمرحلة الاعتماد المتبادل العالمي والكلية^(١). ومن ثم فإن هذه الفترة الانتقالية خطوة على الطريق الصحيح لا تلبث أن تختفي حين يتحقق التجانس العالمي.

٣. إن الدول تلعب دورا هاما في صياغة ثقافتها، وفي تغيير هذه الثقافة. والدول - في استجابة لمتطلبات السوق العالمي - ستتخذ إجراءات سيادية لتغيير بعض العادات الثقافية الراضة لقيم هذا السوق، ومن ثم فإنها ستفزع نحو المزيد من التجانس حتى يجب الاختلافات الثقافية تدريجيا.

ولا يخفى ما تتضمنه هذه الرؤية لمعنى الثقافة من كونها نتاج لعدد من الإجراءات والمؤسسات وأن انتشار نوع معين من ثقافة الاستهلاك أو ما شابه يعنى حدوث توحيد ثقافي، بمعنى أن التركيز هنا غالبا ما يكون على جانب مادي وتحويل مكونات الثقافة إلى أشكال مادية وهي نابعة من التعامل المنهجي مع الثقافة من خلال نظرة وضعية.

ومن ثم يخلص أنصار هذا الرأي إلى أن " الدور المتزايد الأهمية للثقافة الآن مصيره إلى الزوال، لتعود الثقافة وكما كانت دوما في الصفوف الخلفية كعوامل ثانوية في تأثيرها على العلاقات الدولية"^(٢).

(1) Michael J. Mazarr, Op.Cit, pp: 12-13.

(2) Ibid, p: 11.

وبالإضافة إلى هذين المنظورين الأساسيين يضيف البعض^(١) مقتربين نظريين آخرين في اهتمامهما بالثقافة كعامل مؤثر في العلاقات الدولية؛ أحدهما الهيكلية أو نظريات الأمبريالية، وسواء اتخذت هذه المقتربات صورتها الماركسية أو غير الماركسية فإنها على حد سواء قد رأت في الثقافة - بالتوازي مع القوى العسكرية، والاقتصادية والسياسية- أحد الميكانيزمات التي يحكم من خلالها المركز سيطرته على الأطراف التابعة له. وبذلك لا تعمل الثقافة هنا - مثلما هو الحال في النظرية الليبرالية- كمعزز للمساواة فيما بين الدول وإنما على العكس تقوى من التفاوتات وتعزز اللامساواة فيما بينها.

أما المدرسة النظرية الأخرى والتي تؤكد على دور الثقافة وأهميته في العلاقات الدولية فهي مدرسة ما بعد الحداثة postmodernism والتي تؤكد على أهمية الثقافة في بنية النظام الدولي من ناحية ومن ناحية أخرى فهي تترجم أو تحول ما يعتبره البعض نشاطا غير ثقافي (كالهروب، والديبلوماسية، وحفظ السلام، والتكامل الاقتصادي) إلى أشكال ثقافية - إلى نصوص texts - يمكن قرائتها باعتبارها موضوعات ثقافية حيث المجال مفتوح لتعدد التفسيرات، بل إن الحياة كلها تصبح نصا ومن ثم فهي ثقافة.

ومع الاتفاق على أنه دائما ما اهتمت دراسات العلاقات الدولية بالعلاقة ما بين الثقافة والعلاقات الدولية، إلا أن ثمة اتفاق أيضا على أن الفترة التالية على انتهاء الحرب الباردة تشهد تزايدا ملحوظا في الاهتمام بهذه العلاقة. فما أسباب هذا الاهتمام؟ وما هو الجديد في هذه الفترة؟

ثالثاً - البعد الثقافي في الأدبيات المعاصرة: استجابة لتطورات عالمية وعلمية

ويمكن التمييز بين مستويين أو مجموعتين من الأسباب المفسرة لهذه الاستجابة: - مع مراعاة دوائر التقاطع والتداخل بين المجموعتين كما ستوضح الدراسة فيما يلي:

١. أسباب مرتبطة بالاستجابة العلمية والأكاديمية

فمثلا يرجع Yosef Lapid هذه الأسباب لسلسلتين من التحولات الهامة في مجالين أولهما؛ التحولات العالمية، والآخر في المجال الأكاديمي للعلاقات الدولية؛ وقد أدى التفاعل بين السلسلتين إلى التزايد في الاهتمام بمفهوم الثقافة في أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة.

(1) Fred Halliday, "Culture and International Relations", A New Reductionism?", Op.Cit, p: 57.

وابتداء بمجال التحولات العالمية يشير المؤلف في هذا الصدد إلى أن انفجار القومية الانفصالية الحادث مع الانتهاء المفاجئ للحرب الباردة قد وجه، بل أجبر، المجتمع الأكاديمي في حقل العلاقات الدولية على إعادة النظر في المكانة النظرية للثقافة والهوية في الشؤون الدولية. وعلى نحو أوسع فقد بدا وكأن حقل العلاقات الدولية يستجيب إلى إدراك يزداد شيوعاً بأن ثمة حقبة دولية جديدة في طريقها للظهور، وعبر المؤلف عن ذلك بقوله "حينما يبدو النظام الدولي وكأنه يتحول ثقافياً بشكل ذاتي أسرع حتى من تحوله اقتصادياً وجيوبوليتيكياً، فليس من الغريب أو من غير اللائق أن يعيد حقل العلاقات الدولية وعلى نحو مماثل تعديل رؤيته النظرية والأمبريقية"⁽¹⁾.

ومع احتمال التحول نحو عهد جديد "للعولمة"، شهدت السنوات الأخيرة تزايداً للرؤية النقدية في حقل العلاقات الدولية مما أدى لقدر أكبر من المرونة في الحقل ومدارسه الكبرى. وتمثل العودة لمفاهيم الثقافة والهوية - في رأي الكاتب - جزءاً من "لحظة الانفتاح الثقافي" هذه. وبمراجعة ما ذكرته بعض أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة من أسباب لعودة وتجدد الاهتمام بالثقافي نجدها لا تبتعد كثيراً عن السببين أو مجموعتي الأسباب التي ذكرها Lapid وهما؛ التغير على أرض الواقع أو ما أطلق عليه التحولات العالمية من ناحية، ومن ناحية أخرى التغير في الحقل الأكاديمي للعلاقات الدولية وهما السببان شديداً الارتباط؛ حيث تنطلق الرسالة كما اتضح في الفصل الأول منها من أن التغير على أرض الواقع والمقصود به هنا طبيعة القضايا الدولية المثارة لابد وأن يجد تفسيره على المستوى النظري، فإن لم تستطع المنظورات والرؤى السائدة على مستوى النظرية شرح هذا الواقع وتفسيره فإن ذلك يعد مدعاة لإعادة النظر في النظرية وهذا ما كان عليه الحال في المراحل السابقة من تطور نظرية العلاقات الدولية كما أوضحت الدراسة تفصيلاً في الفصل الأول منها.

ويشير Fred Halliday إلى وجود عدة قضايا تتعلق بالعالم المعاصر جميعها فرضت البحث في التساؤل حول الثقافة والسياسة؛ وأولها؛ كما يقول أن الثقافة جزء ثابت وأساسي في الجدل الدائر حول العولمة من أنها تخلق عمليتين متضادتين الاتجاه، إذ تخلق العولمة عدداً من الروابط الكونية من جهة؛ وتؤدي في الوقت ذاته لبروز وانعاش الهويات المحلية والإقليمية و"التفتيتية" من جهة أخرى. والحجة هنا أن العولمة ليست فقط تؤدي إلى خلق سوق عالمية موحدة، ولا أنها تؤدي لظهور شبكة موحدة من المؤسسات السياسية؛ لكنها أيضاً تخلق مجالا

(1) Yosef Lapid, Op.Cit, p: 4.

ثقافيا عبر قومي تمارس فيه أدوات العولمة عملية تآكل للاختلافات السابقة والتي كان يتم تعريفها أو تحديدها على أسس قومية، وذلك بالتوازي مع تنامي وتنوع عدد من كيانات اجتماعية وثقافية جديدة تتحدى التصنيف السابق على أسس قومية وتقليدية، وتبعاً لمفاهيم الهوية والتاريخ. وكما يقول Halliday فإن اتجاه النقاش الغالب في العلاقات الدولية ينظر للعولمة على أن لها تأثيران أحدهما تفتيتياً والآخر دمجياً على الثقافة.

ثانياً: وعلى مستوى آخر؛ اتخذ النقاش حول ثقافة العولمة اتجاهها آخر - خاصة في العالم غير الغربي - اتجاه رافض وجد التعبير عنه في نظريات "الأمبريالية الثقافية"، والتي كما يوضح Halliday تتداخل مع نظرية المؤامرة في نقطتين أولاهما أن الإعلام الأمريكي وربما إعلام الدول الغنية بشكل عام يتحكم في العالم، والنقطة الثانية أن أكثر صور هذا التحكم أو أهمها هو هيمنة ثقافة الاستهلاك الغربية.

ثالثاً: أن الاهتمام الحالي بالبعد الثقافي للعلاقات الدولية فرضه تجدد الاهتمام والتأكيد في العلاقات الدولية على القومية، الهوية، الوطنية، التقاليد، الجذور وجميعها كما يرى Halliday الكلمات المفتاحية للتسعينيات. هذا في المناطق حيث يسود السلام والتي ارتبطت في ذات الوقت بالتساؤل عن السيادة السياسية والاقتصادية في مناطق من العالم مثل البلقان التي تفجر فيها النزاع العرقي. وكذلك في النقاش حول القومية والذي وجد العيد من التطبيقات له في العلاقات الدولية سواء كان على مستوى الأمن والسلام أم على المستوى القيمي وحجته بأن القومية مشروعة ومرغوبة وأنها أداة لتحقيق مبادئ الديمقراطية في العالم المعاصر.

رابعاً: وجود اتجاه يرى في النظام الدولي وفوق كل شيء حيزاً تهيمن عليه الصراعات ما بين الثقافية والعرقية؛ ويرى أنصار هذا الاتجاه أننا ومنذ نهاية الحرب الباردة ندخل مرحلة دولية جديدة من الصراع المعولم القائم على الثقافة⁽¹⁾.

٢. أسباب خاصة بطبيعة المرحلة الراهنة من مراحل تطور العلاقات الدولية

وفي إطار الدراسات التي اهتمت ببلورة الأسباب الخاصة بطبيعة المرحلة الراهنة باعتبارها السبب وراء الاهتمام الحالي بالثقافة، يمكن التمييز أيضاً بين اتجاهين؛ فبالرغم من اتفاق هذه الدراسات على تزايد مساحة الحديث عن البعد الثقافي وعن تأثيره على العلاقات

(1) Fred Halliday, "Culture and International Relations: A New Reductionism", Op.Cit, pp: 47-49.

الدولية، وكذلك اتفاقها على وجود دوافع سياسية وبالتحديد دوافع مرتبطة بمصالح مراكز القوى الدولية إلا أن هناك ثمة اختلاف يميز بينهما؛

فالاتجاه الأول: يرى أن هذه الدوافع التوظيفية للبعد الثقافي هي كل ما يعطى هذا البعد النّقل الذى يحظى به فى الآونة الأخيرة. إذ يرى البعض^(١) أن اللجوء للحديث عن الثقافة والحضارة والدين فى الخطاب الغربى قد اقترن فى كل مراحله - وهو ما ينصرف إلى المرحلة الراهنة أيضا- بمراحل التحولات والانعطافات الكبرى فى التاريخ وأن الغرض منها جميعا كان سياسيا، وحيث لم يكن " الهدف من هذه الاستعادة التاريخية الاستنتاج بأن التاريخ يعيد نفسه، ... بل إن الهدف هو الاستدلال على تنوع وتشابك مستويات الأحداث فى مرحلة التحولات والانعطافات الكبرى فى التاريخ؛ فالقرن الخامس عشر والسادس عشر يشكلان مرحلة التأسيس لأوروبا الحديثة، ولكنهما يشكلان أيضا مرحلة التأسيس للعلاقات غير المتكافئة مع العالم الإسلامى والشرق إجمالاوالذى تطور إلى نشوء رأسمالية توسعية تعتمد على الحروب والاكتماح والسيطرة والإلحاق، وفى ظل مشروع حضارى عالمى تعددت تسمياته وتلويناته وشعاراته خلال القرنين الأخيرين بين التمددين والتحديث والتحويل الديمقراطي أخيرا. إلا أن هذا المشروع الحضارى فى كل الأحوال والمراحل، يعبر، صراحة أو ضمنا، تشجيعا أو إعاقة، عن مصالح القوى والدول الرأسمالية الصناعية المهيمنة على العالم. فكان منطق السوق والتسويق والتنافس على الأسواق يبتلع مجالات الثقاف وأقنية التفاعل الثقافى. وكل خير وجمال ونفع فى مشروع الحضارة العالمية لا يتوظف فى عملية الاغتناء الثقافى والتلاحق الحضارى، بل فى ثقافة الاستهلاك ومعاييرها الذوقية والقيمية الأحادية الجانب. أما عن الاهتمام الراهن بمفاهيم الحضارة والثقافة والدين ... فإنه "إذا أضفنا إلى تركة الاستعمار وإلى ذاكرة الحرب الباردة وحركات التحرر الوطنى والقومى ما استجد وما يستجد الآن من انفجار وتفكك لتسويات سايكس بيكو ولوران وللمشروع الصهيونى ولمشروع الوحدة العربية، ومن فراغ وهواجس ولدت فى آسيا الوسطى وباكستان وإيران وتركيا والهند بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، ومن قلق نجم عن الانفجار السكانى والتباس العلاقة بين شمال وجنوب، بانّت صورة لصراعات العالم مختلفة فى أسبابها وتعبيراتها عن تلك الصورة المبسطة التى يقدمها هنتنجتون". ومن هنا تترجم الظواهر التى تتخذ كقرائن على تنامي أهمية البعد الثقافى فى العلاقات الدولية ترجمة مختلفة؛ فمثلا يصبح "انبعاث الثقافات الفرعية لحضارة قديمة

(١) د. وجيه كوثرانى، مرجع سابق، ص ص ٩٦-٩٩.

كالحضارة الإسلامية - هو صيغة من صيغ يقظة المغلوب الذي يلجأ إلى الذاكرة الجماعية الثقافية للاحتماء والاحتجاج والرفض، وأن الثقافة المقاومة أو المصادمة اليوم، والتي تصدر عن مخزون من الذاكرة الجماعية والمقدس الديني، ليست حضارة بالمفهوم الذي يعنى أنساقا فكرية وفلسفية وإبداعية وإنتاجا للمعرفة على المستوى الانساني والعالمي، كما كان شأن الحضارة الإسلامية سابقا، بل إنها نمط من ثقافة فرعية لحضارة أصبحت، في حال العرب والمسلمين، تراثا وتاريخا ومشروع لاستلهاام حضارة إسلامية جديدة." وفي هذا الإطار تستدعى العديد من النماذج التي ذكرها هنتجتون في دراسته باعتبارها أمثلة على بروز العوامل الثقافية والحضارية في العلاقات الدولية الراهنة واصفا إياها بأنها نماذج من تكوينات طائفية - دينية وإثنية وقبلية - كانت موجودة في عالم الحرب الباردة، بل في عالم ما قبل الحرب الباردة. ويعيد سبب تحول هذه التكوينات الثقافية إلى عناصر صدام بسبب التفكير والتفكير الذي حصل لها بفعل عوامل ذاتية وخارجية. "وما أن طل القرن العشرون عبر حربه الأولى حتى كان النظام العالمي يتشكل في أطرافه (المستعمرات ومناطق النفوذ) عبر تفكير مبرمج ومدرّس وموظف لتلك التكوينات الثقافية والاجتماعية والإثنية، وفقا لخطوط جيوسياسية ومراكز نفوذ ومصالح وطرقات وثروات واستتبعات ثقافية وسياسية للقوى المحلية من إثنيات وقوميات وقبائل وجماعات دينية ووطنية ومذهبية وعشائرية".

ويخلص هذا الاتجاه في النهاية إلى أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية هي المرجعية الحقيقية لهذه الأحداث والصدمات الدولية، وأنها لا يمكن أن تكون تعبيرات ودلائل على تأثير متزايد لعوامل الثقافة والحضارة والدين. فكل هذه العناصر أسماها الخطاب الغربي منذ أواخر القرن التاسع عشر خصوصيات ثقافية، ودخلت حقولا وموضوعات في البحث الأنثروبولوجي والإثنوبولوجي، كما وظفت في السياسات الغربية تجاه المجتمعات الأهلية، وفي إقامة الإدارات المحلية وبرامج الثقافة والتعليم. وإذا كانت هذه العناصر تتفجر الآن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة - فإنما يعبر انفجارها في الأمكنة التي تتفجر فيها عن ضيق وتوتر ومخاوف وهواجس جماعية، ولعوامل كثيرة لا علاقة لها بالثقافة أو الحضارة أو الدين ... والأنسب أن نبحث عن هذه العوامل الآن في مناطق الجنوب لنجدها في أسباب الفقر وسوء توزيع الثروة والتكاثر الديمغرافي وانسداد أبواب الرزق والعمل والخلل في توزيع السلطة ودخول سلطة الدولة طرفا في الصراعات الأهلية... كما أنه من المفيد أن نبحث عن هذه العوامل في مناطق الشمال لنجدها في تفاقم الأزمة الاقتصادية والبطالة المتزايدة والموزاييك

الديمغرافى الداخلى بين أصيل ووافد وبين وطنى وأجنبى والهجرة المتصاعدة من مناطق الجنوب.

ويعبر جاك هيرش عن الفكرة نفسها تقريبا إذ يؤكد أنه "من الممكن الاتفاق فى رأى على أن السياسة وأنظمة الحكم والأيدىولوجيات تعد جميعا مسائل تدخل الثقافة والحضارة فى تحديد معالمها إلى حد ما. أما فى تفاعلات السياسة الدولية (عمليات اتخاذ القرار من يوم إلى يوم، أو من أزمة إلى أزمة، أو من حرب إلى حرب) فإن الدول القومية تظل دائما هى العامل الحاسم فى تحديد مجرى الأحداث على الساحة الدولية"^(١). ويقول أيضا فى نفس الدراسة "وفى الوقت الراهن لم يعد مؤكدا ما إذا كان المنهج الثقافى هو المستوى الملائم للتحليل فى محاولة تفسير ظاهرة عدم الاستقرار الفعلى والمحتمل على السواء. فمن عيوب هذه النظرة أن الغرب يميل إلى تحليل العالم من وجهة نظر أوربية المحور. ومن هذا المنظور لا تعتبر الحضارة الأوربية- الأمريكية جزءا من المشكلة، فهى ليست سوى جزءا من الحل، فهى لا تشجع على التنوع، وفى الوقت نفسه فإنها تشدد على أن النسبية الثقافية والجبرية الثقافية هما المسئولان عما يحدث من اضطراب. ويعترف هنتجتون نفسه بحدود هذا الرأى، وهو ما يتضح ضمنا فى الوعى بالعنصر غير الثقافى وراء قضية المواجهة بين الغرب وكل ما عداه فى سياق السيطرة الغربية وما تلقاه من مقاومة"^(٢).

وفى هذا الإطار يبرر تزايد الحديث عن الثقافة باعتبارها مجرد أداة أو على الأكثر تعبير عن تناقضات النظام الدولى الاقتصادية ولكنها ليست سببا. "يعنى ذلك أننا نواجه تناقضات شديدة فى الرأسمالية الدولية، مما يدل على أنه نظام يدل ينص على التقسيم الجائر للعمل والتوزيع الجائر لثمار هذا العمل، رلا يمكن أن يسفر إلا عن توترات وإحباطات على المستوى الدولى"^(٣). كما يؤكد فى موضع آخر من نفس الدراسة فكرته عن أن العوامل الثقافية إنما هى دالة فى غيرها من العوامل وبالذات الاقتصادية منها فيقول "إن الوعى بالاتجاهات الجديدة يمكن أن يسهم فى زيادة تفهم المفارقات الثقافية التى شاعت فى العالم فى الوقت الحاضر. فإننى أرى أننا على أبواب مرحلة جديدة من الرأسمالية العالمية. وقد أصبحت

(١) جاك هيرش، "صدام الحضارات - توصيف أميرالى من منطق فرق تسد"، فى، د. فخرى لبيب

(محرر)، مرجع سابق، ص ٣٨٢.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٣٨٤-٣٨٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٨٥.

الهيمنة الأيديولوجية الغربية غير مستقرة في العالم، وإن كانت قوة الغرب السياسية والاقتصادية لم تفقد بعد قدرتها على تحديد معالم السياسة العالمية، فالتطورات الجديدة أصبحت تتحدى بنية القيم والأمور التي سبق التوصل إلى تفاهم بشأنها في إطار نظام عالمي^(١).

الاتجاه الثاني وهو الاتجاه الذي يجمع ما بين التأكيد على استخدام البعد الثقافي لتدشين مصالح وأهداف ومراكز القوى الدولية الكبرى، إضافة إلى التأكيد على المضمون العلمي والدراسي لهذا البعد الثقافي الحضاري في ظل هذه المرحلة من العلاقات الدولية. فالاهتمام بهذا البعد من أبعاد دراسة الظاهرة الدولية له ما يبرره وما يجعله مطروحا وبقوة باعتباره مفسرا للعديد من الظواهر الدولية الراهنة وباعتباره كذلك بعدا واعدا يحمل العديد من أوجه إثراء الدراسة النظرية للعلاقات الدولية.

إذ يرى البعض^(٢) أن "الاهتمام بالعلاقة بين الحضارات يمثل تجسيدا واضحا لبروز الاهتمام أو تجدده وانبعائه وإحيائه بالبعد الثقافي الحضاري باعتباره مجالا تتجسد على صعيده صراعات جديدة للقوى ويتم على صعيده اختبار توازنات القوى، نظرا لأن دور العوامل الاجتماعية والثقافية قد برز -أو تجدد بروزه- في العلاقات الدولية بالمقارنة بالبروز السابق للعوامل التقليدية السياسية -الاستراتيجية- وهي العوامل التي حازت الأولوية حتى نازعتها الصدارة، منذ بداية السبعينيات، العوامل السياسية-الاقتصادية.

بعبارة أخرى، بعد أن حازت المداخل والقضايا الواقعية التقليدية الأولوية لدى دارسي وممارسي العلاقات الدولية في مرحلة الحرب الباردة، وبعد أن برزت أولوية المداخل والقضايا المتصلة بعلاقات الاعتماد المتبادل الاقتصادي والتبعية الاقتصادية في مرحلة الانفراج وتصفية القطبية الثنائية، تبرز الآن -في مرحلة العولمة- أولوية نظائرها الاجتماعية والثقافية".

(١) المرجع السابق، ص ٣٨٧.

(٢) - د. نادية محمود مصطفى، "حوار الحضارات في ضوء العلاقات الدولية الراهنة"، في، محاضرات في حوار الحضارات، أعمال ندوة كيف ندخل سنة حوار الحضارات، (بمشق، المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠١)، ص ١٤٩-١٥٠.

- د. نادية مصطفى، إعادة تعريف للسياسي: رؤية من داخل حقل العلاقات الدولية" في: د. نادية مصطفى (إشراف وتحرير)، علم السياسة: مراجعات نظرية ومنهجية، (قسم العلوم السياسية - سلسلة محاضرات الموسم الثقافي (٤-٥)، ٢٠٠٤)، ص ص ٤٢٣-٤٣٣.

وترصد هذه الدراسات سلسلة من التغيرات العالمية الكفيلة بأن تحيل الاهتمام المتنامي بالأبعاد الثقافية - الحضارية الراهن إلى أنه نتيجة لازمة عن هذه التغيرات وأنه المسار الطبيعي للدراسة الأكاديمية للحقل في هذه المرحلة. فمنذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وانتصار النموذج الغربي بدون الدخول في الحرب - بإشارة صريحة إلى الهزيمة الداخلية وإدراك عدم القدرة على المقاومة والتغيير وإصلاح النموذج من الداخل - وهو الأمر الذي طرح وبشدة إشكالية العلاقة بين الداخلي والخارجي، والتي وقعت في صميم جهود التنظير التي شهدتها كل مرحلة من هذه المراحل من تطور العلاقات الدولية في القرن العشرين، إلا أن اتجاه هذا التطور من بداية القرن إلى نهايته قد عكس تزايدا مطردا في درجة تأثير الخارجي على الداخلي. وفي طبيعة هذا التأثير ونطاقاته بحيث يمكن القول إننا نعاصر حاليا اختراقا كثيفا من الخارجي بحيث تآكلت وتهاوت الحدود بينه وبين الداخلي، ومن ناحية أخرى لم يعد هذا الاختراق قاصرا على النطاقات السياسية التقليدية أو الاقتصاد السياسي، ولكن امتدت هذه النطاقات لتشمل الاجتماعي والثقافي أيضا^(١).

ومع بروز مصطلح العولمة، ومع حرص الاقتربات الشاملة من العولمة إلى التنبيه إلى البعد الثقافي الاجتماعي إلى جانب الأبعاد التقليدية التي جرى التركيز عليها في تحليل العلاقات الدولية، بحيث أضحت عولمة الثقافة والمجتمعات أو العولمة والثقافة من أهم المستجدات التي يمكن القول إن صعودها (بدون انفصال عن السياسي - الاقتصادي) يميز المرحلة الراهنة من العولمة. مما فرض مهمة تقديم رؤية شاملة حول خريطة الأبعاد المختلفة للعولمة، وهي الأبعاد التي تهتم بأحدها بمنأى عن الأخرى مجالات دراسية أخرى، وهي المهمة التي تتفرد بالقيام بها للدراسات الدولية وتمثل الإضافة الحقيقية في دراسة التغيرات العالمية الراهنة^(٢).

ولكن الدافع وراء انتشار الحديث بهذه الكثافة عن العولمة وبالذات أبعادها الثقافية - الاجتماعية ليس فقط مواجهة تحديات الواقع أو الاستجابة لها ولكن أيضا "يمتد إلى الإطار القيمي الذي يغلف هذا الواقع ويؤطره والذي ينبثق عن منظومة القيم والمصالح الغربية الرأسمالية" وكذلك "ولا غرابة إذا أن يلحظ المراقب والباحث والأكاديمي أن ساحة الخطاب الغربي، والذي تم تدشينه بقوة منذ عقد، حول العولمة زاخرة عامرة بما يتصل بالثقافة

(١) المرجع السابق، ص ص ١٥٠-١٥١.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥٩.

والحضارة والدين، وهذا هو دأب العلاقة بين السياسة وبين الأكاديمي في الغرب. ففي مرحلة الاحتلال العسكري والاستعمار التقليدي طغت الدراسات والنظريات الاستراتيجية-العسكرية على غيرها. وفي مرحلة الاحتلال الاقتصادي والاستعمار الجديد والتبعية طغت دراسات الاقتصاد السياسي الدولي الجديد، والآن تنمو الاهتمامات حول العولمة والثقافة، العولمة والهوية، الثقافة العالمية، العولمة الثقافية. كما يعلو الخطاب عن حوار الحضارات أم صدام الحضارات وعن حوار الأديان ليس في الأوساط الأكاديمية والثقافية فقط ولكن السياسية أيضا. وهذا الوضع الآن لا يعكس إلا تأكيد القناعة بأن المواجهة ليست حول السياسة والاقتصاد فقط ولكن الحضارة والدين في قلبها^(١).

ويستكمل البعض^(٢) هذه الرؤية موكلا الاهتمام الذي يلاقيه البعد الثقافي للعلاقات الدولية خاصة في الخطاب الغربي ومن ثم الخطاب العربي إلى التوقيت أو "السياق التاريخي". ففكرة أهمية العوامل الثقافية والحضارية في النزاعات الدولية ليست جديدة، والأهمية التي أحيطت بها هذه الفكرة في السنوات الأخيرة خاصة مع صمويل هنتجتون ارتبطت بالسياق التاريخي الذي ظهرت فيه التحولات القيمية العالمية. فسقوط الشيوعية لا يعنى أن الرأسمالية بخير فكل منهما ينهل من جذور الثقافة المسيحية-اليهودية. وفي عالم اليوم تزداد موجة العودة إلى الأصوليات والروحانيات في كل البلدان. وإذا كانت هذه هي مصادر النزاع الدولي المقبل وأسباب الانقسام بين أفراد البشرية -حسب هنتجتون- فإن تخوف الغرب نابع من ظهور جيل جديد -خاصة في العالم الإسلامي- لا ينظر إلى هذا الغرب من مركب نقص، بل أضحي يشكك كثيرا في الأسس الفلسفية للحضارة الغربية... وهذا التحول في وعي الشعوب ينبئ الشمال بأن مشروعه الاستعماري بدأ يستنفذ أغراضه ومعه الفئة المتواجدة في مراكز السلطة في عالم الجنوب والتي هي جزء من الإنلجنسيا المتغربة والمستلبة ثقافيا والتي أوصلها الغرب إلى انحكم واعتمد عليها في تنفيذ مخططة الاستعماري. والمنطق هنا الخوف من انتهاء الهيمنة الغربية في ظل المغيزات العالمية الراهنة. فالغرض الآن "إعطاء أولوية للتواصل الثقافي بين الشعوب قصد احتواء النتائج السلبية المترتبة عن ذلك"^(٣).

(١) المرجع السابق، ص ص ١٧١-١٧٢.

(٢) إبراهيم أسعيدى، مونيح رحيمي (مؤلفان)، نظرية صدام الحضارات أو التهديد الإسلامي واقع أم اختلاق؟، سلسلة الحوار: ٣٣، (الدار البيضاء، منشورات الفرقان، الطبعة الأولى ١٩٩٩) ص ١٠٨.

(٣) المرجع السابق، ص ١١٣.

وبالرغم من هذا الاعتراف بتدخل الاعتبارات الخاصة بالمصلحة في الفترة الراهنة من العلاقات الدولية في بلورة البعد الثقافي الحضاري ورد الاعتبار لهذه المفاهيم على مستوى الواقع والدراسة للعلاقات الدولية، إلا أن دراسات هذا الاتجاه تؤكد على الأسباب العلمية والأكاديمية لهذا البروز. وكذلك تؤكد على أن هذا الاهتمام فرصة لتحقيق إثراء معرفي لمجال الدراسة ولتقديم اجتهادات نظرية ومساهمات علمية غير غربية وبالتحديد إسلامية في هذا الصدد، وسنعرض لهذا بقدر أكبر من التفصيل في موضع آخر من الدراسة.

المطلب الثاني

تحديات الاهتمام بالبعد الثقافي وإسهاماته

ينشغل المهتمون بدراسة الثقافة في إطار العلاقات الدولية بتوضيح ما يمكن أن تقدمه هذه الدراسات من إسهامات للحقل. وانطلاقاً من هذا الشاغل كان الاهتمام بما كانت عليه دراسة الثقافة في دراسات العلاقات الدولية في مراحلها السابقة، والبحث في أسباب عدم إنجاز التقدم بشأن هذه الدراسة، وهو ما تعتبره أدبيات هذه الفترة بمثابة معوقات أمام دراسة الثقافة. ومن ثم فإن إسهام الثقافة في إطار العلاقات الدولية يتوقف -بدرجة ما- على التغلب على هذه المعوقات أو التحديات.

ومن ثم تهتم الدراسة في هذا المطلب بتوضيح أهم أبعاد هذه التحديات والتي من أهمها؛ عودة الاعتبار للتنظير المعياري، الانفتاح على أشكال أخرى للمعرفة غير صورتها الغربية، ثم المراجعة النقدية لمنهج التعامل مع المتغير الثقافي .. والتغلب على هذه التحديات مرتبط بتحقيق مجموعة من الإسهامات نتعرض لها بقدر من التفصيل.

أولاً - تحديات دراسة الثقافة في حقل العلاقات الدولية

١. تحدى رد الاعتبار للتنظير المعياري

وهو التحدى الذى عول عليه الباحثون كثيراً بصفته يحل العديد من مشكلات التعامل مع الثقافة، مفاهيمياً ومنهجياً، داخل الحقل. ولقد فرضت هيمنة مقولات الوضعية هذا التحدى على دراسة الثقافة منهجياً في إطار العلاقات الدولية. فالتنظير الوضعي، أياً كانت صورته، قد

احتكر تعريف العلم، بوصفه منفصلا عن القيم، وتعريف المناهج "العلمية"، وتعريف المفهوم، وأساليب الدراسة ... إلخ، وهى الأمور التى تشكل أكثر ما تعانيه دراسة الثقافة من مشكلات داخل الحقل. ومن ثم يتمثل التحدى فى الاعتماد على جهود النظريات النقدية من أجل مراجعة الافتراضات الوضعية وإخضاعها للنقد والمراجعة من جهة، مع مواصلة جهود تطوير التنظير المعيارى وإعادة الشرعية له من جهة أخرى، وهو الأمر الذى يسهم فى دفع دراسة الثقافة داخل حقل العلاقات الدولية من عدة زوايا على النحو التالى:

أولا: إعادة تعريف معنى العلم، ونفى إمكانية الفصل بين الحقائق من جانب باعتبارها أساس العلم وبين القيم من جانب آخر. والجهود فى هذا المجال كفيلة بأن تحل قضية اعتبار الثقافة موضوعا للدراسة العلمية⁽¹⁾.

ثانيا: أن رد الاعتبار للتنظير المعيارى يدفع بمفاهيم مثل؛ الهوية، الآخر، الدين، القيم، الثقافة، الحضارة، وغيرها إلى بؤرة البحث والدراسة والاهتمام العلمى. ومن ثم لا يصبح الحديث عنها بغزارة من موقع دفاعى كما يحدث الآن⁽²⁾.

ثالثا: أن نقد الوضعية ووضعها محل التساؤل، مع رد الاعتبار للتنظير القيمى ينصرف أيضا إلى مناهج وأساليب الدراسة فى الحقل. بمعنى الانفتاح على مجالات وحقول شتى من داخل العلوم الاجتماعية بحثا عن أنسب الوسائل أو المناهج، ليس فقط، لدراسة الثقافة ولكن قبل ذلك لتحديد أين نجد هذه الثقافة ؟ . وفى هذا الشأن تقول Roxanne Doty، إحدى المهتمين بدراسة الثقافة فى حقل العلاقات الدولية، "إن الجهود السابقة فى الحقل قد دأبت على البحث عن الثقافة فيما انطبقت عليه شروط "الخطاب العلمى"، لكن الثقافة، بمعنى التعبير عن الرغبات والدوافع الجمعية من خلال اللغة، تشبه اللغة الأدبية، والبحث عنها قد يكون فى الشعر، أوفى السينما، أو فى الأدب القصصى، أو فى الخطاب العلمى. هذا إذا ما أراد الباحث التوصل إلى فهم حقيقى لمعنى الثقافة، فهم حقيقى للرغبات والدوافع الجمعية (the semiotic element) المعبرة عن نفسها فى الثقافة، والتى تتجاوز كثيرا المبنى اللغوى التى تفرغ هذه

(1) Yosef Lapid, "the challenges of studying culture in international relations" in, "so how do you do culture?: a workshop to discuss methodological approaches to studying culture in international relations", April 14, 2000. Center for international studies, university of Southern California. pp: 7- 8.

(2) Ibid, p: 9.

الرغبات من خلاله^(١). إذن المطلوب البحث عن الثقافة في الخطاب غير العلمي كما هو في الخطاب العلمي.

٢. تحدى الانفتاح على أشكال أخرى من المعرفة غير صورتها الغربية

فالبحث في الثقافة يشترط مسبقا الانفتاح على أشكال أخرى من المعرفة غير صورتها الغربية من جهة، كما أن المضي قدما في جهود دراسة الثقافة يعزز هذا الانفتاح من جهة ثانية. والحجة هنا كما يصوغها البعض^(٢) تتلخص في أن؛ "المعرفة الغربية هي معرفة محددة ثقافيا، أي أنها معرفة محلية، وهي معرفة غرضية تم استقاؤها من خلال مراحل تطور بيئتها التي نمت في ظلها فهي معرفة تطورت لخدمة مشروعات محددة عقليا، ومن ثم فهذا ينقض أساس الادعاء بعالمية هذه المعرفة. ومن ثم فطرح الثقة بدعوى الموضوعية والعالمية التي قادت الجدل والنقاش حول صياغة المناهج العلمية يصبح أمرا مشروعاً ولازماً ... للحيلولة في حد ذاتها هو توجه ثقافي نقره في تقاليدنا العلمية الغربية، لكنه ليس بالضرورة معتبرا في غيره من التقاليد".

ومن ثم، فدراسة الثقافة تلزم الباحث على الارتباط بمجتمعه والانطلاق منه، ومن ثم يصبح المجال مفتوحا لتعدد اتجاهات الدراسة وتعدد الاسهامات بتعدد الثقافات ذاتها، ووضع حد لاحتكار المعرفة الغربية لأمر مثل تعريف العلم، والمناهج، ومجالات الدراسة، والأجندة البحثية ... وغيرها من الأمور التي إن لم تتم في حقول العلوم الاجتماعية فلن تتم في غيرها من الحقول المعرفية. وتسمح عودة الثقافة لبؤرة الاهتمام في دراسات العلاقات الدولية بتوفير هذه الفرصة، ومن ثم تسمح بتقديم إسهامات منظورات حضارية للعلم. ولقد كانت مراجعة حالة العلم معرفيا ومنهجيا ونظريا من أهم الدوافع والمبررات التي استندت إليها جهود علمية لبناء منظور إسلامي لدراسة العلاقات الدولية^(٣).

(1) Roxanne Lynn Doty, "The Challenges of Studying Culture in International Relations: Theory, Epistemology, and "Meta- Method ", in, "so how do you do culture?: elations", Op.Cit, pp: 10-11.

(2) Ann Tickner, in, "so how do you do culture?: a workshop to discuss methodological approaches to studying culture in international relations", Op.Cit, pp: 18-19.

(٣) د. نادية مصطفى، عملية بناء منظور إسلامي لدراسة العلاقات الدولية: إشكاليات خبرة البحث والتدريس، ف: د. نادية مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح، دورة المنهجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية: حقل العلوم السياسية نموذجا، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي-مركز الحضارة للدراسات السياسية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢) ص ص ١٨٧-٢٤٠.

٣. مراجعة أسلوب التعامل مع المتغير الثقافي:

وينتقد بعض المهتمين بتجديد البحث والدراسة في الثقافة في حقل العلاقات الدولية أسلوب التعامل مع متغير الثقافة في نظريات للعلاقات الدولية، على اعتبار أن هذا الأسلوب يعانى من عدة أمور أعاقَت دراسة الثقافة في الحقل، ومن أهم هذه الأمور:

أولاً: الميل نحو معاملة المتغير الثقافي باعتباره المتغير الأخير (Residual variable)، بمعنى اختبار تأثير كل المتغيرات الأخرى الممكنة، فإذا لم تستطع هذه المتغيرات تفسير المخرجات، يكون السبب هو للمتغير الثقافي^(١).

ثانياً: أو على العكس من التوجه السابق، الميل في الكتابات المعاصرة نحو إقحام "الثقافة" في كل موضوع، في كل جملة، باعتبارها موضة أو ديكور يَجمَل به الموضوع^(٢).

وكلا التوجهين يعمل في عكس لتجاه التعامل مع الثقافة على نحو جدى يكفل لها احترام أعضاء الجماعة البحثية داخل الحقل، "فالمطلوب هو إيجاد السبيل ما بين " لا مكان للثقافة " وبين " الثقافة في كل حادثة مفردة "، فالثقافة ليست موضوعاً ولا هي قضية مفردة، الثقافة هي رؤية شاملة^(٣).

ثانياً - من التحديات إلى الإسهامات

إن هذه التحديات، والتي تعد الشغل الشاغل حالياً للمهتمين بدراسة الثقافة في العلاقات الدولية، إذا ما تم التغلب عليها ومواجهتها فإنها تعد إسهامات في حد ذاتها تثرى بها دراسة الثقافة حقل العلاقات الدولية، فانتقاد الوضعية ورد الاعتبار للتظير المعيارى، وإعطاء دفعة للدراسات النقدية، وإعطاء دفعة للدراسات النظرية في موضوعات إعادة تعريف العلم، وإعادة تعريف مجال علم السياسة كلها محاولات للإسهام لا تزال قيد التطوير.

ويقول Yosef Lapid بصدد إسهامات عودة الثقافة لنظرية العلاقات الدولية إننا نعاصر الآن في حقل العلاقات الدولية ما يمكن تسميته "الهوس الثقافي (cultural mania)"، ولذا فإنه يحذر من التحول من بعض صور الحتمية المادية الفجة إلى بعض صور الحتمية الثقافية

(1) Elizabeth Kier, in, "so how do you do culture?: a workshop to discuss methodological approaches to studying culture in international relations", Op.Cit, p: 13.

(2) Yosef Lapid, "the challenges of studying culture in international relations", Op.Cit, p: 7

(3) Ibid, p: 7.

الفجة. ويشير إلى أن الأمر الواجب للتركيز عليه في التنامي المتزايد في الحديث عن عودة مفهوم الثقافة للعلاقات الدولية هو التساؤل حول الآثار الجادة لعودة هذا المفهوم للحقل؛ أى التركيز على الآثار ذات الدلالة؛ وحول إسهام هذا المفهوم داخل الحقل. وذلك على أساس أن عودة مفهوم الثقافة إلى حقل العلاقات الدولية "فرصة حقيقية للنمو والتطوير. ويرتبط ذلك بإمكانية إسهام الثقافة على مستويين^(١)؛ أولاً: آثار الاهتمام بالثقافة على المستوى الماوراء تنظيري؛ ثانياً: على مستوى المنهج.

١. مستوى ما وراء التنظير (meta-theoretical)

والتساؤل الرئيسى هنا حول تأثير عودة الثقافة على المفاهيم الأربع الأساسية (العلمى scientific، السياسى political، القومى national، المابين inter) وهى المفاهيم التى يتم استخدامها لتمييز المجال الأكاديمى الذى يدعيه حقل العلاقات الدولية لنفسه.

ويتمثل المجال الأساسى لإسهام الثقافة فى عدة نقاط:

أ. إعادة تعريف "العلم" داخل حقل العلاقات الدولية

فالعلاقة بين "الثقافة" و"العلم" غاية فى الأهمية . وإذا ما كان الهدف -كما يرى Lapid- هو تغيير الممارسة الأكاديمية بالنسبة للثقافة داخل حقل العلاقات الدولية؛ فأى جهد نحو استدعاء أو عودة الثقافة للعلاقات الدولية بدون جعل الثقافة معتبرة (محترمة) علمياً من ناحية؛ وبدون جعل العلم محترماً (معتبراً) من قبل الثقافة من ناحية أخرى، هى جهود فاشلة.

ويضع Lapid عبء "الكفاح" نحو تغيير مفهوم العلم أو صفة العلمية داخل حقل العلاقات الدولية على أولئك المهتمين بالثقافة من داخل الحقل، ويقول أنه ليس من المفترض التسليم ببساطة بنعت الثقافة من قبل الاتجاه الغالب داخل الحقل "بالاعلمية"، فى نفس الوقت الذى ينخلق فيه المؤمنون بعودة الثقافة داخل الحقل وبعلميتها وبإسهاماتها على أنفسهم ... فهذا ليس بالحل الأمثل. وإنما هناك فرصة أفضل لترسيخ فهم مختلف لصفة العلمية داخل الحقل وذلك من خلال البحث عن المنهج. "قفى قلب قضية المنهج تقع إشكالية العلاقة بين الثقافة والعلم". والمقصود البحث فى القدرة على الحديث عن الثقافة بثقة. فقضية المنهج هى القدرة على جعل الثقافة محل الاحترام المتبادل مع العلم.

(١) Ibid, p: 6.

ب. العلاقة بين "الثقافي" و"السياسي" (إعادة تعريف السياسي)

وحقل العلاقات الدولية هو أحد الحقول السياسية، ويرى البعض أن مفهوم السياسي في مأزق كبير^(١) وأن قضية "إعادة تعريف السياسي" ليست فقط قضية حقل العلاقات الدولية، وإنما هي قضية كل الحقول في مجال العلوم السياسية. ويشير البعض إلى أن تلك القضية مزدوجة الأبعاد؛ ففي جانب منها تعنى إعادة تحديد نطاق العلم، ومحوره، وموضوعاته، ومناهجه. وفي الجانب الآخر تعنى العلاقة مع العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى. وأن هذه القضية دائما ما كانت مطروحة في مجال نظرية العلاقات الدولية خلال مراحل تطور هذا العلم. وأن بروز أهمية الأبعاد الثقافية- الحضارية منذ نهاية الحرب الباردة يثير قضية إعادة تعريف السياسي في هذه المرحلة على مستوى مفهوم القوة والفواعل والقضايا... "فإنه يفرض التفكير في السياسات الدولية انطلاقا من الفرد والمجتمع وليس الدول أو النظام الدولي فقط، أى انطلاقا من فواعل جديدة دون مستوى الدولة وفوقها، ومن قضايا العلاقة بين الأنا والآخر، ومن مصادر تهديد جديدة تواجه المجموعات الجيوستراتيجية المختلفة حيث ترتبط هذه المصادر بالرؤية للعالم وأسس تقسيمه الدينية والثقافية، ومن أجندة أولويات جديدة مثل حوار الأديان، السياسات الثقافية والتعليمية كأدوات للسياسة الخارجية، الأصوليات وتأثيرها على السلام العالمي، الدين والعلاقات الدولية، المبررات القيمية لاستخدام القوة العسكرية في التدخلات الدولية... وهذه الفواعل والقضايا تبين أن هناك تفاعلات محلية-خارجية حول قضايا ذات صفة عالمية. وهذا بدوره يؤدي إلى اتساع نطاق السياسي في العلاقات الدولية"^(٢).

ويرى المهتمون بقضية إعادة تعريف السياسي أن بروز أهمية الأبعاد الثقافية من ناحية، وما يمكن أن تقدمه دراسة الثقافة من إسهامات من ناحية أخرى، يمثلان دعوة لتبني "فهم جديد لمعنى السياسي". فمن ناحية - ومع ما فرضه البعد الثقافي من معنى جديد على مكونات القوة، وعلى الفواعل وعلى قضايا العلاقات الدولية- تفرض هذه التغيرات الاعتراف بأن "السياسات هي نشاط وعملية مفتوحة أمام النقاش البيئي في العلم، بدلا من التوقع في جزر منعزلة من الجدالات"^(٣). ومن ناحية ثانية - والتركيز هنا على دور المقتربات أو المواقف

(١) د. نادية مصطفى، "إعادة تعريف السياسي: رؤية من داخل حقل العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص ٤٢٣-٤٣٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٢٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٣٢.

النقدية داخل حقل العلاقات الدولية والذي يسهم تجدد الاهتمام بالثقافة في إحياء وتطوير دورها -فإن ثمة استراتيجيات أمام الجماعات الناقدة تسهم من خلاله في إعادة تعريف السياسى وهى: أولا: أن يتلاقى أعضاء هذه الجماعات مع بعضهم البعض وأن يتواصل الحوار فيما بينهم. ثانيا: المقرب الثانى؛ محاولة تغيير الخطاب والممارسة العلمية للاتجاه السائد داخل الحقل. فنقطة البدء فى تهيئة حقل العلاقات الدولية -الاتجاهات السائدة- للتحاور مع الدارسين والمهتمين بالثقافة داخل الحقل ومن ثم إجراء التغيير المنشود هو "التركيز على الداخل". إذ يجب على النقاد تحديد مواضع التصدعات، ومواطن الضعف، مواطن فقدان الثقة فى الافتراضات الأصلية أو المقولات الأساسية للاتجاهات السائدة داخل الحقل، ومن ثم يتم دفع هذه الاتجاهات للتحاور والنقاش ومن ثم إحداث التغيير.

ويشير Lapid أنه مع النظريات النقدية داخل حقل العلاقات الدولية حدث العكس، إذ بدأت تلك النظريات بالقول بأن "اللغة هى كل شئ، وأن السياق هو كل شئ، وأن التاريخ هو كل شئ" ويصف هذا الأسلوب بأنه غير حوارى، وهى الصفة التى يجب أن يتحلى بها أسلوب النظريات النقدية داخل الحقل إذا ما أريد لها الفاعلية والتأثير فى الحقل وفى مدارسه الرئيسية^(١).

ج. الثقافى والعلاقات البينية

والعلاقات الدولية، بحكم التسمية، هى فرع معرفى يتحدث عن حيز قطاعى (segmented)، ومن المهم فهم مدى إمكانية إسهام الثقافة فى هذا الصدد. فالثقافة عنصر (مكون) أصيل فى خلق هذا الحيز القطاعى. فهناك حاجة إلى المزيد من المهارة أو الابتكارية بشأن هذه الصفة. وإلى إمكانية فهم الثقافة على نحو أكثر فلسفية للحديث بشكل أفضل عن الحيز القطاعى الذى يدعيه فرع العلاقات الدولية لنفسه. ويشير Lapid إلى أن ثمة أعمال قد فعلت ذلك بالفعل ومنها عمل هنتجتون، وإن كان قد وصفه بضعف المستوى.

إن البعض يصف إمكانيات الثقافة التى يمكن أن تثرى بها حقل العلاقات الدولية بأنها يمكن أن تؤدي دور النوافذ الموصلة بين الغرف المغلقة التى يمثل كل منها حقلًا معرفيًا، ويمكن أن تكون أكثر من ذلك بكثير. وكل ذلك يعتمد على مدى تمكن الدارسين والمهتمين بالثقافة من التمكين لها داخل الحقل.

(1) Yosef Lapid, "the challenges of studying culture in international relations", Op.Cit, p: 9.

٢. الإسهامات على مستوى المنهج

وهي الإسهامات التي يشترط لتحقيقها الإجابة على التساؤلين التاليين:

أولاً: كيف نحدد ما هي الثقافة؟ الأمر الذي يثير قضية التعامل مع متغير مستقل غير قابل للملاحظة. ثانياً: كيف نثبت العلاقة السببية بين الثقافة (كمتغير مستقل) وبين المتغيرات التابعة؟

ولقد عرض البعض في صدد الإجابة على التساؤلين لأشكال متعددة من المناهج من واقع خبراتهم البحثية، وثمة ملاحظات حول هذه الخبرات، ومن أهم هذه الملاحظات ما يلي:

١. الاعتماد بشكل كبير على الأدوات البحثية الكيفية في سبيل الإجابة على التساؤل

الأول حول تحديد ماهية الثقافة تبعاً للمستوى الذي تتم عليه الدراسة، فمثلاً في سبيل الإجابة على التساؤل البحثي عن " الثقافة التنظيمية للمؤسسة العسكرية، وإلى أي مدى أثرت هذه الثقافة على الاختيار ما بين التوجهين العسكريين الدفاعي والهجومى " وذلك في فترات تاريخية أثناء حقبة العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين^(١). اعتمد البحث في معظمه على أدوات التحليل الكيفي، مثل الاعتماد على أدوات الملاحظة بالمشاركة (بقضاء خمسة أشهر داخل المؤسسة للإحساس بثقافة المؤسسة)، الاعتماد على جمع وتحليل الوثائق التاريخية الرسمية للمنظمة (بسبب الفترة التاريخية التي لا يمكن الباحث من المشاركة في المؤسسة ذاتها).

٢. تطوير أدوات التحليل الكمي لتناسب الدراسات الثقافية؛ وكان التركيز بالذات على

البحوث المسحية (لشيوع استخدامها)؛ أي الاعتماد على البحوث المسحية لتحديد ماهية الثقافة. وهي الأداة التي انتقد استخدامها لسببين: أولاً: أنه لا يمكن استخدام مقياس تجميعي لقياس ظاهرة تراكمية (الثقافة)، ثانياً: صعوبة السؤال عن أمور اعتادها الناس بمثابة المسلمات.

فبالنسبة للسبب الأول، تشير إحدى الدراسات^(٢) إلى ضرورة التمييز ما بين المشترك shared وبين التراكمي collective، فالاعتقاد الذي يشاركه عدد من الأفراد ليس

(1) Elizabeth Kier, in, "so how do you do culture?: a workshop to discuss methodological approaches to studying culture in international relations", Op.Cit, p: 13 .

(2) Ibid, p: 14 .

تراكميا، وجمع معتقدات الأفراد مع بعضها لايساوى الثقافة (ظاهرة تراكمية). (فمثلا قد تتغير توجهات الأفراد عبر الزمن، ولكنهم ولاعتقاد خاطئ بأن غيرهم من أفراد المجتمع ذاته لم يصبهم ذات التغيير، يتصرفون فى إطار المجتمع بشكل مخالف لاعتقاداتهم وتوجهاتهم الجديدة، ومن ثم فيمكن القول مثلا بأن مجتمع ما عنصرى ولكن أفراده غير عنصريين).

أما بالنسبة للسبب الثانى؛ فهو صعوبة سؤال أفراد المجتمع عن المسلمات فى حياته، فصعوبة الثقافة - فى الدراسة - تتبع من طبيعتها التى لاتجعلها معبر عنها، ومن ثم فالباحث ليس فقط يدرس ظاهرة غير قابلة للملاحظة ولكنها أيضا لا يفصح عنها، فهى common sense . كما أن البحوث المسحية من ناحية أخرى مصممة واقعا لقياس مناطق عدم الإتفاق وليس العكس، فمناطق الاتفاق تسقط عادة فى تصميم هذه الأداة.

مما يدفع إلى تعامل الباحثين بقدر من الإبداع والابتكار فى استخدام المسوح البحثية فى دراسة الثقافة، فيمكن على سبيل المثال؛ إجراء البحوث المسحية الممتدة عبر الزمن، (فإذا كان الباحث مهتم بالافتراضات الأمريكية حول مكانة المرأة من السياسة أو فى قوة العمل يمكنه ملاحظة وضع سؤال " هل يمكنك التصويت لصالح سيدة فى انتخابات الرئاسة " فى المسوح، ثم حين أصبح هذا أمرا مفروغا منه أو متقفا عليه أصبح يسقط تماما من البحوث المسحية الآن)، وكذلك مقارنة البحوث المسحية عبر الدول، والتى لا يكون الاهتمام فيها بالنظر "كيف تغيرت إجابات المبحوثين؟ ولكن البحث فى كيف تغيرت الأسئلة ؟ ما هى القضايا محور الإهتمام فى هذه الثقافة ؟ ما الذى يقلق الأفراد بشأنه؟

وكل هذا التأكيد على استخدام أدوات البحث الكيفية لا يمنع إمكانية معالجة بعض الموضوعات، التى تقبل طبيعتها ذلك، بالاعتماد على المناهج الكمية، أو الجمع بين النوعين. فالظاهرة موضوع الدراسة والتى يعبر عنها بسؤال بحثى جيد هى التى تحدد كيفية جمع البيانات، وكيفية التعامل معها⁽¹⁾.

٣. التأكيد فى أكثر من خبرة بحثية على أهمية استخدام أداة تحليل الخطاب، وقد تمت الإشارة مسبقا إلى توسيع مجال البحث فى الخطاب المحدد لماهية الثقافة والذى قد

(1) Ibid, p: 15 .

يشمل الخطاب الأدبي القصصى أو الشعري أو السينما أو الخطاب العلمى بمفهومه الضيق، وهى الأداة التى يفرض الاستعانة بها طبيعة الظاهرة محل الدراسة والتى ليست فقط تعبر عن نفسها من خلال اللغة، ولكن أيضا فيما هو أبعد من مجرد استخدام رموز (مبانى) هذه اللغة، ومن ثم فالمفترض فى استخدام هذه الأداة عدم الوقوف عند حد اللفظ وإنما محاولة الوصول للمعنى^(١).

والبعض يشير إلى أنه " قد تكون أكثر مناطق الدراسات الثقافية إيناعا لثمارها تلك المعتمدة على المفاهيم الثقافية، والتى لن تكون قابلة للملاحظة إلا من خلال إفراغها فى صورة خطاب ملموس"^(٢).

ولقد نظر البعض^(٣) إلى الدراسات التى اقتربت من بعض التخصصات الفرعية داخل حقل العلاقات الدولية من مقتربات ثقافية، راصدا ما استخدمته من أدوات بحثية، ففى حقل السياسة الخارجية تحدد Hudson الأدوات التالية قائلة بأن " البحث فى تحليل السياسة الخارجية من منظور ثقافى يجب أن يغطى العناصر التالية:

- التحليل المقارن: فالمقارنات وحدها تظهر التفاوتات فى الثقافات، وتظهر تأثيرات هذه التفاوتات. فالآن يمكن المقارنة بين الثقافات، كما يمكن أيضا المقارنة الفرعية للتفسيرات المختلفة للثقافة ذاتها.

- التحليل على المستوى القومى -الفرعى subnational analysis: فإذا كان الباحث مهتما بصنع القرار فى السياسة الخارجية فلن تكون دراسة الثقافة مجدية إذا ما أجريت على مستوى النظام، إلا فى ظروف نادرة وغالبا فى ظل الأنظمة السلطوية، إذ الأنسب هو البحث عن القوى الواصلة ما بين المجتمع والنظام، والبحث فى استخدامها للثقافة. فبدون هذا التحليل تظل النظرة للثقافة باعتبارها قوة دافعة للاستمرارية ويغيب دورها كقوة دافعة للتغيير.

- تحليل الخطاب بين هذه القوى داخل المجتمع والذي يبرز أيضا من بين عدة أمور، الاستخدام التوظيفى للثقافة من قبل هذه القوى الواصلة ما بين المجتمع والنظام.

(1) Roxanne Lynn Doty, Op.Cit, p p 10-11 .

(2) Valrie Hudson, "The Challenges of Studying Culture in International Relations: Theory, Epistemology, and " Meta- Method ", in, "so how do you do culture ?:, Op.Cit, p:p 25.

(3) Ibid, pp: 24 -25.

• التحليل الأفقى horizontal analysis: والذي يطرح الأسئلة التالية: ما الذى يخبر به التاريخ ويمكن الاستفادة منه فى التعاملات المعاصرة بين دولتين ما فى مواقف مشابهة؟ ما هى احتمالات سلوك دولة ما تجاه دولة أخرى فى موقف معين؟ من لايمكنه التفاوض فى أى من القضايا؟ ما هو المسموح التفاوض بشأنه مع دولة ما وما هو المحال الحديث بشأنه؟

إن خلاصة هذه الملاحظات السابقة هى أن السبيل الوحيد لتنفيذ بحث ذا معنى حول العلاقة ما بين الثقافة والسياسة الخارجية هو رفض النظر للثقافة باعتبارها متغير ساكن ومحض تاريخ، ويؤكد على أهمية النظر للأدوات المنهجية الهامة التى يستخدمها علماء الاجتماع السياسى والتى قدم ملاحظاته من خلال متابعتها، مرتباً أنها السبيل لإكساب الدراسات حول الثقافة صفة الاحترام من قبل العلم دون الطغيان على المضمون.

والبعض يرى^(١) "أن دارسى العلاقات الدولية لا يقفون عاجزين منهجياً أمام تحديات التساؤلات حول الثقافة، وأن ثمة نمو أكاديمي عظيم سيحدث خلال هذا العقد الأول من الألفية الجديدة بالنسبة لتلك الموضوعات، ولن تكون مجرد فقاعة أو هوس ثقافى، لكنها محاولات حقيقية للاقترب أكثر من اهتمامات المكون الحقيقى للعلاقات الدولية؛ من البشر".

وبالطبع، لم يكن الهدف من عرض هذه الأدوات هو تحديدها باعتبارها الأدوات والمناهج الأكثر مناسبة لمعالجة دراسة الثقافة فى العلاقات الدولية، وإنما عرض بعض خبرات وتجارب بحثية لم تقف طريقة تناولها عائناً أمام الباحث فى التصدى لها.

إن هذه المحاولات البحثية، تؤكد على إعلاء المضمون على المنهج، وأن اختيار المنهج الملائم للدراسة لن يشكل عائناً أمام التقدم فى هذه الدراسات، فليكن الأمر بتطوير بعض الأدوات البحثية المألوفة، أو بالنظر لحقول اجتماعية أخرى، أو بالجمع بين العديد من الأدوات والمناهج. كل موضوع يحدد لباحثه أسلوب التعامل مع بياناته، المهم جدية الباحث فى تحديد تساؤله البحثى، ومعرفة المصدر الحقيقى لبياناته التى تصلح للإجابة عن هذا التساؤل.

وخلاصة القول فى هذا الفصل، وبينما اهتم الفصل الأول من الدراسة بمناخ التجديد التنظيرى داخل حقل العلاقات الدولية، ذلك المناخ الذى جاء استجابة للتغيرات الطارئة على ظواهر العلاقات الدولية والتى كشف عنها انتهاء مرحلة الحرب الباردة على النحو الذى

(1) *Ibid*, p: 25.

انتهت عليه. وقد برز من بين أمور عدة اتجاه هذا التجديد النظري - في مستوياته المختلفة - الاهتمام بالجوانب غير المادية (للإنسان) وهو اللبنة الأساسية للعلاقات الدولية، وتأثير هذه الجوانب على العلاقات الدولية. الأمر الذي بلورته الأدبيات في اهتمامها المتزايد "بالثقافة" مفهوما، وفيما تعبر عنه من قضايا، وفي قدرتها التفسيرية، وكمخرج ومدخل في العملية السياسية، وفيما تثير من أمور منهجية أضحت موضوعات متكررة على الأجندة البحثية للعلاقات الدولية، وإجمالا "البعد الثقافي للعلاقات الدولية". وهو الاهتمام الذي حاول هذا الفصل الثاني من الدراسة توضيحه؛ والذي تستكمل معالجته في الفصل الثالث والأخير من الدراسة (والذي يتم فيه نقل بؤرة الاهتمام لقضية نظرية جزئية اختبارا للجدل الدائر حول أهمية البعد الثقافي في العلاقات الدولية من المستوى النظري الكلي إلى مستوى نظري آخر أقل اتساعا).

ومن هذا المنطلق كان اهتمام الفصل الثاني بنقل الصورة التي ورد عليها الاهتمام بالثقافة في أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة؛ بدءا من الاهتمام بالتعريف بالمفهوم، وارتباطاته المفاهيمية الأخرى، وموقعه من تحليل العلاقات الدولية (كيف يمكن الاستعانة به في معالجة قضايا العلاقات الدولية المتطورة؟). ثم الأسباب التي عللت بها هذه الأدبيات الاهتمام المتزايد بالثقافة في العلاقات الدولية: وهي الأسباب التي ربطت فيها الأدبيات بين عامل تطور الواقع وتطور العلم من ناحية، وتطور الواقع وتطور أدوات ووسائل التعامل معه لتحقيق الأهداف والاستراتيجيات من ناحية أخرى. وإذا كان الفصل الثاني من الدراسة قد اهتم أكثر بالتعامل النظري والمنهجي مع البعد الثقافي؛ فإن إدراك معنى الثقافي في أدبيات العلاقات الدولية لن يستكمل إلا بالانتهاء من الفصلين الثالث والرابع اللذان يهتمان بالوجه الآخر للبعد الثقافي والذي يحوله من مجرد اهتمام مفاهيمي وأكاديمي لينقله إلى دوائر التطبيق. وبحيث يتم النظر للأهمية العملية لدراسة الثقافة والعلاقات الدولية استكمالا لأهميتها العلمية.

الباب الثاني

في تحليل الخطاب حول صدام الحضارات

الفصل الثالث

أطروحة هنتنجتون في "صدام الحضارات

الفصل الرابع

صدام الحضارات: الاتجاهات والمستويات

(دراسة مقارنة)

الباب الثانى

فى تحليل الخطاب حول "صدام الحضارات"

مقدمة

إن إحدى زوايا النظر لبروز أهمية البعد الثقافى من أبعاد الظاهرة الدولية تتمثل فى منظورات دراسة العلاقات الدولية، وهى الزاوية التى أفاض الباب الأول من الدراسة فى التركيز عليها؛ فكان الاهتمام برسم خريطة الاتجاهات النظرية داخل الحقل وموضع دراسة الثقافة من هذه الاتجاهات، والرؤى النظرية المختلفة لوزن البعد الثقافى، وكيفية تأثيره على العلاقات الدولية، مع التركيز على الدراسات المعاصرة فى اهتمامها بالثقافةإلى آخر محاور الاهتمام بالثقافة. ولا شك فى أهمية هذه الزاوية لرسم وتوضيح الخريطة النظرية الكلية للحقل. إلا أن ثمة زاوية أخرى تتكامل فى إبراز تلك الرؤية الكلية؛ وهى التركيز على مشهد من مشاهد بروز البعد الثقافى من خلال نموذج نظرى محدد يعبر عن أحد أهم مستويات تأثير الثقافة على العلاقات الدولية وهو مستوى للنموذج المفسر، وهذه الزاوية هى موضوع هذا الباب الثانى من الدراسة والذى يمثل الشق النظرى الجزئى من تناول "البعد الثقافى فى دراسة العلاقات الدولية".

يهدف هذا الباب من وراء تناوله خطاب صدام الحضارات إلى تحقيق هدفين:

أولاً: إن نموذج صدام الحضارات فيما يعبر عنه من كتابات، إنما يشكل أحد أهم مستويات التنظير لتأثير الثقافة على العلاقات الدولية، إذ يعد "نموذجاً مفسراً" وجب على الباحثة التعرض له بالتفصيل. ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال الفصل الثالث من الدراسة.

ثانياً: إن نموذج "صدام الحضارات" باعتباره نموذجاً لتفسير العلاقات الدولية -وهو النموذج الذى يهتم المبحث الثانى من الفصل الثالث ببلورة عناصره الأساسية- يمثل نموذجاً تطبيقياً من ناحية أولى لاختبار الرؤى النظرية المختلفة (الواقعية والليبرالية وغيرها) حول وزن البعد الثقافى والتى سبق تقديمها فى الفصل الثانى، ومن ناحية ثانية لما يولده من قضايا (مثل قضية أنماط العلاقات الحضارية، العلاقة بين الغرب والإسلام، وغيرها) هى فى ذاتها

انعكاس لتأثير الثقافة على العلاقات الدولية في أحد مستوياتها، وهذا ما تناقشه الدراسة في الفصل الرابع منها.

وتستعين الدراسة بأداة تحليل الخطاب لقراءة الكتابات حول صدام الحضارات تحقيقاً للهدفين السابقين. إذن ما المقصود بـ"خطاب صدام الحضارات في هذا الباب؟ وكيف سيتم الاقتراب منه؟

إن "النص هو رسالة من الكاتب إلى القارئ فهو خطاب. فالإتصال بين الكاتب والقارئ إنما يتم عبر النص تماماً مثلما أن الإتصال بين المتكلم والسامع يتم عبر الكلام.... وكما يساهم السامع مساهمة ضرورية في تحقيق هذا الإتصال الكلامي يساهم القارئ بدوره مساهمة ضرورية في تحقيق الإتصال الكتابي عبر النص... فالمعنى الذي يحمله النص من إنتاج الكاتب والقارئ ... و"الخطاب باعتباره مقول الكاتب هو بناء من الأفكار يحمل وجهة نظر أو هو هذه الوجهة من النظر مصوغة في بناء استدلالى، أى بشكل مقدمات ونتائج. وكما هو الشأن فى كل بناء لابد من استعمال مواد (مفاهيم) ولابد من إقامة علاقات معينة بين تلك المواد حتى يصبح بناء يشد بعضه بعضاً (الاستدلال أو المحاكمة العقلية)"^(١).

إن هذه الفقرة تلخص مجموعتي الشروط التى تعول عليها العديد من دراسات تحليل الخطاب^(٢) لنعت نص ما بأنه خطاب. فالنوع الأول من هذه الشروط شكلية؛ ويتلخص فى كون النص "رسالة" بمعنى؛ وجود مرسل ومتلقى أو مرسل إليه، وأن يتم ذلك من خلال سياق لا يمكن للمتلقى فهم جزئيات مادة القول إلا من خلاله، ثم من ناحية ثالثة وجود مفاتيح لتفسير الكلام؛ وأخيراً وجود وسيلة اتصال سواء كانت حسية أو سيكلوجية تربط بين المرسل والمستقبل وتمثل عاملاً استمرارياً للاتصال بينهما.

والنوع الثانى من الشروط يتصل بالمضمون: وهو أن يتخذ النص شكل بناء أو هيكل أو بنية لها منطقها وعقلانياتها ..

كما تؤكد هذه الفقرة أيضاً على مركزية وضع القارئ بالنسبة للخطاب، وأنه لا وجود

(١) د. محمد عابد الجابري، الخطاب العربى المعاصر: دراسة تحليلية نقدية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، ١٩٩٢، ص ١٠.

(٢) أميمة عبود؛ قضية الهوية فى مصر فى السبعينيات: دراسة فى تحليل بعض نصوص الخطاب السياسى، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ص ٥٥-٥٦.

لخطاب بدون قارئ يتفهم ما كتبه صاحب الخطاب وفق خطوات منهجية تتعدى بقدر الإمكان إسقاط الذاتية على تحليل الخطاب.

وبهذا المعنى فخطاب صدام الحضارات هو خطاب تتطبق عليه الشروط السابق ذكرها من كونه رسالة من كاتبه "صموئيل هنتجتون" موجهة للقارئ في الحضارة الغربية وفي غيرها، وأسهمت ردود أفعال القارئ داخل هذه الحضارة وخارجها أيما إسهام في تحديد وبلورة هذا الخطاب وجعله مجالاً للمزيد من الجدل والنقاش الذي تعدى مجرد مقول كاتبه كثيراً.

ومن ثم فالمقصود من تعبير خطاب "صدام الحضارات" ليس فقط الرسالة الأصلية التي صاغها كاتبها وما تبعها من أفكاره وكتابات ذات الصلة بها، فهذه كانت بلا شك جزءاً من الخطاب وهذا كله موضوع الفصل الثالث من الدراسة؛ ولكن أيضاً وبالضرورة يدخل في هذا الخطاب دور القارئ لهذه الرسالة - وهو متعدد، ودارسى العلاقات الدولية من قراء هذه الرسالة - وردود أفعاله تجاهها وكيفية فهمها والرد عليها هو موضوع الفصل الرابع من الدراسة.

وسيتم الاقتراب من هذا الخطاب باستخدام أداة تحليل الخطاب، والمقصود بتحليل الخطاب، نوع من الأدوات المنهجية المستخدمة في قراءة النصوص والتي تتعدد أنواعها أيضاً، فهناك القراءة التي تقف عند حدود التلقى المباشر والتي يشير إليها البعض^(١) بـ "القراءة الاستساخية أو ذات البعد الواحد"، ومنها القراءة التي تعي كونها تأويلاً ولا تقف عند حدود التلقى المباشر وإنما ترمى إلى إعادة بناء هذا الخطاب، ومنها القراءة التشخيصية والتي ترمى إلى إبراز وتشخيص عيوب الخطاب وليس إلى إعادة بناء مضمونه.

ولقد مرت منهجية تحليل الخطاب بمراحل عدة لأمجال للتفصيل بشأنها، وتكفي الإشارة إلى أن هذه المنهجية قد مرت بمرحلة التحليل البنوي والذي يسمح بقراءة أو تحليل الخطابات أو النصوص قراءة لا ترجع للنص إلا لذاته لإبراز بنيته التي تتحكم في إنتاج هذا الخطاب. ثم تعدت حدود هذا المنطلق البنوي "وأصبحت قراءة وتحليل النصوص هي تلك القراءات التي تتمرد على الأطر المحددة والمسبقة باعتبارها قيوداً تمنع القارئ أو المحلل من النظر إلى تلك للكامن الخفى

(١) المرجع السابق، ص ص ٩-١١. ولمزيد من التفاصيل حول أنواع القراءات وتصنيفها.

أنظر أيضاً: د. أميمة عبود، مرجع سابق، ص ص ٥٨-٥٩.

أو المسكوت عنه داخل النص والذي يمارس سلطة ولو رمزية على قراءتنا لذلك للنص^(١).

وبالإضافة لهذا الاستخدام الداخلي للنص بقراءته ومن ثم إعادة كتابته أو إنتاجه فإن هناك شفا آخر يتعلق بالانفتاح على نصوص أخرى لها علاقة بالنص المقروء " خاصة وأن أى نص أدبي يتسم بالتعدد الدلالي ويصبح هذا النص الأصلي محل القراءة والنصوص المحيطة به والمتحركة حوله بمثابة نص واسع"^(٢).

وهكذا يعد الخطاب "كبسولة مضغوطة ومشحونة بالمعلومات ذات الأبعاد الحضارية والثقافية المختلفة والمتشابكة، وأن فتح هذه الكبسولة وتأويل وتفكيك ما فيها ثم إعادة تركيبه، يعد أولى مهام أسلوب تحليل الخطاب"^(٣) ويتم ذلك من خلال /أولاً: فهم الدال أو ما يقوله نص الخطاب من خلال عمليات التفسير والتحليل والتي تتخذ أساليب أو تقنيات لغوية وأيضاً أسلوب التفكير أو التفسير لنص الخطاب. ثانياً: تحديد معنى المدلول أو ما يفهم من النص من خلال المسكوت عنه في النص بصوره المختلفة. والهدف الذي يسعى إليه أسلوب تحليل الخطاب هو مساعدة المتلقى على معرفة الظاهر والباطن في الخطاب وفهمه فهما يتناسب والسياقات الاجتماعية والنفسية والتاريخية واللغوية والأدبية للمرسل والمرسل إليه^(٤).

ولتحقيق هاتين العمليتين تتجاوز عملية تحليل الخطاب مستويين من مستويات التحليل اللغوي؛ وهما المستوى النحوي (ويتعلق بدراسة العلامات -كلمة/ لفظ/ مفهوم- تركيبها وبنائها النحوي أو الصرفي وغيرها من المسائل الفنية فقط دون الاهتمام بمستخدم تلك العلامات أو سياقاتها المختلفة)؛ كما تتجاوز كذلك عملية التحليل المستوى الدلالي (وينحصر في الاهتمام بالألفاظ والعلامات مع العناية في الوقت نفسه بالدلالات والمعاني دون الاهتمام بمستخدم تلك الألفاظ والكلمات وبعيداً أيضاً عن سياقها) لتتطرق من مستوى أشمل وهو ما يطلق عليه المستوى التداولي أو البراجماتي وهو المستوى الذي يتعدى المستويين السابقين من التحليل إذ يتعامل مع الخطاب ككل باعتباره وحدة التحليل أى باعتباره رسالة (message) وليس الكلمة أو الجملة أو الفقرة، وكأن السياق في هذا المستوى هو المرجع أو الإطار المرجعي للقول الذي حاول فيه المتلقى إدراك مادة القول. ومن ثم فالمستوى البراجماتي هو

(١) المرجع السابق، ص ٨٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٨١.

(٣) د. أميمة عبود، الاتجاه اللغوي في التحليل السياسي: النص (الخطاب) السياسي - مفهوم وأداة، ص ٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٦.

الاتجاه الألسنى المعاصر لدراسة اللغة عبر علاقتها بالسياق، وهذا بالمعنى الواسع للسياق أى الوضع الفكرى والسياسى والاجتماعى والإشكاليات التى تفرزها النصوص الأخرى المحيطة وظروف إنتاج الخطاب نفسه^(١).

ولتنفيذ عملية تحليل خطاب صدام الحضارات يلزم تحديد بعض الآليات البحثية والمنهجية^(٢) وذلك على النحو التالى:

أولاً - النص المركزى

يعتبر مقال صمويل هنتنجتون المعنون *The Clash of Civilizations?*^(٣) بمثابة النص المركزى فى هذه الدراسة. إلا أن الاكتفاء بهذا النص قد يفتح الباب واسعا لانتقائية شديدة ومن هنا وجب تحديد جملة العناصر المحيطة بالنص والتى لا بد أن يتحرك النص فى دوائرها وفقاً لأصول وعناصر مهمة وهى: مؤلف، ونص، وسياقات، ومنهج، ونتائج، وأحكام.

ويتحرك البحث أو التحليل وفقاً لهذه العناصر وتفاعلاتها وتقاطعها فى سياقات مختلفة، والسياق هنا مفهوم واسع منه: - ما يتعلق بالمؤلف من ناحية، وما يتعلق بالنص؛ بتابعاته ومكوناته (مقدماته، وتركيباته، ومنهجه، وعباراته) أى السياق الداخلى للنص من ناحية أخرى، وأخيراً ما يتعلق ببيئة النص الخارجية والوسط التاريخى الذى يتحرك فيه. مع مراعاة التداخل والتقاطع بين هذه المستويات المختلفة للسياق وعدم إمكانية الفصل بينها.

ثانياً - النصوص التابعة (النصوص المستدعاة)

وهى آلية غاية فى الأهمية تتسع من خلالها دائرة النصوص لتشمل نصوصاً أخرى للكاتب توضح فكرته وتستجيب لما لاقته الفكرة من ردود أفعال مؤيدة أو ناقضة ونحدد هذه

(١) المرجع السابق، ص ٧.

(٢) ولقد استرشدت الباحثة بالمنهج الذى اتبعه الأستاذ الدكتور: سيف الدين عبد الفتاح فى دراسته "إشكالية العلاقة مع السلطة - قراءة فى نصوص تراثية ومنهجية مقترحة"، سلسلة بحوث سياسية (١١٤)، (مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، أبريل ١٩٩٧). مع مراعاة الفرق بين الدراستين وطبيعة كل منهما وطبيعة النصوص التى تتعامل معها كل من الدراستين وما يقتضيه ذلك من إدخال بعض التغييرات أو استبعاد بعض الخطوات بما يحقق هدف الدراسة من قراءة وتحليل المصادر المختارة.

(3) Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations?" Foreign Affairs Summer 1993.

النصوص فى الآتى: (وسيتم استدعاء هذه النصوص فى إطار المبحث الأول من الفصل الثالث وباعتبارها جزءا لا يتجزأ من رسالة هنتجتون "صدام الحضارات").

أولا: The West Unique, Not Universal^(١).

ثانيا: the Erosion of American National Interest^(٢).

ثالثا: The Lonely Superpower^(٣).

رابعا: The Age of Muslim Wares^(٤).

ثالثاً - آلية الجمع بين وحدات التحليل

وهذه الآليات تستخدم على أكثر من مستوى سواء تعلق الأمر بالمفكر كوحدة للتحليل، أو النص وحدة التحليل مع مراعاة الجمع بين النصوص السابق ذكرها سواء كان ذلك يعنى التعرف على النص وفهمه مفردا أو التعرف عليه بمعاونة النصوص الأخرى التى هى لنفس المفكر (وذلك فى إطار الفصل الثالث بمبحثيه).

وسيتم كذلك اعتبار الفكرة نفسها (صدام الحضارات) وحدة للتحليل ولكن سيتم ذلك فى إطار الفصل الرابع من الدراسة (حيث تقدم الدراسة اتجاهات وقضايا مقارنة حول صدام الحضارات من واقع عينة من أدبيات العلاقات الدولية).

رابعا - آلية المسكوت عنه فى النصوص

غالبا ما تحوى النصوص ذات الطابع السياسى مساحات للمسكوت عنه يفترض على الباحث التطرق إليها وفق قرائن واضحة ترجح سكوت مؤلف النص عن التصريح بها، وربما يرتبط ذلك بشكل من أشكال التلميح والرمزية أو الإشارة من طرف خفى. وتسهم هذه الآلية فى التوغل فى أغوار النص وكشف ما تحت سطحه بما يسهم فى فهم النص.

(1) Samuel P. Huntington, "The West Unique, Not Universal", Foreign Affairs, November/December 1996.

(2) _____, "The Erosion of American National Interest", Foreign Affairs, September/October 1997.

(3) _____, "The Lonely Superpower", Foreign Affairs, March/April 1999.

(4) _____, "The Age of Muslim Wares", Newsweek, December 2001- February 2002.

خامساً - آلية التحليل المفاهيمي وشبكة العلاقات المفاهيمية والمفهوم المفتاحي

وإذا كان كل نص بطبيعته يحمل منظومة من المفاهيم والتي تتكامل مع بعضها البعض وتتقاطع مكونة شبكة من المفاهيم والتي غالباً ما تنتظم حول مفهوم أو عدد من المفاهيم المفتاحية تستخدم بشكل مباشر أو غير مباشر ولكنها في التحليل الأخير تبقى هي المفاهيم المفتاحية التي تسكن ما عداها من مفاهيم النص بل وترتيبها من حيث الأهمية والأولوية؛ فإذا كان هذا هو الطبيعي في أي نص فإن هذه الآلية لترداد أهمية إذا ما كان النص يصك مفهوماً ما عاد ليذكر إلا واقترن به اسم المفكر قيد الدراسة.

وتتطلق الدراسة -في هذا الباب الثاني منها- من أن الجمع بين هذه الآليات والتفاعل بينها في نوع من أنواع القراءة المفتوحة، والتي لا تتعسف على النص ولا تقحم عليه ما لا يحتمله إلا بقدر ما يمكن إدراكه من غير تحيز، كفيّل بأن يحقق الهدف من فهم النص وتحليله في هذا الباب الثاني من الرسالة، أي هدفه تنمية واختبار الأطر النظرية السابق شرحها في الباب الأول سواء فيما يتعلق بالمفاهيم أو بمستويات التنظير لتأثير البعد الثقافي على العلاقات الدولية.

الفصل الثالث

طرم هنتجتون : "صدام الحضارات"

يتناول هذا الفصل كتابات هنتجتون حول "صدام الحضارات" عبر مستويين:

أولاً: المستوى الفكري؛ حيث يتناول المبحث الأول مجموعة كتابات هنتجتون- السابق تحديدها- باعتبارها وحدة متكاملة يقع النص المركزي "صدام الحضارات" في قلبها، وتستدعي بمناسبته باقي النصوص. ويوظف المبحث أداة تحليل الخطاب للتعرف على المفكر وعلى سياق المحيط به والمتعلق بموقعه الأكاديمي والسياسي، ثم بالسياق الأوسع والمتعلق بالواقع الدولي من ناحية وبمكانة الولايات المتحدة -مجتمع الكاتب- من ناحية أخرى، والتي تمثل أيضاً بيئة النص الخارجية وسياقه الذي يتحرك فيه، مع التركيز على السوابق التاريخية المؤكدة على تأثير الكاتب (في) وتأثره بهذا السياق. ثم يتم التركيز على النص المركزي "صدام الحضارات" باعتباره وحدة التحليل الأساسية مع استدعاء مجموعة النصوص الأخرى باعتبارها مكملة وشارحة لهذا النص، ومن خلال أفكار النص ومفاهيمه الأساسية، ومن خلال مقدماته ونتائجه، ومنهجه (وهي الخطوات التي تستدعي في إطارها مجموعة النصوص المحددة) تتحقق قراءة النص على المستوى الفكري.

ثانياً: المستوى الأكاديمي؛ حيث يتناول المبحث الثاني نموذج "صدام الحضارات" باعتباره نموذجاً بديلاً لتفسير العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ويعتمد هذا المبحث أيضاً على مجموعة النصوص المحددة كأساس لرسم عناصر هذا النموذج. ويمثل هذا المبحث نوع من القراءة الذاتية (أحد ردود الأفعال) لكتابات هنتجتون. وهي القراءة التي تمثل استكمالاً للباب الأول من الدراسة والنابعة من النظر لمرحلة تجدد الاهتمام بالبعد الثقافي باعتباره الحلقة الراهنة من حلقات تطور دراسة العلاقات الدولية، حيث يثور سؤال كبير هل تشهد هذه الحلقة منظوراً جديداً للدراسة يتمحور حول البعد الثقافي؟

وبالطبع لا يمكن الفصل بين المستويين على إطلاقهما لما بينهما من تواصل وتقاطع وبحيث لا يتضح أحدهما دون الآخر. وتتعلق الدراسة من أن تحليل هذه السلسلة من الكتابات ما كان ليكتمل مع إهمال أي من المستويين، لعدة أسباب؛ أولها، أن هذه الرسالة في تخصص

العلاقات الدولية، ثانياً: أن مجتمع الباحث وموقعه من هذه الكتابات ومن الظروف الدولية الراهنة عموماً، يفرض عليها الاهتمام بها على المستوى الفكري، وثالثاً، لأن مكانة المفكر واقترابه من دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة والسوابق الدالة على تأثير كتاباته يفرض هذا الاهتمام، خاصة الاهتمام برؤيته للحضارة الإسلامية، ولطبيعة العلاقة بين دولها، ولمكان قدراتها، وكذلك الاهتمام بتوصيات التعامل معها... إلخ. وهكذا تتقاطع اعتبارات علمية ومجتمعية وثقافية ومهنية تدفع جميعها نحو محاولة الجمع بين هذين المستويين. كما تستكمل هذه الرؤية، بعد عرض لعدد من اتجاهات قراءة هذه الإسهامات، في حالة حوارية استمرت قرابة العشرة أعوام، دفعت الظروف الدولية المتواترة على استمراريتها. وذلك عن قناعة بأن تصنيف هذه الاتجاهات وتوضيح مواضع اتفاقها وكذلك اختلافها، ليس فقط يضيف المزيد من التوضيح على كتابات هنتجتون في مستوياتها السابقة، ولكنه أيضاً يضيف إليها على اعتبار أن "الخطاب"، لا يكتمل إلا برصد ردود أفعاله لدى القارئ. ولقد تعددت قراءات صدام الحضارات، وتميز دارسو العلاقات الدولية بتقديم قراءات مختلفة لصدام الحضارات يحاول الفصل التالي من الدراسة التقديم لها.

المبحث الأول

المفكر، السياق، والنص المركزي

إن أي نص لا يتحرك في فراغ، ولا يمكن إدراكه وفهمه إلا من خلال وضعه في إطار جملة من العناصر المحيطة به والتي لا بد أن يتحرك النص في دائرتها وفقاً لأصول وعناصر مهمة؛ ومن أهم هذه العناصر المؤلف؛ فمؤلف النص والذي بدوره - لا يتحرك في فراغ، وإنما يتحرك هو الآخر في سياق متسع الدوائر حسب موقعه، من أهم عناصر إدراك النص وفهمه في إطاره الصحيح. إن اتخاذ المؤلف وحدة للتحليل باستعراض السياق المحيط به، والتعرف على السياق الفكري لكتاباته، وعلى انتمائه الأكاديمي وأثر ذلك في كتاباته، كما أن التعرف على دوره وتأثيره في الحياة العامة وتأثره بها يحقق التعرف على محاور الاتصال في سلسلة كتاباته، ومن ثم يساعد على قراءة النص في إطار هذه الاستمرارية. كما يحقق التعرف على علاقة المفكر بالواقع في مراحل مختلفة ومن ثم وضع النص في إطاره من هذه

العلاقة إدراكاً لهدفه، وللمسكوت عنه، ولتأثيره على الواقع.

وإذا كان البيئة المحيطة بالمؤلف، والسياق الفكرى للمفكر، والظرف التاريخى لكتابة النص، جميعها تعبر عن مستويات للسياق الذى يقرأ النص فى إطاره، فإن القراءة لا تتم إلا من خلال إدراك السياق الداخلى للنص (مقدماته ومنهجه، مفاهيمه وأفكاره، مكوناته ونتائجه) والتي تتضح من خلال النظرة للنص فى تكامله وانفتاحه على نصوص أخرى. ومن خلال الجمع بين هذه الآليات يمكن تقديم قراءة فاعلة لصدام الحضارات فى إطار هذا المبحث الأول

أولاً - المفكر والسياق

والمفكر موضع التحليل -هنتجتون- يعد نموذجاً على العلاقة الديناميكية بين الواقع والتظير، فمن ناحية أولى؛ تنبئ كتاباته المتتالية عن حيوية هذه العلاقة، كما أن ارتباطه بالسلطة فى مراحل متعددة، والسوابق التاريخية لتأثير كتاباته فى صياغة السياسات الخارجية للولايات المتحدة تضع كتاباته فى موقع هام جدير بالقراءة والتحليل.

ومن ناحية ثانية، فإن الظرف التاريخى، والسياق الداخلى والدولى (وحيث ظهرت العديد من الأدبيات حول العديد من سيناريوهات النظام الدولى عقب انتهاء الحرب الباردة، وموقع الولايات المتحدة فى هذه السيناريوهات) الذى ظهرت فى إطاره كتابات هنتجتون حول الحضارات تمثل أحد مستويات البيئة المحيطة بالنص والتي لا ينبغي تجاهلها. فكتاباته صدام الحضارات -فى هذا السياق- تعد تعبيراً عن رؤية المفكر فى إطار رؤى أمريكية أخرى عديدة لغيره من المفكرين والأكاديميين، وقبل أن تكون رسالة موجهة للعالم الخارجى.

كما تجدر الإشارة إلى دلالة انتمائه الأكاديمى للمنظور الواقعى، حيث تنتشر فى كتاباته مفاهيم وافتراضات وأسس المنظور الواقعى. والتعرف على هذه الأمور يرسم صورة واضحة للمفكر باعتباره من أهم العناصر المحيطة بالنص ومن أهم وحدات التحليل.

فصمويل هنتجتون، من كبار الأكاديميين فى الولايات المتحدة الأمريكية وهو أمريكى من أصل يهودى، ولد عام ١٩٢٧ بمدينة نيويورك كطفل وحيد لوالده ريتشارد توماس هنتجتون الناشر ووالدته دورثى سانبورن فيليب كاتبة القصة القصيرة، التحق فصمويل هنتجتون بالجامعة عن عمر ستة عشر عاماً وتخرج منها بعد عامين ونصف، حصل على درجة الماجستير من جامعة شيكاغو ثم الدكتوراة من جامعة هارفارد. ويعمل فصمويل هنتجتون أستاذاً للعلوم السياسية ومديراً لمعهد جون أولين للدراسات الإستراتيجية فى جامعة

هارفارد، وجاءت أطروحته حول صدام الحضارات والتي نشرها في عام ١٩٩٣ كنتاج لمشروع بحثي أقامه معهد أولين حول "بيئة الأمن المتغيرة والمصالح الوطنية الأمريكية".

وتبدأ ملامح ارتباط المفكر بالواقع من ناحية، والتزامه بالانتماء للمنظور الواقعي من ناحية أخرى منذ بداية كتاباته؛ "the soldier and the state" الصادر عام ١٩٥٧، وهو أول كتبه والذي يناقش فيه العلاقة ما بين المؤسستين المدنية والعسكرية داخل المجتمع الأمريكي. لقد توأكب تاريخ إصدار الكتاب ومرور نحو العقد على بداية الحرب الباردة. وقد أكد هنتجتون في كتابه على أهمية احتفاظ المجتمع الليبرالي الأمريكي بمؤسسة عسكرية متقدمة ومؤهلة من أجل الحفاظ على سلامته، اعتماداً على وجود الجانب الضعيف والشرير والغير رشيد من الطبيعة البشرية (وهي من الافتراضات الأساسية للمنظور الواقعي). وذلك لأن السياسة الخارجية ليست علاقة ما بين أفراد يظلمهم حكم القانون ولكنها علاقة ما بين دول وجماعات أخرى يعيشون في واقع قلما يحكمه القانون. وكتب هنتجتون "أن السبيل الوحيد لحفظ المجتمع الليبرالي هو تعريف حدود سلطة المؤسسة العسكرية، وأن السبيل الوحيد لتحقيق ذلك من خلال قصر مشورة هذه المؤسسة في إطار مهنتها. ومن ثم فلا يحق للعسكريين اقتراح خيار الحرب إلا في حالة المصلحة الوطنية، أما لو كانت الحرب لأسباب غير ذلك حتى ولو كانت إنسانية؛ فإن الضغوط لخوض مثل هذه الحرب يجب أن يتلقاها العسكري من رؤسائه المدنيين"^(١) وكأنما دأب هنتجتون منذ بداية كتاباته الأكاديمية على لهجة التحذير والتشاؤم حول مستقبل المجتمع الأمريكي الذي ينتمي إليه، فمنذ الخمسينيات من القرن المنصرم وهو يحاج بأن المجتمع الأمريكي في حاجة إلى الخدمات العسكرية، وهي التوصية التي تلقى استمرارية في كتابات هنتجتون الحالية كما سيرد بالتفصيل. إذ ظل قلقاً على مدى العقود الفائلة حول كيفية الحفاظ على الأمن الأمريكي وكيف أن هذا الأمن قد تحقق لفترات طويلة ماضية اعتماداً على الحظ الجيد -الموقع الجغرافي- وأن المجتمع الأمريكي قد يجد نفسه يوماً ما مضطراً للدخول في حرب من أجل بقائه.

وكما تأثر هنتجتون في كتاباته بالمراحل التاريخية التي جاءت هذه الكتابات في إطارها، فإن ارتباط المفكر بالسلطة مثل بدوره عنصراً هاماً من عناصر تحديد السياق لكتاباته. فقد تقلد صمويل هنتجتون العديد من المناصب الرسمية في الإدارات الأمريكية المتعاقبة بدءاً من

(1) Robert D. Kaplan, "looking the world in the eye", the Atlantic Monthly, December 2001.

<http://www.theatlantic.com/issues/2001/12/kaplan.htm>

العام ١٩٦٧ حيث أصبح مستشارا للدولة في إدارة جونسون. وحيث أعد تقريراً في مائة صفحة عن الحرب في فيتنام وهو ما استخدم فيما بعد كأساس لمقال نشر عام ١٩٦٨ في مجلة Foreign Affairs والتي قبل فيها أهداف الولايات المتحدة من غزو فيتنام وإن كان قد انتقد وسيلة تحقيق هذه الأهداف، داحضا زعم الإدارة الأمريكية آنذاك بالمساندة الشعبية لها في فيتنام مميزا ما بين طبيعة النظام السياسي في أمريكا وبينه في فيتنام، فالتساؤل عن من يلقي التأييد الشعبي أو من تسانده الأغلبية هو سؤال يطرح في نظام ديمقراطي ودستوري مستقر مثل النظام الأمريكي. أما في دولة مثل فيتنام فإن هنتجتون يعزو انضواء الشعب تحت لواء Viet Cong بأنه يرجع إلى التزام إثني وديني لا يعرفه المجتمع الأمريكي الذي يصفه هنتجتون بأنه حتى في مرحلة بناء الدولة قد رفض الولاءات الدينية والإثنية قائلا "أننا رفضنا الولاءات الدينية والإثنية لأننا أردنا دولة قومية وحديثة ذات جيش قومي" ويقول هنتجتون مجملا رأيه "أن إحدى مشكلاتنا مع فيتنام كانت مثاليتنا"^(١).

ومن تجربة الولايات المتحدة الأمريكية مع فيتنام، استقى هنتجتون تحليله حول اختلاف النظم السياسية، ووجود نوع من السلطة ومن الأسس القائم عليها هذه السلطة غير التي شهدتها المجتمع الأمريكي وغيره من المجتمعات الغربية في تطورها. وفي نفس الوقت - الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين - الذي سادت فيه مقولات ودراسات أكاديمية تنبأ بتطویر الدول القومية الناشئة في أفريقيا وغيرها لديمقراطيات ونظم سياسية شبيهة بتلك الموجودة في الغرب، نشر هنتجتون أحد أهم كتبه وأشهرها *political order in changing societies* ١٩٦٨. والتي أكد فيها على أن التنمية في الدول الجديدة في أفريقيا وغيرها ستقود إلى نماذج وإلى أنظمة سياسية مختلفة عن تلك التي عهدتها الدول الغربية، وأن تجارب هذه الدول لا يمكن تكرارها أو أنها غير ملائمة بالنسبة لظروف هذه الدول الناشئة. وأن التعويل لا يكون على وجود مؤسسات للحكم شبيهة بتلك الموجودة في الغرب وإنما على تفعيل هذه المؤسسات، وأن التجربة التاريخية الأمريكية لاتصلح لفهم التحديات التي تواجهها الدول النامية. كما انتقد هنتجتون التفكير الغربي القائم على أن كل ما هو جيد يأتي مجتمعا، "التقدم الاجتماعي، مع التنمية الاقتصادية، مع الاستقرار السياسي، إلخ. ولكنه - هنتجتون - ضرب مثالا على عدم صحة هذا التفكير بحالة الهند؛ فالدخل القومي للهند مثلا في الخمسينيات بلغ عشر الدخل القومي للأرجنتين وفنزويلا، إلا أن الهند كانت أكثر استقرارا سياسيا من أي من الدولتين.

(1) *Ibid*, p: 12.

ويبرر أن جزءاً من حل هذا اللغز كان الأمية في الهند . "لأن الأميين من أهل الريف أقل في مطالبهم من الحكومة عن البروليتاريا الجضرية الناشئة"^(١).

وواصل هنتجتون تقلده للمناصب العامة، إذ التحق بإدارة كارتر باعتباره مستشار الرئيس للأمن القومي، وبحكم منصبه قام هنتجتون بكتابة تقرير شامل عن طبيعة العلاقات الأمريكية - السوفيتية يحفز فيه مجلس الأمن القومي ضد التسوية أو التكيف مع النظام في موسكو . فبعد دراسة هنتجتون وفريقه ومقارنة المكانتين الأمريكية والسوفيتية من حيث الاقتصاد، الدبلوماسية، الإنتاج الحربي ومجالات أخرى عديدة. استنتج الفريق أن التفوق السوفيتي أمر وقته، وقدموا توصيات قوية بأن تبدأ الولايات المتحدة في الاستعداد لتحل محل النفوذ السوفيتي عسكرياً في منطقة الخليج الفارسي، وهي التوصيات التي وضعت موضع التنفيذ في السنتين الأخيرتين من إدارة كارتر والسنوات الثماني الأولى من إدارة رونالد ريغان^(٢).

ومع بداية التسعينيات، وبعد انتهاء مناخ الحرب الباردة عاد اسم صمويل هنتجتون يتردد بقوة في إطار أدبيات العلاقات الدولية بل وفي إطار الندوات والمؤتمرات الأكاديمية سواء تلك التي اهتمت بشكل للنظام الدولي وهيكله في هذه الفترة أو تلك التي كان موضوعها مناقشة أطروحة هنتجتون نفسها حول "صدام الحضارات" تلك الأطروحة التي صاغها في مقال نشرته Foreign Affairs عام ١٩٩٣ وترجمت إلى ست وعشرين لغة، ثم عاد ونشرها في كتاب يحمل اسم The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order عام ١٩٩٦ . والجدير بالذكر أن معهد أولين للدراسات الاستراتيجية بجامعة هارفارد والذي يتولى هنتجتون إدارته هو أحد كراسي أولين لتدريس القانون والاقتصاد في جامعات هارفارد، وييل، وستانفورد، وشيكاغو، من بين جامعات أخرى كثيرة. ومؤسسة أولين (للمنتجات الكيميائية) والممولة لكراسي التدريس السابق ذكرها؛ ما هي إلا واحدة من مؤسسات أخرى عديدة تستند لثروات صناعية أمريكية وتقوم هي الأخرى بتمويل كراسي تدريس في أكثر جامعات الولايات المتحدة مجداً، وبالطبع يكون من حق هؤلاء الممولين تعيين الأساتذة الذين سيحتلون كراسي التدريس ويتولون إدارة مراكز الدراسات. ويمكن المال بهذه الصورة من تنظيم الصيت والمجال الذي ستدور فيه نقاشات مختلفة. ففي عام ١٩٨٨ دعا مدير مركز أولين بجامعة شيكاغو أحد موظفي وزارة الخارجية لإلقاء محاضرة فقبل الأخير معلناً الانتصار التام للغرب وللقيم الليبرالية

(1) *Ibid*, p: 13.

(2) *Ibid*, p: 16.

فى الحرب الباردة. وإذا بمحاضرته يعاد نشرها فوراً فى شكل مقالة بمجلة the National Interest واللى تتلقى دعماً مالياً قدره مليون دولار من مؤسسة أولين، ثم تدعو المجلة هنتجتون (مدير معهد أولين بجامعة هارفارد) للتعليق على المقالة. ولا يمضى وقت طويل حتى ظهر النقاش والجدل حول المقالة على صفحات التايمز والواشنطن بوست والتايم وسمع الجميع آنذاك عن فرانسيس فوكوياما ونهاية التاريخ. إن هذا السياق جزء أساسى من الحديث عن السياق والمفكر وهو خاص بصناعة العلم وكيف أن صناعة الفكرة ونشرها لا بد وأن يسبق تأثيرها فى حياة البشر، وأن سيادة الفكر الأوحدهو نتاج لإجراءات منظمة^(١).

وإذا لم يكن من الجائز الاكتفاء بالنص المركزى المقدم عام ١٩٩٣ لتحليل أطروحة "صدام الحضارات" وضرورة الانفتاح على ما تلاها من كتابات فى هذا الصدد. فإنه بالمثل لا يجوز إجراء مثل هذا التحليل بدون وضعه فى سياق العناصر السابقة مجتمعة؛ وهى عناصر: الانتماء الأكاديمى للمفكر ومحاولة تكييفه للتلاؤم مع الواقع وهو العنصر المستمر فى كتابات هنتجتون، وعنصر الارتباط بالسلطة والذى يثير التساؤلات حول أهداف الأطروحة وميقاتها ويلقى الضوء على طبيعة كتابات هنتجتون واللى تمزج بين الطبيعة النظرية وبين الطبيعة الإجرائية أو التطبيقية وتقديم التوصيات. وبالمثل فإن أحد مستويات السياق الذى ظهرت فى إطاره أطروحة صدام الحضارات كان الاهتمام على مستوى الساحة الفكرية الأمريكية حول مشكلات ما بعد الحرب الباردة من حيث طبيعتها ومتطلبات مواجهتها وقبل ذلك عن موقع الولايات المتحدة فى هذه الفترة الجديدة، إذ تمثل أطروحة هنتجتون إحدى الإجابات عن إشكالية الدور المستقبلى للولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة.

ولقد اهتم البعض^(٢) بمحاولة تصنيف الاتجاهات الداخلية فى الولايات المتحدة التى قدمت

(١) سوزان جورج، كيف ساد الفكر الأوحده، لوموند ديبلوماتيك، نوفمبر/تشرين ثانى ١٩٩٦.

(٢) إبراهيم أسعدي، مونه رحيمى، نظرية صدام الحضارات أو التهديد الإسلامى واقع أم تخلاق؟، (الدار

البيضاء، الطبعة الأولى ١٩٩٩) سلسلة الحوار ٣٣ ص ص ٢١-٣٤.

انظر أيضاً: د. نادية مصطفى، "النظام الدولى الجديد والمنطقة العربية"، تقرير الأمة فى عام، (القاهرة:

مركز الدراسات الحضارية، ١٤١٢/ ١٩٩١-١٩٩٢م) ص ص ٢٦-٤٦، وأيضاً: د. سعد حقى توفيق،

النظام الدولى الجديد: دراسة فى مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، (عمان: الأهلية

للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٩) ص ص ١٣٢-١٤٨، روبرت ماكنمارا، ما بعد الحرب

الباردة، ترجمة محمد حسين يونس، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩١)

ص ص ٤٧-٦٠، ١٠٠-١٠٦.

إجابة لهذه الإشكالية، وهى الاتجاهات التى تمثل السياق الذى ظهرت فى إطاره أطروحة صدام الحضارات. وهذه الاتجاهات هى:

١. اتجاه انعزالي: وهو امتداد لفكر المدرسة الانعزالية التى تقول بإعطاء الأولوية للداخل والاهتمام بقضاياها والابتعاد عن مخاطر الدور الدولى المكلف. وهو المبدأ الذى انتصر منطقه غداة الحرب العالمية الأولى حيث نهجت السياسة الخارجية الأمريكية مبدأ مونرو لسنة ١٨٢٣ القاضى بعدم التدخل فى الشؤون الخارجية. وفى إطار الدور الأكثر تواضعاً ينصح البعض بفك الارتباط بشكل انتقائى من التزامات عالمية لتوظيف بعض الموارد المحررة فى الداخل، وبأن تعيد الولايات المتحدة جنودها إلى البلاد وأن تركز على حل للمشكلات الداخلية لأن رسالتها العالمية قد أنجزتها بسقوط الاتحاد السوفيتى ولم يبق من سبب لمتابعة الدور العالمى. ومن الأدبيات التى تعطى من أهمية المشكلات الاقتصادية الداخلية التى تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية، ومن التحديات التى تواجهها فى خريطة التنافس فى مجال التجارة الدولية، كتاب "الإفلاس ١٩٩٥: الانهيار القادم لأمريكا وكيف نوقفه"، وحيث ذهب مؤلفاه هارى فيجى وجيرالد سوانسون إلى القول بأنه "لن يبقى للولايات المتحدة أى وجود بحلول عام ١٩٩٥. وفى هذا العام ستزلق البلاد نحو الإفلاس، وحينها سيزول عصر القوة الأمريكية بزوال طريقة الحياة الأمريكية ولن تخرج البلاد من أزمتها إطلاقاً ما لم يبدأ العمل فوراً لإنقاذها من هذه الكارثة الوشيكة. والجدير بالذكر أن أنصار هذا الاتجاه - لتدعيم موقفهم - غالباً ما يعولون على فقدان القوة العسكرية لتأثيرها بعد نهاية الحرب الباردة، فتلاشى الحرب الباردة أدى إلى تناقص أهمية المخاطر الأمنية وزاد من أهمية القدرة الاقتصادية. ومن أعلام هذا الاتجاه "ستانلى هوفمان"، "لورنس فريدمان" والمرشح الجمهورى السابق "باتريك بوكنان" (١).

٢. الاتجاه التدخلى: والذى يحكمه منطق مناقض تماماً لسابقه قائم على دعوة الولايات المتحدة إلى القيام بدور دولى تدخلى نشيط. وهو المنطق الذى انتصر غداة الحرب العالمية الثانية، وكان من نتائجه إنشاء حلف الأطلسى وتطبيق مشروع مارشال ثم

(١) لمزيد من التفاصيل حول الاتجاه الانعزالي وحججه:

- د. نادية مصطفى، النظام الدولى الجديد والمنطقة العربية، مرجع سابق، ص ص ٢٧-٢٩.
- إبراهيم أسعيدى ومونية رحيمى، مرجع سابق، ص ص ٢٢-٢٤.

ظهور الأحلاف الإقليمية. ويشير البعض^(١) إلى "جورج كينان" باعتباره أول من وضع أسس هذه السياسة الأمريكية. ويعد كتاب "ريتشارد نيكسون" "أمريكا والفرصة التاريخية" نموذجا معبرا عن هذا الاتجاه؛ إذ يرى أن العالم الذي كان يتطلع للزعامة الأمريكية لمواجهة الخطر السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية، يتطلع الآن نحو الزعامة الأمريكية لمجابهة مشكلات ما بعد الحرب الباردة..... وأن رسالة أمريكا لم تنته بهزيمة الشيوعية، وأن رهاناتها أثنى من ذلك بكثير. وبالطبع يقلل هذا الاتجاه من أهمية معيار القوة الاقتصادية ولا يعترف به كمحرك جديد في امتلاك القوة الدولية. فالقدرة الاقتصادية التي حلت محل القدرة العسكرية كأداة أساسية في السياسة الخارجية تبين معها عجز اليابان وألمانيا عن الرد على عدوان صدام حسين. والتأثير الدولي لا يقوم على الاقتصاد بل على عوامل أخرى غير ملموسة مثل الزعامة والمهارة السياسية.

٣. الاتجاه التفاؤلى: وهو الاتجاه المعبر عن النشوة التي اجتاحت الغرب في أعقاب انهيار المعسكر الشرقى، ونهاية الحرب الباردة، وهو الاتجاه الذي يذهب إلى أن النهج الديمقراطي الغربى قد حقق انتصاره النهائى على المعسكر الآخر، الأمر الذى يكرس مصداقية هذا الغرب وقيمه وأطروحاته، ويعتبر "فرانسيس فوكوياما" وأطروحاته نهاية التاريخ خير مثال على ذلك على المستوى النظرى أو الفكرى. كما أن الممارسة السياسية الأمريكية فى هذه الفترة معبرة هي الأخرى عن هذا الاتجاه ويتمثل ذلك فى إعلان الرئيس الأمريكى آنذاك -جورج بوش الأب- ميلاد النظام الدولى الجديد، وقناعته بالدور القائد الذى ستضطلع به الولايات المتحدة فى هذا النظام^(٢).

٤. الاتجاه الفلسفى: وهو الاتجاه القائم على أساس "الدعوة إلى مراجعة الفلسفة المادية والسياسة المنبثقة عن هذه الفلسفة"، حيث يدعو Zbigniew Brzezinski فى كتابه "خارج حدود السيطرة" الغرب بصفة عامة إلى مراجعة الفلسفة المادية التى تقوم عليها السياسات الغربية، ويؤكد على ضرورة إيجاد ضوابط أخلاقية لاكتساب القوة واستعمالها وإلا فإنها ستؤدى إلى إفناء الجنس البشرى وإنهائه..... كما يدعو الغرب

(١) إبراهيم أسعيدى ومونيه رحيمى، المرجع السابق، ص ص ٢٥-٢٧.

(٢) إبراهيم أسعيدى ومونيه رحيمى، ص ص ٢٨-٣٠.

وانظر أيضا: د. سعد حقى توفيق، مرجع سابق، ص ص ١٣٣-١٣٦.

إلى التخلي عن نظريته الاستثنائية تجاه الآخرين ومحاولة فرض الحضارة الغربية على الشعوب الأخرى بالقوة والإكراه، ويدعو كذلك إلى التخلي عن النظرة الاحتقارية للدين وإلى التوصل إلى إجماع عالمي حول مجموعة القيم والأخلاق التي تضبط علاقات الأفراد والشعوب وتمكن البشرية من التحكم في مصيرها ومستقبلها^(١).

٥. الاتجاه الشمولي: وهو التوصيف الذي أطلقه البعض على "الفريق الذي اتبع أسلوب المعالجة الكلية في تفسير طبيعة السياسة الدولية لما بعد الحرب الباردة ... فهو يتناول النظام الدولي كوحدة متكاملة تتفاعل بداخلها العديد من العناصر ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية، محاولا تقديم صياغة تجمع بين الخطوط الرابطة بين هذه الأبعاد، وتمكن من قراءة السلوك الدولي للدول واتجاهات النظام الدولي^(٢) وتعد نظرية صدام الحضارات لصاحبها صمويل هنتجتون نموذجا على هذا الاتجاه، على اعتبار أنه قد قدم رؤية شاملة للنزاع الدولي المقبل مفترضا فيها أن مصدر الانقسامات بين أفراد البشرية ستكون ثقافية بالدرجة الأولى.

وليس الهدف من الإشارة لهذه التصنيفات الاهتمام بها في حد ذاتها أو مناقشتها وإنما الغرض هو رسم خريطة للوسط الذي يتحرك فيه النص والمؤلف موضوع التحليل، وتوضيح انشغال البيئة المحيطة بالمؤلف (هنتجتون) بشكل النظام الدولي وهيكله وبموقع الولايات المتحدة بالذات من هذا النظام. وبالنظر لكلا أمرين أحدهما مكانة هنتجتون الأكاديمية - وهو الأمر المرتبط أيضا بمكانة عالم السياسة وعلاقته بالسلطة في الغرب عموما - والآخر المكانة الخاصة لهنتجتون بالنظر لعلاقته بمراكز صنع القرار وبحكم خبراته السابقة مع الإدارات الأمريكية المتعاقبة وهو ما يعكس تقاطع البعدين الأكاديمي والسياسي ليعبر عن إدراك لقيمة الثقافي وتحول في الاهتمام أو لإعادة ترتيب الأولويات في أوراق السياسة الخارجية الأمريكية. فالأمر ليس مجرد فكرة فلسفية ولا هي مقولة نظرية صاغها مفكر ما لغرض الدراسة والنقاش الأكاديمي، وإنما هو توصية ومشورة لإعادة ترتيب أولويات أدوات السياسة الخارجية الأمريكية خاصة والغربية عموما ليقع البعد الثقافي وما يتيح من أدوات في مقدمة هذه الأولويات.

(١) إبراهيم أسعدي، مونييه رحيمي، المرجع السابق، ص ص ٣٠-٣١.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٣١-٣٢.

وإذا كانت الاتجاهات السابقة ومناسبتها التي قدمت فيها تعبر عن الوسط الذي ظهر فيه النص، وهو بالطبع الوسط الذي لا يمكن اقتلاع النص منه وقراءته منفردا، فإن ثمة عنصر آخر هام من عناصر السياق؛ وهو السياق الداخلي للنص والذي يتم توضيحه فيما يلي ..

ثانياً - السياق الداخلي للنص

بمعنى جعل النص هو وحدة التحليل الأساسية، والبحث في تتابعاته، مكوناته (مقدماته، وتركيباته، ومنهجه، وعباراته).

والسياق الداخلي للنص يمكن التعرف عليه عبر خطوتين متداخلتين ومتكاملتين؛ أولاً: التعرف على النص المركزي (فرضه الأساسي، مفاهيمه، إثباتاته وحججه الرئيسية والفرعية، منهجه، ونتائجه)؛ ثانياً: استدعاء (الانفتاح على) نصوص أخرى للمفكر بمناسبة هذا النص المركزي. وهو ما يتحقق من خلاله عدة أهداف؛ فمن خلال النصوص الأخرى يمكن تعميق المفاهيم والأفكار الأساسية كما وردت في النص المركزي، كما يمكن استكشاف مناطق الاستمرار أو الانقطاع في هذه الأفكار، كما يمكن من خلالها إدراك منهج المفكر وهي في جملتها عناصر تساعد على اكتشاف المسكوت عنه في الخطاب، كما أن جملة النصوص المحددة للكاتب تساعد في استنباط الرسالة من وراء هذه النصوص على نحو لا يقم عليها ما ليس فيها.

ومن ثم فسيتم أولاً التعرف على النص المركزي من خلال العناصر التالية: الفرض الأساسي، المفاهيم، المنهج، الحجج الرئيسية والفرعية ... وذلك على النحو التالي:

يبدأ هنتجتون مقاله "بفرض" يقول فيه: "أن المصدر الأساسي للنزاعات في هذا العالم الجديد لن يكون مصدرا إيديولوجيا أو اقتصاديا في المحل الأول. فالانقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية، والمصدر المسيطر للنزاع سيكون مصدرا ثقافيا، وستظل الدول القومية هي أقوى اللاعبين في الشؤون الدولية، ولكن النزاعات الأساسية في السياسات العالمية ستحدث بين أمم ومجموعات لها حضارات مختلفة. وسيسيطر الصدام بين الحضارات على السياسات الدولية، ذلك أن الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل"⁽¹⁾.

(1) Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations?", Foreign Affairs, Summer 1993. <http://www.lander.edu/attannenbaum/Tannenbaum%20...> p: 2.

وهذا الفرض الأساسى يمكن التعبير عنه فى عدة فروض فرعية؛ وهى:

١. أن الحضارة هى وحدة التحليل الأساسية فى السياسات العالمية.
٢. تظل الدول القومية فواعل أساسية ولكن تحدد انتماءاتها الحضارية طبيعة تفاعلاتها.
٣. أن النمط الصراعى يصبح هو النمط الأساسى للتفاعلات الحضارية.

وكما يظهر من الفرض الأساسى لديه، ومن الأسطر الأولى فى مقاله، يحتل مفهوم الثقافة لديه موقع المفهوم المحورى، أو المفهوم المفتاحى، والذي يمكن قراءة نصه من خلاله، كما يمكن استدعاء سائر مفاهيم النص بمناسبته. ومع تلك المكانة الأساسية لمفهوم الثقافة، إلا أن المؤلف لم يضعها قط موضع التعريف اللفظى، فلم يذكر ما يعنيه "لفظيا" بمفهوم الثقافة لا فى مقاله الأول صدام الحضارات ولا فيما تلاه من كتابات. وإنما نرى لفظ الثقافة يرد عنده إما مجردا وكأنه لا يحتاج للتعريف؛ فهو واضح بذاته، كما فى تعبيره "إن الحضارات تتمايز عن بعضها بالتاريخ واللغة والثقافة والتقاليد"، أو يتعامل مع المفهوم باعتباره صفة لمفاهيم أخرى مثل "الهوية الثقافية"، "الفروق الثقافية"، أو يعرفه بمكوناته ودرجاته حين يقول "الحضارة هى كيان ثقافى"، "الحضارات هى أعلى تجمع ثقافى للناس وأوسع مستوى للهوية"، ويتضح هنا ما يعنيه مفهوم الثقافة لديه من دائرية حين يعرف الحضارة بأنها تجمع ثقافى ثم يقول بأن ما يميز حضارة عن الأخرى هى الثقافة.

كما أن هنتجتون، وقد عرف الحضارة باعتبارها جزء من الثقافة، لم يلتزم أبدا بهذه التفرقة، وإنما الملاحظ هو دأبه على المرادفة بين المفهومين باستمرار، فتارة يختفى أحد المفهومين ليحل الآخر محله وتارة يحدث العكس تماما. وليس المقصود هنا هو انتقاد هذا الوضع بالنسبة للتعريف، خاصة بعدما عرضته الدراسة من الصعوبات النظرية الخاصة بتعريف المفهوم لدى معظم المهتمين بدراسته، وإنما المقصود التذكير بمثل هذه الصعوبات ووضعها حيز التطبيق، وهكذا يفرض مفهوم الحضارة نفسه، ويلزم تعريفه لدى هنتجتون مع ما ذكرناه حول العلاقة بينه وبين مفهوم الثقافة لدى المؤلف. فالحضارة لدى هنتجتون هى ابتداء كيان ثقافى، وهى أعلى تجمع ثقافى وأوسع مستوى للهوية، وللحضارة محددات "فالحضارة تتحدد فى أن واحد بالعناصر الموضوعية المشتركة مثل، اللغة والدين والتاريخ والعادات والمؤسسات، وبالتحديد الذاتى الذى يقوم به الشعب لنفسه"^(١).

(١) Ibid, p: 3.

والحضارات تتداخل وتمتزج، والحضارات بينامية تزدهر وتتهار وتنقسم وتندمج،
والحضارات هي الخلف الطبيعي لعوالم الحرب الباردة، وبين مستويات التجمعات الثقافية
تأتى الحضارة على قمتها ويدنوها الدول القومية، القوميات والمجموعات الدينية، الأقاليم،
القرى ... ولا يسبق مستوى الحضارة فى هذا التدرج "إلا ما يميز البشر عن الأنواع
الأخرى" (١).

وقد حدد هنتجتون سبع أو ثماني حضارات كبيرة (تشمل الحضارات الغربية
والكونفوشيوسية واليابانية والإسلامية والهندية والسلافية الأرثوذكسية والأمريكية اللاتينية ثم
ربما الأفريقية) يحدد التفاعل فيما بينها الشكل للعام فى المستقبل.

وبين هذين المفهومين، الثقافة والحضارة، ومع الاقتران بهما ترد مجموعة أخرى من
المفاهيم دائمة التردد والانتشار فى كتابات هنتجتون المشار إليها، وكأنما هى لصيقة بمفاهيم
الثقافة والحضارة ولا يمكن الإشارة لإحداها دون الأخرى مثل: مفهوم الهوية، مفهوم الدين؛
والذى يعول عليه هنتجتون كثيرا ويصفه بأنه الأهم بين العناصر التى تميز بها الحضارات
عن بعضها، اللغة وسيرد ما ذكره عن أهميتها بقدر أكبر من التفصيل فيما بعد، أيضا مفهوم
الدولة القومية، وبالتحديد شكل العلاقة بين الدولة القومية وبين الحضارة، إذ لم ينكر
هنتجتون أهمية هذا المفهوم وإنما وضعه فى قالب مختلف إذ جعله دالة فى، وجزء من،
مستوى أوسع هو الانتماء الحضارى وبناء على هذا الانتماء تتحدد تفاعلات الوحدات من
الدول القومية. ومن ثم فلا يوجد تعارض بين تواجد المفهومين، وستتطرق الدراسة أيضا فى
المبحث التالى لهذ المفهوم بقدر أكبر من التفصيل. والأمر الملاحظ أنه بعد مقاله صدام
الحضارات لم يعد هنتجتون إلى محاولات التعريف أو توضيح العلاقة بين المفاهيم، وكأنما
يبنى أو يراكم على ما أوضحه فى مقاله هذا، فدأب على استخدام المفاهيم باعتبارها واضحة
أو كأنه فى سلسلة متصلة من الكتابات لا ينفصل أحدها عن الآخر.

ومع أن هنتجتون استخدم مفهوم "التفاعل" كثيرا ليعبر عن طبيعة التفاعلات بين
الحضارات أو فى سياسات الحضارات لكن ارتبط هذا الاستخدام دوما بالنمط الصراعى أو
النزاعى فقط من التفاعل؛ فبدءا من تحديده الحضارات الكبرى كما عرفها بدأ فى الحديث عن
التفاعلات فيما بينها على النحو التالى:

(1) Ibid, p: 3.

"ستحدث أهم النزاعات في المستقبل على امتداد خطوط التقسيم الثقافية التي تفصل هذه الحضارات الواحدة عن الأخرى"، "إن التفاعلات بين شعوب الحضارات المختلفة تعزز الوعي بالحضارة لدى الناس، الأمر الذي عزز بدوره الاختلافات والعداوات التي تضرب أو يعتقد أنها تضرب جذورها في أعماق التاريخ"^(١).

والواقع أن هنتجتون لم يهتم في دراسته، لا في النص المركزي ولا في النصوص المستدعاة، بتقديم تعريفات للمفاهيم، وحتى لو قدمها فإنه لا يلتزم بها؛ كالمرادفة بين الثقافة والحضارة، أو بالربط بينها وبين مفاهيم أخرى بدون توضيح العلاقات المفاهيمية: فكثير لديه استخدام مفاهيم، الهوية، الدين، العادات والتقاليد الثقافية كمرادفات للثقافة وبدون توضيح طبيعة العلاقة بين هذه المفاهيم وبين الثقافة. وكما سبق التوضيح في الفصل الثاني من الدراسة فقد كان نهج العديد من دارسي العلاقات الدولية في دراسة الثقافة عدم الاهتمام بتقديم تعريف لفظي أو وضع حدود بين هذه المفاهيم، في حين انصب الاهتمام الأكبر على مستويات تأثير الثقافة على العلاقات الدولية. ويمكن النظر لمحاولة هنتجتون في هذا الإطار إن كان هذا مبررا للفوضى المفاهيمية في "صدام الحضارات".

وأما ما تجدر الإشارة إليه في نص هنتجتون "صدام الحضارات" فهو المنهج الذي استخدمه لإثبات فرضه الأساسي أو لفروضة الفرعية، فإذا كان تعريف المفاهيم تكتفه إشكاليات بعضها نابع من طبيعة المفاهيم ذاتها. فإن اختيار المفكر للمنهج الذي يمكن من خلاله اختبار فرضه هو محض اختيار ويجب أن يكون له ما يبرره.

فلقد تعامل المفكر مع ما سبق توضيحه من فروض باعتبارها "افتراضات" فهي إذن مسلمات تخضع لتناسق البناء الداخلي للنص وليس لحقائق الواقع، في حين استخدم المنهج الاستقرائي بطريقة انتقائية لجمع شواهد متفرقة على النحو الذي يدعم هذه الافتراضات^(٢).

فمثلا لم يقدم هنتجتون أية مبررات بصدد "الفرض" بأن تصبح الحضارة هي وحدة التحليل الأساسية، وعلى هذا النحو تكون هي الإطار الأوسع الذي تعمل الدول القومية من خلاله. وإنما دأب على الإسهاب في شرح فكرته مثل قوله: "قد أخذت خطوط التقسيم بين الحضارات تحل محل الحدود السياسية والإيديولوجية للحرب الباردة باعتبارها نقاط تفجر

(١) *Ibid*, pp: 4-5.

(٢) إبراهيم أسعدي، ومونية رحيمي، مرجع سابق، ص ١٠٣.

كما أنه -بالمثل - لم يقدم أية مبررات لأن يكون النمط الصراعى للتفاعلات الحضارية هو النمط الوحيد، فلماذا غاب النمط الحضارى للتعاونى عن التحليل. لقد أسقط هنتجتون التفاعلات الحضارية التعاونية وحرص على اختيار نماذج تمثل النمط الصراعى ولكنها بالطبع لا تدحض وجود أنماط تعاونية^(٢).

كما أنه، من ناحية ثانية، فى تحديده لأسباب النمط الصراعى للتفاعلات الحضارية، قد تناول الأسباب التالية:

١. تجذر الاختلافات الحضارية -الاختلافات الأساسية كما وصفها- بدرجة أكبر من الاختلافات بين الأيديولوجيات السياسية والنظم السياسية. (وكما أشرنا سابقا وكما يعيد هنتجتون التأكيد مرة أخرى على أن هذه الاختلافات تكون فى التاريخ واللغة والثقافة والتقاليد والأهم الدين) وأن هذه الاختلافات من واقع الخبرات التاريخية قد ولدت أطول النزاعات وأشدّها عنفا. والسبب كما يعتقد أن هذه الفروق والاختلافات ميراث قرون طويلة ولن تختفى سريعا...وكانه من المفترض أن تمحى الاختلافات والتميزات بين الحضارات المختلفة لتتخذ التفاعلات فيما بينها نمطا تعاونيا!!!!.
٢. ضيق المسافات بين أرجاء العالم وتزايد التعاملات بين شعوب الحضارات المختلفة مما يزيد الوعى بالتميزات فيما بينها وإدراك الفروق الحضارية بين الحضارات من ناحية والوعى بالمشتك داخل الحضارات.
٣. إحياء "الدين" وبروزه ليملاً الفجوة الناجمة عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى همشت من دور الدول القومية وفصلت الشعوب عن الهويات المحلية القديمة. فظهر الدين ليوفر أساسا للهوية والإلتزام يتجاوز حدود الدولة القومية ويوحد الحضارات.
٤. تنامى قوة الغرب ووصوله إلى أوج قوته، فى نفس الوقت وكرد فعل لهذا الدور الغربى يتنامى الوعى الحضارى بفعل الحركات الأصولية الداعية للعودة إلى الجذور فى الحضارات غير الغربية.

(1) Samuel P. Huntington, Op.Cit, p: 9.

(2) Jacinta O'Hagan, "Civilizational Conflict ? Looking for Cultural Enemies".
Third World Quarterly, Mar 95, Vol. 16, Issue 1, p: 19.
<http://w6fd.hotmail.msn.com/cgi-b...>

٥. إن الخصائص والفروق الثقافية أقل قابلية للتبديل، وأقل قابلية للحلول الوسط وللتسوية من نظيراتها السياسية والاقتصادية. والدين يفصل بين الناس بصورة أكثر حدة وحصرًا حتى من العرق الإثني.

٦. أن النزعة الإقليمية الاقتصادية (التي تنتج عندما تضرب بجذورها في حضارة مشتركة) الآخذة في الزيادة تدعم الوعي بالحضارة، كما أن الثقافة المشتركة تيسر التوسع السريع في العلاقات الاقتصادية^(١).

إن هذه الأسباب لا يمكنها أن تشكل بمفردها أسبابًا للصراع؛ فالاختلاف الثقافي والحضاري ليس محركًا للصراع في حد ذاته، وإنما المحرك نحو الصراع وهو المسكوت عنه من هنتجتون، هو الرغبة في محو هذه الفروق الثقافية، وهذا هو المبرر الوحيد الذي يجعل الغرب في كفة في مواجهة الباقي. فلم لا تكون هناك صراعات حضارية بين الباقي وبعضه مع وجود اختلافات وفروق ثقافية بينهم؟ إن أسباب النمط الصراع الحضاري في عالم مابعد الحرب الباردة تتركز في هيمنة الغرب سياسيًا واقتصاديًا، وإرادته في استكمال هذه الهيمنة الأمر الذي يواجه ردود فعل مناوئة ومقاومة من جانب سائر الحضارات غير الغربية^(٢)، وهي المقاومة التي يرفضها الغرب ومن ثم يكون الصراع الحضاري. إذن هي مشكلة الغرب التي عليه أن يحلها، فكيف يتم ذلك؟ إن الرد على هذا السؤال يقدمه هنتجتون في كتاباته حول صدام الحضارات.

إن من الأمثلة الانتقائية على سيادة النمط الصراعى للتفاعلات الحضارية، العلاقة بين الحضارتين الغربية والإسلامية والتي أولاها هنتجتون أهمية. إذ انتقى هنتجتون من بين خطوط التماس بين الحضارات "خط الانقسام بين الحضارتين الغربية والإسلامية ليطبق عليه نظريته، إذ يرى هنتجتون أن النزاع وفق هذا الخط مستمر منذ ١٣٠٠ سنة وبالتحديد منذ صعود الإسلام واكتساح العرب للغرب والشمال في تور عام ٧٣٢. ومنذ ذلك الحين رصد هنتجتون عدة جولات مابين الحضارتين استنتج منها:

أن هذا التفاعل العسكرى الذى يمتد عمره قرونًا بين الغرب والإسلام ليس من المرجح

(١) Ibid, pp: 4-8.

(٢) د. نادية مصطفى، "التحديات السياسية الحضارية الخارجية للعالم الإسلامى: بروتو الأبعاد الحضارية الثقافية"، فى: "الأمة فى قرن - عدد خاص من حولية أمتى فى العالم، الكتاب السادس، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٠-٢٠٠١، ص ٩٨.

أن ينحسر، بل قد يصبح أكثر خطراً^(١) هذا الميراث بالإضافة إلى عدة أمور (مثل انتشار الديمقراطية الغربية في العالم العربي والتي تعزز في رأيه القوى السياسية المعادية للغرب، إضافة إلى إسهام الديمجرافيا في هذا الصدد بتنامي أعداد المهاجرين إلى الغرب فتمت العنصرية بصورة متزايدة تجاه المهاجرين العرب والأتراك) يستتج منه هنتجتون مرة أخرى أن التفاعل بين الإسلام والغرب هو صدام حضارات.

أما التفاعل العدائي الآخر للحضارة العربية - الإسلامية فقد كان مع الوثنيين وعبداء الأرواح، وحالياً مع الشعوب السوداء المسيحية على نحو متزايد في الجنوب^(٢). هكذا عبر هنتجتون عن رؤيته لتفاعلات الحضارة العربية الإسلامية ليس فقط مع الغرب ولكن وصف سائر تفاعلاتها مع الحضارات الأخرى بأنها تفاعلات عدائية؛ بدء من "صورة تجار الرقيق العرب والأرقاء السود" تاريخياً والذي انعكس الآن - كما يرى - في الحرب الدائرة في السودان بين العرب والسود، وبرغم أنه عدد أمثلة كثيرة متفاوتة في طبيعتها وأسبابها والطرف البادئ أو الفاعل فيها وما إلى ذلك إلا أنه وصفها جميعاً بأنها "تفاعلات عدائية للحضارة العربية - الإسلامية"، وهو الوصف الذي يطمس على نحو متعمد هوية المعتدى والمعتدى عليه في كل من هذه النزاعات. فذكر تحت هذا القول المجل: تفجر النزاع بصورة متزايدة على الحد الشمالي للإسلام بين الشعوب الأرثوذكسية والمسلمة، بما في ذلك مجزرة البوسنة وساراييفو، والعنف الجياش بين الصرب والألبان والعلاقات الحرجة بين البلغار والأقلية التركية لديهم، والعنف المتصل بين الأرمن والآذريين، والعلاقات المتوترة بين الروس والمسلمين في آسيا الوسطى ... والعديد من الأمثلة التي تبدو أن العنف تبادلي بين المسلمين وغيرهم أوتساوي الطرفين في ذلك مثل حديثه عن العلاقة بين الروس والمسلمين في وسط آسيا. وهو تحليل تبسيطي حاول فيه هنتجتون جمع أكبر عدد من الأحداث غير المتوازنة لإثبات رأيه في عدائية تفاعلات الحضارة العربية - الإسلامية في الوقت الذي أسقط فيه العديد من الحالات والأمثلة الثابتة تاريخياً على التفاعلات الإيجابية والتعاونية بين هذه الحضارة وما عداها من حضارات أخرى وعلى رأسها الحضارة الغربية.

ومن الحضارة العربية - الإسلامية وتفاعلاتها العدائية مع الغرب ينطلق هنتجتون إلى دائرة أوسع يضع فيها الغرب (واصفاً إياه بأنه في أوج قوته) في كفة وبقية العالم في الأخرى

(1) Samuel P. Huntington, Op.Cit, p: 10.

(2) Ibid, p: 12.

يعزز المواجهة بينهما الفروق في القوة والصراعات على القوة العسكرية والاقتصادية والمؤسسية من ناحية والاختلافات في الثقافة أى القيم والمعتقدات الأساسية من ناحية أخرى (وهو ما يفرض مرة أخرى التمييز -الذى يتجاهله هنتجتون تماما- بين أن تكون الفروق والاختلافات الثقافية أسبابا للصراع الحضارى، وبين أن تتقاطع هذه الفروق مع العوامل المادية الاقتصادية والسياسية فتكون محركا للصراع). ويقول هنتجتون فى هذا الشأن:

ومن المرجح أن يتمثل المحور المركزى للسياسات العالمية فى المستقبل فى النزاع بين الغرب وبقية العالم وريود الحضارات غير الغربية على القوة والقيم الغربية^(١) ويصنف ردود الأفعال غير الغربية هذه إلى ثلاثة أشكال:

١. أن تحاول الدول اتباع مسار العزلة لتعزل مجتمعاتها عن تسال "الفساد" من الغرب، ويقول هنتجتون معلقا على هذا النوع من ردود الفعل "أن هذه الدول فى الواقع إنما تختار بذلك عدم المشاركة فى المجتمع العالمى الذى يهيمن عليه الغرب. بيد أن تكاليف هذا المسار عالية. وقد اتبعته قلة من الدول على وجه الحصر^(٢)"

٢. البديل الثانى وهو المكافئ "لانتظام فى عربات الفريق" فى نظرية العلاقات الدولية، ويتمثل فى محاولة الانضمام إلى الغرب وقبول قيمه ومؤسساته

٣. و"البديل الثالث وهو محاولة موازنة الغرب بتطوير قوة اقتصادية وعسكرية والتعاون مع المجتمعات غير الغربية الأخرى ضد الغرب، مع الحفاظ على القيم والمؤسسات المحلية الأصلية، أى باختصار، التحديث من دون التغريب"^(٣)

وقد استبعد هنتجتون البديل الأول وحكم بصعوبته وقصره على عدد محدود من الدول. أما البديل الثانى؛ "الانتظام فى عربات الفريق" فقد جعله هنتجتون البديل الذى تختاره "البلدان الممزقة the torn countries" والتى عرفها هنتجتون بأنها "البلدان التى تملك درجة كبيرة من التناغم الثقافى، لكنها منقسمة حول ما إذا كان مجتمعها ينتمى إلى حضارة أو إلى أخرى. وتلك هى البلدان الممزقة. وعادة ما يرغب زعمائها فى اتباع استراتيجية الانضواء إلى قافلة العربات، وجعل بلدانهم أعضاء فى الغرب، لكن تاريخ هذه البلدان وثقافتها وتقاليدها ليست

(1) *Ibid*, p: 19.

(2) *Ibid*, p: 20.

(3) *Ibid*, p: 20.

غربية، وتركيا هي أبرز وأوضح بلد ممزق^(١). وبعد أن استعرض هنتجتون حالات بعض البلدان "الممزقة" وهي بالتحديد تركيا والمكسيك وروسيا وكيف أنها تسعى جميعا بأن تصبح أعضاء في الغرب وأن تعيد تحديد هويتها الحضارية على هذا النحو. فقد حدد هنتجتون شروطا ثلاثة أو "متطلبات" ينبغي على هذا البلد الممزق أن يفي بها وهي:

أولا: أن تكون النخبة السياسية-الاقتصادية فيه مؤيدة لهذا التحرك ومتحمسة له.

ثانيا: أن يكون الرأي العام فيه مستعدا للإذعان لإعادة التحديد هذه.

ثالثا: أن تكون الجماعات المسيطرة في الحضارة المتلقية راغبة في تبني التحول.

وبالرغم من هذه البدائل الثلاثة التي حددها هنتجتون كردود أفعال من قبل الدول غير الغربية قبالة التنامي المتزايد لقوة الغرب وهيمنته وعلى اعتبار أنه "من المرجح أن يتمثل المحور المركزي للسياسات العالمية في المستقبل في النزاع بين الغرب وبقية العالم". إلا أنه مع متابعة القراءة في مقال هنتجتون موضع الدراسة يبدو من الجلي أنها ليست سوى بدائل نظرية غير مطروحة واقعا !!!

فقد قصر هنتجتون مسبقا بديل العزلة على عدد محدد من الدول وجعل تكلفته عالية بما لا يجعله بديلا مطروحا من ناحية. ومن ناحية ثانية، قصر النجاح في تحقيق البديل الثاني "التحديث من دون التغريب" على دولة واحدة وهي اليابان التي يقول في شأنها "لقد أقامت اليابان لنفسها وضعا فريدا كعضو منتسب إلى الغرب، فهي في الغرب في بعض النواحي، لكن من الواضح أنها ليست من الغرب في أبعاد مهمة"^(٢).

أما ما عدا ذلك من دول العالم فإنها ترغب جميعا في الانضمام للغرب ولكن لاتستطيع ذلك لوجود العديد من العقبات ومن ثم فإنها تتحد في تحالفات لتصبح ضد الغرب !! إذ يقول هنتجتون "يتباين حجم العقبات التي تقف في وجه انضمام البلدان غير الغربية إلى الغرب بصورة كبيرة؛ فهي أقل عددا بالنسبة إلى بلدان أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا، وأكبر بالنسبة إلى البلدان الأرثوذكسية للاتحاد السوفيتي السابق، وأكبر من ذلك بالنسبة إلى المجتمعات الإسلامية والكونفوشيوسية والهندوسية والبوذية ... وتتنافس تلك البلدان مع الغرب عبر تطوير قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية الخاصة. وهي تفعل ذلك بالنهوض بتميمتها

(1) *Ibid*, p: 21.

(2) *Ibid*, p: 24.

الداخلية وبالتعاون مع البلدان غير الغربية الأخرى. وأبرز شكل لهذا التعاون هو الصلة الكونفوشيوسية-الإسلامية التي ظهرت لتتحدى المصالح والقيم والقوة الغربية^(١) في الوقت الذي لم يحدد فيه هنتجتون أيا من صور هذه الصلة الكونفوشيوسية-الإسلامية ولا أيا من روابطها عدا أنه تجمع الحضارتين وجود عقبات كثيرة تمنعها من الانضمام للغرب. ورابطة أخرى ركز عليها هنتجتون وهي السعي لتطوير القدرات العسكرية. وبالجمع بين الرابطتين نجد هنتجتون يسوقنا إلى نتيجة مفادها أن هذا التطوير للقدرات العسكرية إنما يستهدف الغرب ومصالحه في المقام الأول إذ يقول هنتجتون "وهكذا، قامت رابطة عسكرية كونفوشيوسية-إسلامية تهدف إلى دعم حصول أعضائها على الأسلحة وتكنولوجيات الأسلحة المطلوبة لمواجهة القوة العسكرية للغرب. وقد تستمر هذه الرابطة أو لا تستمر، بيد أنها في الوقت الحاضر تشكل حلفا للدعم المتبادل للمارقين يديره العاملون على نشر الأسلحة ومن يظاهرونهم. وهكذا يقوم شكل من التنافس على الأسلحة بين الدول الإسلامية-الكونفوشيوسية والغرب. وفي هذا الشكل من التنافس يطور الطرف الأول أسلحته، ولا يحاول الطرف الثاني موازنة هذا الحشد للأسلحة بل الحد منه ومنعه في حين يقلل في الوقت نفسه من قدراته العسكرية الخاصة"^(٢).

إن الرسالة، المسكوت عنها، والتي يقدمها هنتجتون للغرب هي: أهمية احتفاظ الغرب بهيمنته في فترة ما بعد الحرب الباردة، وأن السبيل الوحيد لاستكمال هذه الهيمنة وضمان استمراريتها دعم أسس الحضارة الغربية والحفاظ على مكوناتها الثقافية والقيمية من ناحية، ومحاولة تفتيت وطمس الهويات والتميزات الحضارية الأخرى. وما يقدمه هنتجتون في ختام مقاله من توصيات خير مثال على ذلك، وهي التوصيات التي يمكن تصنيفها إلى نوعين:

أولا: توصيات تدعو إلى حشد الحضارة الغربية لقوتها واستدراك أية ثغرة في بنيانها في إطار الخطوات التالية:

- أن يتدعم التعاون والوحدة المتزايدان داخل حضارة الغرب خاصة بين العنصرين الأوروبي والأمريكي الشمالي.
- أن تدمج في الغرب مجتمعات في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية.

(1) *Ibid*, p: 24.

(2) *Ibid*, p: 25.

- الحفاظ على علاقات التعاون مع روسيا واليابان.
 - الاعتدال في تخفيض القدرات العسكرية الغربية والحفاظ على التفوق العسكرى فى شرق آسيا وجنوبها الغربى.
 - أن يحتفظ الغرب بالقوة الاقتصادية والعسكرية الضرورية لحماية مصالحه بالنسبة إلى هذه الحضارات الأخرى.
 - دعم المجموعات الحضارية الأخرى المتعاطفة مع القيم والمصالح الغربية
 - تقوية المؤسسات الدولية التى تعكس المصالح والقيم الغربية
- ثانيا: توصيات للعمل على إضعاف بقية العالم فى إطار الخطوات التالية:
- استغلال النزاعات بين الدول الكونفشيوسية والإسلامية.
 - الحد من توسع القوة العسكرية للدول الإسلامية والكونفشيوسية^(١).

و لاينسى هنتجتون أن يجعل آخر عبارات المقال "أنه ينبغي أن يطور الغرب فهما أعمق للفروض الدينية والفلسفية الأساسية الكامنة وراء الحضارات الأخرى والطريقة التى ترى بها شعوب هذه الحضارات مصالحها. وسيقتضى ذلك جهدا لتحديد العناصر المشتركة بين الحضارة الغربية وغيرها من الحضارات. وبالنسبة إلى المستقبل، لن تكون هناك حضارة عالمية، بل عالم يضم حضارات مختلفة ينبغي أن يتعلم كل منها التعايش مع غيره"^(٢).

وفى إطار سياق المقال ومقدماته ونتائجه تبدو الدعوة الأخيرة للتعايش بين الحضارات لا قيمة لها خاصة فى ظل النوعين اللذين ذكرهما من التوصيات أو النتائج، لأنه لن تكون هناك حضارات لتعايش بل ستكون هناك حضارة واحدة إذا سارت الأمور حسب الخطوات التى نصح بها هنتجتون الحضارة الغربية باتباعها " فالدعوة إلى التعايش لا تتسجم مع تحريض وتآليب الغرب ضد الآخرين. فهنتجتون بهذا المعنى وهذه الإجراءات التى يقترحها يبقى متحصنا فى الخندق الغربى ونازعا إلى المواجهة مع بعض الحضارات الأخرى خاصة الحضارتين الإسلامية والكونفوشيوسية. إن هذه الإجراءات فى حقيقتها هى توصيات للغرب لحل مشكلة المقاومة غير الغربية لمحاولة فرض النفوذ والهيمنة الغربيين وامتدادهما ليغطيا كافة أبعاد القوة، وبالتركيز على الأبعاد الثقافية – الحضارية الآن بعد تمام السيطرة على

(1) **Ibid**, pp: 28-29.

(2) **Ibid**, p: 29.

إن القراءة المتأملة لخطاب صدام الحضارات عند هنتجتون تنبئ عن اعتقاده في هيمنة الحضارة الغربية على سائر حضارات العالم، ولكنه يرى السبيل لذلك مختلفا عما يعتمد إليه عادة الغرب من استراتيجيات عسكرية واقتصادية أساسا، ومقالاته هي توجيه نظر هذا الغرب للسبيل الأكثر تأثيرا؛ وهو الاهتمام بالبعد الثقافي الحضارى وتأكيد الهيمنة على صعيده ودعمه وحمايته.

ثالثاً - الأفكار الأساسية في خطاب صدام الحضارات لدى هنتجتون

والأفكار الواردة في هذا السياق ليست نتاجا للقراءة في النص المركزى وحده. فبعد التعريف بالنص المركزى فى الرسالة، والذي تدور فى فلكه وبمناسبتة- النصوص الأخرى المستدعاة فى هذا السياق، يبقى أن تتم قراءة هذا النص المركزى فى تكامله -أو استكمال- مع النصوص الأخرى التى سبق تحديدها للمؤلف نفسه.

وإذا كان النص المركزى يحمل رسالة إلى الغرب تدفعه لتعزيز حضارته فى عالم لم يعد يعترف بالدولة القومية كفاعل وحيد فى السياسات العالمية، وإنما يعترف بها من خلال حضارة. فإن الجدير بالاهتمام فى رسالة هنتجتون هو موقع البعد الثقافى للحضارى من هذه الرسالة. إن هنتجتون حريص على استكمال الهيمنة الغربية على عالم الحضارات، واستكمال هذه الهيمنة من وجهة نظره رهين من ناحية أولى بتعزيز السمات الحضارية للغرب وليس الاهتمام بـصور القوة المادية وحدها، ومن ناحية ثانية بمحاولة طمس وإذابة السمات الحضارية للحضارات الأخرى. هذه الرسالة هى نتاج سلسلة من الأفكار التى اهتم هنتجتون بتكرارها ودعمها فى سلسلة كتاباته حول صدام الحضارات. هذه الأفكار تبدأ مع تحديد هنتجتون لحدود الحضارة الغربية بناء على عدد من السمات التى تميزها عما سواها من الحضارات، وهذه السمات لا تعول على العناصر المادية للقوة ولكن تعول على السمات الثقافية والقيمية للحضارة الغربية. وبناء على هذا التحديد ينتقل فى فكرته التالية حول التحديث والتغريب عن مغالطة المرادفة بين العمليتين، فالتغريب لن يتم من خلال عمليات التحديث المادية وإنما من خلال هيمنة السمات الثقافية والحضارية للغرب، وهو الوضع غير المتحقق عمليا والذي يرى هنتجتون أنه ليس بسبيله للتحقق. من هنا يشرع لنفسه الانتقال إلى فكرة الغرب فى مواجهة الباقي؛ فالحضارات الراضة والمقاومة لاستكمال عناصر الهيمنة الغربية تتحد فى مواجهة الغرب الذى يقف فى كفة

أخرى معززا بسماته الحضارية المختلفة عن سائر الحضارات الأخرى. ثم إن هنتجتون يولى قدرا من الاهتمام للحضارة الإسلامية من بين كفة الأعداء التى تشمل كل الحضارات غير الغربية معولا على مكانة الإسلام كرابطة عقدية وثقافية، إن هنتجتون يعول على الرابطة العقدية، ويرى أن محاولات الغرب لتحديث دول العالم الإسلامى لن تدفع إلى تغريبه وإنما على العكس تجعل المقارنة لصالح الدول الإسلامية التى تمنحها نجاحاتها الاقتصادية والسياسية ثقة فى نماذجها الحضارية والثقافية الراقضة للهيمنة الغربية.

ويمكن متابعة هذه الأفكار بقدر من التفصيل على النحو التالى:

١. حدود الحضارة الغربية

أولى هذه الأفكار هى تمييزه للغرب باعتباره حضارة واحدة ومحاولة رصد أو التنبؤ بشكل العلاقة بينه وبين سائر الحضارات أو كما يشير هنتجتون " الغرب وبقية العالم" (the west and the rest). فبعد ما قدمه هنتجتون من مفاهيم الثقافة والحضارة مؤكدا أهميتها فى تشكيل عالم ما بعد الحرب الباردة، ثم تقسيمه للعالم عبر عدد من الحضارات الأساسية، يفرد هنتجتون موضعا متميزا يخصصه لتحديد ملامح وحدود الحضارة الغربية على نحو مانع وجامع؛ فكما سبقت الإشارة يميز هنتجتون بين نوعين من العوامل - الذاتية والموضوعية- تتشاركان معا فى تحديد الحضارة -أى حضارة-، ويقوم بعد ذلك بتطبيق هذه العوامل وتحديداتها بالنسبة للحضارة الغربية. فهذه الحضارة الغربية أولا "لها صورتان أساسيتان: الأوروبية والأمريكية الشمالية"^(١). أما السمات المميزة والمحددة لهذه الحضارة الغربية فهى:

أولا: الموروث الكلاسيكى (سواء كان ذلك الموروث يعنى الفلسفة والعقلانية الإغريقية، القانون الرومانى، اللغة اللاتينية، والدين المسيحى).

ثانيا: المسيحية الغربية الكاثوليكية إبتداء والبروتستانتية بعد ذلك والتى يصفها بأنها "السمة التاريخية الأكثر أهمية بالنسبة للحضارة الغربية". "إن ما يعرف الآن باسم الحضارة الغربية كان يطلق عليها خلال الجزء الأكبر من ألفتيتها الأولى اهم للمسيحية الغربية. وكان ثمة إحساس متطور بالانتماء المشترك يعم الشعوب المسيحية الغربية ... وحين خرج الغربيون لفتح العالم فى القرن السادس عشر، إنما فعلوا ذلك رافعين راية الله جنبا إلى جنب مع راية الذهب"^(٢).

(1) Ibid, p: 4.

(2) Samuel P. Huntington, "The West Unique, Not Universal", Op.Cit, p: 30.

ويؤكد هنتجتون في أكثر من مناسبة على أهمية الدين كسمة فارقة بين الحضارات، حتى إنه يهتم بالتمييز بين المسيحية الغربية الكاثوليكية وبين ما عداها من الدوائر المسيحية الأخرى مثل البروتستانتية والأرثوذكسية، فيقول "إن سلسلة حركات الإصلاح والإصلاح المضاد وتقسيم المسيحية الغربية إلى دائرة بروتستانتية وأخرى كاثوليكية، مع جملة العواقب السياسية والفكرية التي ترتبت على ذلك الصدع. تشكل هي الأخرى سمات مميزة للتاريخ الغربى، غائبة كلياً عن الأرثوذكسية الشرقية وبعيدة عن تجربة أمريكا اللاتينية"^(١).

وفى تأكيد للترتيب فيما بين العوامل الموضوعية المحددة للحضارات، تأتى مكانة اللغة فى المرتبة التالية مباشرة على الدين.

ثالثاً: اللغات الأوربية، وفى هذا الصدد يقول هنتجتون "اللغة تأتى مباشرة بعد الدين كعامل من عوامل تمييز أبناء ثقافة معينة عن أتباع أخرى". ثم تتابع هذه السمات على النحو التالى: رابعاً: الفصل بين السلطتين الروحية والزمنية.

خامساً: سيادة القانون. ويليهما التعددية الاجتماعية والمجتمع المدنى، ثم الهيئات التمثيلية، وأخيراً، النزعة الفردية^(٢)..

وفى تسلسل منطقى وتراتب للأفكار، يأتى السبب الرئيسى لاهتمام هنتجتون بتحديد هذه العوامل المميزة للحضارة الغربية ليأتى التأكيد على الفكرة التالية والتي يقدم بها لطبيعة العلاقة بين الغرب من جهة وبين سائر حضارات العالم من جهة أخرى، وهى فكرة التحديث والتغريب

٢. قضية العلاقة بين التحديث والتغريب

فطالما لم تتوافر السمات السابق الإشارة إليها، فإن انتشار العديد من مظاهر التحديث فى شتى أنحاء العالم لايعنى سيادة الحضارة الغربية، أو عالميتها أو ما عدا ذلك من ألفاظ التعبير عن فكرة "الحضارة العالمية الواحدة بقيادة الحضارة الغربية". ففى مقاله الأول؛ صدام الحضارات، وفى توضيحه لردود الفعل للثلاثة المتاحة للحضارات غير الغربية قبالة مركزية القوة والقيم الغربية _ اتباع مسار العزلة، أو الانتظام فى قافلة عربات الفريق، أو محاولة موازنة قوة الغرب _ يرد ما يعنيه هنتجتون بمعن التحديث دونما تغريب، وذلك فى إطار

(1) Ibid, p: 31.

(2) Ibid, pp: 30-35..

شرحه للبديل الثالث "موازنة قوة الغرب"، فيقول بأن معناه "تطوير قوة اقتصادية وعسكرية والتعاون مع المجتمعات غير الغربية الأخرى مع الحفاظ على القيم والمؤسسات المحلية الأصلية، أى التحديث من دون تغريب"^(١). نفس الفكرة يتناولها فى أكثر من مناسبة وبمزيد من التفصيل، فيقول بأن "التحديث لايعنى التغريب، ومن ثم فانتشار عمليات التحديث والتنمية الاقتصادية ولا حتى آلية الديمقراطية السياسية تعنى انتشار ثقافة الغرب " ويقول " لا تتطلب عمليات التحديث والتنمية الاقتصادية ولا تتمخضان عن أى تغريب ثقافى بل تفضيان على العكس إلى تعزيز عملية إحياء ثقافات أصلية وتجديد الالتزام والتمسك بهذه الثقافات المحلية الأصلية"^(٢)، ويشرح ذلك بحدوثه على المستويين الفردى ثم للمجتمعى، فعلى المستوى الفردى يؤدي التحديث بما يحدثه من انتقال الناس إلى مدن غير مألوفة، وإلى بيئات اجتماعية جديدة، وإلى مهن غير معهودة، إلى بتر روابطهم المحلية التقليدية، وإلى إثارة مشاعر الغربة والضياغ، وإلى خلق أزمات الهوية التى كثيرا ما يهب الدين إلى تقديم الحل المناسب لها. وعلى المستوى المجتمعى، تقوم عملية التحديث بدفع عجلة الثروة الاقتصادية والقوة العسكرية للبلد ككل وتشجع الناس على الثقة بترائهم وعلى أن يصبحوا أكثر تشددا من الناحية الثقافية. ونتيجة لذلك، فإن عددا كبيرا من المجتمعات غير الغربية شهدت نوعا من العودة إلى الثقافات الأصلية وغالبا ما تلبست مثل هذه العودة ثوبا دينيا". وفى مناسبة أخرى يقول هنتجتون "إن من أهم التطورات الاجتماعية والثقافية والسياسية ذات الدلالة الخاصة التى حدثت فى العقود الأخيرة تتمثل فى انبعاث الوعى الإسلامى والحركات المتعلقة به بين المسلمين تقريبا فى كل مكان. وهذه الصحوه أو هذا الانبعاث يعود أساسا إلى حالة من رد الفعل تجاه الحداثة والتحديث والعولمة"^(٣).

كما ينبه هنتجتون إلى أن مظاهر انتشار "شعارات" القيم الغربية، هو انتشار مؤقت بأجل مسمى ولتحقيق أهداف معينة ما إن تتحقق حتى تلازمه العودة للأصول، ويضرب المثال لذلك بمجتمعات شرق آسيا التى يقول فى شأنها أنها "مرت بسيرورة إعادة اكتشاف موازية لجملية القيم الأصلية وعقدت أعدادا متزايدة من المقارنات بين ثقافتهم والثقافة الغربية... كانت تبحث عن سر هذا النجاح فى الممارسات والعادات الغربية، وما إن تعرفت على ما اعتقدت أنه قد يكون مفتاح الحل حتى سارعت إلى تطبيقه على بلدانها... ولكن تغييرا جذريا ما لبث أن

(1) Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations?", Op.Cit, p: 19.

(2) Samuel P. Huntington, "The West Unique Not Universal", Op.Cit, p: 37.

(3) Samuel P. Huntington, "The Age of Muslim Wars" Op.Cit.

حصل، فالآسيويون الشرقيون اليوم لا يعززون نموهم وتطورهم الاقتصادي النشط إلى استيرادهم للثقافة الغربية، بل إلى إخلاصهم إلى ثقافتهم الخاصة وتمسكهم بها. ويقولون بأنهم لم ينجحوا لأنهم أصبحوا مثل الغرب بل لأنهم ظلوا مختلفين عنه^(١). وبنفس المنطق يستطرد قائلا "وبأسلوب مشابه تقريبا، فإن العديد من قادة المجتمعات غير الغربية حين كانت هذه المجتمعات تحس بأنها ضعيفة أمام الغرب كانوا يكثر من رفع شعارات القيم الغربية مثل حق تقرير المصير، الليبرالية، الديمقراطية والحرية لتبرير معارضتهم لهيمنة الغرب على العالم، أما الآن حيث تجاوزت تلك المجتمعات مرحلة الضعف بل وأصبحت متزايدة القوة بصورة مضطردة، فإن هؤلاء القادة أنفسهم يشجبون القيم ذاتها التي كانوا يمجّدونها فيما مضى دفاعا عن مصالحهم ويدينونها بوصفها أمبريالية"^(٢). وبنفس العبارات تقريبا يقول "لقد ولدت النجاحات الاقتصادية ثقة أكبر بالنفس من الناحية الثقافية، وأيا كانت خلافاتها الثقافية، فإن دول شرق وجنوب شرق آسيا يتزايد وعيها بحضاراتها الخاصة وتنزع إلى عزو مصادر نجاحها الاقتصادي إلى تقاليدها ومؤسساتها المتميزة"^(٣).

٣. قضية المواجهة بين الغرب وبقية العالم:

وتقدم هذه الفكرة المبرر القوي لتأكيد منتجتون على التمييز بين الغرب كحضارة واضحة الحدود من جهة وبين سائر حضارات العالم من جهة أخرى، ثم يقدم على وصف العلاقة ما بين هاتين الجبهتين على النحو التالي: "إن غربا في أوج قوته يواجه كيانات ليست غربية ترغب في تشكيل العالم بطرائق غير غربية ولديها الإرادة والإمكانات للقيام بذلك"، وبمزيد من التفصيل يقول "إن الغرب حاليا في أوج قوته، مقابلة بالحضارات الأخرى، فقد اختفت الدولة العظمى الخصيمة له من على الخريطة، والنزاع العسكري بين الدول الغربية أمر لا يتصور والقوة العسكرية للغرب بلا منازع. وفيما عدا اليابان، فإن الغرب لا يواجه أي تحد اقتصادي وهو يهيمن على المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تعكس مصالح الغرب،

(1) Samuel P. Huntington, "The West Unique not Universal", Op.Cit, p: 38.

(2) Ibid, p: 38.

(3) صمويل منتجتون، "إن لم تكن حضارة - فماذا تكون؟ نماذج من عالم ما بعد الحرب الباردة"، في،

الغرب وبقية العالم: بين صدام الحضارات وحوارها، ملف المناظرة في شأن "صدام الحضارات"،

(مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠)،

وتقدم للعالم باعتبار أن قراراتها هي قرارات تعكس رغبات المجتمع العالمي، بل إن تعبير المجتمع العالمي نفسه أصبح اسماً جماعياً ملطفاً يحل محل العالم الحر لإضفاء مشروعية كونية على الأعمال التي تعكس مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى^(١). وتعكس العبارة السابقة وضع الغرب في العالم المعاصر، عالم ما بعد الحرب الباردة - وهو الوضع المتفرد والذي تأتي كتابات هنتجتون كلها في إطار البحث عن كيفية استمراريته وتعضيد هيمنته - أما هذا الآخر، أو الباقي، أو غير الغربي، أو أصحاب رد الفعل الثالث "موازنة قوى الغرب" وجميعها مسميات استخدمها هنتجتون بالتبادل ليعبر بها عن كل ما عدا الغرب، منتقصة منها بالطبع من انضم إلى قافلة عربات الفريق الغربي، ويعبر عن هذا الغير بأنه إما راغب في الانضمام للغرب ولكن ثمة عقبات ثقافية ودينية لأساس - تحول دون ذلك، أو غير راغب في الانضمام لهذا الغرب، فيقول هنتجتون "ويتباين حجم العقبات التي تقف في وجه انضمام البلدان غير الغربية إلى الغرب بصورة كبيرة، فهي أقل عدداً بالنسبة إلى بلدان أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا، وأكبر بالنسبة إلى البلدان الأرثوذكسية للإتحاد السوفيتي السابق، وأكبر من ذلك بكثير بالنسبة إلى المجتمعات الإسلامية والكونفوشيوسية والهندوسية والبوذية، وتتنافس تلك البلدان - التي لا تريد بسبب القوة والثقافة أن تنضم إلى الغرب أو لا تستطيع ذلك - مع الغرب عبر تطوير قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية الخاصة. وهي تفعل ذلك بالنهوض بتميتها الداخلية وبالتعاون مع البلدان غير الغربية الأخرى. وأبرز شكل لهذا التعاون هو الصلة الكونفوشيوسية - الإسلامية التي ظهرت لتتحدى المصالح والقيم والقوة الغربية"^(٢).

إذن انقسم العالم -عالم الحضارات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة - في كتابات هنتجتون إلى قسمين يشمل أولهما الغرب (ومن قبلة هذا الغرب في قسمه لعدم وجود عقبات دينية وحضارية تعوق هذا الانضمام)، أما القسم الآخر من العالم فيشمل من نبذه الغرب من الراغبين في الانضمام إليه ومن لا يرغب في مثل هذا الانضمام. أما العلاقة بين هذين القسمين فهي صراعية بالأساس والسبب في ذلك يوضحه تعبير هنتجتون ضارباً المثل على هذا الفريق بتجارب مجتمعات شرق آسيا أنه "على امتداد عدد من القرون ظلت تلك المجتمعات، مع غيرها من الشعوب غير الغربية، تنظر بعين الغيرة والحسد إلى الازدهار الاقتصادي،

(1) Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations?", Op.Cit, p: 18.

(2) Ibid, p: 24.

والتطور التكنولوجي، والقوة العسكرية والانسجام السياسي في المجتمعات الغربية^(١).

وتعويلا على هذه النظرة الصراعية للعلاقة بين الغرب في جهة وبين سائر الحضارات في جهة أخرى، فإن منتجتون يتبع تصوراتهم للنظرية - وكعاداته - ببرنامج إجرائي لتطبيقها. وتدور كل التوصيات التي يقدمها منتجتون، باعتبارها تمثل برنامجا يحفظ للحضارة الغربية وحدتها وانسجامها من ناحية ومن ناحية أخرى يحفظ لها مكانتها المتفوقة في عالم الحضارات، حول شقين أولهما؛ تعبئة قدرات الغرب وإمكانياته ودعم وحدته، وثانيهما؛ العمل على إضعاف الحضارات غير الغربية، وتفصيل ذلك كالتالي:

من ناحية أولى: تعبئة قدرات الغرب وإمكانياته^(٢):

- أن تدمج في الغرب مجتمعات من أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية ثقافتها قريبة من الثقافة الغربية.
- أن يتم الحفاظ على علاقات التعاون مع روسيا واليابان، وتعزيز هذا التعاون.
- الاعتدال في تخفيض القدرات العسكرية الغربية والحفاظ على التفوق العسكري في شرق آسيا وجنوبها الغربي.
- دعم المجموعات الحضارية الأخرى المتعاطفة مع القيم والمصالح الغربية.
- تقوية المؤسسات الدولية التي تعكس المصالح والقيم الغربية
- دعم التعاون والوحدة المتزايدة داخل حدود الحضارة الغربية، وخصوصا بين العنصرين الأوربي والأمريكي الشمالي، ويتم ذلك عن طريق؛ الحفاظ على الثقافة الغربية داخل إطار الغرب من جهة، وتعيين حدود هذا الغرب من جهة ثانية. ويتم ذلك عن طريق تنفيذ الإجراءات التالية^(٣):
- التحكم بالهجرة من المجتمعات غير الغربية، مع ضمان إذابة المهاجرين الذين سمح لهم بالبقاء في بوتقة الثقافة الغربية.
- الاعتراف بأن منظمة الناتو، في عالم ما بعد الحرب الباردة، هي المنظمة

(1) Samuel P. Huntington, "The West Unique not Universal", Op.Cit, p: 38.

(2) Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations ?", Op.Cit, pp: 28-29.

(3) Samuel P. Huntington, "The West Unique not Universal", Op.Cit, pp: 45-46.

الأمنية للحضارة الغربية وبأن هدفها الأول هو الدفاع عن تلك الحضارة والمحافظة عليها.

- تمكين الدول التي هي غربية تاريخاً، وديانة، وثقافة من الالتحاق بركب الناتو (محددًا دول مثل دول البلطيق، سلوفينيا، وكرواتيا) ولكن ليس أمام بلدان كانت إسلامية أو أرثوذكسية تاريخياً
- تطوير أشكال أوثق من الاندماج الاقتصادي والسياسي لاستكمال التعاون الأمني الأمريكي - الأوربي عبر الناتو.

من ناحية ثانية: العمل على إضعاف الحضارات غير الغربية^(١):

- الحد من توسع القوة العسكرية للدول الإسلامية والكونفشيوسية.
- استغلال الخلافات والنزاعات بين الدول الكونفشيوسية والإسلامية
- عدم التدخل في صراعات الشعوب الأخرى، وترك مسؤولية احتواء النزاعات الإقليمية وحلها للحضارات السائدة في تلك الأقاليم والمناطق^(٢).

هذه هي مجموعات الإجراءات التي ينصح بها هنتجتون لتحقيق المصالح الغربية في عالم ما بعد الحرب الباردة، والتي ترد في هذه الرسالة في إطار التحليل الفكري لصدام الحضارات كما طرحه هنتجتون.

ولا يأتي ذكر الحضارة الإسلامية ضمن القسم الآخر من العالم غير الغربي على سبيل المثال فقط لدى هنتجتون ولكنها أيضا فكرة متصلة ومتواترة في كل كتابات هنتجتون بدء من صدام الحضارات وحتى أفراد مقال عصر حروب المسلمين لهذا الغرض، وهذا ما نتناوله الفكرة التالية.

٤. موقع الحضارة الإسلامية

فدائما ما لقيت الحضارة الإسلامية النصيب الأوفر من الحديث عن "الآخر" المعادي لهذا الغرب، إما منفردة أو بالتحالف مع غيرها من الحضارات التي يجمعها معا النظرة الحاقدة على الغرب لما اجتمع لديه من عناصر القوة المادية والحضارية. ويعبر عن هذا المعنى في

(1) Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations?", Op.Cit, p: -29.

(2) Samuel P. Huntington, "The West Unique not Universal", Op.Cit, p: 43.

قوله "إنه وعبر العالم الإسلامي، خاصة فيما بين العرب، يوجد إحساس قوى من الحزن والاستياء والحسد والعدوانية تجاه الغرب وثروته وقوته وثقافته"^(١).

وهذه العلاقة العدائية بين الحضارتين الغربية والإسلامية ليست وليدة الظروف الراهنة ولكنها علاقة تاريخية - وقد أشرنا إلى ذلك سابقاً- يقول عنها هنتجتون "إن النزاع وفق خط الانقسام بين الحضارتين الغربية والإسلامية مستمر منذ ٣٠٠ سنة" كما يشير إلى أن "هذا التفاعل العسكري الذي يمتد عمره قروناً بين الغرب والإسلام ليس من المرجح أن ينحسر بل قد يصبح أكثر خطراً"^(٢). وتمهد هذه الجذور التاريخية العدائية للعلاقة بين الحضارتين لنمط العلاقة بينهما في المستقبل: فبالإضافة لعامل التاريخ هناك أيضاً عامل انتشار عمليتي الحداثة والتنمية الاقتصادية - وقد سبق الإشارة لذلك خاصة في شأن تجارب مجتمعات شرق آسيا - لما تحدثه هاتين العمليتين من عودة إلى الدين والتمسك بالذات الحضارية من ناحية، وكذلك لما تحدثه آثارهما التنموية والنجاحات الاقتصادية إلى الثقة بالذات الحضارية وهما الأمران اللذان يصبان في رفض الهيمنة الغربية قيماً وثقافة قبله اقتصاداً وسياسة.

وإضافة إلى هذين العاملين -التاريخ والحداثة والتنمية الاقتصادية- هناك أيضاً عامل انتشار الديمقراطية السياسية التي يقول عنها هنتجتون "وتأتى مفارقة الديمقراطية لتدفع بعجلة التأسيس إلى الأمام؛ فحين تقدم مجتمعات غير غربية على تبني الانتخابات ذات الطراز الغربي تتمخض الديمقراطية عن تشجيع حركات سياسية أصولية ومعادية للغرب بل وحتى عن إيصال مثل هذه الحركات إلى الحكم في الغالب، وفي الستينيات والسبعينيات كانت الحكومات الموالية للغرب تتعرض لتهديد الانقلابات والثورات، أما في الثمانينيات والتسعينيات فقد زاد خطر الإطاحة بها عن طريق الانتخابات. تميل الديمقراطية إلى جعل أي مجتمع أكثر انغلاقاً وضيقاً لا أكثر كوزموبوليتية" كما يستطرد قائلاً "إن الساسة في المجتمعات غير الغربية لا يكسبون الانتخابات عن طريق إظهار مدى قربهم من الغرب. فالمنافسة الغربية تحفزهم على تبني الشعارات التي يتوقعون أن تكون ذات جاذبية شعبية قصوى، وهي في العادة شعارات إثنية وقومية متشددة، ودينية أصولية... وهكذا نجد أن إشاعة الديمقراطية متناقضة مع عملية التغريب أو التغرب"^(٣).

(1) Samuel P. Huntington, "The Age of Muslim Wars", Op.Cit.

(2) Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations?", Op.Cit, pp: 9-10.

(3) Samuel P. Huntington, "The West Unique not Universal", Op.Cit, p: 39.

إن ينفي هنتجتون الأهمية عن انتشار مظاهر أو عمليات مثل عمليات الحداثة، والتنمية الاقتصادية، والديمقراطية أن تحقق انتصار قوة الغرب وقيمه ومن ثم قيادة عالم الحضارات تحت لواء الحضارة الغربية، بل على العكس من ذلك يجدها مجرد آليات أو وسائل لتحقيق الذات الحضارية المستقلة للمجتمعات المارة بهذه التحولات (وكانها دعوة صريحة للعمل من قبل الغرب - إن رغب في الإبقاء على تفرد - بعرقلة جهود التنمية الاقتصادية والسياسية والمجتمعية في دول الحضارات غير الغربية). وبالطبع ينصرف هذا القول إلى كل ما يقال عن انتشار السلع المادية الغربية والتي يقول هنتجتون في شأنها "أنصار أطروحة استعمار الكوكا يضعون علامة (إشارة) المساواة بين الثقافة من جهة واستهلاك السلع المادية من الجهة المقابلة. غير أن لب الثقافة ينطوي على اللغة، والدين، القيم، التقاليد، العادات... على امتداد تاريخ البشرية ظلت البدع والأزياء والسلع المادية تنتشر منتقلة من مجتمع إلى آخر بدون أن يؤدي ذلك إلى أى تغيير ذى شأن فى ثقافة المجتمع المستفيد أو المتلقى"^(١).

إن هنتجتون فى عبارته السابقة يمنح القدرة على قياس التوازن بين الحضارات وخاصة بين الحضارتين الغربية والإسلامية إلى عوامل أخرى وهى؛ اللغة والدين. وبتطبيقه هذه العوامل بالنسبة للحضارة الغربية نجده يدحض مرة أخرى مقولة الحضارة الكونية الواحدة ذات الثقافة الغربية، فيقول "تبعث تيارات التأصيل الفاعلة فى العالم على السخيرية من التوقعات الغربية بأن تصبح الثقافة الغربية هى ثقافة العالم، إن العنصرين الأساسيين (الدعامتين المركزيتين) لأى ثقافة هما اللغة، والدين. فأما عن الإنجليزية، والتي يقال أنها صارت لغة العالم، باتت بوضوح لغة التواصل على صعيد التجارة متعددة الأطراف، الدبلوماسية، المؤسسات الدولية، السباحة، الطيران.. غير أن استخدام اللغة الإنجليزية للتواصل بين الثقافات يفترض مسبقا وجود ثقافات متباينة، وهذا الاستخدام، مثله مثل الترجمة الكتابية والشفوية، أسلوب لمواكبة ومراعاة تلك التباينات لا لاستئصالها.

وفى الحقيقة فإن نسبة أولئك الذين يتكلمون الإنجليزية من سكان العالم متكنية ومراجعة .. ففى عام ١٩٨٥ كان حوالى ٩,٨% من البشر يتكلمون الإنجليزية كلغة أولى أو ثانية. أما فى عام ١٩٩٢ فقد تدهورت هذه النسبة لتصل إلى ٧,٦%، إن لغة غربية بالنسبة لـ ٩٢% من سكان العالم ليست إحدى اللغات الغربية الكبرى. كما أنه فى عام ١٩٥٨ كان حوالى ٢٤% من سكان العالم يتكلمون إحدى اللغات الغربية الخمس الكبرى، ومع حلول ١٩٩٢ تضاعلت هذه النسبة لتصل إلى ٢١%.

(١) *Ibid*, p: 28.

والوضع مشابه لذلك على صعيد عنصر الدين؛ فربما تشكل نسبة المسيحيين الغربيين نحو ٣٠% من سكان العالم، لكن هذه النسبة في تناقص مضطرد، وفي نقطة زمنية أو أخرى خلال العقد القادم سيتجاوز عدد المسلمين عدد المسيحيين بكثير. فعلى صعيد عنصرى الثقافة المركزيين نجد الغرب متراجعا^(١).

تحمل هذه العبارة -بالإضافة إلى أهمية معيارى اللغة والدين فى قياس قوة الحضارات- أهمية منهجية، تخبر عن مدى خطورة الأدوات البحثية والمنهجية بل والأسئلة البحثية التى يحددها الباحث لنفسه ونقاط التركيز والمعايير التى يهتم بها، وكذلك نوعية البيانات التى يقوم بجمعها وأثر كل ذلك على ما يتوصل إليه من نتائج ومن دلالات لهذه النتائج، وفى هذا دليل - بغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف معه وبغض النظر عن مدى ثرائه أو فقره من الناحية الفكرية والأكاديمية- على ما يمكن أن تسهم به الثقافة كمنظور فى دراسة العلاقات الدولية، وأنه يمكن الدراسة التطبيقية من منظور ثقافى وأن الأمر ليس مجرد مناظرات نظرية لاتنصرف لعالم الوقائع والأحداث الدولية.

وبالنظر إلى العوامل التى يرى هنتجتون أنها مصادر قوة فى الحضارة الإسلامية وتثير هواجسه من ناحية هذه الحضارة بالذات، نجد أنها تتمثل فى الآتى:

١. ما أشار إليه من السير فى طريق التحديث والتنمية الاقتصادية حتى لو كان معناه تقليد الغرب فى هذا المسار تماما، لأنه فى النهاية سيتحول النجاحات الاقتصادية والمجتمعية الناجمة عن هذه العمليات إلى مزيد من الثقة فى الذات الحضارية والتمسك بل والعودة إلى الأصول؛ وقد مثل على ذلك بتجارب مجتمعات شرق آسيا.

٢. تبنى الديمقراطية باعتبارها آلية سياسية، فحتى مع تبنى الانتخابات ذات الطراز الغربى فإن ذلك لايعنى التغريب أو هيمنة الثقافة الغربية - التى هى أكثر من مجرد هذه المظاهر والعمليات - فالمنافسة الانتخابية من ناحية تدفع إلى تبنى الساسة البرامج والشعارات ذات الجاذبية الشعبية، والتى يرى هنتجتون أنها بالتأكيد معادية للغرب. ومن ناحية أخرى فإنه يرى أن الانتخابات سيتمخض عنها إيصال الحركات السياسية الأصولية والمعادية للغرب إلى الحكم. والنتيجتان على السواء تعملان ضد انتشار الثقافة الغربية وهيمنتها.

(1) Ibid, pp: 39-40.

٣. المعدل العالى للمواليد والزيادة السكانية: إذ يظهر هنتجتون توجسه من هذا العامل فى أكثر من مناسبة فى كتاباته، فيقول "إن الصحوة الإسلامية قد تزامنت مع ودعمت كذلك بفعل المعدل العالى للمواليد وزيادة السكان فى معظم المجتمعات الإسلامية التى أنتجت زيادة ملحوظة فى عدد الشباب من الأعمار من ١٦ إلى ٣٠ سنة. إن ذكورا من مثل هذه الفئة يكونون عادة من الحاصلين على التعليم الثانوى والفنى والتعليم العالى وكذلك من العاملين الذين يتوقون إلى الهجرة إلى الغرب. ويلتحقون بالمنظمات الأصولية والأحزاب السياسية وبأعداد صغيرة ينخرطون فى الجماعات وشبكات العصابات والإرهاب"^(١). ومرة أخرى متوجسا من زيادة أعداد فئة الشباب الناجمة عن زيادة معدل المواليد فى الدول الإسلامية يقول "وتبدو الأمور من المنظور الديمجرافى أكثر تفاؤلا، فإن معدلات المواليد فى العديد من الدول الإسلامية تشير نحو الانخفاض؛ وفى بلدان البلقان تتخفض بشكل كبير، ولكن فى بعض المجتمعات الإسلامية الأخرى مثل الوضع فى المملكة العربية السعودية تبقى معدلات المواليد عالية. وإنه بحلول ٢٠٢٠ سوف تتخفض حدة الزيادة فى عدد فئة الشباب فى العالم الإسلامى. وبالتالي فإن عصر حروب المسلمين قد يختفى فى غياهب التاريخ وتتبعه حلقة جديدة تهيمن عليها أشكال أخرى من العنف بين شعوب العالم"^(٢).

٤. عامل الهجرة من دول الحضارة الإسلامية إلى الغرب؛ وفى الحقيقة إن ما يقصده بالتحديد هو "تغير نوعية المهاجرين واختلافها كما وكيفا عبر الأجيال"، إذ يشير هنتجتون إلا أن الأجيال الأولى من المهاجرين كان الهدف من هجرتهم الاندماج فى المجتمعات الغربية والذوبان فيها، هذا الهدف الذى تغير مع الأجيال التالية التى أصبحت ترغب فى الاعتراف بحقوقهم فى التعددية الثقافية وبتميزهم عن مجتمعات المهجر التى يعيشون فيها، وهذا من حيث نوعية المهاجرين فإذا أضفنا إليها تزايد أعداد هؤلاء المهاجرين مع ارتفاع معدل المواليد لديهم فإن كل هذه العوامل مجتمعة تثير المخاوف الغربية، وهو يطبق دائما آثار هذا التغير ومساوئه على المجتمع الأمريكى، فيعبر عن ذلك قائلا "إن الولايات المتحدة تغدو بلدا متنوعا من الناحية الإثنية والعنصرية بصورة متزايدة، ويقدر مكتب التعداد أنه بحلول ٢٠٥٠ سيتناقص

(1) Samuel P. Huntington, "The Age of Muslim Wars", Op.Cit.

(2) Ibid.

عدد البيض (non- Hispanic) من حوالى ثلاثة أرباع ليشكلوا نحو النصف فقط من سكان المجتمع الأمريكى، أما النسبة للباقية من السكان فإنها تتكون من حوالى الربع من الأمريكيين اللاتينيين، وحوالى نسبة ١٤ فى المائة من السود، ونحو ٨ فى المائة من الأمريكيين الآسيويين^(١). أما عن التغير الكيفى فى عامل الهجرة فيعبر عنه قائلا "وفى الماضى شكل عامل الاستيعاب (assimilation) النمط أو النموذج الأمريكى، حيث وجد ثمة اتفاق ضمنى قبل فيه المجتمع الأمريكى المهاجرين باعتبارهم أعضاء متساويين مثلهم فى ذلك مثل المواطنين الأمريكيين داخل المجتمع القومى الأمريكى، قابلين بذلك الإنجليزية باعتبارها لغة قومية وملتزمين بمبادئ العقيدة السياسية الأمريكية وبأخلاق العمل البروتستانتية، وفى المقابل يعترف للمهاجرين بكينونتهم الإثنية كيفما شاءوا فى بيوتهم ومجتمعاتهم المحلية. وبناء على هذا الاتفاق كانت الهجرة تمثل قوى جديدة للمجتمع الأمريكى، واستطاع الاستيعاب أن يحافظ على الثقافة الأمريكية. أما الآن فقد تحولت الأجيال التالية للمهاجرين إلى البحث عن التعددية الثقافية وإلى تقديم الأولوية لانتماءاتهم الثقافية الإثنية والعرقية والدينية على الانتماء للثقافة الأمريكية المشتركة. وتحولت مطالبهم من الحقوق المتساوية للأفراد إلى المطالبة بحقوق المجموعات الخاصة، وفى البداية كان المهاجرون يرون الهجرة فرصة لأن يصبحوا أمريكيين ولأن يندمجوا فى الثقافة الأمريكية، أما الآن فإنهم يرونها فرصة للإبقاء على ذواتهم الثقافية المستقلة"^(٢).

٥. التعاون والصلة ما بين الحضارات غير الغربية لمواجهة قوة الغرب وهيمنته، هذا التعاون الذى يجد له حيزا فى العديد من المجالات، والتى يعبر عنها هنتجتون فى العبارة التالية "وتتنافس تلك البلدان - التى لا تريد بسبب الثقافة والقوة أن تنضم إلى الغرب أو لاتستطيع ذلك - مع الغرب عبر تطوير قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية الخاصة. وهى تفعل ذلك بالنهوض بتميمتها الداخلية وبالتعاون مع البلدان غير الغربية الأخرى. وأبرز شكل لهذا التعاون هو الصلة الكونفشيوسية - الإسلامية التى ظهرت لتتحدى المصالح والقيم والقوة الغربية"^(٣).

(1) Samuel P. Huntington, "The Erosion of American National Interests", Op.Cit, pp: 32-33.

(2) Ibid, p: 33.

(3) Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations ?", Op.Cit, p: 24.

وإذا كان هنتجتون قد اعتمد على هذه المحاور أو النقاط - باعتبارها إمكانيات للحضارة الإسلامية - ليقدم ما يشبه برنامج العمل لإيقاف فاعلية هذا الإمكانيات والتي يخبر الواقع بأن بعضها منها قد وضع حيز النفاذ عبر آليات وبرامج عديدة يضعها الغرب وتنفيذها بدقة - فإنه وعلى نحو مماثل يمكن الاعتماد على هذه النقاط ذاتها لعمل برنامج مضاد لتأكيد فاعلية هذه الإمكانيات ووضعها حيز النفاذ.

٥. مكانة الولايات المتحدة في النظرية والتطبيق

ففي كل الكتابات - موضع التحليل - اعتاد هنتجتون على الحديث عن "آثار النموذج الحضاري بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية"، ولعل في هذا تأكيد على ما سبقت الإشارة إليه عن العلاقة بين المفكر وبين مجتمعه عموما وعن المزاجية بين العلم وبين حاجات المجتمع، كما أنه نتاج لاقترب المفكر - هنتجتون في هذه الحالة - من السلطة خاصة في ظل ما اعتاده من تقلد المناصب العامة.

ففي كل مرة يتحدث فيها هنتجتون عن الغرب باعتباره حضارة واحدة، يعود للتحديث بالذات عن وضع الولايات المتحدة بالذات في عالم ما بعد الحرب الباردة، مهتما بمكانتها الدولية وكذلك بآثار تنبؤاته على هذه المكانة خارجيا وأيضاً داخليا.

فناه ابتدأ يعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ساحة لاختبار نموذج الحضاري - الصراعي بالأساس - وذلك بسبب التنوع الثقافي والإثني الشديد الذي تشهده هذه الدولة، معتبرا أن هذا التنوع خطير على مستقبل الولايات المتحدة خاصة في ظل اختلال التوازن الديمجرافي والديني، وفي ظل تغير مصادر الهجرة وطبيعة المهاجرين وقد سبقت الإشارة لهذا النقطة بالتفصيل^(١).

ثم إنه حين ينصح بأن يدافع الغرب عن قوة وتناغم وحيوية حضارته في "عالم مأهول بعدد من الحضارات" ويقول بأن "مستقبل الغرب يتوقف إلى حد كبير، على وحدة الغرب وصولاً إلى دولة كلية جامعة للحضارة الغربية" فإنه يستأنف ذلك بقوله "إن المشكلة التي تواجه الغرب، في مثل هذا الوضع، هي المحافظة على ديناميكيته والدفاع عن تجانسه. والوحدة الغربية تتوقف على ما يجري في الولايات المتحدة أكثر مما تتوقف على ما يجري

(1) Samuel P. Huntington, "The Erosion of American National Interests", Op.Cit, pp: 32-33.

فى أوربا^(١). إنه يربط دائما ما بين المصالح الأمريكية والمصالح الغربية عموما، وكأنما تعبّر الأولى كلية عن الأخيرة، ومن ثم فهو يربط بين بقاء الولايات المتحدة وبين بقاء الحضارة الغربية، إن لم يكن يرادف بين المعنيين؛ ويعبر عن ذلك صراحة فى قوله "المسؤولية الرئيسية التى تقع على عاتق قادة الغرب ليست السعى لإعادة صياغة الحضارات الأخرى لصبها فى قالب الغربى، وهو أمر يتجاوز استطاعتهم كثيرا، بل الحفاظ على المميزات الفريدة للحضارة الغربية وتجديدها. والجزء الأكبر من هذه المسؤولية يقع على كاهل الولايات المتحدة الأمريكية، أقوى البلدان الغربية. لا النزعة العالمية ولا النزعة الانعزالية، لا التعددية ولا الأحادية، تشكل الركيزة المثلى لخدمة المصالح الأمريكية. فالدفاع الأمثل والأنجح عن المصالح الأمريكية يكمن فى مسارعة للولايات المتحدة إلى التخلّى عن تلك الشعارات المتطرفة والتحول باتجاه تبني سياسة أطلسية متشددة قائمة على التعاون الوثيق مع شريكاتها الأوربيات سياسة كفيلة بحماية وترسيخ جملة المصالح، والقيم، والثقافة التى تشكل تلك الحضارة الثمينة والفريدة التى تتقاسمناها"^(٢).

ويتكرر هذا الأمر -اعتبار الولايات المتحدة هى الممثل والمعبر عن الحضارة الغربية- فى شتى المواقف سواء الواصفة لمعنى النموذج الحضارى، أو المنتبأة بآثار هذا النموذج على الحضارة الغربية، أو حتى الموضحة لآليات العمل التى ينبغى اتباعها لحماية وحدة الغرب والدفاع عن بقائه وقوته.

خلاصة القول؛ أن هذه الأفكار السابقة مع ما بينها من اتساق وترتيب منطقي، ومع ما حظيت به من تكرار وتدعيم فى خطاب هنتجتون "صدام الحضارات"، وعبر عنه من خلال المفاهيم، والعبارات، والإثباتات التاريخية والتى مثلت عناصر السياق الداخلى للنص، إلا أنه لا يكتمل النظر إليها إلا من خلال وضعها فى سياق الظرف التاريخى الذى وفره انتهاء الحرب الباردة فشكل سياقاً داخليا فى الولايات المتحدة ودوليا شغل الأكاديميين فى محاولات تفسيرية من ناحية واستشرافية من ناحية أخرى مثل طرح هنتجتون أحدها. كما أن التعريف بالمفكر وانتمائه الأكاديمي للمنظور الواقعي والذي يبرر سيطرة مفردات القاموس الصراعى على عبارات وأفكار المؤلف يسهم فى إبراك استمرارية هذا الانتماء وتدعيمه على النحو الذى يبرر القول بأن طرح "صدام الحضارات" هو محاولة للتوفيق بين افتراضات المنظور الواقعي

(1) Samuel P. Huntington, "The West Unique not Universal", Op.Cit, p: 42.

(2) Ibid, pp: 45-46.

وبين متغيرات الواقع وهو القول الذى يتناوله المبحث التالى بقدر من التفصيل، ثم علاقة المفكر بالسلطة والتى قد تبرر ما حظيت به كتاباته من شهرة وانتشار، وعلاقة كتاباته بالواقع جميعها تشكل جملة من العناصر التى تساعد على قراءة المسكوت عنه فى خطاب هنتجتون.

وإذا كانت هذه العناصر والتى شكلت فى مجملها عناصر لأداة تحليل الخطاب تمثل محاولة لقراءة النص فى نوع من أنواع القراءة المفتوحة بحيث تيسر قراءته وتحليله، واستنباط المسكوت عنه على نحو لا يقحم على النص ما ليس فيه، إلا أن هذه القراءة فى ذاتها نوع من القراءة الذاتية التى قد تختلف من قارئ لآخر. وهو الأمر الذى يتحقق من خلاله الدور المركزى لقارئ الخطاب وهو الدور المشروع بل والمطلوب.

ولاستكمال عناصر هذه القراءة الذاتية، يناقش المبحث التالى نموذج "صدام الحضارات" باعتباره نموذجاً بديلاً لتفسير العلاقات الدولية فى فترة ما بعد الحرب الباردة. وهى القراءة التى تراكم من ناحية على كل ما تمت الإشارة إليه فى هذا المبحث الأول من عناصر البناء الفكرى لطرح هنتجتون، ومن ناحية أخرى فإنها توفر الصلة والرابط ما بين الشق النظرى الأساسى للدراسة وبين هذا الشق النظرى الجزئى. حيث يناقش المبحث التالى نموذج صدام الحضارات باعتباره نموذجاً على أحد أهم مستويات تأثير الثقافة على العلاقات الدولية والتى مثلت اهتمام الفصل الثانى من الدراسة، وباعتباره الحلقة الراهنة من حلقات تطور منظور دراسة العلاقات الدولية استكمالاً للفصل الأول من الدراسة.

المبحث الثانى

منظور صدام الحضارات : منظور جديد لدراسة العلاقات الدولية ؟

لقد عرضت الرسالة فى الفصل الثانى منها إلى مستويات متعددة تؤثر من خلالها الثقافة فى العلاقات الدولية. وقد أشارت الرسالة آنذاك إلى المستوى الذى يعتبر الثقافة بمثابة النموذج المفسر للعلاقات الدولية باعتباره أعلى مستويات النظر لتأثير الثقافة على العلاقات الدولية. غير أنه لم تتم الإشارة لهذا المستوى بالتفصيل على اعتبار أن التفصيل بشأن هذا المستوى سيتم فى موضع لاحق من الرسالة. ومن ثم فإن هذا المبحث يعد على هذا النحو متمماً لمستويات تأثير الثقافة على العلاقات الدولية.

فلقد طرح هنتجتون "صدام الحضارات"، أو نموذج الحضارات كما أشار إليه في أكثر من موضع، باعتباره منظورا بديلا لدراسة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ومن ثم فهذا المبحث قد خصص لتحليل نموذج صدام الحضارات من هذه الزاوية؛ باعتباره منظورا لدراسة العلاقات الدولية؛ من حيث توضيح عناصر هذا النموذج، والمبررات التي قدمها المنظر للقول بصلاحيّة هذا النموذج لتفسير العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

وكما سبقّت الإشارة إلى أن سمة التلازم بين تغيّر محتوى العلاقات الدولية من ناحية، وبين تغيّر أساليب وكيفية دراسة هذه العلاقات من ناحية أخرى، هي السمة التي بررت تطور هذا الحقل عبر منظوراته المختلفة. وأن كلا من هذه المنظورات قد تميز بعدد من الافتراضات الأساسية التي تبلور ملامحه وكيفية تناوله للعلاقات الدولية، هذه الافتراضات التي دارت غالبا حول العناصر الأساسية التالية: طبيعة الفاعلين الدوليين، هيكل النظام الدولي، نمط التفاعلات الدولية، القضايا والموضوعات الأساسية. بحيث تمثل هذه العناصر الشق الموضوعي في أي منظور، إضافة إلى الشق المنهاجي الخاص بأساليب بحث وإدراك هذه العناصر.

ولقد اعتمد هنتجتون في تقديمه لنموذج صدام الحضارات أولا: على توضيح الاختلال الذي أصاب العلاقة بين الواقع والتتظير غداة انتهاء الحرب الباردة، وركز في ذلك على الفشل الذي منيت به المنظورات الكبرى للحقل من ناحية في التنبؤ بحدوث نهاية الحرب الباردة، ومن ناحية أخرى في تفسير الحدث عقب وقوعه وهو ما مثل بالنسبة له دافعا للبحث عن منظور جديد يتلائم ومتغيرات الواقع العالمي. ولقد اهتم هنتجتون ثانيا: بعدد من النماذج التي يقدمها البعض في مواجهة نموذج صدام الحضارات؛ وهي نماذج الواقعية التقليدية بتأكيداته على الدولة القومية باعتبارها وحدة التحليل الأساسية، ونموذج العالمية الثقافية المؤيد لفكرة العالم الواحد. ويقلل هنتجتون من شأن هذه النماذج منتقدا إياها على أساس التناقض بينها وبين الواقع الدولي. ومن ثم ينطلق من هذا النقد للنماذج البديلة في خطوة ثالثة: إلى شرح عناصر نموذج الحضاري. وسيتم التعرض لهذه النقاط الثلاثة بالتفصيل على النحو التالي:

أولاً - دوافع الحاجة لمنظور جديد

كانت نقطة البدء عند هنتجتون هي توضيح عجز النماذج السابقة عن تفسير الحقائق

الجديدة فى مجال العلاقات الدولية، وعن الحاجة إلى نموذج جديد يستطيع تفسير هذه الحقائق بطريقة أكثر مدعاة للرضاء، معبرا عن ذلك بقوله "إن التقدم الفكرى والعلمى يتحقق، مثلما أوضح توماس كوهن فى كتابه بنية الثورات العلمية، من خلال إزاحة نموذج أصبح عاجزا بصورة متزايدة عن تفسير الحقائق الجديدة أو التى اكتشفت حديثا، ليحل محله نموذج جديد يفسر تلك الحقائق بطريقة أكثر مدعاة للرضاء، وقد كتب كوهن أنه لكى تقبل نظرية ما باعتبارها نموذجا ينبغى أن تبدو فى صورة أفضل من النماذج المنافسة، لكن الأمر لا يقتضى أن تفسر جميع الحقائق التى قد تواجهها، فذلك لا يحدث أبدا"^(١).

وقد حدد هنتجتون ملامح النموذج السابق أو ما أطلق عليه اسم "نموذج الحرب الباردة"، والذى وصفه بالعجز عن تفسير حقائق العلاقات الدولية، وذلك فى أكثر من موضع من افتتاحيات دراساته المختلفة وذلك على النحو التالى:

أنه "لمدة أربعين عاما كان الدارسون والممارسون فى مجال العلاقات الدولية يفكرون ويتصرفون فى إطار صورة للشئون الدولية عالية التبسيط، وإن كانت جد مفيدة، وهى نموذج الحرب الباردة. وهى النظرة التى قسمت العالم إلى مجموعة من المجتمعات، الغنية نسبيا والديمقراطية أساسا، وتقودها الولايات المتحدة. منغسة فى نزاع شامل أيديولوجى وسياسى واقتصادى، وفى بعض الأحيان عسكرى، مع مجموعة أخرى من مجتمعات شيوعية أفقر نوعا ما، ويقودها الاتحاد السوفيتى. ووقع معظم هذا النزاع فى العالم الثالث، الذى كان مكونا من بلدان فقيرة عادة وتفقر إلى الاستقرار السياسى، وحصلت على الاستقلال حديثا وتدعى أنها غير منحازة. ولم يستطع نموذج الحرب الباردة أن يفسر كل شئ يقع فى مجال السياسة العالمية، فعلى حد تعبير كوهن؛ كانت هناك حالات كثيرة من الخروج على القياس، وأدى النموذج مرارا إلى إعماء الباحثين ورجال الدولة عن رؤية تطورات أساسية، مثل الانقسام الصينى - السوفيتى. ومع ذلك وباعتباره نموذجا مبسطا للسياسات الدولية، استطاع تفسير ظواهر أكثر أكمية مما فعلت النماذج المنافسة له، وكان نقطة بداية لاغنى عنها للتفكير فى الشئون الدولية، وانتهى تقريبا إلى أن أصبح نموذجا مقبولا على النطاق العالمى، وشكل إطار التفكير فى السياسات العالمية مدة جيلين"^(٢).

(١) صمويل هنتجتون، "إن لم تكن حضارة . فماذا تكون؟ نماذج من عالم ما بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص ٧٣.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٧٣-٧٤.

والإشارة هنا واضحة إلى هيمنة المنظور الواقعي على دراسة العلاقات الدولية لقراءة الأربعين عاما بكل ما أشرنا له مسبقا من مقولات هذا المنظور واقتراضاته الأساسية - والتي يرجع إليها هنتجتون في عدة مواضع في سبيله للمقارنة بين هذا المنظور الواقعي وبين ما أطلق عليه نموذج ما بعد الحرب الباردة، والذي يشير إليه حينما آخر باسم نموذج الحضارات- وذلك مثل قوله " إنه في الحرب الباردة، ذلك النظام ثنائي القطبية، كانت كلتا الدولتين العظيمين تفضل نظاما دوليا أحادي القطبية في ظل هيمنتها، إلا أن ديناميكيات المنافسة بين الدولتين ووعيهما بأن أى محاولة لخلق مثل هذا النظام أحادي القطبية بالقوة المسلحة ستكون بمثابة الكارثة لكلا القطبين، مكن لهذا النظام من الاستمرارية قرابة الأربعين عاما" (١).

وبالنظر للخصائص الأساسية للسياسات الدولية التي ركز عليها هنتجتون معبرا عنها بنموذج الحرب الباردة، فإنها تعبر عن انتمائه الأكاديمي للمنظور الواقعي - فبرغم اعتراف الواقعيين بتواتر تطورات هامة على الخصائص الأساسية للعلاقات الدولية سواء كان ذلك فيما يخص ظهور فاعلين جدد أو بروز قضايا دولية أحدث على الأجندة الدولية ... إلا أنهم تمسكوا بالافتراضات والمقولات الأساسية للواقعية - وفي العبارتين السابقتين ما يعضد هذا القول، ففي نموذج الحرب الباردة كانت الدول - كوحدات متجانسة، ومستقلة - هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية كما يظهر من العبارتين. وهي إما دول غنية ديمقراطية تتزعمها الولايات المتحدة، أو دول أفقر نسبيا وشيوعية في ظل هيمنة الاتحاد السوفيتي، ثم مجموعة من الدول - مفعول بها وتعد الساحة لحدوث التفاعلات بين الفاعلين الرئيسيين - وهي بلدان العالم الثالث.

وبالنسبة لأولوية القضايا والموضوعات التي تمثل محتوى العلاقات الدولية، ففي تعبير هنتجتون عن طبيعة النزاع في عوالم الحرب الباردة الثلاثة "نزاع شامل أيديولوجي، وسياسي، واقتصادي وعسكري" وفي تأكيده - كما سبقت الإشارة - على ضرورة تعزيز القوة العسكرية الغربية، واحتفاظ الغرب بترسانة عسكرية متقدمة ومؤهلة لحماية قيمه ومصالحه، إعادة تأكيد على انطلاق الواقعية من افتراض وجود هيراريكية واضحة للموضوعات أو القضايا الدولية تأتي على قمتها القضايا العسكرية - الأمنية، كما يؤكد حديثه عن هيكل النظام الدولي ثنائي القطبية، وعن توازن القوى بين هذين القطبين؛ يؤكد انتمائه الأكاديمي للمدرسة الواقعية، هذا الانتماء الذي سيزر التحليل استمراريته بشكل أو بآخر.

(1) Samuel P. Huntington, "The Lonely Superpower", Op.Cit, p: 36.

كما أن هنتجتون، وفي إطار وصفه لخصائص النموذج السابق "نموذج الحرب الباردة"، يركز على مفهوم القوة، المفهوم المحوري بالنسبة للمنظور الواقعي، مثل قوله بأن "السياسات الدولية دائما ما دارت حول القوة؛ حول الصراع على القوة"^(١).

إن هنتجتون ينطلق في وضع ملامح المنظور الجديد من تأكيده على عجز نموذج الحرب الباردة عن تفسير حقائق العلاقات الدولية، فيقول "إن الأحداث المثيرة في السنوات الماضية قد حولت هذا النموذج إلى تاريخ فكري. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى نموذج جديد يساعدنا على تنظيم وفهم التطورات الرئيسية في السياسات العالمية"^(٢).

أما عن طبيعة هذه التطورات الرئيسية في السياسات العالمية، فقد وردت إما مجتمعة أو متفرقة في كتاباته المختلفة، ولكنه وضعها تحت عنوان "اكتساب الهوية الثقافية أهمية متزايدة في المستقبل"^(٣).

هذا القول المجمل فصله هنتجتون فيما بعد إلى عدد من التطورات كان من أهمها:

- "أن العالم قد أصبح مكانا أصغر، وأخذت التفاعلات بين شعوب الحضارات المختلفة في التزايد، وتعزز هذه التفاعلات المتنامية من وعي الحضارات بنفسها وإدراكها للفروق بين الحضارات إن التفاعلات بين شعوب الحضارات المختلفة تعزز الوعي بالحضارة لدى الناس، الأمر الذي يعزز بدوره الاختلافات والعداوات التي يعتقد أنها تضرب بجذورها في أعماق التاريخ"^(٤).
- "إن عملية التحديث الاقتصادي والتغيير الاجتماعي في كل أنحاء العالم تفصل الشعوب عن الهويات المحلية القديمة والراسخة، كما تضعف الدولة القومية كمصدر للهوية .. وأن الدين قد ترك ليملاً هذه الفجوة، وإحياء الدين يوفر أساساً للهوية يتجاوز الحدود الوطنية، ويوحد الحضارات"^(٥).
- "إن النزعة الإقليمية الاقتصادية آخذة في الزيادة ... ومن المرجح أن يستمر

(1) Ibid, p: 35.

(٢) صمويل هنتجتون، "إن لم تكن حضارة . فماذا تكون؟ نماذج من عالم ما بعد الحرب الباردة"،

مرجع سابق، ص ٧٤.

(3) Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations?", Op.Cit, p: 4.

(4) Ibid, p: 5.

(5) Ibid, p: 5.

تعزيز أهمية الكتل الاقتصادية الإقليمية في المستقبل، فالنزعة الإقليمية الاقتصادية الناجحة ستدعم من ناحية، الوعي بالحضارة، إلا أنها من ناحية أخرى، قد تتجح فقط عندما تضرب بجذورها في حضارة مشتركة^(١).

ويجمل هنتجتون هذه التطورات، مرة أخرى، واصفاً المستقبل بأن "صدام الحضارات سيحدث على مستويين؛ فعلى المستوى الجزئي تتصارع المجموعات المتجاورة على امتداد خطوط التقسيم بين الحضارات بصورة عنيفة - عادة - على للسيطرة على أراضي بعضها البعض، وعلى المستوى الكلي تتنافس دول من حضارات مختلفة على القوة العسكرية والاقتصادية النسبية، وتتصارع على السيطرة على المؤسسات الدولية والأطراف الثالثة، وتتنافس على ترويج قيمها الدينية والسياسية الخاصة"^(٢).

وهكذا، فإن هنتجتون في وصفه لعالم ما بعد الحرب الباردة لم يبدأ من الفراغ، ولم يتخل عن المفاهيم الرئيسية والقوى الأساسية المحركة للعلاقات الدولية من المنظور الواقعي، ولكنه أعاد تنظيم الإطار الذي تدور فيه كل هذه العناصر، فلم يختف لديه مفهوم الدولة القومية ولا أنكر وجودها كفاعل دولي أساسي وهام، ولكن جعلها تعمل في ظل مستوى أعلى، هو مستوى الحضارة والذي يتضح تعامله معه باعتباره مفهوماً معنوياً يتضح حدوده في الأذهان والعقول بفعل الذاكرة التاريخية والتراث وعوامل اللغة والدين والثقافة إلى آخره من العوامل الموضوعية والذاتية التي يعرف مفهوم الحضارة بالرجوع إليها، ويلعب الانتماء إلى هذا المستوى معيار تحرك الفاعلين من الدول في محيط السياسات العالمية.

كذلك الأمر بالنسبة لعناصر القوة السياسية، والاقتصادية، والعسكرية أيضاً.. فكلها موجودة وفعالة، ولكن جعلها دوال في القوى الثقافية المحركة للعلاقات الدولية، أي أن هنتجتون جعل العوامل الثقافية سبباً لاستخدام وتفعيل الأدوات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، ومحركاً لها ومبرراً لتفعيلها، معبراً عن ذلك بقوله "إن ما يهم الناس في نهاية المطاف ليس الأيديولوجية أو المصالح الاقتصادية، بل الإيمان والأسرة والدم والعقيدة، فذلك هو ما يجمع بين الناس وما يحاربون ويموتون من أجله. وهذا هو السبب في أن صدام الحضارات يحل محل الحرب الباردة باعتباره الظاهرة المركزية للسياسات العالمية، وفي أن النموذج الحضاري يوفر، أفضل من أي بديل آخر، نقطة بداية نافعة لفهم التغيرات الجارية

(1) *Ibid*, p: 6.

(2) *Ibid*, p: 7.

وبذلك يكون هنتجتون قد أضاف بعدا جديدا إلى الفكر الواقعى، مشابهها فى ذلك ما استحضره منظرو الاعتماد المتبادل المتشائمين^(٢) حين اعترفوا بأهمية البعد الاقتصادى ولكن باعتباره محفزا ومحركا للصراعات على القوة وليس محفزا للتعاون، وهذا التصنيف لفكر هنتجتون باعتباره واقعيا رغم كونه ينطلق من بعد ثقافى حضارى ويجعل من عناصر القوة الأخرى دالة فيه، يثير التساؤل حول مغزى ما قد يحمله هذا الطرح من تناقض بادى. حيث من المعروف أن المنظور الواقعى التقليدى لا يعتبر العامل الثقافى جديرا بالبحث على مستوى الدراسات الدولية، وأن هذا المنظور يحيل دراسة الثقافة إلى مخصصى الشؤون الداخلية انطلاقا من أن التعبير الأساسى لتأثير العامل الثقافى يبدو من خلال تعزيز الشعور بالقومية والذى يخدم بقاء واستمرارية الدولة القومية باعتبارها وحدة للتحليل الأساسية. إلا أن طبعات جديدة للواقعية - وكما فصلت الرسالة فى إطار الفصل الثانى منها - قد منحت العامل الثقافى دورا أكثر أهمية تماشيا مع تغيرات الواقع، ويعد نموذج هنتجتون أحد هذه الطبعات، إلا أنه مع ذلك قد اعتبر العامل الثقافى محركا من محركات الصراع وليس دافعا للتعاون والتجانس كما تصورت الليبرالية الجديدة.

إذن مثلت نقطة البدء عند هنتجتون الحاجة إلى نموذج جديد يساعد على تنظيم وفهم التطورات الرئيسية فى السياسات العالمية. واشترط هنتجتون فى هذا النموذج " أن يبدو فى صورة أفضل من النماذج المنافسة، لكن الأمر لا يقتضى أن يفسر هذا النموذج جميع الحقائق التى قد تواجهه، فذلك لا يحدث أبدا " .. قائلا أيضا "إن الأحداث غير القياسية لا تدحض نمودجا ما، ذلك أن النموذج لا يدحضه إلا وضع نموذج بديل يفسر حقائق أكثر أهمية بمقاييس مماثلة"^(٣).

وقد اهتم هنتجتون بالمقارنة بين نمودجه وبين النماذج المنافسة والتى تم تقديمها

(١) صمويل هنتجتون، "إن لم تكن حضارة . فمادّا تكون؟ نماذج من عالم ما بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص ٨٥.

(٢) د. نادية مصطفى، نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعى والدعوة إلى منظور جديد، السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٨٥، ص ٨٨٩، ٨٩٠.

(٣) صمويل هنتجتون، "إن لم تكن حضارة . فمادّا تكون؟ نماذج من عالم ما بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص ٧٤.

باعتبارها مفسرة للعلاقات الدولية عقب انتهاء الحرب الباردة. والواقع أنه بعد تفنيد هنتجتون للنموذجين المنافسين لنموذجه صدام الحضارات، ثم شرحه لمضمون نموذج صدام الحضارات تتضح خصوصية منظوره الواقعي بين وضع المنظور الواقعي التقليدي وبين المنظور العولمي الثقافي.

ثانياً - تفنيد النماذج البديلة : الواقعية التقليدية والعالمية الثقافية

لقد برز في مواجهة النموذج الحضاري الذي طرحه هنتجتون نماذج أخرى لتفسير العلاقات الدولية عقب انتهاء الحرب الباردة، أحد هذه النماذج هو المعول على دور الدولة القومية والمعبر عن استمرارية الرؤية الواقعية التقليدية للعلاقات الدولية، والنموذج الآخر هو نموذج العالم الواحد والذي يعتبر امتداداً للرؤية الليبرالية الجديدة للعلاقات الدولية. وستتم في إطار الفصل الرابع (التالي) من الرسالة مناقشة ردود فعل أنصار الرؤيتين تجاه نموذج صدام الحضارات بالتفصيل. أما في هذا الجزء من الرسالة فيتم استعراض رؤية هنتجتون لكلا النموذجين باعتبار هذه الرؤية تمهيداً لتقديم نموذجه الذي يعتبره الأقدر على تفسير حقائق العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

١. النموذج الدولاني

فمن أهم الانتقادات التي وجهت لنموذج هنتجتون تلك المتصلة بوضع الدولة القومية، والمقارنة بين الدولة القومية وبين الحضارة كوحدات تحليلية للسياسات الدولية، وكذلك المقارنة بينهما على أساس القدرة على التفاعل وعلى اتخاذ القرار وتعبئة القدرات وتوجيهها لتنفيذ القرار، وغيرها من أوجه النقد والتي سيتم التعرض لها بالتفصيل في الفصل الرابع من الدراسة. المهم أن هذه الانتقادات تعلى من مكانة الدولة القومية مقارنة بالحضارة كوحدة للتحليل في السياسات الدولية، بل إن تلك الانتقادات تنفي إمكانية أن تكون الحضارة وحدة للتحليل من الأساس، وتقدم نموذج الدولة القومية باعتباره الأكثر قدرة على تفسير السياسات الدولية كما كان منذ بدأ الحديث عن علم للعلاقات الدولية.

وبشأن هذا النموذج يقول هنتجتون "البديل الزائف هو نموذج دولاني، يخلق تعارضاً مصطنعاً وغير ذي أهمية إجمالاً بين الدول والحضارات، فليس من معنى للحديث عن الدول والحضارات من زاوية السيطرة بالطبع. إن الدول تحاول موازنة القوى، ولكن لو كان هذا هو كل ما تفعله لانضمت بلدان أوروبا الغربية إلى الاتحاد السوفيتي في مواجهة الولايات المتحدة

في نهاية الأربعينيات. إن الدول تستجيب في المحل الأول للتهديدات المتصورة، وحينذاك كانت دول أوروبا الغربية ترى أن التهديد السياسي والأيديولوجي يأتي من الشرق. ومثلما أكد مقال الأصل، فإن الحضارات تضم دولة أو أكثر، وإن الدول القومية ستظل أقوى العناصر الفاعلة في الشؤون العالمية. وتماثما مثلما كانت الدول القومية تنتمي بصفة عامة إلى واحد من العوالم الثلاثة في الحرب الباردة، فإنها تنتمي أيضا إلى الحضارات. ومع اختفاء العوالم الثلاثة، فإن الدول القومية تحدد هويتها ومصالحها بمقاييس حضارية على نحو متزايد. وترى الشعوب والدول الأوروبية الغربية حاليا أن هناك خطرا ثقافيا عليها يجيء من الجنوب ويحل محل التهديد الأيديولوجي الذي كان يجيء من الشرق^(١).

٢. نموذج العالم الواحد

وهو النموذج الذي تكرر ذكره في كتابات هنتجتون مستبعدا أن يكون قد حدث بالفعل، وإن كان التحليل السابق قد أكد اهتمامه وأمله أن تتم الهيمنة للغرب ولكن عبر ما قدمه من آليات، ويقول هنتجتون في شأن هذا النموذج "والبديل غير الواقعي هو نموذج العالم الواحد، الذي يقول بأن هناك حضارة عالمية شاملة قائمة الآن أو من المرجح أن تقوم في السنوات القادمة"^(٢). ويقول عنه أيضا منتقدا من يدافع عن فكرة الحضارة العالمية في ظل هيمنة الثقافة الغربية "إن البعض يحاج بأن الحضارة الغربية هي حضارة كونية كلية تناسب كل الناس، وإذا كان صحيحا على المستوى السطحي أن الحضارة الغربية تخللت باقي العالم، فإن المفاهيم الغربية، على مستوى أساسي وبدرجة أكبر، تختلف بصورة أساسية عن تلك السائدة في الحضارات الأخرى، فالأفكار الغربية عن الفردية والليبرالية والدستورية وحقوق الإنسان والمساواة... ليس لها عادة جاذبية كبيرة في الثقافات الإسلامية والكونفوشيوسية واليابانية والهندوسية والبوذية والأرثوذكسية.... إن شعار وجود حضارة عالمية هو فكرة غريبة تتناقض بصورة مباشرة مع خصوصية معظم المجتمعات وتركيزها على ما يميز شعب عن آخر"^(٣).

وقد عرضت الدراسة سابقا نقده لفكرة الثقافة العالمية الواحدة - وبالذات أن تكون الثقافة الغربية هي هذه الثقافة - بناء على عنصرى الثقافة المركزيتين؛ اللغة والدين، وكيف أن

(١) المرجع السابق، ص ٨٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٨٠.

(3) Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations?", Op.Cit, pp: 19-20.

انتشار التعامل باللغة الإنجليزية على المستويات الرسمية إنما يفترض مسبقاً وجود ثقافات متباينة، وأن هذا الشيوع في الاستخدام لمراعاة التباينات ومواكبتها وليس لاستئصالها. إن منتجتون يجمل رأيه في قضية الثقافة العالمية الغربية في قوله "إن الافتراض الغربي السائد الذي يقول بأن التنوع الثقافي ليس إلا ظاهرة تاريخية غريبة سيتم القضاء عليها بسرعة من جراء نمو ثقافة عالمية أنجلوفونية مشتركة، ذات توجهات غربية، وناطقة باللغة الإنجليزية، ومعبرة عن قيمنا الأساسية ... إن هو، بكل بساطة، الافتراض لا أساس له من الصحة"^(١). ويقول، أيضاً، مؤكداً نقده لهذه الفكرة "كثيرون في الغرب يعتقدون أن العالم يسير نحو ثقافة غربية أساساً، ومثل هذا الاعتقاد متعطرس، وزائف، وخطر، فانتشار السلع الاستهلاكية الغربية لايعنى انتشار الثقافة الغربية ... ولدى تعرض سائر البلدان لعملية التحديث قد تتغرب بأشكال سطحية، دون أن تفعل ذلك على صعيد الأبعاد الأكثر أهمية للثقافة، أى على أصعدة اللغة، والدين، والقيم. وفي الحقيقة فإن البلدان حين تتحدث تلوذ بثقافاتها ودياناتها التقليدية هرباً من العالم الحديث، ففي مختلف أرجاء العالم يفضى التعليم والديمقراطية إلى التاصيل، ومع تراجع قوة الغرب، سيصبح (ما عدا هذا الغرب) أكثر تأكيداً لذاته"^(٢). ويبرز في كتابات هنتجتون، ومنذ مقاله صدام الحضارات، اهتمام متزايد بنقد فكرة الحضارة العالمية، أو نموذج العالم الواحد كما يشير إليه أحياناً، وذلك حسب تعبيره؛ لشيوع الافتراض بإمكانية تحقق هذا النموذج عقب نهاية الحرب الباردة، حتى أنه قد اهتم بتفنيد البراهين التي استند إليها أنصار هذا النموذج، ومن بين هذه البراهين ذكر هنتجتون التالي:

- القول بأن انهيار الاتحاد السوفيتي يعنى نهاية التاريخ، والانتصار الشامل للديمقراطية الليبرالية عبر العالم، وهو القول الذي يرفضه هنتجتون قائلاً "هذه المقولة تعاني من مغالطة البديل الوحيد، وترجع بجنورها إلى الافتراض الذي شاع في الحرب الباردة بأن البديل الوحيد للشيوعية هو الديمقراطية الليبرالية، وأن زوال الأولى يؤدي إلى عالمية الثانية. بيد أنه من الواضح أن هناك أشكالاً عديدة من النزعات الاستبدادية والقومية وهيمنة الشركات وشمولية السوق (مثلما هو الحال في الصين)، لا تزال حية وفي حالة جيدة في عالم اليوم. والأمر الأكثر أهمية؛ أن هناك جميع البدائل الدينية التي تقع خارج العالم المدرك

(1) Samuel P. Huntington, "The West Unique Not Universal", Op.Cit, p: 40.

(2) Ibid, p: 28 .

بمقاييس الأيديولوجيات العلمانية. إن الدين يحتل مكانة مركزية فى العالم الحديث، وربما كان هو القوة المركزية التى تحرك الناس وتحشدهم. والاعتقاد بأن الغرب قد كسب العالم إلى الأبد بسبب انهيار الشيوعية للسوفيتية هو محض غرور أجوف^(١).

• الافتراض القائل بأن التفاعل المتزايد على نطاق متنام ينتج ثقافة مشتركة، وينتقد هنتجتون هذا القول قائلاً قد تكون الحال كذلك فى بعض الظروف، لكن الحروب تنشب غالباً بين المجتمعات التى توجد بينها مستويات عالية من التفاعل، والتفاعل عادة يدعم الهويات القائمة وينتج مقاومة، ورد فعل، ومواجهة^(٢).

• الافتراض القائل بأن التحديث والتنمية الاقتصادية لهما تأثير باعث على التجانس، وينتجان ثقافة حديثة مشتركة تشبه بصورة وثيقة تلك القائمة فى الغرب، ومن الواضح أن المجتمعات الحديثة، الحضرية، والمتعلمة، والثرية، والصناعية تتقاسم سمات ثقافية مشتركة تميزها عن المجتمعات المتأخرة الريفية، والفقيرة، وغير المتطورة. ولقد انتقد هنتجتون مراراً فكرة مرادفة للتحديث للتغريب، إذ يرى أن "التحديث ليس مرادفاً للتغريب، فاليابان، وسنغافورة، والسعودية مجتمعات حديثة ومزدهرة، لكن من الواضح أنها ليست غربية. فالافتراض الشائع لدى أهل الغرب بأن الشعوب الأخرى التى تأخذ بالتحديث لابد لها أن تصبح مثلنا، هو نوع من الغرور الغربى الذى يوضح بنفسه صدام الحضارات. والقول بأن السلوفيين، والصرب، والعرب، واليهود، والهندوس، والمسلمين، وأهل التبت، والصينيين، والأمريكيين، واليابانيين ينتمون جميعاً لحضارة واحدة حددها الغرب، هو هروب من مواجهة الحقيقة^(٣).

وخلاصة القول، أن ما قدم باعتباره نماذجاً بديلة لصدام الحضارات لا يعتبرها هنتجتون سوى بدائل مزيفة لا يمكنها تفسير حقائق العلاقات الدولية فى عالم ما بعد الحرب الباردة، ومن

(١) صمويل هنتجتون، "إن لم تكن حضارة . فماذا تكون؟ نماذج من عالم ما بعد الحرب الباردة"، مرجع

سابق، ص ص ٨٠-٨١.

(٢) المرجع السابق، ص ٨١.

(٣) المرجع السابق، ص ٨١.

ثم فلا يمكنها أن تظهر في صورة أفضل مما يبدو عليه نموذج الحضارى. ومن ثم يتطرق هنتجتون إلى توضيح معالم هذا النموذج المقترح.

ثالثاً - عناصر نموذج "صدام الحضارات" لفترة ما بعد الحرب الباردة

ومن خلال المراجعة على ما تم تقديمه في إطار هذا الفصل من عناصر الخطاب الفكرى لهنتجتون، وهى العناصر التى كانت نتاجاً للقراءة فى مجموعة من النصوص المحددة - والسابق الإشارة إليها- يمكن استخلاص عناصر النموذج الحضارى والذى يطرحه هنتجتون كمفسر للعلاقات الدولية عقب انتهاء الحرب الباردة.

وكما سبق التوضيح فى الفصل الأول من الرسالة فإن دراسة العلاقات الدولية عبر مراحلها المختلفة قد شهدت العديد من المنظورات، وكل من هذه المنظورات مثل انعكاساً لطبيعة وحقائق وسمات المرحلة التى ظهر فيها. ويقدم كل منظور عدداً من الافتراضات الأساسية التى تمثل رؤيته حول وحدات ونطاق ومحتوى العلاقات الدولية للفترة التى يعاصرها المنظور. ولقد حرصت الرسالة فى استعراضها لتطور منظورات دراسة العلاقات الدولية توضيح هذه العناصر لكل من هذه المنظورات. وبالمثل فسيتم تقديم نموذج صدام الحضارات من خلال افتراضاته الأساسية، ثم توضيح ما تحمله هذه الافتراضات من دلالة بالنسبة لهيكل النظام، وفواعله، وقضاياها، وأنماط تفاعلاته.

ويقوم النموذج -ابتداءً- على عدد من الافتراضات الرئيسية، تتكرر فى كتابات هنتجتون على النحو التالى:

١. أن المصدر الأساسى للنزاعات فى هذا العالم الجديد لن يكون مصدراً أيديولوجياً، أو اقتصادياً فى المحل الأول، فالانقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية، والمصدر المسيطر للنزاع سيكون ثقافياً.
٢. أن للهوية الثقافية أهمية متزايدة فى المستقبل، وأن أهم النزاعات ستحدث فى المستقبل على امتداد خطوط التقسيم الثقافية التى تفصل الحضارات عن بعضها^(١).
٣. أن لب الثقافة ينطوى على اللغة، والدين، والقيم، والتقاليد، والعادات؛ وأن أهمها الدين^(٢).

(1) Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations ?", Op.Cit, pp: 1-3.

(2) Samuel P. Huntington, "The West Unique Not Universal", Op.Cit, p: 27.

٤. ستظل الدول القومية هي أقوى اللاعبين في الشئون الدولية، لكن النزاعات الأساسية في السياسات العالمية ستحدث بين مجموعات ودول لها حضارات مختلفة.
٥. أن صدام الحضارات يحل محل الحرب الباردة باعتباره الظاهرة المركزية للسياسات العالمية^(١).

وتتمثل العناصر الأساسية للنموذج في المحاور التالية:

١. هيكل نظام ما بعد الحرب الباردة

يرى هنتجتون أنه توجد الآن قوة عظمى واحدة، إلا أن هذا لا يعنى أنه نظام أحادى القطبية. فالنظام أحادى القطبية " به قوة عظمى واحدة، ولكن ليس به قوى كبرى ذات شأن، وبه العديد من القوى الصغرى. ومن ثم فيمكن للقوة العظمى الوحيدة حل معظم القضايا الدولية بمفردها بفاعلية وبدون الحاجة لمعونة غيرها من الدول، فلا توجد في النظام أحادى القطبية تحالفات بين دول أخرى لتعوق مثل هذا الدور الدولى المنفرد"^(٢). فعالم اليوم لا يناسبه هذا الهيكل، وإنما يصنف هنتجتون نظام ما بعد الحرب الباردة باعتباره خليطاً غريباً بين النموذجين أحادى - متعدد الأقطاب (A uni - multipolar system)، به قوة عظمى وحيدة، وعدد من القوى الكبرى " وأن تسوية القضايا الدولية الرئيسية، إنما تقتضى تصرف هذه القوة العظمى، ولكن، ودائماً، مع نوع من الائتلاف مع قوى كبرى أخرى، مع ملاحظة أن هذه القوة العظمى الوحيدة تستطيع - بالتأكيد - إعتراض السلوك المنفرد للدول الكبرى في النظام - فرادى أو متحالفة - حيال القضايا الدولية الأساسية"^(٣).

وهكذا تتكون هيراركية النظام على النحو التالى:

١. يفرد هنتجتون مكانة القوة العظمى الوحيدة، في هذا النظام أحادى - متعدد الأقطاب، ذات التفوق في سائر مجالات القوة (الاقتصادية، والعسكرية، والديبلوماسية، والأيدولوجية، والتكنولوجية والثقافية) للولايات المتحدة الأمريكية. إضافة إلى قدرتها على تحقيق مصالحها في كافة أرجاء العالم.

(١) صمويل هنتجتون، "إن لم تكن حضارة - فماذا تكون؟ نماذج من عالم ما بعد الحرب الباردة"،

مرجع سابق، ص ص ٨٣-٨٤.

(2) Samuel P. Huntington, "The Lonely superpower", Op.Cit, p: 35.

(3) Ibid, p: 36.

٢. فى المرتبة الثانية، تأتى القوى الإقليمية الكبرى؛ والمتفوقة كل فى إقليمها بدون القدرة على توسيع مجال مصالحها، وتفعيل قدراتها عالميا كما هو الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه القوى تضم "التضامن (الشراكة) الألماني - الفرنسى فى أوربا، وروسيا فى أوراسيا، والصين وربما اليابان فى شرق آسيا، والهند فى جنوب آسيا، وإيران فى جنوب غرب آسيا، والبرازيل فى أمريكا اللاتينية، وجنوب أفريقيا ونيجيريا فى أفريقيا"^(١).

٣. وفى مرتبة ثالثة؛ تظهر قوى إقليمية ثانوية، جل ما يميزها هو تصارع مصالحها مع الدول الإقليمية الكبرى، وهذه الفئة تتضمن بريطانيا فى مواجهة التحالف الفرنسى - الألماني، وأوكرانيا فى مواجهة روسيا، واليابان فى علاقتها بالصين، وكوريا الجنوبية قبالة اليابان، وباكستان والهند، والسعودية بالنسبة لإيران، والأرجنتين قبالة البرازيل"^(٢).

ويرى هنتجتون أن فعاليات هذا النظام ستمر بمرحلتين، وهما:

مرحلة مؤقتة؛ تنصدر فيها الولايات المتحدة الأمريكية النظام الدولى، ثم مرحلة التحول تماما نحو النظام متعدد الأقطاب.

وتفصيل ذلك أن "الولايات المتحدة، تفضل بوضوح تحقيق نظام أحادى القطبية تترأسه وحدها، وهى دائمة السلوك كما لو كان هذا النظام متحقق فعليا. أما القوى الكبرى من ناحية أخرى؛ فتفضل نظاما متعدد الأقطاب، تضمن فيه تحقق مصالحها، فرادى أو مجتمعة، بدون أن تعترضها العقبات، وضغوط قوة عظمى أكبر، فهذه القوى الكبرى تشعر بالتهديد مما تراه فرضا للهيمنة الأمريكية عالميا، ولا توجد أى قوة كبرى فى العالم راضية بالوضع القائم. ومن ثم فإن جهود القوة العظمى لخلق نظام أحادى للقطبية تحفز القوى الإقليمية الكبرى للانتقال نحو نظام متعدد الأقطاب"^(٣). ويلخص هنتجتون هذه المراحل قائلا "ومن ثم فقد تحولت السياسات الدولية من نظام الحرب الباردة ثنائى القطبية، مرورا بلحظة أحادية القطبية، بلورتها حرب الخليج، وهى الآن بصدد عبور نظام مختلط، أحادى - متعدد الأقطاب، والذي قد يستغرق قرابة العقدين، وذلك قبل الاستقرار فى نظام للقرن الحادى والعشرين، متعدد الأقطاب"^(٤).

(1) *Ibid*, p: 36.

(2) *Ibid*, p: 36.

(3) *Ibid*, p: 37.

(4) *Ibid*, p: 37.

٢. طبيعة الفاعلين فى نظام ما بعد الحرب الباردة

وبالنسبة لطبيعة فواعل هذا النظام، فإن هنتجتون يقر بأهمية الدول القومية ولا ينكر استمرار وجودها، إذ يقول بأن "ستظل الدول القومية هى أقوى اللاعبين فى الشئون الدولية"^(١)، وإنما الاختلاف لديه يكمن فى الإطار الذى تتحرك داخله هذه الدول، فنظام الحرب الباردة، وكما أشرنا سابقاً، والمقسم إلى عوالم ثلاثة، لم يعد مناسباً لما بعد الحرب الباردة "فالتقسيمات الثنائية البسيطة للبلدان إلى غنية وفقيرة، أو ديمقراطية وغير ديمقراطية قد تفيد قليلاً لكنها لا تنفع كثيراً، فالسياسات العالمية حالياً أكثر تعقيداً، بحيث لا يمكن قسرها على خانتين فقط، فالحضارات هى الخلف الطبيعى لعوالم الحرب الباردة الثلاثة"^(٢). "إن عالمنا هو عالم التجمعات المتداخلة من الدول التى يجمع بينها، بدرجات متباينة، التاريخ، والثقافة، والدين واللغة، والموقع، والمؤسسات، وعلى المستوى الأعرض، فإن هذه التجمعات هى حضارات"^(٣).

إن، لم تعد الدولة القومية هى المرجعية الأخيرة للهوية، وإنما يحدد الانتماء لمستوى أعلى من مستويات الهوية، هو مستوى الحضارة، ومن ثم فالنموذج هنا يحمل تفسيراً لاستمرارية المنازعات بين دول ومجموعات الحضارة ذاتها، إضافة إلى تلك الناشئة بين حضارات مختلفة والتى ينعتها بأنه الأكثر عنفاً والأطول زمناً، وذلك فى قوله "ستحدث النزاعات بين الدول والمجموعات داخل الحضارة نفسها، بيد أنه من المرجح أن تكون هذه النزاعات أقل حدة، وأن يكون احتمال توسعها أقل مقارنة بنزاعات ما بين الحضارات، ذلك أن الانتماء المشترك إلى حضارة ما، يقلل احتمال العنف فى مواقف كان يمكن أن يحدث فيها لولا هذا الانتماء الحضارى المشترك"^(٤).

ومن ثم، فلا يوجد تعارض بين وجود الدولة القومية كفاعل دولى وبين وجود الحضارة، فلم ترد الحضارات هنا باعتبارها فاعلاً يلغى الدولة القومية أو يجبها، وإنما الدول القومية فواعل أساسية فى النظام تقع فى مستوى أقل يعطوه مستوى آخر - الحضارة مقارنة بشكل ما

(1) Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations ?", Op.Cit, p: 1.

(٢) صمويل هنتجتون، "إن لم تكن حضارة . فماذا تكون؟ نماذج من عالم ما بعد الحرب الباردة"،

مرجع سابق، ص ٧٣-٧٤.

(٣) المرجع السابق، ص ٨٠.

(4) Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations ?", Op.Cit, p: 17.

بين الانتماء الحضارى فى هذه الفترة من تاريخ العلاقات الدولية وبين الانتماء إلى واحد أو آخر من عوالم الحرب الباردة الثلاثة - ويحدد الانتماء لهذا المستوى الأعلى، سلوك الفواعل من الدول، وأنماط تفاعلاتها تعاونية كانت أم صراعية. فلم يتحدث هنتجتون عن العلاقة بين الانتماء الحضارى من جهة، وبين سلوك الدولة للصراعى فقط، وإنما امتد الحديث عن أثر هذا الانتماء الحضارى إلى الأصعدة الاقتصادية والسياسية أيضا. ويظهر هنا استخدام هنتجتون للانتماء الحضارى والثقافى باعتباره محركا للأدوات السياسية والاقتصادية ومبررا لاستخدامها، وذلك من ناحيتين؛ فمن ناحية أولى تفعل هذه الأدوات بنجاح وتؤتى ثمارها على خير وجه إن هى ضربت بجذورها بين دول تجمعها ثقافة مشتركة، ومن ناحية أخرى فإن استخدامها بين دول ذات حضارة واحدة يصب فى تعزيز الوعى بالذات الحضارية لأهل هذه الحضارة ويمنحهم المزيد من الثقة بالذات. فيعبر عن ذلك قائلا "إن النزعة الإقليمية الاقتصادية الآخذة فى الزيادة مستدعم من ناحية الوعى بالحضارة، إلا أنه أيضا قد تتجح فقط عندما تضرب بجذورها فى حضارة مشتركة، فالجماعة الأوروبية تقوم على الأساس المشترك للثقافة الأوروبية والمسيحية الغربية. ويتوقف نجاح منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية على الالتقاء الذى جرى حاليا بين الثقافات المكسيكية والكندية والأمريكية. وعلى النقيض من ذلك، تواجه اليابان صعوبات فى إقامة كيان اقتصادى مماثل فى شرق آسيا لأن اليابان مجتمع وحضارة فريدان فى ذاتهما. وأيا كانت قوة الروابط التجارية والاستثمارية التى قد تقيمها اليابان مع بلدان شرق آسيا الأخرى، فإن اختلافاتهما الثقافية مع تلك البلدان تعرقل، وربما تحول دون، أى تعزيز للتكامل الاقتصادى الإقليمى على نحو ما هو قائم فى أوروبا وأمريكا الشمالية"^(١).

ومن ثم، فقد احتوى نموذج هنتجتون على الفواعل من الدول ومن غير الدول، والتى تتشارك جميعا فى أن انتماءاتها الحضارية هى ما يحدد طبيعة أدوارها وتفاعلاتها فى النظام، وبناء على هذا الأساس نفسه يبرر هنتجتون، مثلا، قيام منظمة للتعاون الاقتصادى تضم عشر دول إسلامية غير عربية هى؛ إيران، وباكستان، وتركيا، وأذربيجان، وكازخستان، وقيرغيزتان، وتركمنستان، وطاجكستان، وأوزباكستان، وأفغانستان، ويقول بأن "الثقافة والدين قد مثلتا أساس هذه المنظمة، وأنه من دوافع إقامتها؛ إدراك قادة هذه البلدان أن ليست لبلدانهم

(١) *Ibid*, pp: 6-7 .

فرصة للانضمام للجماعة الأوروبية^(١). والعديد من الأمثلة، التي يسوقها هنتجتون، على تكتلات اقتصادية، يبرر فشلها أو نجاحها بناء على تشاركها، أو اختلافها، في الأصول الثقافية. والحديث بشكل أوضح عن التفاعلات الصراعية أو التعاونية سيظهر في النقطة التالية حول طبيعة التفاعلات في نموذج مابعد الحرب الباردة لهنتجتون.

وما تجدر إليه الإشارة هنا أن كون الحضارة هي وحدة التحليل الأساسية، يظهر دورا فاعلا لفاعلين دوليين جدد، عكس الدور الدولي المنوطين به في نظام الحرب الباردة، والذي تمثل غالبا في القيام بدور المفعول به قمع نهاية الحرب الباردة، تحركت السياسات الدولية من مرحلتها الغربية، وأصبح المركز الرئيسي لها هو التفاعل ما بين الحضارات الغربية وغير الغربية، وفي سياسات الحضارات لم تعد شعوب وحكومات الحضارات غير الغربية موضوعات للتاريخ باعتبارها أهدافا للاستعمار الغربي، بل انضمت إلى الغرب باعتبارها من محركي التاريخ^(٢).

ويبرز هذا القول فكرة انتقال مركز السياسات العالمية من مرحلة الدولة القومية، (باعتبارها الفاعل الدولي الرئيسي، ومن مركزية الحضارة الغربية، التي تجرى في إطارها التفاعلات والقضايا العالمية الأساسية، والتي تضم الفواعل الأساسية من الدول القومية التي تجرى بينها هذه التفاعلات، أما ماعدا ذلك من دول وتجمعات فكانت عبارة عن ساحة لاختبار توازنات القوى ونتائج التفاعلات ما بين تلك الفواعل الرئيسية والغربية بالأساس)، إلى مرحلة مركزية التجمعات (التكتلات) وفي أعلاها مستوى الحضارة، لتلعب الدول القومية أدوارها من خلال انتماءاتها لتلك المستويات الأكبر، ومن ثم يصبح التفاعل بين هذه التجمعات الحضارية باعتبارها جميعا، بمستويات متباينة، فواعل. فلا مكان في هذا النظام الحضاري لدولة بعينها، حتى القوة العظمى الوحيدة والتي لا بد لها من ائتلاف مع بعض الدول الكبرى لتفعيل دورها، وإنما تحل التحالفات الحضارية هذه المكانة المركزية في السياسات العالمية.

وعن طبيعة هذه التحالفات: يرى هنتجتون أنها تقوم على أساس ثقافي، فالانتماء لثقافة مشتركة هو أساس هذه التحالفات، بل إن الهدف أيضا من هذه التحالفات، في عالم ما بعد الحرب الباردة، هو الدفاع عن وحدة هذه الحضارة وقوة الثقافة المعبرة عنها. فيقول "يبدو أن عالم ما بعد الحرب الباردة قد بدأ يستقر على أن يحل التشارك في الحضارة الواحدة، أو ما

(1) Ibid, p: 7 .

(2) Ibid, pp: 2-3 .

يسمى ظاهرة البلدان ذات القرابة، محل الأيديولوجيا واعتبارات توازن القوى التقليدية كقاعدة للتعاون وللتحالفات الرئيسية^(١).

وبناء على هذه المقدمة يمهد، هنتجتون لوضع الغرب وحشده في تحالف واحد تتعارض قيمه ومصالحه وثقافته مع سائر التحالفات الحضارية الأخرى في عالم ما بعد الحرب الباردة. وهو ما يتطلب من هذا التحالف الغربى أن يهتم بتوحيد قوته بشتى معانيها وأن يرفع يده عن التدخل فى شئون غيره من التحالفات التى لا تشاركه ثقافته وقيمته فيقول "أن للغرب أن يتخلى عن وهم الكلية ويبادر إلى الدفاع عن قوة وتناغم وحيوية حضارته فى عالم مأهول بعدد من الحضارات. فمصالح الغرب لا تتم خدمتها عبر التدخل المشوش وغير المشروع فى صراعات الشعوب الأخرى. وفى الحقبة المظلمة علينا لابد للمسؤولية الأولى عن احتواء النزاعات الإقليمية وحلها من أن تقع على الحضارات السائدة فى تلك الأقاليم والمناطق"^(٢). كما يقول " سيبقى الغرب قوة جبارة على الساحة الدولية شريطة أن يظل موحدا؛ أما إذا انقسم على نفسه فإنه محكوم بأن يقع فريسة لجهود الدول غير الغربية الدائبة على استغلال الخلافات الداخلية ... يتعين على شعوب الغرب أن ترص صفوفها، وإلا فسوف يتم، حتما، الاستفراد بالواحد منها بعد الآخر"^(٣).

ويضع هنتجتون عدة إجراءات لتعبر عن هذه الآراء النظرية:

- فعلى الصعيد الأمنى: يدعو إلى الاعتراف بأن منظمة الناتو، فى عالم ما بعد الحرب الباردة، هى المنظمة الأمنية للحضارة الغربية، وبأن هدفها الأول هو الدفاع عن تلك الحضارة والمحافظة عليها، وبناء عليه يجب أن يكون بابها مفتوحا أمام انضمام الدول الغربية تاريخا، وديانة، وثقافة. ويخلق فى وجهه ما خالف ذلك.
- وعلى صعيد التعاون الاقتصادى والسياسى: يدعو إلى تطوير أشكال أوثق من الاندماج الاقتصادى والسياسى بين أمريكا الشمالية وأوربا، باعتبارهما صورتى الحضارة الغربية وشقيها، لاستكمال تعاونهما الأمنى فى الناتو "قالمسؤولية الرئيسية التى تقع على عاتق قادة الغرب ليست السعى لإعادة صياغة

(1) *Ibid*, p: 14.

(2) Samuel P. Huntington, "The West Unique Not Universal", *Op.Cit*, pp: 41- 42.

(3) *Ibid*, p: 45 .

الحضارات الأخرى لصيها في القلب الغربى؁ بل الحفاظ على المميزات الفريدة للحضارة الغربية وتجديدها"^(١).

ويخص الولايات المتحدة؁ كدأبه في مجمل كتاباته؁ بالقيام بالجزء الأكبر من هذه المهمة باعتبارها أقوى البلدان الغربية "للانزعة العالمية ولا النزعة الانعزالية؁ لا التعددية ولا الأحادية؁ تشكل الركيزة المثلى لخدمة المصالح الأمريكية. فالدفاع الأكثر فاعلية ونجاحا عن المصالح الأمريكية يكمن في مسارعة للولايات المتحدة إلى التخلي عن تلك الشعارات والتحول باتجاه تبني سياسة أطلسية متشدة قائمة على التاون الوثيق مع شركاتها الأوربيات؁ سياسة كفيلة بحماية وترسيخ جملة المصالح؁ والقيم؁ والثقافة التي تشكل تلك الحضارة الثمينة والفريدة التي تتقاسمانها"^(٢).

٣. طبيعة التفاعلات في عالم ما بعد الحرب الباردة

"تكتسب الهوية الحضارية أهمية متزايدة في المستقبل؁ وسيكون الشكل العام مرتبطا إلى حد كبير بالتفاعل بين سبع أو ثمانى حضارات كبيرة تشمل الحضارات الغربية؁ والكونفشيوسية؁ واليابانية؁ والإسلامية؁ والهندية؁ والسلافية الأرثوذكسية؁ والأمريكية اللاتينية؁ وربما الأفريقية. وستحدث أهم النزاعات في المستقبل على امتداد خطوط التقسيم الثقافية التي تفصل هذه الحضارات الواحدة عن الأخرى"^(٣). تلخص هذه العبارة نظرة هنتجتون إلى الأساس القائم عليه التفاعلات في عالم ما بعد الحرب الباردة؁ وهو الانتماء إلى حضارة معينة؁ مع ملاحظة أن الدول هى مكونات هذه الحضارات؁ والتفاعلات إما صراعية (وهى التي تحكم شكل العلاقة بين الحضارات؁ وبالتحديد بين الحضارة الغربية من ناحية وبين الحضارات اللاغربية من ناحية أخرى)؁ وإما تعاونية (وهو النمط السائد في التعاملات داخل الحضارة ذاتها)؁ وذلك على النحو التالى:

التفاعلات الصراعية

ويقسمها هنتجتون إلى نوعين فرعيين؁ وهما:

١. المنازعات بين مجموعات حضارية مختلفة.

(1) *Ibid*, p: 46.

(2) *Ibid*, p: 46.

(3) Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations ?", *Op.Cit*, p: 4 .

ويقول هنتجتون في شأن المقارنة بين النوعين "النزاعات بين المجموعات في الحضارات المختلفة ستكون أكثر توترا، وأكثر استدامة وأكثر عنفا من النزاعات بين المجموعات في الحضارة نفسها، والنزاعات بين المجموعات الحضارية المختلفة هي أرجح وأخطر مصدر للتصعيد الذي يؤدي إلى حروب عالمية"^(١). ويقول أيضا "ستحدث للنزاعات بين الدول والمجموعات داخل الحضارة نفسها، بيد أنه من المرجح أن تكون هذه النزاعات أقل حدة، وأن يكون احتمال توسعها أقل مقابلة بنزاعات ما بين الحضارات، ذلك أن الانتماء المشترك إلى حضارة ما يقلل احتمال العنف في مواقف كان يمكن أن يحدث فيها لولا هذا الانتماء الحضاري"^(٢).

التفاعلات التعاونية

وقد جعل هنتجتون أساس كافة أشكال التفاعلات التعاونية هو الانتماء لثقافة مشتركة، إذ يرى أن "المؤسسات الاقتصادية والأمنية والسياسية الدولية الناجحة يتزايد احتمال تطورها داخل الحضارات وليس عبرها"^(٣). وقد فصلت الدراسة بشأن هذا الأمر سابقا مع عدد من الأمثلة على نجاح التكتلات الاقتصادية القائمة على ثقافة مشتركة، وإخفاق تلك التي لا يجمعها مثل هذه الثقافة.

٤. القضايا الأساسية لعالم ما بعد الحرب الباردة

ولقد تردد الحديث عن القضايا الأساسية للعلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، في كتابات هنتجتون، مرارا، ودارت بالأساس حول أمرين، وهما:

١. أن قضايا الأجندة الدولية الآن تنصدرها القضايا المثارة ما بين الحضارات.

٢. أن الاختلافات حول هذه القضايا مصدرها الاختلافات الثقافية والدينية.

فيقول "تحل القضايا المثارة ما بين الحضارات، بصورة متزايدة، محل القضايا التي كانت مثارة فيما بين الدولتين العظميين باعتبارها موضوعات لها الأولوية في جدول الأعمال العالمي، وتتضمن هذه القضايا انتشار الأسلحة (خصوصا أسلحة الدمار الشامل ووسائل

(1) *Ibid*, p: 27.

(2) *Ibid*, p: 17.

(3) *Ibid*, p: 27.

إطلاقها) وحقوق الإنسان، والهجرة^(١). وأحيانا يوسع هنتجتون من دائرة هذه القضايا، وإنما المشترك في حديثه بشأنها، هو التمييز بين موقف الغرب باعتباره حضارة منفردة ومتميزة وبين موقف سائر الحضارات، ويقول "تخلق الاختلافات في الثقافة والدين خلافات حول قضايا سياسية، تتراوح ما بين حقوق الإنسان إلى الهجرة والتجارة والبيئة... والأكثر أهمية، أن جهود الغرب لدعم قيمه المتعلقة بالديمقراطية والليبرالية كقوة عالمية، والحفاظ على هيمنته العسكرية ودعم مصالحه الاقتصادية، تولد ردود فعل مضادة من قبل الحضارات الأخرى. وإذا تناقصت قدرة الحكومات والمجموعات على حشد الدعم وإقامة التحالفات على الأسس الأيديولوجية، فإنها ستحاول، بصورة متزايدة، حشد هذا الدعم باستغلال دين مشترك وهوية حضارية مشتركة"^(٢).

ومن ثم، فالقضايا ليست محدودة، وإنما يمكن أن تتسع وتضيق حسب المفهوم "القضايا بين الحضارات"، وكما هو الحال في القضايا محور الاهتمام في سائر منظورات العلاقات الدولية. وإن كانت قضية الهجرة هي الأكثر نصيبا من اهتمام هنتجتون، وقد أشارت الدراسة لذلك مسبقا.

هذه هي العناصر الرئيسية للنموذج الذي وضعه هنتجتون، مقترحا إياه باعتباره نموذجا لتفسير حقائق العلاقات الدولية فترة ما بعد الحرب الباردة، وهو الشق الذي لم يتم التركيز عليه كثيرا في العديد من الدراسات التي اهتمت بقراءة كتابات هنتجتون حول صدام الحضارات.

خلاصة القول بالنسبة لهذا النموذج، وبالتحديد دلالة هذا النموذج بالنسبة لوزن البعد الثقافي من أبعاد الظاهرة الدولية. وبالرغم من تأكيد هذه القراءة الذاتية على أهمية نموذج صدام الحضارات من حيث اهتمامه بالبعد الثقافي واتخاذ محركا ومفسرا للعلاقات الدولية، إلا أن التحليل، وفي اتساق مع ما انتهى إليه التحليل في المبحث الأول، قد وضع "نموذج صدام الحضارات" في سياقه باعتباره محاولة مثل محاولات أخرى كثيرة - عرض الفصل الثاني للبعض منها - للتوفيق بين المقولات الأساسية للمنظور الواقعي وبين المتغيرات العالمية التي تبرهن على أهمية البعد الثقافي. فمن ناحية حاول هنتجتون مرارا التوفيق بين وحدتي

(١) صمويل هنتجتون، "إن لم تكن حضارة . فماذا تكون؟ نماذج من عالم ما بعد الحرب الباردة"،

مرجع سابق، ص ٧٧.

(2) Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations ?", Op.Cit, p: 8 .

الحضارة والدولة القومية ليحتفظ للدولة القومية (باعتبارها مفهوما أساسيا للتنظير الواقعي) بمكانتها باعتبارها أقوى اللاعبين الدوليين وأهمهم. كما أنه من ناحية ثانية جعل العامل الثقافي محركا للعلاقات الدولية ولكنه يحركها نحو الصراع. كما أن مفهوم القوة من ناحية ثالثة قد اتخذ مكانا محوريا في نموذج هنتجتون ولكنه أضاف بعدا جديدا لأبعاد هذه القوة وهو البعد الثقافي، وكذلك أضاف هنتجتون إلى مفهوم المصلحة (وهو من المفاهيم الواقعية الأساسية) بعدا جديدا بأن جعل الدول تحدد مصالحه بناء على انتماءاتها الثقافية، ولكن تظل المصلحة في النهاية هي معيار التفاعلات الدولية.

الفصل الرابع

اتجاهات وقضايا مقارنة حول "صدام الحضارات"

أشارت الدراسة في مقدمة الباب الثاني منها؛ إلى أن الخطاب هو رسالة من كاتب إلى قارئ، وأن الاتصال بين هذين الطرفين يتم عبر النص، وأن مساهمة القارئ ضرورية لتحقيق هذا الاتصال، وأن المعنى الذي يحمله النص هو من إنتاج الكاتب والقارئ معا.

وبتطبيق هذه الشروط على أدبيات صدام الحضارات، نجد لدينا عدة خطابات وليس خطابا واحدا. فلم يُقرأ صدام الحضارات -سواء في نصه الأساسي أو فيما تلاه من دراسات- قراءة واحدة، أو على مستوى واحد، أو حتى من مجال بحثي ودراسي واحد. تعددت مستويات هذه القراءات ومداخلها ومناهجها وأهدافها ليصنع كل منها اتجاها متفردا، يختلف عن غيره في لغته ومفرداته الأساسية والأفكار موضع الاهتمام.

وساهم دارسو العلاقات الدولية بتوجهاتهم وانتماءاتهم الفكرية المتعددة بنصيب وافر من الإسهامات والتي يمثل عرضها أهمية في حد ذاته باعتباره جزءا - من أجزاء متعددة - من خطاب صدام الحضارات من ناحية أولى، ومن ناحية ثانية باعتبار هذا الخطاب ساحة لعرض انعكاسات الرؤى النظرية، حول وضع البعد الثقافي من أبعاد الظاهرة الدولية داخل الحقل والتي سبق العرض لها في إطار الفصل الثاني، على مناقشة طرح هنتجتون "صدام الحضارات"، باعتباره نموذجا لقضية نظرية.

وحول هذا الجزء من الدراسة يمكن تحديد عدد من الملاحظات المنهجية:

أولاً: أن هناك عددا من الدراسات السابقة -في أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة - التي سلكت نفس المنهج من حيث قراءة ورصد الاتجاهات المقارنة التي اهتمت بصدام الحضارات، سواء كان معيارهم في ذلك التركيز على قضية بعينها، أو التركيز على فترة زمنية محددة، وستراكم الدراسة على هذه المجهودات النظرية كل في موضعه.

ثانياً: أن منطلق الدراسة في قراءتها المقارنة عبر أدبيات صدام الحضارات، هو الكشف عن وزن الأبعاد الثقافية - الحضارية للتفاعلات الدولية في أطروحات هذه الأدبيات، بمعنى

إلقاء الضوء على دلالة حجج ومناقشات هذه الأدبيات لوضع البعد الثقافي من أبعاد الظاهرة الدولية. ومن ثم فليس الهدف هو للقراءة في ردود أفعال هذه الكتابات نحو صدام الحضارات في حد ذاتها. وتتبع من هذه الملاحظة عدد من الملاحظات الفرعية:

١. تعتبر الدراسة كتابات صدام الحضارات كاشفا عن كيفية النظر للبعد الثقافي في تأثيره، ودرجة هذا التأثير على العلاقات الدولية وليس باعثا على الاهتمام بهذا البعد.

٢. نظرت الدراسة للأدبيات المتاحة من حيث المعين الواحد التي تتطرق منه وه: أنها كتابات أكاديمية لأعضاء الجماعة البحثية لحقل العلاقات الدولية، أما ما قد يميزها من سمات فارقة، وبالتحديد التمييز بين كتابات غربية وأخرى عربية أو إسلامية... فتتم الإشارة إليه حين يكون التمييز ضروريا وذا دلالة.

٣. أن الدراسة لن تعتمد إلى تقسيم هذه الفترة - ما بعد انتهاء الحرب الباردة - بناء على النظر لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ باعتبارها نقطة فاصلة، لأن الهدف ليس إجراء المقارنة بين وضعين - ما قبل وما بعد هذه الأحداث - وإن كان تفضيل الباحثة لهذا النهج لا ينفي الوعي بما لقيته مقولة صدام الحضارات على نحو خاص والحديث عن البعد الثقافي على نحو عام من كثافة وتزايد عقب هذه الأحداث.

ثالثا: أن هذا الجزأ من الدراسة يعتمد على نوعين من المصادر وهما:

- المصادر المباشرة التي اهتمت بقراءة كتابات هنتجتون فكانت ردود فعل مباشرة لها.

- المصادر غير المباشرة، والتي عنيت برصد وتصنيف اتجاهات وقراءات متعددة لصدام الحضارات فكانت عوناً لهذه الرسالة خاصة فيما تناولته هذه الكتابات من أدبيات بلغات أخرى غير الإنجليزية مثل اللغة الفرنسية.

وقبل البدء في تقديم نتائج القراءة المقارنة لمجموعة الأدبيات المتاحة، ثمة مجموعة من **الملاحظات الموضوعية** حول هذه الأدبيات، وتتمثل في التالي:

أولاً: أن أدبيات العلاقات الدولية - في إطار ما تم الاضطلاع عليه - قد انفتحت إلى دلالة "صدام الحضارات" بالنسبة لمنظور دراسة العلاقات الدولية، وإلى درجة ما يوليه من اهتمام للأبعاد الثقافية الحضارية مقارنة بغيرها من الأبعاد السياسية، والاقتصادية، والعسكرية... وأن المواقف النظرية لأصحاب هذه الكتابات (والتي تم العرض لها في إطار الفصل الثاني

من الرسالة) انسحبت إلى مواقفهم من كتابات صدام الحضارات لهنتجتون. ويمكن القول بأنه وإن كان هناك اتفاق حول أن الثقافة تتناول العلاقات الدولية بالتأثير، إلا أن نوع وحجم هذا التأثير كان محل اختلاف؛ فالبعض يراها مجرد أداة يتم التلاعب بها من قبل النخبة داخليا وخارجيا، وفي أقصى الطرف المناقض يقف أنصار اتجاه آخر يبحث في الثقافة باعتبارها منظورا لدراسة العلاقات الدولية.

ثانيا: أن ثمة سؤال تكرر في العديد من الأدبيات التي اهتمت بقراءة صدام الحضارات، وهو التساؤل حول "التوقيت" الذي ازدهر فيه الاهتمام بالبعد الثقافي دراسيا وسياسيا والذي كان حجم ردود الفعل على صدام الحضارات مؤشرا عليه: لماذا الآن؟ وهو السؤال الذي تمت الإجابة عليه بمبررات مختلفة (وقد اهتمت الرسالة في الفصل الثاني منها بتحديد أسباب تجديد الاهتمام بالبعد الثقافي في الفترة الراهنة من تطور العلاقات الدولية، وهي الأسباب التي أرجعتها الأدبيات إلى الضرورة العلمية من ناحية، وإلى الظروف العالمية الراهنة من ناحية أخرى) ويمكن اعتبار الإجابات حول هذا السؤال مكملًا ومفصلاً لما ورد في الفصل الثاني.

ثالثا: انتشار أداة تحليل الخطاب في الأدبيات التي قدمت قراءات لدراسات هنتجتون ولغيرها من الدراسات المهمة بوضع البعد الثقافي من أبعاد الظاهرة الدولية، وهي الأداة التي تبرز كثيرا دور الباحث أو المحلل وتعتمد على كيفية قراءته للنصوص وأدواته البحثية وتأويله للمسكوت عنه .. ففي بعض الأحيان استخدمت نفس القراءات ونفس الحالات التطبيقية لتأكيد حجج متناقضة، وتكرر أسماء لأعمال نظرية واحدة في كتابات مختلفة كل يستشهد بها لتأكيد وجهة نظره المخالفة لغيره. ومن الواضح أن أداة تحليل الخطاب قد لاقت نوعا من الاهتمام - على مستوى دراسات العلاقات الدولية - في ظل الاهتمام بالبعد الثقافي.

وعلى ضوء الملاحظات السابقة المنهجية والموضوعية منها، يجدر القول بأن القراءة المقارنة للأدبيات، ستم عبر عدد من المحاور أو المستويات الأساسية التي يشكل كل منها أحد مباحث الفصل الرابع، وذلك على النحو التالي:

أولا: المستوى النظري - المنهجي: وهو المستوى الذي يشمل الأدبيات التي اهتمت بما قدمته كتابات هنتجتون من دلالات خاصة بمنظور دراسة العلاقات الدولية، ومن ثم الاهتمام بموقف هذه الأدبيات مما عرض له هنتجتون باعتباره منظورا جديدا لدراسة العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

ثانياً: المستوى النظرى حول العلاقات الحضارية: وهو المستوى الذى يهتم بالأدبيات التى تقر بالحضارة كفاعل فى إطار نظام وعلاقات حضارية، وهو المستوى الذى يكاد أن يكون قد أفرز لنفسه ساحة منفصلة، بل ومرشح من قبل البعض ليصبح مجالاً بحثياً متميزاً بين مجالات دراسة العلاقات الدولية.

ثالثاً: المستوى النظرى حول العلاقة بين الحضارتين الغربية والإسلامية: ويعنى هذا المستوى بالكتابات التى حاولت التنظير لوضع هاتين الحضارتين، والعلاقة بينهما من حيث استدعاء أو استبعاد العوامل الثقافية الحضارية فى هذا التنظير. وما ترتب على هذه النظرة من إجابة على عدة تساؤلات تصوغها الدراسة، وتتم الإشارة إليها فى حينها.

المبحث الأول

المستوى النظرى - المنهاجى

ويعنى هذا المستوى برؤية منظرى العلاقات الدولية - على المستوى التحليلى الكلى - لمنظور دراسة هذه العلاقات فى فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك من خلال ردود الفعل نحو كتابات هنتجتون ونموذجه صدام الحضارات، وهو النموذج الذى تقع الحضارة فى قلبه باعتبارها وحدة التحليل الأساسية، وتمثل الحضارات فواعل هذا النموذج، وتشكل أنماط التفاعلات ما بين الحضارية أهم قضايا هذا النموذج ... إلى آخر ما سبقت الإشارة إليه من فعاليات هذا النموذج.

ولقد اهتم دارسو العلاقات الدولية بتقييم نموذج صدام الحضارات على نحو يسمح بتحديد اتجاهين - أو موقفين - رئيسيين بصدد هذا النموذج، إلا أن ثمة اتجاهات فرعية تفصح عن نفسها أثناء القراءة لأدبيات هذين الاتجاهين. ومناطق التمييز بين هذين الاتجاهين هو موقف كل منهما قبولاً أو رفضاً لتأثير البعد الثقافى كمحرك ومفسر للعلاقات الدولية، ومن ثم موقف كل منهما من مدى التحول الذى يمثله منظور هنتجتون فى مجال دراسة العلاقات الدولية. ولكن يظل لكل من هذين الاتجاهين مناطق تقارب أو تباعد مع أطروحات هنتجتون فيما يتصل بالفواعل وأنماط التفاعلات.

أولاً - الاتجاهات الراضة للبعد الثقافى كمحرك للعلاقات الدولية

وهو الاتجاه الرافض لمنظور صدام الحضارات رفضاً لأن تكون الحضارة هى وحدة تحليل لنموذج تفسيرى للعلاقات الدولية، وبرغم هذا يمكن رصد موقفين نظريين مختلفين لتبرير هذا الرفض، وحيث تظهر مبررات مختلفة لرفض نموذج صدام الحضارات تتلائم والانتماءات النظرية المختلفة لأنصار الموقفين . وتطور المبررات المختلفة للرفض حول الرؤية لمحرك العلاقات الدولية، والفواعل الرئيسية، وأنماط للتفاعلات.... وحيث يظهر أن الناقدين من منظور واقعى سيجتمعون على مقولات متكاملة خاصة بهذه الأبعاد المترابطة والمتكاملة، وبالمثل يفعل الليبراليون، .. ومن هنا سيتضح كيف جعلت الرسالة من القراءة فى خطاب صدام الحضارات ساحة لاختبار المقولات النظرية حول البعد الثقافى فى دراسة العلاقات الدولية والسابق عرضها باختصار فى موضعها من الفصل الثانى من الرسالة.

والاتجاهين الفرعيين هما:

١. الاتجاه المؤيد لاستمرارية الدولة القومية باعتبارها الوحدة الأساسية للتحليل، ولاستمرارية عامل توازن القوى والمصالح كمفسر للعلاقات الدولية.

ويمثل هذا الاتجاه دعماً لاستمرارية الرؤية الواقعية لدراسة العلاقات الدولية . وتتلخص أسانيد أنصار هذا الاتجاه فيما يلى:

يحتاج أنصار هذا الاتجاه بأنه دائماً ما كانت هناك اختلافات حضارية فى عالم الدول ولكنها لم تكن ذات تأثير على سلوك الدول فى السياسات الدولية. ويدللون على ذلك بالآتى:

- كانت الدول خلال المائتى عام السابقة - خاصة الكبرى منها - هى الفواعل الرئيسية فى الشؤون الدولية، وقد كانت هذه الدول، ولاشك، تنتمى لحضارات مختلفة، إلا أنه لم يدعى أحد بأن هذا الاختلاف هام لفهم السياسات الدولية، وأن جل ما يمكن قوله عن دلالة هذه الاختلافات الثقافية، هى أنها قد عبرت عن نفسها سياسياً فى صورة القومية؛ بمعنى الاعتقاد بأن كل جماعة ثقافية مميزة - أو أمة - يجب أن تعبر عن نفسها فى صورة دولة، وفى هذا ما يعزز نظام الدولة القومية الفاعل منذ منتصف القرن السابع عشر^(١).

(1) Stephen M. Walt, "Building up New Bogeymen ", Foreign Policy, Spring 97, Issue 106, P176. <http://1w6fd.Hotmail.msn.com/>

- إن توصيف هنتجتون " أنه لمدة ٤٠٠ سنة كانت الدول القومية الغربية - بريطانيا، وفرنسا، وأسبانيا، وأستراليا، وبروسيا، وألمانيا، والولايات المتحدة وغيرها - تكون نظاما دوليا غربيا متعدد الأقطاب، تدور تفاعلاته الأساسية، من صراعات وتحالفات، بين أعضاء هذه الحضارة الغربية " هو توصيف خاطئ، فهذا النظام ذاته شمل اليابان وروسيا كقواكل رئيسية ومن خارج الحضارة الغربية، وقد تناقستا وتحالفتا وحاربتا مع بعض دول الحضارة الغربية ضد بعضها خلال القرون الأربع المذكورة، مما يعنى أن ظاهرة العالم متعدد الحضارات ليست بجديدة كما يدعى هنتجتون. ومن ناحية أخرى فإنه منذ عام ١٨٠٠ كانت هناك أربعة حروب كبرى (الحروب النابوليونية، والحربين العالميتين الأولى والثانية، والحرب الباردة) وكلها انخرطت فيها دول من حضارتين أو أكثر، وأن هذه الحروب وغيرها لم تثرها الاختلافات الثقافية أو الحضارية التى يراها هنتجتون الآن أساسية فى السياسات الدولية^(١).

أ. ثم يطور أنصار هذا الاتجاه حججا ناقدة للمحرك الحضارى للعلاقة بين الدول على النحو التالى:

- أن هنتجتون، وفى تحد مباشر لمفهوم القومية، يعلن تحول انتماءات النخب والعامّة على حد سواء، ليحددوا هوياتهم بناء على الانتماء الثقافى بغض النظر عن الحدود بين الدول، ويجزم بأن هذا التحول سيسبب النزاع داخل كل حضارة، ويصاعد من حدته بين الحضارات وبعضها. لكن الناقدين لهذا الطرح يرون أن الوحدات السياسية طالما تجاهلت، ولمدة تزيد على المائتى عام، الانتماءات الثقافية لتحقيق المصالح الذاتية لكل منها. فقد كانت كل من هذه الوحدات على استعداد دائم للصراع مع غيرها من ذات الحضارة، أو التحالف مع وحدات من حضارات مخالفة لحضارتها، حينما ترى مصالحها تتحقق فى أى من الحالتين . فلماذا تحل القيم الثقافية محل المصالح الآن؟ إن هنتجتون فى نظر هذا الاتجاه- لم يقدم إجابة على هذا السؤال، فهو يدعى أن العولمة وثورة الاتصالات واحتكاك المجتمعات مع بعضها البعض سيسبب هذا التحول فى

(1) William Pfaff, "The Reality of Human Affairs ", World Policy Journal, Summer 97, Vol. 14, Issue 2, P . 89. <http://lw6fd.lawb.hotmail.msn.com/>

تحديد أسس الهوية، لكنه أبدا لم يقدم تفسيراً نظرياً لذلك.

- وليس فقط الافتقار للتفسير النظري هو ما يتحدى نظرية هنتجتون، ولكن أيضاً الأمثلة الواقعية التي صاغها ليعبر عن تزايد التأثير الثقافي لم تكن تمت بصلة لازدياد الوعي الحضاري. ففي سبيل دعم قوله بأن نهاية الحرب الباردة سببت أزمة هوية عالمية، ذكر مثلاً بأن الهوية القومية أضحت محل جدل، وذكر بعض الحالات مثل الجزائر، وكندا، والصين، وألمانيا، .. وغيرها. في حين يشير ناقدو هذا الطرح إلى أن التساؤل حول للهوية أثارت الحركات القومية في كثير من هذه الحالات الأمر الذي من شأنه إحضار أطروحة هنتجتون لاتعزيزها^(١).
- لم يوضح هنتجتون لماذا تزايد احتمالات اندلاع الحروب بين الحضارات أكثر من احتمالاتها فيما بين مكوناتها، فالاختلافات الثقافية في حد ذاتها لا تسبب الحروب كما أن التشابهات الثقافية لا تحول دون وقوعها^(٢).
- إن طرح هنتجتون "صدام الحضارات" هو محاولة فقيرة نظرياً، وحالات النزاعات في الماضي وفي الحاضر لا تثبتها. إن الواقع يشهد بأنها كانت دائماً نزاعات بين دول لتحقيق المصالح القومية لكل منها، فهو صراع مصالح لا صراع حضارات^(٣). ويدل على ذلك عدة نزاعات وقعت منذ بداية التسعينيات، منها مثلاً وضع قوات بقيادة الولايات المتحدة في البوسنة لحماية المسلمين وليس الكروات (ممثلة الحضارة الغربية)، وحالة التأييد الأمريكي المستمر لإسرائيل والمبرر من قبل أنصار هذا الاتجاه - باعتبار أن أيديولوجية واستراتيجية.
- كما يشترك أنصار هذا الاتجاه في النظرة للعوامل الثقافية أو للثقافة باعتبارها أداة توظف سياسياً، ويتم التلاعب بها لتحقيق المصالح "قائدول ترى روابط الأخوة والعقيدة والقرابة عندما يكون من مصلحتها أن تفعل ذلك"^(٤)، ويستعين

(1) Stephen M. Walt, Op.Cit.

(2) Fred Halliday, "A New World Myth", New Statement, Vol. 126, Issue.4328. P.42. <http://lw6fd.law6.hotmail.msn.com/>

(3) Graham Fuller, "The Next Ideology", Foreign Policy, Spring 95, No. 98, p: 150.

(٤) فؤاد عجمي، "الاستدعاء"، في الغرب وبقية العالم بين صدام الحضارات وحوارها، ملف المناظرة في شأن "صدام الحضارات"، (مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠)، ص ٥٠.

قادة الدول غير الغربية حالياً بالاعتبارات الثقافية كوقود لإشعال مقاومة ورفض رموز الهيمنة الغربية السياسية والاقتصادية والعسكرية^(١)، وإن وجدت بعض مظاهر التعبير عن هذه الاعتبارات الثقافية فإنها "لا تعدو أن تكون أشكالاً من الممانعات الثقافية وحركات الاحتجاج والرفض والحروب الأهلية الناجمة عن عجز الحضارة الغربية عن أن تصبح عالمية مستوعبة لتنوع العالم"^(٢)، كما ينبهون إلى خطورة الاعتماد على البعد الثقافي كمحرك للعلاقات الدولية - وذلك بناء على نظرتهم الصراعية للعلاقات الدولية - فمن ناحية يضع هذا المنظور الحضاري الغرب في جهة وسائر العالم في جهة أخرى مما ينقل العديد من حلفاء الغرب (على أساس المصلحة) إلى كفة الأعداء^(٣)، ومن ناحية أخرى فإن كافة أشكال النزاعات يمكن حلها عدا الثقافي منها، لأن الانتماء الثقافي لا يمكن تغييره، ومن ثم فلا يمكن حل هذه النزاعات. ولذا يحذر الكثيرون من تدين الصراعات الإقليمية مثل الصراع العربي الإسرائيلي لأن هذا المنحى سيجعل من الصعوبة الوصول إلى حل أو تسوية .

ب. وحول الفواعل الأساسية في السياسات العالمية، يقارن أنصار هذا الاتجاه بين الدول القومية وبين الحضارات كما يلي:

- وفي مقارنة بين الدولة والحضارة كوحدات للتحليل؛ يصف أنصار هذا الاتجاه بأن الحضارات لا يمكنها اتخاذ القرار في محيط السياسات الدولية، في حين تصف الدول بأنها وحدات ذات حدود معينة، وقيادة معلومة، وإجراءات مؤسسية لصنع واتخاذ القرار، وتمارس سلطاتها الشرعية على مصادرها السياسية. فالدولة يمكنها تعبئة مواطنيها، وجمع الضرائب، ومواجهة المخاطر وشن الحروب ومكافحة الأصدقاء. والقومية هي القوة الدافعة للأفراد في توجيه انتماءاتهم الثقافية لكيان وحيد هو للدولة القومية. فالصراع كان دوماً وسيظل بين دول وبين جماعات تنتمي لهذه الدول في سبيلها لإنشاء الدول الخاصة بها.

(1) Graham Fuller, Op.Cit, p: 152.

(٢) وجيه كوثراني، "صدام الحضارات أم إدارة أزمات؟" في: الغرب وبقية العالم بين صدام الحضارات وحوارها، مرجع سابق، ص ٩٨.

(3) David R. Gress, "The Subtext of Huntington's Clash", Orbis, Spring 97, Vol.41, Issue 2, p: 285. <http://lw6fd.law6.hotmail.msn.com/>

والعوامل الثقافية - فى أفضل وأقوى صورها - ستظل عوامل ثانوية للنزاع. فالحضارات لاتسيطر على الدول، بل إن الدول تسيطر على الحضارات. وهذه الدول لتشبح بنظرها عن روابط الدم عندما يقتضى الأمر ذلك، وهى ترى أهمية روابط الأخوة والعقيدة والقرابة عندما يكون من مصلحتها أن تفعل ذلك^(١).

• العديد من هذه الدراسات يشير إلى المضمون الواقعى^(٢) فى تحليل هنتجتون، وخاصة فيما يتصل بالفواعل، ويدللون عليه بشواهد عدة؛ فما أسماء هنتجتون "الدول الأساسية" (core states) داخل كل حضارة، هو تأكيد -حسب رؤية أنصار هذا الاتجاه- على الدور الأساسى للقوى الكبرى، حسب التعريف الواقعى للتقليدى، كما أن تأكيده على أن قضايا هذه الدول هى نفسها القضايا التقليدية للسياسات الدولية مثل القوة السياسية والاقتصادية والسيطرة على الأرض، وتلك قضايا لاتلعب فيها الثقافة دورا ذا بال، وسقوط مفهوم الحضارة تماما فى تحليل هنتجتون لها، جميعها مؤشرات داعمة للدول القومية باعتبارها الفواعل الرئيسية فى السياسات الدولية.

كما أن ملائمة نموذج الدولة (the realist statist paradigm) لفترة ما بعد الحرب الباردة واضح فى نهاية كتاب هنتجتون، وبالذات فى سيناريوهات الحرب ما بين الصين والغرب، فالعديد من تفاصيل هذه الحرب مثير للاهتمام: أولا: قوله بأنها تبدأ بهجوم الصين على فيتنام - والذى تعد تبعا لمعيار هنتجتون صدام داخل جماعة حضارية واحدة، ومن ثم فالحرب العالمية الثالثة لن تشتعل بسبب صدام الحضارات، وإنما بسبب الصدام داخل حضارة واحدة، وهو النوع الذى يفترض أن يتسبب الوعى بالانتماء إلى أصول ثقافية واحدة فى تخطيه.

ثانيا: العوامل الثقافية لا تلعب دورا يذكر لا فى بدء هذه الحرب ولا فى تصعيدها، وإنما تتشب ابتداء من أجل المنافسة على البترول وتتصاعد بسبب قلق الدول الأخرى من توازن القوى على المدى البعيد.

ثالثا: أن الحرب المفترضة ستسبب عددا من التحالفات عبر الحضارية (لأسباب فى

(١) فولد عجمى، مرجع سابق، ص ٥٠.

(2) - David Gress, Op.Cit.
- Stephen Walt, Op.Cit.

عمومها تتعلق بتوازنات القوى) والتي تتعارض ودعاوى أهمية ودلالة العوامل الثقافية.

وباختصار؛ فإن هنتجتون عندما يبتعد عن الدفاع عن منظوره، ويهتم بتوصيف الواقع وما يمكن أن يكون عليه النزاع في القرن الحادي والعشرين، فإنه يتجاهل معايير الجديدة ويعتمد على المبادئ التقليدية للسياسة الواقعية.

بل إن العديدين^(١) من أنصار هذا الاتجاه - ومن غيره - ينظرون لكتابات هنتجتون باعتبارها دعوة للبحث عن عدو جديد؛ فهي دعوة لتنظيم البيت من الداخل والحفاظ على القيم الغربية ودعمها. وهم يدعمون الغرض ذاته إلا أنهم في الوقت ذاته يحذرون من خطورة أن تكون نبؤته محققة لذاتها عن طريق الاعتماد عليها كبرنامج عمل في عالم السياسة الواقعية.

وكما يظهر من التحليل السابق كله، إنتقد أنصار هذا الاتجاه دراسات هنتجتون حول صدام الحضارات، وحول منظور ثقافي لدراسة العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة تكون الحضارة هي وحدة تحليله الأساسية. وتركزت محاور نقدهم حول الدولة القومية، والانتماء الحضاري بدلا عن الانتماء للقومية والذي يعزز نظام الدولة القومية، وحول رؤيته للثقافة باعتبارها محركا للعلاقات الدولية في حين يرونها أداة، ومتغيرا تابعا.

إلا أن التحليل يظهر أيضا -تأكيدا للمضمون الواقعي لطرح هنتجتون- اتفاق الطرفين في بعض الأمور وعلى رأسها؛ الانطلاق من ذات الرؤية الصراعية للتفاعلات الدولية. إذ جعل هنتجتون من الاختلافات الثقافية - للحضارية سببا للصراع، ولم يفسر أبدا أسباب هذا الصراع وكأنما هو البديل البديهي الوحيد. كما تجاهل أية جوانب تفاعلية حضارية إيجابية، مما دفع البعض - من المهتمين بالعلاقات الحضارية - إلى القول بأن هنتجتون قد حاول تناول مفهوم العلاقات ما بين الحضارية (inter- civilizational relations) على نحو يتناسب ومنظور الواقعية الجديدة، مما يشكك في حقيقة تقديمه لمنظور جديد لدارسي العلاقات الدولية^(٢).

(1) M. E. Ahrari, "The Clash of Civilizations: An Old Story Or New Truth", New Perspectives Quarterly, Spring 97, Vol. 14, Issue. 2, P: 56.
<http://lw6fd.law6.hotmail.msn.com/>

انظر أيضا: كيشوري محبوباني، في الغرب وبقية العالم بين صدام الحضارات وحوارها، ملف المناظرة في شأن 'صدام الحضارات'، مرجع سابق، ص ٥٣.

(2) Jacinta O' Hagan, "Civilizational Conflict ? Looking for Cultural Enemies", Third World Quarterly, March 95, Vol. 16, Issue 1, p: 19.
<http://lw6fd.law6.hotmail.msn.com/>

ووصولاً إلى هذه النقطة الخاصة بطبيعة التفاعلات الدولية، والتي اتفق هنتجتون مع أنصار الاتجاه السابق في التعامل معها على أنها، صراعية أساساً، يتميز اتجاه نظري آخر يؤدي إلى الجزئية التالية.

٢. الاتجاه الرافض لدلالات كتابات هنتجتون بالنسبة لمنظور دراسة العلاقات الدولية، بناء على رؤية نظرية للطبيعة التعاونية وليست الصراعية للتفاعلات الدولية.

ووصولاً في بعض الأدبيات للحديث عن حضارة عالمية واحدة وثقافة إنسانية مشتركة. ويتبلور هذا الاتجاه من أدبيات كتابات العولمة - وهي الأدبيات التي شكلت مجالاً بحثياً متفرداً داخل حقل العلاقات الدولية، شهد جدلاً واسعاً حول طبيعة للعولمة وتأثيرها على العلاقات الدولية، وأبعادها المختلفة، وإيجابياتها وسلبياتها، ... وهو الجدل الذي وإن لن تخوض فيه الدراسة بحكم تحديد موضوعها - إلا أنها ستعنى بالكتابات التي تناولت الآثار التعاونية للعولمة على العلاقات الدولية، ومن ثم مثلت نقداً لكتابات هنتجتون حول صدام الحضارات. والمقصود بالذات تلك الكتابات التي شاركت في تجديد الاهتمام بالبعد الثقافي ولكن على النحو الذي يمثل محور اختلاف مع هنتجتون الذي يرى أن هذا البعد كمحرك للعلاقات الدولية يبرز النمط الصراعي للتفاعلات الدولية، في حين ترى هذه الكتابات أنه على العكس من ذلك؛ أن العالم يتجه نحو مزيد من التجانس تحت تأثير الأبعاد المتعددة للعولمة؛ اقتصادياً وتكنولوجياً واتصالياً وثقافياً. فالثقافة - كأداة ومخرج لعمليات العولمة وكأحد أبعادها - تتجه نحو مزيد من التجانس وصولاً إلى ثقافة عالمية مشتركة هي نتاج ومعزز في ذات الوقت لعمليات العولمة. ويعنى ذلك أن الدراسة في هذا الموضع منها لن تمتد لكافة اتجاهات الكتابات حول العولمة، وإنما تركز على شق واحد، وهو ذلك الاتجاه الذي يرى أن العالم يتحرك نحو التجانس والتوحد بفعل عوامل متعددة ومنها الثقافة^(١).

(١) هناك اتجاهات كبرى أخرى تنقسم لها للكتابات حول العولمة في حقل العلاقات الدولية، ومنها ما يتناقض تماماً مع ما تعرض له الدراسة من نماذج؛ إذ يرى على العكس من نماذج الدراسة، أن التغيرات العلمية بعالم اليوم تسرى به نحو الانقسام والتفكك، ومنها دراسات لاتعول - من الأساس - على الأبعاد الثقافية للعولمة. انظر تفاصيل هذه الاتجاهات الكبرى وبعض نماذجها في: د. نادية مصطفى، دراسات التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن المقبل، رابطة الجامعات الإسلامية، ١٩٩٩، ص ص ٣١-٧١.

وإذا كان هنتجتون - فى معرض نقده للنماذج البديلة المطروحة فى مواجهة نموذج لما بعد الحرب الباردة - قد ذكر نموذج العالم الواحد محيلا فى ذلك إلى كتابات فوكوياما، وإذا كانت التعقيبات على كتابات هنتجتون قد قرنت بينها وبين مقال فوكوياما الشهير "نهاية التاريخ" باعتبارهما طرفى نقيض لسيناريوهات عالم ما بعد الحرب الباردة^(١)، فإن فوكوياما نفسه قد أعاد التأكيد على فكرة العالم الواحد بقيادة الحضارة الغربية فى مقال آخر له ردا على كتابات هنتجتون حول صدام الحضارات^(٢). حيث يؤكد فوكوياما أنه "لم يحدث منذ كتابته لمقاله مقالته نهاية التاريخ- من أحداث فى السياسات الدولية تتحدى القول بأنه ليست ثمة بدائل أخرى أمام المجتمعات الحديثة غير الديمقراطية الليبرالية ونظام اقتصاد السوق، فليست ثمة تحديات نظامية تعوق هيمنة النظام الدولى الليبرالى"، وهو فى ذلك يعبر عن اتجاه واسع من أدبيات العولمة، وهى أيضا الأدبيات التى يمكن اعتبارها امتدادا للنظرية الليبرالية للعلاقات الدولية، وهو الاتجاه الذى يمكن التعبير عنه فى عدد من النقاط تتركز حول المحاور التالية:

أولا: ما يشهده العالم من أحداث متسارعة، وتحولات اقتصادية تدفع نحو الأخذ بنظام السوق، وما يتطلبه ذلك من تحولات سياسية وثقافية تكاد أن تشمل العالم كله. (الآثار التعاونية للعولمة بأبعادها المختلفة).

ثانيا: عناصر التأثير على الثقافة فى ظل العولمة. (عولمة الثقافة).

ثالثا: الثقافة باعتبارها أحد أبعاد العولمة، وهو البعد ذو الآثار المؤقتة من ناحية (تنتهى باكتمال عمليات العولمة)، والمطلوبة من ناحية أخرى (لما لعولمة الثقافة من آثار توحيدية) بحيث تدفع لمزيد من تجانس العالم.

وفيما يلى عرض للتحليلات الخاصة بالنقطتين السابقتين:

(١) وإن كان البعض يرى أن هذا التعارض بين مقولات هنتجتون وبين مقولات فوكوياما يبرزه الاكتفاء بالمستوى التحليلى السياسى، أما بالتعمق والوصول إلى المستوى المعرفى، فإن الكاتبين يعبران عن نفس النموذج المعرفى العلمانى الذى يستبطن ثنائية حادة واستقطاب متطرف بين الأنا الغربى من جهة وبين الآخر غير الغربى وغير الحديث وغير العلمانى. ولمزيد من التفصيل بشأن الأسس المعرفية للنموذجين انظر: د. عبد الوهاب المسيرى، "فى نهاية التاريخ وصراع الحضارات"، القاهرة، يوليو - أغسطس ١٩٩٧، ص ص ٧٦-٨٥.

(2) Francis Fukuyama, "Second thoughts: The Last Man in a Bottle", The National Interest, Summer 1999, pp: 16-44.

أ. الآثار الدافعة نحو تجانس العالم في ظل العولمة بأبعادها المختلفة

ويعول العديدون من أنصار حجة الآثار للتعاونية للعولمة على أبعاد متعددة لتحقيق عالم أكثر تجانسا، وينال البعد الاقتصادي المرتبة الأهم بين هذه الأبعاد، ولكنه ليس البعد الوحيد المنوط به تحقيق عالم أكثر تجانسا وتفاعلات عالمية ذات طبيعة تعاونية، إن البعد الاقتصادي يستكمل بالأبعاد الأخرى، فهناك أدوار تلعبها الأبعاد البيئية، والأبعاد الاجتماعية الثقافية، وحتى الأبعاد الأمنية العسكرية^(١).

فعلى صعيد البعد الاقتصادي تبرز الإشارة إلى ما شهده الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة من درجة أكبر من الاعتماد المتبادل، حيث تنامت التجارة الدولية وتنامت حركات رؤوس الأموال، وتنامي اندماج اقتصاديات الدول في الاقتصاد العالمي بفعل العولمة، ويسوق أنصار هذه الحجة بعض الدلائل على استمرارية وتنامي هذا الاندماج، ومن هذه الدلائل:

- أنه ليست ثمة نموذج للتنمية يحقق نتائج أفضل مما تفعل العولمة، فحتى نموذج التنمية الآسيوي - والذي كان مرشحا باعتباره بديلا - قد لاقى مشكلات عميقة في السنوات الماضية. ومن خلال المقارنة بين نموذج العولمة من جهة وبين نموذج التنمية الآسيوي كما يرى البعض^(٢)، يظهر بوضوح أن المعنى بنموذج العولمة هو الأخذ بنظام السوق اقتصاديا مع الارتباط على الجانب السياسي بتبنى نمط الديمقراطية الليبرالية الغربي، حيث يقول فوكوياما "فليس متخيلا أن تحدث تنمية اقتصادية بدون تغير قيمى نسبي نحو التوجه الغربى"، باعتبار أن الديمقراطية على الجبهة السياسية تضمن استمرارية الأداء وفعاليته على الجبهة الاقتصادية، ونحيل إلى فوكوياما قوله "فهناك منطق تطورى للتاريخ البشرى يدفع به نحو الأخذ بنظامى اقتصاد السوق والديمقراطية الليبرالية"^(٣).

- أنه وإن واجهت اقتصاديات السوق بعض المشكلات، فإن اتجاه اليسار المضاد يواجه مشكلات أكثر بكثير مع الاقتصاد العالمي، والذي لم تعد مشكلاته من ذلك

(١) جيفرى فرانكل، "عولمة الاقتصاد"، فى، جوزيف س. ناى، جون د. دوناھيو، الحكم فى عالم يتجه

نحو العولمة، تعريب: محمد شريف، (الرياض: دار للعبيكان، الطبعة الأولى ٢٠٠٢)،

ص ص ٧٨-١٠٧.

(2) Francis Fukuyama, Op.Cit, p: 20.

(3) Ibid, p: 20.

النوع الذى يمكن لفرادى الدول التعامل معه على المستوى القومى، لقد أضحت المشكلات الاقتصادية عالمية ولا بد، لحظها، من التعامل معها على نفس المستوى العالمى وهو ما يتيح نموذج العولمة للتنمية. "فلم يعد باستطاعة الدول أن تبقى بمعزل عن اقتصاد السوق، وليس ثمة بديل عن الاندماج فيه"^(١).

• وأنه مع ضرورة الدعوة لمراجعة وتعديل بعض أمور الاقتصاد المعولم، إلا أن ذلك لا يعنى وجود مناس حقيقى له، ولكن ضمان الاستمرارية والفعالية هو ما يقتضى هذه المراجعة " فليس الخطأ فى حزمة برامج الإصلاح - التى لابد أن تتبعها الدول فى سبيلها للتنمية إن عاجلاً أو آجلاً - فمبادئ الخصخصة، ورفع يد الدولة عن الاقتصاد، وإزالة الحواجز أمام حركات التجارة ورؤوس الأموال كلها أمور أساسية، ولكنها تقتضى ابتداء إصلاح سياسى ومؤسسى جيد التنفيذ، فالأمر يقتضى أولاً تحقيق الديمقراطية سياسياً"^(٢).

وبينما يرى البعض^(٣) امتداد الآثار التعاونية للعولمة الاقتصادية - على النحو السابق- إلى المجال السياسى؛ بحيث يؤدى التطور الاقتصادى والرخاء إلى السلام بين الأمم، وإلى انتشار النمط الديمقراطى للحكم. وإلى مجالات الأمن الدولى؛ "فى عالم العولمة يقدم المستثمرون العالميون، وليس الحكومات، أهم المصادر المالية يدفعهم الربح وليس الأفكار، وكل ما يهمهم فى البلدان محل استثماراتهم هو ترابط هذه البلدان من داخلها، وقدرة هذه البلدان على حماية الملكية الخاصة. ومن ثم قلن تمول هذه المجموعات حروباً إقليمية ولن تعيد بناء القوات المسلحة لدولة ما بعد حربها - كما كانت تفعل القوى العظمى لكسب الولاء فقط- إن هذه المجموعات الاستثمارية سوف تعاقب الدولة لخوضها حرباً وذلك بسحب مصدر النمو الهائل والوحيد فى عالم اليوم، رأس المال"^(٤). كما أنه "بسبب عولمة شبكات الأموال تصبح الأزمات العسكرية الإقليمية محدودة، بينما تصبح الأزمات الاقتصادية الإقليمية عالمية، كالمكسيك فى منتصف التسعينيات، وجنوب شرق آسيا فى أواخر التسعينيات"^(٥). ويطور البعض حججاً مماثلة لأثر العولمة الاقتصادية على تحقق العولمة فى أبعادها الثقافية

(1) *Ibid*, pp: 22-23.

(2) *Ibid*, pp: 23-24.

(3) Thomas Friedman "The Lexus and the Oliver Tree", (Farrar, Straus, and Giroux, 1999), p: 195.

(4) *Ibid*, p: 201.

(5) *Ibid*, p: 204.

والاجتماعية من حيث ارتباطها بانتشار مبادئ الديمقراطية والسلامة وحقوق الإنسان^(١). إن مجمل هذه الآراء تعول على البعد الاقتصادي للعولمة في أن ينتج آثاره على الأبعاد الأخرى السياسية، والأمنية، والثقافية، ... بما يحقق انتهاء عالم واحد أكثر تجانسا.

إلا أن بعض أدبيات العولمة قد نظر إلى الأبعاد المختلفة للعولمة نظرة أكثر استقلالية، فالبعض^(٢) اهتم بعولمة الاتصالات، وما أحدثته الثورة غير المسبوقة في عالم الاتصالات والمعلومات من تقارب بين أنحاء العالم، بما أمكن معه تخطي حدود المكان، وإحداث التقارب بين مختلف سكان العالم وخلق نوع من الرأي العام العالمي، ... وأثر كل ذلك على الاقتصاد والثقافة والسياسة. واهتم البعض بالعولمة البيئية^(٣) والتي يرى البعض أنها أضحت تحوز قدرا من الاهتمام يمكن قياسه من خلال تطور المعرفة حول البيئة العالمية، وبعدها المعاهدات حول البيئة العالمية، أو بمقدار المساعدات المشروطة بالبيئة أو الاستثمار المشروط بالبيئة. واهتم البعض تحديدا بالعولمة الثقافية باعتبارها أحد أبعاد العولمة والتي تدفع بالتفاعلات العالمية نحو التجانس وليس الصراع . على أنه سيتم التركيز عليه بقدر من التفصيل لإبراز الاختلاف بين رؤية هنتجتون للثقافة كمحرك نحو الصراع وبين رؤية هذا الاتجاه من أدبيات العولمة والذي يعتبر الثقافة - كأحد أبعاد العولمة - دافعا نحو التفاعلات التعاونية.

ب. عولمة الثقافة

لقد حظيت العولمة الثقافية بنصيب وافر من الكتابات حول العولمة، ويرى البعض^(٤) أن هذا البعد هو أكثر أبعاد ظاهرة العولمة اتساعا وبعدا، ذلك أن البعد الثقافي والاجتماعي يتشابك تشابكا عميقا مع الأبعاد الأخرى للعولمة. وقد حظى البحث في العوامل المؤثرة على الثقافة في ظل العولمة بالاهتمام. إذ يعول الكثيرون في هذا الصدد على ثورة الاتصالات والمعلومات غير المسبوقة التي تشهدها المرحلة الراهنة من مراحل النظام الدولي، " فلم يعد

(١) جيفري فرانكل، مرجع سابق، ص ١٠٦.

(٢) فيكتور ماير شونبرغر، ديورا هيرلي، "عولمة الاتصالات"، في: جوزيف س. ناي، وجون د. دوناھيو، مرجع سابق، ص ص ١٩٧-٢١٨.

(٣) وليام سي . كلارك، "العولمة البيئية"، في: جوزيف س. ناي، جون د. دوناھيو، مرجع سابق، ص ص ١٣٣-١٥٩.

(٤) نيل م. روزندورف، "العولمة الاجتماعية والثقافية: المفاهيم والتاريخ ودور أمريكا"، في: جوزيف ناي، جون دوناھيو، المرجع السابق، ص ص ١٦١-١٩٥.

باستطاعة دولة ما أن تتأى بنفسها عن للميديا العالمية، أو عن سائر مصادر المعرفة، فالاتجاه الذى يبدأ فى ركن من العالم سرعان ما يصل إلى غيره فى أقصى الطرف الآخر من العالم، والدولة التى تحاول أن تتقطع عن الاقتصاد العالمى بأن تقطع صلاتها بتدفقات التجارة الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، يظل عليها مواجهة توقعات شعبها وتطلعاته لمستويات معيشية ومنتجات ثقافية أفضل نوعا من جراء اضطلعه وانفتاحه على العالم الخارجى^(١). وعلى هذا النحو، فبينما تتحدى آثار هذه الثورة التكنولوجية قدرة الدولة فى السيطرة على حدودها من ناحية، فهى من ناحية أخرى تعمل على إسقاط الحدود بين الحضارات المختلفة، وتعمل على تجانس المؤسسات السياسية والاقتصادية بين دول العالم المختلفة^(٢).

كما يركز البعض^(٣) على انتشار عمليات العولمة الاقتصادية وأثر ذلك ثقافيا واجتماعيا، فالانتشار المتزايد للرأسمالية العالمية كنظام اقتصادى مسيطر فى القرن الحادى والعشرين، يجعل بعض القوى الاجتماعية والسياسية والفكرية التى تكمن وراء هذا النظام تمهد لها لمزيد من الاتساع والانتشار.

بينما يضيف البعض^(٤) لعاملى التكنولوجيا والاقتصاد عامل المعرفة العلمية كمعزز لتحقيق العولمة الثقافية. حيث يرى فوكوياما "أن ثمة محركين يقودان العملية التاريخية؛ أحدهما الاقتصاد، والآخر هو الصراع من أجل المعرفة كما يسميه هيجل". فالعلم الطبيعى هو ما يمنح التاريخ خصائصه الاتجاهية (directionality) والتقدمية، والمعرفة العلمية عن العالم وعن القدرة على التحكم فى الموارد من خلال التكنولوجيا هى معرفة تراكمية، والتقدم العلمى والتكنولوجى يخلق بدوره قدرات إنتاجية، ومن ثم نظاما اقتصاديا. والتحديث الاقتصادى هو عملية متكاملة الجوانب والأبعاد، وكل المجتمعات - بغض النظر عن موقفها الثقافى - عليها أن تقبل بمرجعية هذه العملية.

وأما عن المحرك الآخر "الرغبة فى المعرفة"، فيقول بأن السياسات الحديثة تؤسس على فكرة أن الصورة الوحيدة النهائية والعقلانية للمعرفة هى تلك المعرفة العالمية عن الحقيقة البشرية، والتى تنطلق من فكرة المعاملة المتساوية للبشر باعتبارهم ذوات متشابهة...

(1) Francis Fukuyama, Op.Cit, p: 23.

(2) Ibid, p: 20.

(٣) نيل م. روزندورف، مرجع سابق، ص ١٦٢.

(4) Francis Fukuyama, Op.Cit, p: 24.

والديمقراطية الليبرالية ما هي إلا عدد من المؤسسات التي صيغت تماماً كضمان للحقوق المتساوية لهذه الذوات البشرية، هي التي تصاغ في وثائق مثل الوثيقة الأمريكية للحقوق، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكالقوانين الأساسية في معظم الديمقراطيات المعاصرة. وخلاصة هذه الرؤية أن انتشار نظام السوق والمصحوب لازماً بالديمقراطية الغربية، مع امتلاك ناصية التقدم في العلوم الطبيعية هي حزمة مترابطة تشكل أسس الثقافة العالمية إما أن ترفض معا أو تقبل معا.

ولقد انتقد هنتجتون -كما سبق للتوضيح في الفصل الثالث- هذه الرؤية مميزاً بين اتباع هذه الوصفة كأسلوب للتحديث وبين أن يعنى ذلك التغريب. إلا أن اهتمام أدبيات العولمة بمصادر التأثير هذه على الثقافة يتبعه اهتمام آخر بكيفية أداء البعد الثقافي لوظيفته في إتمام عمليات العولمة. بعبارة أخرى ما هو الدور المنوط من الثقافة إتمامه تحقيقاً لعالم العولمة ذو التفاعلات التعاونية؟ وتمثل الإجابة على هذا السؤال محور النقطة التالية.

ج. الآثار التوحيدية للثقافة

يعرف البعض^(١) العولمة الثقافية والاجتماعية بأنها "انتقال الأفكار والمعلومات والصور والناس (الذين يحملون أفكاراً ومعلومات بالطبع). وتشمل الأمثلة حركات الأديان، وانتشار المعرفة العلمية، وكذلك تقليد ممارسات ومؤسسات مجتمع ما من قبل مجتمعات أخرى. وتؤثر العولمة الثقافية في أعماق مستوياتها في وعي الأفراد ومواقفهم تجاه الثقافة والسياسة والهوية". إلا أن التعريف على هذا النحو يمثل العولمة الثقافية باعتبارها عملية ثنائية وغير مقصودة، فهي تقترن بسائر العمليات على الأصعدة الاقتصادية والبيئية والسياسية، وهو ما يشير إليه البعض^(٢) باعتباره تفاعلاً بين العولمة الثقافية مع أنواع العولمة الأخرى؛ "العولمة العسكرية والبيئية والاقتصادية تنقل من خلال نشاطاتها معلومات وتولد أفكاراً يمكن أن تنتقل فيما بعد عبر الحدود الجغرافية والسياسية". مما دفع البعض^(٣) إلى القول بأن الظواهر الثقافية التي يشهدها العالم ما هي إلا جزء من الآثار التحولية للفترة التي يمر بها العالم، وأنها قد ظهرت كأثار جانبية ونتاج عمليات وأسباب غير ثقافية. ومن ثم فإنها آثار مؤقتة ما إن تكتمل عمليات

(١) روبرت و. كوهن، جوزيف س. ناي، "تقديم"، في: جوزيف س. ناي، وجون دوناهايو، مرجع

سابق، ص ص ٢٢-٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٣.

(3) Michael J. Mazarr, Op.Cit, pp: 12-13.

العولمة حتى تختفى النعرات الثقافية لصالح ثقافة كونية واحدة تعبر عن مصالح إنسانية مشتركة تعبيرا عن الوصول لمرحلة الاعتماد المتبادل العالمي والكلية. ومن ثم فإن هذه الفترة الانتقالية خطوة على الطريق الصحيح لا تلبث أن تختفى حين يتحقق التجانس العالمي.

إلا أنه في ظل ما سبق شرحه من عوامل التأثير على الثقافة في ظل الثورة الهائلة في عالم الاتصالات والمعلومات، والتدفق غير المسبوق للسلع والخدمات ورأس المال، والتطور الهائل في المعرفة العلمية. كل هذه الأمور فرضت التساؤل حول العلاقة بين سيطرة نموذج وحيد أو دولة ما على عوامل التأثير هذه والقدرة على تسويقها وبين هيمنة هذا النموذج ثقافيا وقيميا على غيره من المجتمعات. حتى أن البعض^(١) قد وصف الاهتمام بهذا التساؤل قائلا بأن "السبب الوحيد الذي يعطى للخوف من العولمة هو أنها تهدد بتدمير الثقافات القومية والعرقية المميزة". والبعض^(٢) قد عبر صراحة عن العلاقة الطردية الإيجابية بين التحكم في شبكات الاتصال العالمية وتحقيق السبق في مجال الاتصالات والمعلومات والسيطرة على الأسواق العالمية وبين القدرة على تصدير النموذج القيمي والثقافي للمجتمعات صاحبة السبق في هذه المجالات. إلا أن تصدير النماذج الثقافية والقيمية هنا لم يكن تلقائيا ولا غير مقصود، إنه متعمد ومطلوب لخلق أسواق جديدة وتعميم التطلع إلى نمط الاستهلاك الغربي. ويعبر البعض عن ذلك بتعبير "الغزو الثقافي" بمعنى "أن تتدفق الصور، والكلمات والقيم الأخلاقية، والقواعد القانونية، والاصطلاحات السياسية، ومعايير الكفاءة من بلدان المركز إلى ما عداها من خلال وسائل الإعلام ... وهو ما يمثل في النهاية تنميطة للعالم. فمن الآن فصاعدا تعيش الإنسانية بأسرها في التقويم المسيحي وعلى أساس توقيت جرينتش، ولن نفكر أبدا كما ينبغي فيما يعنيه ذلك"^(٣).

والبعض^(٤) يشير صراحة إلى المرادفة بين العولمة الثقافية وبين الأمركة بناء على أن

(١) آرثر آيزاك آبل بوم، "الثقافة والهوية والشرعية"، في: جوزيف س. ناي، وجون دوناھيو، مرجع سابق، ص ٤٣٥.

(2) David Rothkopf, "In Praise of Culture Imperialism?", Foreign Policy, Summer 97, p: 41

(٣) سيرج لاتوش، تغريب العالم، ترجمة: خليل كلفت (القاهرة: دار للعالم الثالث، الطبعة الأولى، ١٩٩٢)، ص ص ٢٦-٢٧.

(4) Stuart Hall, "The Local and The Global: Globalization and Ethnicities", in: A. D. King, Culture, Globalization and the World System, (London Macmillan, 1991) pp: 19-31.

المجال الثقافى العالمى المعاصر تسيطر عليه الفنون المرئية والتصويرية، والعبارة التالية تترجم هذه الرادفة "سوف تكون الولايات المتحدة فى القرن الحادى والعشرين بكافة الاحتمالات القوة العظمى الوحيدة فى الثقافة العالمية إلى الحد الذى كانت عليه فى القرن العشرين على الأقل، ويحتمل أن تكون أكثر. وبناء على سوابق تاريخية، سوف تسيطر الولايات المتحدة سريعا على أية وسيلة لاتصالات جماهيرية جديدة قد تتطور.. لأنها قد أقامت سيادة مهيمنة على تقنيات التسلسل والبرمجيات وتمتلك مزايا فريدة فى هذا المجال، ولا يوجد قادمون جديون فى الأفق. لقد حافظت الولايات المتحدة على قيادة أمرة فى السباق الثقافى منذ أن انضمت إليه"^(١).

وبرغم ما تعنيه هذه الأدبيات وغيرها من دلالة بالنسبة لأهمية الثقافة التى أضحت مكونا هاما من مكونات القوة، وأداة لتحقيق العولمة فى كافة أشكالها الاقتصادية والسياسية وغيرها. وبرغم أن هذا الطرح النظرى الذى يؤكد على اتجاه العالم نحو مزيد من التجانس بفعل عوامل عدة من بينها الثقافة يتناقض كلية مع الطرح النظرى لهنتجتون الذى يرى العالم يتجه نحو المزيد من الصراع بفعل الثقافة أساسا باعتبارها محركا للعلاقات الدولية. إلا أن النظرة للثقافة كأداة لتنميط العالم لاكتمال عناصر الهيمنة ولتثبيت أركانها تبقى محل تساؤل.

ثانياً - الاتجاهات النظرية المهمة بتجدد الاهتمام بالبعد الثقافى فى دراسة العلاقات الدولية

انطلاقا من القراءة فى الكتابات النظرية لهنتجتون فى هذا الصدد، يمكن القول بأن هذه الأدبيات قد اهتمت بدلالة "صدام الحضارات" كمفهوم حضارى لدراسة العلاقات الدولية - كما قدمه منظره- بدون أن يعنى ذلك الاتفاق على مضمون هذا المنظور. ولكن المقصود بالدلالة هنا وضع الثقافة فى القلب من دراسة العلاقات الدولية، وأثر ذلك على منظور هذه الدراسة. (وقد سبق التعامل مع أدبيات نظرية من هذا القبيل فى الفصل الثانى من الدراسة، إلا أن الأدبيات فى هذا الفصل الثالث هى عينة من الأدبيات التى اتخذت من خطاب صدام الحضارات، لدى هنتجتون وردود الفعل عليه، ساحة لتقديم إسهامها النظرى على مستوى منظور دراسة العلاقات الدولية).

ويمكن تقديم أربع مجموعات من الملاحظات العامة حول هذه الاتجاهات:

(١) Ibid.

أولاً: أن هذه الأدبيات بالفعل قد استخدمت ساحة الحوار التي أتاحتها كتابات صدام الحضارات كفرصة للحوار حول "أهمية اللبعد الثقافي كمحرك للعلاقات الدولية" وبالتالي لم يكن صدام الحضارات سبباً لهذه الكتابات بقدر ما كان كاشفاً ومدعماً لجهود هذه الأدبيات من حيث منحها المناسبة والمساحة الملائمة للحوار. ومن هنا يمكن الإشارة لملاحظتين أساسيتين:

١. من هذا المنطلق جاء الاهتمام والترحيب بكتابات صدام الحضارات، من ناحية إسهامها في نقل الجدل حول الثقافة - بمعناها الواسع - من هامش العلاقات الدولية إلى قلبها. أما مناقشة تفصيلات وجزئيات سلسلة كتابات هنتجتون في هذا الصدد فقد جاءت في مستو ثانى وجزئى من اهتمام هذه الدراسات لم يعق الثقافات هذه الدراسات لمغزى هذه الكتابات على المستوى التحليلى الكلى.

٢. أنه - وبسبب رصد العديد من هذه الأدبيات لموجات ودراسات عديدة حاولت التنبيه للأهمية المتزايدة للبعد الثقافى سابقاً، وهى المحاولات التى لم تلق اهتماماً مقارنة بصدام الحضارات - ثار تساؤل أساسى فى جل هذه الكتابات حول "التوقيت" الذى ظهرت فيه كتابات صدام الحضارات، ولأقت ما لاقته من الاهتمام والانتشار. لماذا فى هذا التوقيت بالذات؟ (وهو السؤال ذا الدلالة ليس فقط بالنسبة لكتابات هنتجتون ولكن بالنظر لكم ومستوى ردود الفعل الأكاديمية والسياسية - الرسمية وغيرها - حول هذه الكتابات). وهو الذى جاءت الإجابة عليه على أحد الشكلين التاليين أو على نحو التركيز على التقاطع والوصل بينهما:

أ. النوع الأول من الإجابات ركز على الحضارة الغربية ذاتها كسبب لهذا الانتشار، وتعددت التفريعات على نفس الإجابة:

- فبعض هذه الأدبيات رد توقيت هذه الكتابات إلى وجود تيارين يتنازعان الحياة السياسية والفكرية الأمريكية؛ أحدهما يدعو إلى نسيان الروابط التاريخية للولايات المتحدة باعتبارها جزءاً من الحضارة الغربية، كما يدعو إلى ضرورة اعتبار الولايات المتحدة مجتمعاً متميزاً عن هذه الحضارة الغربية واعتباره مجتمعاً متعدد الأصول الثقافية. وتيار آخر - ومن بينه هنتجتون - يؤكد على حيوية ارتباط الولايات المتحدة بالحضارة الغربية باعتبارها جزءاً يتصدر موقع القلب من هذه الحضارة. وبناء على هذا للتفسير فقد جاءت كتابات هنتجتون داعمة لآراء هذا التيار الثانى، وللتأكيد على أن رفض الأمريكيين للانتماء إلى

الحضارة الغربية إنما يعنى انتهاء الولايات المتحدة والحضارة الغربية فى الوقت ذاته. ويرى أنصار هذا للتفسير أن هنتجتون فى كتاباته لا يجعل أمام الأمريكيين سوى بديل واحد وهو؛ الاعتقاد بأن الولايات المتحدة دولة قومية تتشارك هوية حضارية واحدة مع غيرها من دول الغرب فى ظل عالم جديد لا مكان فيه لدولة بمفردها مهما بلغت قوتها، وفى عالم لا يعترف بالدولة إلا فى إطار الحضارة كوحدة للتحليل. كما يرى أنصار هذا التفسير أن كتابات هنتجتون على هذا النحو لا تمثل لنقطاً فى خط فكره وبالتالي كتاباته، إنهم يشيرون إلى أن اهتمامه الحالى بالثقافة يبلور موضوعات دائماً ما كانت متضمنة فى كتاباته منذ أربعين سنة، فقد كان دائم الانشغال بالتنازع بين الثابت والمتغير من عوامل الاستقرار فى المجتمعات المعقدة. وكيف؟ ولماذا؟ وفى ظل أية ظروف يمكن للاستقرار أن يتحقق؟ وعدم تركيزه على الثقافة والحضارة قبل فترة التسعينيات مردود عليه بأنه لم تكن آنذاك السياسات الدولية مدفوعة بالقوى الثقافية قدر ما كانت مدفوعة بقوى الأيديولوجية والاستراتيجية، ولأن الهجوم الداخلى من قبل الأمريكيين على الحضارة الغربية لم يكن بذات المستوى المؤثر فى المدارس الفكرية والسياسية الأمريكية^(١). ومن ثم فصدام الحضارات وردود الفعل نحوها توضع فى هذا الإطار باعتبارها جزءاً من الجدل الدائر فى الحياة السياسية والفكرية الأمريكية، ومن ثم الغربية.

• وبعض هذه الأدبيات أشار إلى أن كتابات هنتجتون لم يكن لها من سبب سوى البحث عن عدو جديد - بعد انتهاء خطر الشيوعية - ليمثل التحالف ضده أساساً لاستمرارية بلورة هوية حضارية غربية واحدة. لاسيما وأن هنتجتون ذاته قد أشار فى إحدى دراساته إلى الخوف من ضياع الهوية القومية الأمريكية بانتهاء الخطر الشيوعى الذى كان يجمع الأمريكيين تحت لواء هوية قومية واحدة^(٢).

• وأشار البعض إلى أن سبب نجاح صدام الحضارات وانتشارها هو "افتقار الليبرالية الغربية - فى ادعائها للعالمية - لنظرية سياسية عن العلاقات التعاونية مع غيرها من الحضارات المخالفة لها أو الراضة لهيمنتها. وأن الغرب، الذى

(1) David R. Gress, Op.Cit.

(2) Jacinta O' Hagan, Op.Cit.

ينظر لنفسه باعتباره مركز العالم، ينظر لأي تحد متوقع لهذه المركزية باعتباره خطرا يجب التخلص منه، ومن ثم كان ميلاد "نظرية التهديد" أو نظرية الصدام"^(١).

ب. أما النوع الثانى من الإجابات فيرد الكثافة فى الاهتمام بصدام الحضارات إلى طبيعة المرحلة التحولية التى تمر بها السياسات الدولية، وإلى احتياج الغرب فى هذه المرحلة إلى استكمال مراحل الهيمنة الغربية - والتى اكتملت له على الصعيدين السياسى والاقتصادى - ولن تكتمل إلا بتحقيق الهيمنة الحضارية^(٢). فالعلاقة بين الإسلام والمسلمين والغرب علاقة لها سوابقها فى التاريخ السياسى والتاريخ الفكرى لكلا الطرفين. وقد تطورت هذه العلاقة عبر مراحل عدة، وكانت أولى هذه المراحل (حتى الحروب الصليبية) قد اتسمت بعدم حدوث احتكاك عضوى؛ فلم يكن للطرف الأقوى (الإسلام) مهتما بالتعرف على أحوال الطرف الأضعف (الغرب)، كما كان الأخير يجهل ماهية الإسلام ولم يكن يملك من الوسائل ما يمكنه من التعرف عليه. أما المرحلة الثانية؛ والتى حدث فيها الاحتكاك بين الطرفين على أرض الإسلام من خلال الحملات الصليبية، وبالرغم من فشل هذه الحملات فى تحقيق أهدافها لمدة قرنين من الزمان، فإن أساليب أخرى أخذت فى التطور حتى وصلت إلى مرحلة الاستعمار التقليدى للعالم الإسلامى. ففى ظل الاستشراق ثم السيطرة التجارية ثم السيطرة السياسية وصولا إلى مرحلة الاحتلال العسكرى تبلورت التحليلات عن عبء الرجل الأبيض ومهمته فى التمدين والحضارة والتى ارتكبت إليها بعض نظريات تفسير الاستعمار. وبعد انتهاء مرحلة الاحتلال العسكرى وبداية مرحلة الاستقلال الرسمى، لم يغفل الغرب عن تطوير آليات جديدة تكسبها وتبرزها رؤى أخرى تتفق وطبيعة المرحلة، وهى للرؤى عن "التحديث" على النمط الغربى والتى لم تفرزها إلا تكريسا للتخلف وتعميقا لروابط التبعية والتجزئة. ولكن بقى للعالم

(1) Nathan Gardels, "Soul of The World Order", New perspectives Quarterly, Summer 93, Vol. 10, Issue 3, p:2. <http://1w6fd.law6.hotmail.msn.com/>

(٢) د. نادية مصطفى "التحديات السياسية الحضارية للخارجية للعالم الإسلامى: بروز الأبعاد الحضارية

للثقافية"، الأمة فى قرن - عدد خاص من حولية أمتى فى العالم، الكتاب السادس، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٠-٢٠٠١، ص ص ٩٤-٩٧.

الإسلامى بالرغم من السيطرة السياسية عليه، وبالرغم من التبعية الاقتصادية، وبالرغم من التجزئة السياسية، بقى له خط الدفاع الأخير وهو البعد العقيدى والبعد الثقافى والحضارى. ولقد كان وضع هذين البعدين وما حاق بهما من تطورات وما قد يترتب عليهما من آثار موضع اهتمام الرؤية الغربية المعاصرة وجوهر لشغالها الراهن عند تحليل وضع الغرب فى العالم ووضع الإسلام والمسلمين فى نهاية القرن العشرين ولهذا أئنت الآن مقولات صدام الحضارات والتهديد الإسلامى.

فى حين أشارت دراسات أخرى^(١) - وفى نفس سياق الاستخدام الوظيفى للبعد الحضارى والثقافى - إلى الرغبة فى شرعة عدة أمور، من قبيل التدخل الإنسانى وحماية حقوق الإنسان... إلخ، لتحقيق أهداف ومصالح القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى هذا النحو يقبل الغرب بنظام دولى حضارى إذا ما كان ذلك يصب فى تغريب العالم وتتميطه، فى حين يرفض هذا للنظام الحضارى إذا ما نتج عنه نظاما متعدد الحضارات على نحو حقيقى ومكتمل.

ولهذا ظلت التساؤلات قائمة حول ماهية العلاقة بين الأبعاد الثقافية والأبعاد الاستراتيجية، لأن القائلين بأهمية البعد الثقافى حاليا هم واحد من فريقين: فريق يرى أنه الدافع والمحرك، والآخر يرى أنه الحجة والذريعة التى تتغلف بردائها حجج أخرى.

ثانيا: والملاحظة العامة الثانية بشأن هذه الأدبيات، هى التشابه بينها على نحو يجعلها مثالا للنقاش الأكاديمى بين أعضاء الجماعة البحثية المهمة بمجال واحد، والمقصود هنا أن الأدبيات، الغربية أو العربية، فى هذا الاتجاه يجمعها عدة أمور منها مثلا:

- الترحيب بإسهام مقال "صدام الحضارات" فى استعادة طرح الحضارة والثقافة من هامش دراسة العلاقات الدولية إلى مركزها، فى نفس الوقت الذى تشككت فيه هذه الأدبيات فيما إذا كان هذا الإسهام مقصود أكاديميا أم مطوع سياسيا؟ وقد ورد هذا الترحيب بالنظر للمستوى الكلى للتحليل؛ أى على مستوى منظور دراسة العلاقات الدولية.

(1) Zhu Majie, "Contemporary Culture And International Relations".
<http://www.siis.org.cn/english/journal/mjzhu.htm>

• أن هذا الاهتمام بتطور منظور حضارى لدراسة العلاقات الدولية لم يمنع انتقاد العديد من تفصيلات وأفكار كتابات هنتجتون، خاصة النظرية الصراعية للعلاقات ما بين الحضارات، وخاصة العلاقة بين الحضارتين الغربية والإسلامية. الأمر الذى دفع بالعديد من الكتابات إلى تعليل ذلك بأن محاولات هنتجتون النظرية فى هذا الصدد تتدرج فى ظل إدخال بعض التجديد على الرؤية الواقعية الجديدة للعلاقات الدولية تماشياً مع المتغيرات الدولية المعاصرة، أو لأن علم العلاقات الدولية هو علم غربى للعلاقات ما بين الدول الغربية الفاعلة، فكان يديه إهمال دور الحضارات والعلاقات فيما بينها^(١).

• يجمع هذه الأدبيات أيضاً عدة أمور منهجية منها مثلاً؛ الاهتمام بالقراءة المقارنة سواء كان ذلك فى أعمال نظرية مختلفة تناولت الثقافة فى تأثيرها على العلاقات الدولية فى مراحل تطورها المختلفة، أو القراءة المقارنة فى الأدبيات المعاصرة لتوضيح هذا الدور، أو القراءة المقارنة فى كتابات صدام الحضارات وردود الفعل نحوها لتوضيح دور الحضارات فى العلاقات الدولية. وفى سبيل توضيح العلاقة بين الثقافة والعلاقات الدولية المعاصرة، اهتم البعض^(٢) بالقراءة المقارنة لعدة أعمال نظرية اهتمت بتأثير الثقافة على العلاقات الدولية، وتبعاً لنتائج هذه القراءة تم تصنيف خمس مستويات لتأثير الثقافة على العلاقات الدولية، وهذه المستويات هى: أولاً: تأثير الثقافة القومية للشعوب على إنجازات هذه الشعوب على النحو الذى يحدد مكانتهم فى النظام الدولى؛ فالإنجازات اليابانية والمعجزة الاقتصادية لكوريا الجنوبية هى نتاج للقيم الثقافية التى قادت هذه الشعوب لتحقيق إنجازاتها ومن ثم مكانتها الدولية. ثانياً: تأثير الخلفيات الثقافية للقادة على اتخاذهم لقراراتهم فى المحيط الدولى. ثالثاً: الثقافة كمحرك للصراع الدولى، وتستدعى فى هذا الإطار نظرية صدام الحضارات لهنتجتون. رابعاً: الثقافة كمحفز لقيام تفاعلات دولية أكثر تجانساً، فتحقيق النمو الاقتصادى والتحديث كفيل بأن يوحد من الملامح الثقافية لدول العالم، إذ تنشأ مؤسسات متشابهة،

(1) Jacinta O` Hagan, Op.Cit, p: 10.

(2) Zhu Majie, Op.Cit, p: 3-5. Michael Mazarr, "Culture and International Relations", Current, May 1996, Issue 382, pp: 23- 31.
<http://law6.hotmail.msn.com/cgi-b>

ومدارس متشابهة، ونظم قانونية وقضائية متشابهة، وتطبيق لتقنيات تكنولوجية واحدة ومن ثم تولد ملامح ثقافية واحدة كفيلة بإحداث التقارب بين الدول المختلفة مما يؤثر على التفاعلات الدولية وينحو بها إلى التجانس بدلا من الصراع.

كذلك اهتم البعض⁽¹⁾ بالقراءة المقارنة في ردود أفعال صدام الحضارات ودلالة ردود الفعل هذه بالنسبة لدور الحضارة كقوة مؤثرة في السياسات الدولية. وفي هذا الإطار تم التمييز بين ردود فعل مناوئة لدور الحضارات كفواعل في السياسات الدولية، والتركيز بدلا من ذلك على الدولة القومية كوحدة للتحليل. وبين ردود أفعال أخرى ترى الحضارة وحدة للتحليل ولكنها تختلف مع هنتجتون حول دور الحضارات في العلاقات الدولية، إذ تؤكد ردود الأفعال هذه على أوجه أخرى غير صراعية للتلاقى الحضارى مثل مجتمعات رجال ونساء الأعمال، الفنانين، الدارسين، والصحفيين وغيرهم. كما تشير إلى وكلاء آخرين للتفاعل الحضارى كالتجارة وتبادل الأفكار .. وبالرغم من أن هذه العمليات التفاعلية السلمية قد تؤتى ثمارها تدريجيا وبعد فترات زمنية طويلة _عكس الصراعات الدموية - إلا أنها تفاعلات هامة ومؤثرة وذات سوابق تاريخية مؤكدة. ويتم التأكيد في هذا الإطار على أن هنتجتون في سبيل تأكيد فرضه قد ركز على التفاعلات للصراعية بين الحضارات على حساب التفاعلات التعاونية مبرزا وبدرجة كبيرة الاختلافات الحضارية ومتغاضيا عن المشترك الإنساني بين هذه الحضارات وذلك لأن الهدف الحقيقي من "أطروحة صدام الحضارات" كان هو البحث عن عدو جديد للغرب. وتؤكد بعض ردود الفعل في هذا الإطار على أن تجاهل علم العلاقات الدولية منذ بدايته للعلاقات بين الحضارية على الرغم من أهميتها كان بسبب هويته الغربية فهو "علم علاقات دولية غربي" يركز على العلاقات بين دول الغرب وبعضها، وأن الفترة الراهنة والتي تشهد بروز فواعل أخرى غير غربية وتجعل من الثقافة مكونا من مكونات القوة هي فرصة لتعديل هذا الخلل.

من الأمور المنهجية أيضا التي تتشاركها هذه الأدبيات الاعتماد بشكل أو بآخر على أداة تحليل الخطاب، بما يتيح من تعدد للقراءات مبرزا دور الباحث، وما يتيح كذلك من إمكانية البحث عن المسكوت عنه في خطاب صدام الحضارات.

ثالثا: الملاحظة الثالثة خاصة بالتمييز بين نوعين من الاهتمام الأكاديمي داخل هذا

(1) Jacinta O' Hagan, Op.Cit, pp: 2-8.

الاتجاه؛ أحدهما على مستوى التفاصيل الفنية الخاصة بتطوير منظور حضارى - ثقافى لدراسة العلاقات الدولية (بمعنى الاهتمام بالتعريفات والمفاهيم والمناهج المستخدمة وأدوات الدراسة وتحويل هذه الأمور لمقررات دراسية فعلية)، وهو المستوى الذى يبرز الاهتمام به بدرجة أكبر فى الكتابات الغربية^(١). بينما تهتم الأدبيات العربية بالبعد الثقافى - الحضارى باعتباره مخرجا أو مدخلا فى عملية سياسية كبرى متعددة الأبعاد^(٢).

رابعاً: اهتمام هذه الأدبيات بأثر كل هذا الجدل الأكاديمى على الحقل الدراسى، أى محاولة الإجابة على التساؤل حول دلالة هذا الجدل بالنسبة لمنظور دراسة العلاقات الدولية. بمعنى عدم الانخراط فى التفاصيل سواء الفنية منها، أو ما تعلق بالأخطاء والمغالطات فى متن كتابات صدام الحضارات، أو الغرض الفعلى من وراء هذه الكتابات .. إلى أعماق من ذلك. ومن ثم التأكيد على أن القضية ليست إقحام منظور جديد ولا بعد جديد للدراسة، ولا الدفع ببعض المفاهيم من قبيل إحداث موضة جديدة بالحقل، وإنما التساؤل عن الإسهام الحقيقى للحضارة والثقافة فى العلاقات الدولية، وهو السؤال الذى تمت مناقشته فى الفصل الثانى من الرسالة. وبالمراكمة على نتاج هذه المناقشة نضيف أن جل ما قدم فى هذا المجال يؤكد على ضرورة التجديد التنظيرى داخل الحقل، فمن بعض الإجابات على التساؤل المطروح عالياً أشار البعض^(٣) إلى أن تركيز هنتجتون على الصورة الكلية (macro- picture) يمثل عودة لما بدأه سابقوه أمثال توينبى، وشينجلر، ورايت والذين خاضوا جدلاً مماثلاً فى أثناء الخمسينيات من القرن العشرين حول المنهجية الملائمة لدراسة العلاقات الدولية بين مؤيدى المستوى الكلى للتحليل وبين أنصار التحليل الجزئى، وهو الجدل الذى انتهى لصالح مستوى التحليل الجزئى باعتبار وحدة التحليل هي الدولة القومية. وهو الأمر الذى كرسته الحرب الباردة ليظل هناك نظام دولى وحدته الدولة القومية الموحدة والمنتمية لأحد القطبين العظميين. فى حين أن انتهاء الحرب الباردة، وما صاحب ذلك من جدل على المستوى الأكاديمى، ومن

(1) Patricia Goff and Jacinta O` Hagan, "So How Do You Do Culture ?" A Workshop To Discuss Methodological Approaches To Studying Culture in International Relations", Op.Cit.

(٢) د. نادية مصطفى، "التحديات السياسية الحضارية الخارجية للعالم الإسلامى: بروت الأبعاد الحضارية الثقافية"، مرجع سابق، ، د. نادية مصطفى، "حوار الحضارات فى ضوء العلاقات الدولية الراهنة"، مرجع سابق . ص ص ١٤٥-٢٠٥ . د. فخرى لبيب، صراع الحضارات أم حوار الثقافات، مرجع سابق.

(3) Jacinta O` Hagan, Op.Cit, p: 15.

بينها الجدل حول كتابات هنتجتون، يمثل عودة هذا الجدل مرة أخرى والذي انتصر فيه هنتجتون لمستوى التحليل الكلى وضرورة تبني منظورات أوسع جغرافيا وزمنيا.

وفي استكمال لهذا الرأي، أشار البعض إلى أن كتابات صدام الحضارات قد جاءت تعبيراً عن بروز فواعل من حضارات مختلفة دأب للنظر إليها باعتبارها مساحة للتفاعلات الدولية. وأن علم للعلاقات الدولية الغربى أهمل دور هذه الحضارات مكتفياً بالتعامل مع العلاقات بين الدول الغربية، ومن ثم يجب توسيع الرؤية المعرفية لتشمل رؤية أخرى غير غربية لتمثل أساساً لدراسة التفاعلات ما بين الحضارية، والتي تميز المرحلة الراهنة من تطور الشؤون العالمية^(١).

كما دعى البعض إلى ضرورة "الدعوة إلى تبني منظور أوسع لدراسة العلاقات ما بين الحضارية، على أن يتعامل هذا المنظور مع الحضارات باعتبارها كيانات معقدة وحية وديناميكية، تتطور في استجابة لديناميكياتها الداخلية، وفي تفاعل أيضاً مع الحضارات والثقافات الأخرى. ففي عالم يتزايد ارتباطه بمرور الوقت، يصبح للتفاعل الحضارى بعداً مركزياً من أبعاد الشؤون العالمية. وهو البعد الذى يتطلب المزيد من البحث والنقاش"^(٢).

إن هذه الدعاوى مثلت لدى البعض^(٣) أساساً لدعوة أشمل بإعادة تعريف السياسى فى ظل تجدد الاهتمام بالبعد الثقافى الحضارى فى دراسة العلاقات الدولية، لأن إدخال البعد الثقافى الحضارى فى الدراسة يثير كل ما يتصل بإعادة تعريف السياسى على مستوى مفهوم القوة والفواعل والقضايا والآليات والعمليات وحالة النظام الدولى والقوى المؤثرة عليه. فهذا البعد يفرض التفكير فى السياسات الدولية انطلاقاً من الفرد والمجتمع وليس الدول أو النظام الدولى فقط، أى انطلاقاً من فواعل جديدة دون مستوى الدولة القومية وفوقها، ومن قضايا العلاقة بين الأنا والآخر، ومن مصادر تهديد جديدة تواجه المجموعات الجيوستراتيجية المختلفة حيث ترتبط هذه المصادر بالرؤية للعالم وأسس تقسيمه الدينية والثقافية، ومن أجندة أولويات جديدة

(1) Ann Tickner, "The Challenges of Studying Culture in International Relations", in: Patricia Goff and Jacinta O` Hagan, Op.Cit, pp: 18-21

(2) Jacinta O` Hagan, "Civilizational Conflict? Looking for Cultural Enemies", Op.Cit, p: 16.

(٣) د. نادية مصطفى، "إعادة تعريف السياسى: رؤية من داخل حقل العلاقات الدولية"، فى: د. نادية

مصطفى (إشراف وتحرير)، علم السياسة: مراجعات نظرية ومنهجية، سلسلة محاضرات الموسم

الثقافى لقسم العلوم السياسية ٤-٥ (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الطبعة الأولى ٢٠٠٤)

ص ص ٤٢٨-٤٢٩.

مثل حوار الأديان، السياسات الثقافية والتعليمية كأدوات للسياسات الخارجية، الأصوليات وتأثيرها على السلام العالمي، الدين والعلاقات الدولية، المبررات القيمية لاستخدام القوة العسكرية في التدخلات الدولية، تجديد الخطابات الدينية، ... وهذه الفواعل والقضايا تبين أن هناك تفاعلات محلية-خارجية حول قضايا ذات صفة عالمية. وهذا بدوره يؤدي لاتساع نطاق السياسى فى العلاقات الدولية.

وإذا كانت الرسالة قد اهتمت بهذا المستوى النظرى- المنهاجى، فى اعتباره مناقشة صدام الحضارات ساحة لاختبار الرؤى النظرية حول كيفية دراسة العلاقات الدولية فى فترة ما بعد الحرب الباردة، وبالتحديد حول النظر إلى ما تحتله الثقافة من مكان فى هذه الرؤى وذلك على مستوى كلى من التحليل، فإن ثمة مستويات نظرية أخرى، ولكنها جزئية، قد تسهم فى تدقيق بعض هذه الرؤى أو فى تفصيل بعضها. ومن هذه المستويات كان اهتمام الدراسة بمستويين آخرين؛ أحدهما هو المستوى النظرى حول العلاقات الحضارية؛ والذى يفترض فيه بداهة الاعتراف بالحضارة كوحدة أساسية فى الشؤون العالمية من ناحية، وكمجال بحثى من مجالات العلاقات الدولية من ناحية أخرى (ومن ثم ففى حين يستبعد النقاش فى هذا المستوى انعكاسات الرؤى النظرية الرافضة لمنظور ثقافى انطلاقاً من كون الحضارة هى وحدة التحليل فى مثل هذا المنظور، إلا أن إسهام مثل هذا النقاش قد يكون ممثلاً لإحدى المجالات البحثية التى يضيفها اعتبار الثقافة فى القلب من دراسة العلاقات الدولية).

والمستوى النظرى الجزئى الآخر، العلاقة بين الإسلام والغرب، كقضية نظرية جزئية تعكس تفاصيل مناقشتها مرة أخرى الجدل حول الأولوية بين القوى المحركة للعلاقات الدولية فى فترة ما بعد الحرب الباردة.

المبحث الثانى

المستوى النظرى حول نمط العلاقات الحضارية : صراعا أم حوارا

وعلى عكس المستوى للنظرى الكلى السابق - أى مستوى منظور دراسة العلاقات الدولية - يأتى اهتمام هذا المستوى حول نمط العلاقات الحضارية بقضايا نظرية جزئية. ويفرض أمراً واقعاً بأهمية الثقافة والحضارة كمفاهيم ومداخل أساسية لدراسة العلاقات

الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة. ومن ثم فإن هذا المستوى يتخطى الإجابة على التساؤل هل تسهم الثقافة في دراسة العلاقات الدولية؟ لأنه ينطلق منها بالفعل في هذه الدراسة. وهكذا، فقد صنعت أدبيات هذا المستوى مجالا بحثيا وفكريا وحركيا (وخاصة حول حوار الحضارات)، أضحي يمثل مجالا من مجالات دراسة العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، الأمر الذي يخرج بالكثير من هذه الدراسات من مجال ردود الفعل نحو كتابات هنتجتون "صدام الحضارات". إذ أن بعض هذه الأدبيات في حديثها عن الحوار الحضاري وضروراته ومحظوراته، وأدواته وآلياته، .. لم يناقش أو يتعرض بالذكر لمقولات هنتجتون حول الصدام الحضاري إلا من قبيل الجملة الافتتاحية. ومن ثم فيمكن التمييز في إطار أدبيات هذا المستوى بين تلك الأدبيات التي جاءت كردود فعل مباشرة لطرح هنتجتون "صدام الحضارات"، وبين مجموعة أخرى من الأدبيات جعلت موضوع العلاقات الحضارية مجالا أساسيا لاهتمامها.

الاتجاه الأول : انتقاد مقولات هنتجتون حول الصراع الحضاري

ولقد تركزت أغلب هذه الانتقادات حول نقطتين:

أولاً: أن هنتجتون لم يقدم مبررا لحدوث الصراع بين الحضارات، فمجرد وجود الاختلافات بين الحضارات لا يشكل في حد ذاته سببا للصراع، كما أن التشابهات الثقافية لا تقلل في نفس الوقت من احتمالات نشوب الصراعات. وما قدمه هنتجتون من أسباب مثل؛ الاختلافات الأساسية والحقيقية بين الثقافات، وأن العالم قد أصبح مكانا أصغر للتفاعلات، وأن ثورة الاتصالات واقترباب الثقافات في مواجهة بعضها البعض يجعلها عرضة للصراع فيما بينها بسبب تنامي الوعي بالهوية في مواجهة الآخر ... هي مجموعة من الملاحظات وليست بالأسباب⁽¹⁾. وقد سبقت الإشارة لهذه النقطة والتي تشاركت اتجاهات عدة في توجيه النقد بشأنها لهنتجتون، حتى من جانب الرافضين لاعتبار الحضارة وحدة للتحليل.

ثانياً: انتقاد تركيز هنتجتون على النمط الصراعى للتفاعلات الحضارية متجاهلا أوجهها خلاقة لهذه التفاعلات، والتي مثلت العنصر الأكثر ثباتا من ملامح التفاعل الحضاري أكثر بكثير مما مثل الصراع، وخاصة التفاعل الحضاري بين الإسلام والغرب، فقد زود الإسلام الغرب في عصوره الوسطى بأسس حضارته الحديثة في مجالات الرياضيات والعلوم والفلك

(1) Jacinta O' Hagan, Op.Cit, p: 4.

والزراعة^(١). وفي دراسة هامة اهتمت برود الأفعال حول طرح "صدام الحضارات" لتوضيح دور الحضارات في العلاقات الدولية المعاصرة^(٢)، تسجل الدراسة مقولات عدة مؤلفين من قبيل: "أن للتقابل الحضاري وكلاء آخرين غير الجنود المسلحين، فهناك مجتمعات رجال وسيدات الأعمال، والفنانين، والأكاديميين، والدبلوماسيين، والسياسيين، والصحفيين". أو الحديث عن التبادل الحضاري عبر المنح والبعثات الدراسية، وتبادل الأفكار والنظريات ... وجميعها مجرد أمثلة قليلة للتفاعل السلمي بل والخلاق بين ثقافات وحضارات مختلفة.

كما تضيف هذه الدراسة أيضا أن تركيز هنتجتون على النمط الصراعى على حساب النمط التعاونى للتفاعلات الحضارية يتوازى مع تركيزه على الاختلافات الحضارية على حساب المشترك الحضارى. فتضاؤل المسافات بين الحضارات والثقافات بفعل ثورة الاتصالات والتطور التكنولوجى ووسائل النقل والمواصلات... وكل ما نظر إليه هنتجتون باعتباره باعثا على الوعى بالذات قبالة الآخر له وجه آخر، وهو الوعى بمصالح إنسانية مشتركة تصلح أساسا للتعاون وليس للصراع الحضارى.

الاتجاه الثانى : مجال اهتمامه الأساسى العلاقات بين الحضارات، وخاصة الحوار بين الحضارات

ولقد صنعت هذه الدراسات لنفسها خطابا متميزا عن خطاب صدام الحضارات، وهو الخطاب حول نمط العلاقة بين الحضارات والاتجاهات حوله، والذي اكتسب زخما فى السنوات الأخيرة، خاصة على الساحة العربية- الإسلامية، جعله موضوعا للعديد من الدراسات والمؤتمرات الأكاديمية والرسمية . إلا أنه فى هذه الدراسة لابد وأن يرد فى سياقها الذى بدأ منه؛ وهو اقترانه بقوة بالحديث عن صراع الحضارات. وعلى نحو يرد النمطين (الصراعى والحوارى) إلى أصله من حيث إمكانية طرح أى منهما باعتباره مفسرا للعلاقات الدولية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وفق ما تقتضيه الظروف القائمة.

(1) Mahdi Mozaffari, "The Clash of Civilizations or Camouflaging Dominance?", Third World Network Features, 1993, p: 2.

(2) Jacinta O` Hagan, Op.Cit, pp: 6-7.

إلا أن البعض^(١) ممن انشغل بالعلاقات بين الحضارات لم ينظر لحالتي الصراع والحوار بين الحضارات باعتبارهما أنماطا متبادلة، ومن ثم فلم يكن السؤال موضع الانتباه هو: ما هو أصل العلاقة بين الحضارات: الحوار أم الصراع؟ وإنما كان التساؤل الأهم: متى يكون الحوار؟ ومتى يكون الصراع؟ فالسياقات الدولية هي التي تؤثر على بروز إحدى الحالتين دون الأخرى وفقا لطبيعة المرحلة التاريخية. فالحوار ذاته قد برز أو تراجع في مراحل من التاريخ في ظل سياقات سياسية واقتصادية عالمية متنوعة.

وقبل التطرق إلى اتجاهات الأدبيات حول أنماط العلاقات الحضارية يمكن بلورة عدد من السمات المميزة لأدبيات هذا الاتجاه، وذلك على النحو التالي:

أولاً - التأسيس النظري للمجال البحثي "حوار الحضارات" في نظرية العلاقات الدولية

وهو التأسيس الذي يستلزم تحديد مكانة "حوار الحضارات" كأحد المجالات البحثية للعلاقات الدولية، والبحث فيما يفرضه طرح الحوار بين الحضارات من تحديات وتساؤلات بالنسبة لنظرية العلاقات الدولية. فلقد اهتم البعض^(٢) مثلاً بما تفرضه أبعاد طرح الحوار بين الحضارات سواء على المستوى العالمي أو على مستوى الدول المتعدية من تحديات وتساؤلات بالنسبة للمنظورات الكبرى للعلاقات الدولية.

فهذه المنظورات سواء الواقعية أو الليبرالية لم تقدم أسسا نظرية لمثل هذا الحوار، فأين سيقع هذا الحوار من المفاهيم الأساسية للعلاقات الدولية؟ هل يقع في مستوى الحوار الدبلوماسي بين الدول؟ أم من خلال الشبكات عبر القومية لمواطني المجتمع المدني العالمي؟ فبدون تطوير مثل هذه الأسس النظرية -حسبما يرى البعض- يصبح الحديث عن حوار الحضارات مجرد أداة لفرض السيطرة وتحقيق المصالح القومية الفردية. أو على الأكثر سيصبح برنامجا أكاديميا للمؤتمرات والندوات الدولية. ولقد حاول البعض طرح أطر نظرية جديدة تتلائم ودراسة الحوار بين الحضارات مثل تقديم نظرية "المجال العام الدولي"

(١) د. نادية مصطفى، "إشكاليات الاقتراب من مفهوم حوار الحضارات في أدبيات عربية"، ، أمّتي في

العالم العدد الخامس، الجزء الأول (مركز الحضارة للدراسات السياسية- القاهرة ٢٠٠٣م-

١٤٢٤هـ)، ص ٤٠٢.

(2) Marc Lynch, "The Dialogue of Civilizations and International Public Spheres", Millennium: Journal of International Studies, 2000, Vol. 29, No. 2. pp: 307-330.

(International Public Spheres Theory). ويعتمد هذا المقترح على محاولة استكشاف إمكانيات تشارك الفواعل العالمية (والتي قد تكون فواعل دولية، وفواعل من غير الدول، وكذلك من الأفراد) في حوار نقدي ورشيد، يمكن بناء على نتائجه إعادة النظر في أسس العلاقات بين هذه الفواعل. إن هذا المقترح يعتمد على الاحتكام إلى جمهور دولي (international audience) لخلق رأى عام عالمي حول عدد محدد من القضايا، والتوصل من خلال هذا الجمهور إلى أسس جديدة مشتركة للعلاقات بين أطراف الحوار. ويعتمد هذا المقترح كثيرا على وسائل الميديا العالمية وعلى المؤسسات العالمية الرسمية والمدنية التي تمكنها هيكلها من الإسهام في خلق للرأى العام العالمي. ويرى البعض أن مبادرة خاتمي "حوار الحضارات" تعد نموذجا تطبيقيا لهذا المقترح. ويسهم هذا المجال العام على مستوى النظام العالمي في تيسير احتمالات للتواصل بين الأطراف العالمية وخلق مبادئ مشتركة للتعايش والاحترام المتبادل بغض النظر عن حالات الاختلافات السياسية والقيمية. ولقد قدمت بعض تقارير اليونسكو مثل تقرير للتنوع للخلق إسهاما فكريا جماعيا عالميا على هذا الصعيد.

بينما يرى البعض^(١) أن المقترح البنائي (constructivist approach) والذي يعلى من قيمة وأهمية الأفكار التي تعكس هويات ومصالح مختلفة، وبالتالي تملئ سلوكيات متباينة تعكس هذه الهويات والمصالح، يبدو مقتربا ملائما لدراسة حوار الحضارات. فالمقترح البنائي يعلى من قيمة الأفكار، ويعطى أهمية كبيرة للأبعاد الاجتماعية والتاريخية، ويؤكد على قضية التمايز الثقافي والمجتمعات المختلفة للدول ويهتم بالخطاب السائد في المجتمع، الذي يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح وينشئ معايير السلوك المقبولة، ويؤكد على أن نظم المعتقدات والقيم والأفكار المشتركة إنما تمارس تأثيرا قويا وكبيراً على السلوك السياسي والاجتماعي باعتبارها تشكل الهويات الاجتماعية للفاعلين السياسيين.

وأيا ما كان المقترح النظري المقترح لدراسة حوار الحضارات، فإن الأمر المؤكد هو أن الجدل حول المقترح الأكثر ملائمة لهذه الدراسة هو جزء من المراجعة النظرية للنظريات الكبرى للحقل، وكذلك هو جزء من التجديد للتظير للحقل القائم على نقد ونقض الافتراض

(١) د. زينب عبد العظيم، "الأمم المتحدة وعام حوار الحضارات"، في: د. نادية مصطفى، ود. علا أبو زيد (تحرير)، من خيرات حوار الحضارات: قراءة في نماذج على الصعيد العالمي والإقليمي والمصري، (القاهرة: برنامج حوار الحضارات - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣) ص ص ٢٧-٣١.

المنهجى الأساسى الذى تبنى عليه للواقعية بل والليبرالية وهو الوضعية. ومن هنا تبدو مساهمة الرؤى التى تنطلق من منظور حضارى إسلامى لدراسة العلاقات الدولية بالتنبؤ للعلاقة بين الصراع والحوار، استنادا إلى فقه العلاقة بين الحرب والسلام من رؤية إسلامية، حيث أن للصراع شروطه وللحوار شروطه لأن كلا منهما ليس إلا حالة من حالات العلاقة بين الأمم فى نطاق المحرك الأساسى لهذه العلاقات وهو الدعوة. وبالتالي فالحوار ليس إلا دعوة للتعارف وليس للهيمنة أو الانصياع (وفقا لحالة ميزان القوى السائدة)، كما أن الصراع ليس حتميا بحكم اختلاف الثقافات والأديان ولكن التدافع سنة من سنن الله فى الكون والإنسان.

ثانياً - التركيز على العلاقة بين الحضارتين الغربية والإسلامية

فبالرغم من أن العلاقات الحضارية أوسع بكثير من الحديث عن العلاقة الثنائية بين الحضارتين الغربية والإسلامية، إلا أن هذه العلاقة تحظى بالنصيب الأوفر من الحديث حول العلاقات الحضارية. وقد يكون السبب فى ذلك هو ما أولاه هنتجتون من مكانة للحديث عن العلاقة بين الحضارتين الغربية والإسلامية. ولكن البعض^(١) ممن يرى أن موضوع حوار الحضارات هو مجرد رد فعل لطرح صدام الحضارات، يفسر التركيز على أن العلاقة بين الحضارتين الغربية والإسلامية تحتل موقع الصدارة من موضوع حوار الحضارات، إلى عدم اهتمام الحضارات الأخرى بهذا الموضوع مثلما اهتم به باحثو ومفكرو العالم العربى الإسلامى، وأن هذا يعود إلى الولع بالمسائل النظرية التى تخفى التناقضات العملية. وأن حضارات أخرى غير الحضارة الإسلامية بل وحتى الدول الإسلامية غير العربية مثل ماليزيا وأندونيسيا لم يشغلها موضوع العلاقات الحضارية لأن طموحها الحضارى فى التفوق الصناعى فعل أكثر وكلام أقل.

إلا أن البعض^(٢) ينتقد بشدة اختزال معنى العلاقات الحضارية فى صورة العلاقة بين الحضارتين الغربية والإسلامية، ويرى أن فى الخروج من هذا الاختزال السبيل الوحيد لتحويل مشروع حوار الحضارات إلى فعل وليس كمجرد رد فعل فى مقابل مقولة صدام الحضارات. كما يرى أنصار هذا رأى أن الافتقار لرؤية الحضارات الأخرى كالصينية أو

(١) د. حسن حنفى، تقييم تجارب حوار الحضارات، فى: دنانية مصطفى، د. علا أبو زيد (تحرير)، خطابات عربية وغربية فى حوار الحضارات، مرجع سابق، ص ٥٣.

(٢) أ. زكى الميلاد، تعقيب، فى: د. محمد على أنرشيب (تقديم)، مرجع سابق، ص ص ٣٨٤-٣٨٥.

الهندية مثلا حول حوار الحضارات، والافتقار إلى من يقدم لنا المعرفة بهذه الحضارات وبغيرها من الحضارات الغربية هو نقص شديد يعرقل الجهود نحو إنجاح مشروع حوار الحضارات. وأن هذا المشروع لا بد أن تكون أولى خطواته هي اكتشاف الحضارات الأخرى تمهيدا لتعارف الحضارات.

ثالثاً - التأكيد على محورية الدين كبعد أساسي من أبعاد قضية العلاقات الحضارية

إذ يحظى الدين من بين مكونات الحضارة بمكانة فريدة في أدبيات حوار الحضارات، حتى أن البعض^(١) يرادف بين "حوار الحضارات" وبين "حوار الأديان"، وهو الترادف الذي يبدو منه أن الدين كمكون ثقافي - حضاري هو منطلق الاختلاف لدى القائلين بالصدام الحضاري، وكذلك البدء من تحقيق الفهم المتبادل والتسامح والاعتراف بالآخر الديني هو منطلق القائلين بالحوار الحضاري.

إلا أن الهدف من حوار الحضارات لدى القائلين بمحورية الدين في الحوار الحضاري، يختلف في الأدبيات الغربية عنه في الأدبيات العربية والإسلامية؛ فبينما يهدف حوار الحضارات في الأدبيات الغربية إلى الدعوة إلى الاعتراف بالآخر وبمعتقداته كشريك في الحياة، وإلى محاولة التوصل للمشارك في العقائد المختلفة وتحقيق التواصل بين الرؤى العقائدية المختلفة، وأن يتحول الآخر غير الغربي إلى موضوعا للدراسة وليس هدفا^(٢) وهو الأمر الذي يتحقق من خلاله هدف آخر وهو تحقيق مستقبل عالمي أفضل يخلو من النزاعات الدينية وذات الجذور الثقافية التي يبشر بها البعض^(٣). يختلف هذا الهدف في الأدبيات العربية - والتي لا تعاني من مشكلة الاعتراف بالآخر الغربي لا دينيا ولا سياسيا - فبينما تغلب على بعض هذه الأدبيات الصيغة الاعتذارية والدفاعية عن الإسلام وتحسين صورة العرب

(1) - Kaveh L. Afrasiabi, "From the Clash of Civilizations to Civilizational Parallelism" Telos, spring 1999, Issue 115, pp: 109-116.

- John C. Raines, "the Politics of Religious Correctness: Islam and the West", Cross Currents, spring 96, Vol. 46, Issue 1, pp: 39-50.

(2) Kaveh L. Afrasiabi, Ibid, pp: 112-113.

(3) Gunter Mulack, "The Importance of Dialogue with Islamic World: A German Perspective"

ورد نص المحاضرة في: د. نادية مصطفى، د. علا أبو زيد (محرران)، خطابات عربية وغربية في

حوار الحضارات، برنامج حوار الحضارات - سلسلة محاضرات في حوار الحضارات (٢)، (القاهرة:

الطبعة الأولى، ٢٠٠٤)، ص ٨٤.

والمسلمين أمام الآخر الغربي، إلا أن العديد من هذه الأدبيات يرى أن الحوار الحضاري ضرورة تفرضها الظروف الدولية والمتمثلة في العولمة والتي تدفع نحو ضرورة التعايش والتقارب، وهذه الظروف ليست اختيارية وبناء عليه يتحدد هدف حوار الحضارات أولاً باعتباره يمهد السبيل للتجديد الحضاري لدى المسلمين، وثانياً يمهد لمشاركة المسلمين في عملية التجديد الحضاري العالمية، ناهيك بالطبع عن أنه جزء من النسق المعرفي والفكري الإسلامي القائم على أن الإسلام رسالة ودعوة للعالمين، ومن ثم يصبح التعارف سنة والحوار آليته في عملية ممتدة عبر الزمان والمكان^(١).

رابعاً - مستوى الحوار؛ الداخلي والخارجي

لقد اتفقت أدبيات عديدة غربية وعربية على أن للحوار الحضاري شقين متوازيين أحدهما حوار داخلي، والآخر حوار خارجي بين الحضارات.

و يؤكد البعض^(٢) على أن الحوار الداخلي هو مهمة الأكاديميين والمتقنين والمهتمين بالحوار الحضاري داخل مجتمعاتهم لخلق تيار عام وسط معتدل قادر على القيام بمهمة الحوار مع الآخر. بل إن بعض الاتجاهات الغربية^(٣) تشير إلى أسبقية وأهمية هذا الحوار الداخلي الغربي بهدف إعادة التعرف على الآخر غير الغربي وإدراكه، وبهدف الاعتراف بالآخر غير الغربي كشريك في الحياة وليس كهدف يحدد الغرب في مواجهته هويته ومخاوفه، إن الحوار الداخلي في الغرب كما يراه البعض هو السبيل للخروج بالغرب من أسر ثقافته الإمبريالية، والتخلص من الثنائيات المعبرة عن هذه الثقافة والتي تعد ثنائية الغرب والإسلام أشهر هذه

(١) د. نادية مصطفى، "حوار الحضارات في ضوء العلاقات الدولية الراهنة"، في: د. محمد علي أنرشب (مقدم)، محاضرات في حوار الحضارات، محاضرات ندوة كيف ندخل سنة حوار الحضارات التي أقامتها المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق (دمشق: المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠١) ص ١٦٦-١٦٩.

(2) John Esposito, "The Dialogue of Civilizations: Prospects of the Future after the War in Iraq",

وردت المحاضرة في: د. نادية مصطفى، د. علا أبو زيد (تحرير)، خطابات عربية وغربية في حوار الحضارات، مرجع سابق، ص ١٢٥.

(3) John C. Raines, Ibid, p: 40.

التثانيات التي اخترعها الغرب. بل إن البعض^(١) يعمق من مستوى هذا الحوار الداخلي في الغرب إلى النحو الذي يعيد به كتابة للتاريخ كله في أفق رؤية لا تشوّهها أحكام الغرب المسبقة؛ رؤية تفلح عن اتخاذ النظرة الأوربية مركزها . رؤية تعيد للحضارات "المنفية" مكانتها وتأثيرها في مكونات وتاريخ الحضارة الغربية الحديثة. ومن ثم فإن هذا الحوار الداخلي في الغرب يعبر عن جزء من المراجعة الذاتية التي طالت الآن بعض ثوابت الحداثة، مثل العلمانية، حيث أن وجود الآخر للمسلم في أوروبا قد فرض جانب من هذه المراجعات.

ولقد ركزت الأدبيات العربية أيضا على مستوى الحوار الداخلي، ولقد تعددت أهداف هذا الحوار ما بين تمهيد السبيل للتجديد الحضاري لدى المسلمين تمهيدا لمشاركة الفكر الإسلامي في عملية التجديد الحضاري العالمي^(٢)، وما بين تحقيق قدر من التواصل بين ثقافات المسلمين أنفسهم قبل القيام بالحوار مع الآخر. فحوار الثقافات بين المسلمين لدى البعض^(٣) هو السبيل لتحقيق مرجعية واضحة ومصلحة مشتركة ويشكل آليات للحوار مع الآخرين. وأن الانطلاق من مرجعية فكرية مؤسسة على وجود "الأمة الإسلامية" لا بد وأن يأخذ بعين الاعتبار وجود مرجعيات وطنية وقومية تفهم بشكل مغاير لموضوع الحوار بين الحضارات، ومن ثم فلا بد أن يتسع الحوار الحضاري للداخلية لهذه الأطراف.

المستوى الخارجي للحوار بين الحضارات؛ فقد تعددت نقاط النقاش حوله بدء من التساؤل حول إمكانية حدوثه، والتساؤل عن جدواه، وعن شروط تحقيقه، وكذلك عن آليات التواصل إليه.

فالبعض يشكك في جدوى الحوار انطلاقا من اعتبار موضوع حوار الحضارات برمته موضوعا مهرجانيا بدأ الاهتمام به بصورة مفاجئة منذ التسعينيات كرد فعل على نظرية صراع الحضارات لهنتجتون، ومن ثم فإنه لا يعتبر موضوعا أصيلا ذا جدوى حقيقية. ويلخص البعض حجج أنصار المشككين في جدوى الحوار بين الحضارات على النحو التالي "إن أصحاب هذا الفريق ما زالوا يسوقون الحجج المعتاد الاستشهاد بها في موقف التشكيك في

(١) روجيه جارودي، في سبيل حوار الحضارات، تعريب د. عادل العواء، (بيروت: دار العويدات، الطبعة الرابعة، ١٩٩٩)، ص ص ٨١-١١٠.

(٢) د. نادية مصطفى، حوار الحضارات في ضوء العلاقات الدولية للراهنة، مرجع سابق.

(٣) د. محمد الأرناؤوط، تعقيب على بحث حوار الحضارات في ضوء العلاقات الدولية للراهنة، في: د. محمد علي أنرشب (تقديم)، محاضرات في حوار الحضارات، مرجع سابق، ص ص ٢١٦-٢١٧.

جدوى الحوار. فأولا هم يؤكدون أنه لا يمكن أن يكون الحوار بين الحضارات مجديا في ظل غياب التكافؤ بين أطراف الحوار. فانهدام توازن القوى لابد وأن يفضى إلى وضع يملئ فيه أحد الأطراف ما يريد ويبادر بالفعل في حين يرضخ الطرف الآخر ويقوم فقط بفعل الرد على المبادرة. وليس أدل على صحة هذا عند أصحاب هذا الفريق من أن الغرب هو الذى يضع أجندة الحوار ويحدد قضاياها وهى عادة تدور حول قضايا الحريات والحقوق الفردية خاصة حقوق المرأة، التعددية وضرورة احترامها، حرية للرأى والتعبير، عالمية حقوق الإنسان، التفسيرات الجامدة للشريعة الإسلامية، وهى قضايا تهم الغرب مباشرة وتستهدف صياغة الشرق على الشاكلة التى يريد لها الغرب تحت حجة معالجة جذور الإرهاب الذى يهدد الحضارة الغربية فى حين أن المعنى الحقيقى لقيمة التسامح - وهى القيمة التى يروج لها الغرب- هو احترام حق الآخر فى الاختلاف. ويرى هذا الفريق أن حوار الحضارات ما هو إلا واجهة تخفى وراءها صراع المصالح. ومن هنا فهم غير متفائلين حتى بالدعوة إلى الحوار والتفاهم والقبول بالتنوع والتى تأتى من بعض مفكرى الغرب، وذلك أنها دعوة لا يمكن أن تثمر على المستوى الرسمى لأن هوى الإدارات للرسمية هو مع الصراع الذى من خلاله تفرض مصالحها من خلال منطق القوة وليس الحوار^(١).

أما المؤيدين للحوار والمؤمنين بجذواه، فينطلقون ابتداء من مسلمة أن العولمة حقيقة قائمة، وأن هذه الحقيقة تفرض التعايش والتفاهم وليس الصراع، وأن على الجميع أن يقبلوا بهذا وأن يبدأوا فى البحث عن أرضية مشتركة تغذى الحوار وتساعد على ازدهاره ونجاحه^(٢). ومع الانطلاق من ضرورة هذا الحوار باعتباره من مقتضيات الواقع الدولى والظروف الدولية الراهنة إلا أن ثمة عقبات عديدة يعترف بها المؤيدون لضرورة الحوار بين الحضارات، وأنه لنجاح هذا الحوار لابد من توافر شروط عدة. وهذه الشروط ليست ثقافية فقط، فبينما تركز بعض الكتابات الغربية^(٣) على الاعتراف بالآخر وبحق هذا الآخر فى الاختلاف، ومحاولة التوصل للمشارك من القيم والمعتقدات على اعتبار أن حوار الحضارات

(١) د. نادية مصطفى، د.علا أبو زيد (مقدمة) فى: د.نادية مصطفى، د. علا أبو زيد (تحرير)، خطابات

عربية وغربية فى حوار الحضارات، مرجع سابق، ص ٨.

(2) John Esposito, " The Dialogue of Civilizations: Prospects of the Future after the War in Iraq", Op.Cit, p: 117.

(3) Kaveh L. Afrasiabi, Op.Cit, p: 112.

- فى رأبهم - هو حوار بين عدة منظورات دينية، تركز كتابات أخرى^(١) على ضرورة العمل على توافر الظروف السياسية والاقتصادية إلى جانب الثقافية الملائمة لنجاح الحوار بين الحضارات، فالبعض يربط تماماً بين هذه الأبعاد المتعددة لحوار الحضارات. إن الشروط الثقافية والمتمثلة فى الاعتراف بالحضارات الأخرى ليس فقط فى الوقت الراهن وإنما بتواجدها تاريخياً وبفضل هذه الحضارات على الحضارة الغربية، وكذلك شرط إعادة كتابة التاريخ الغربى على النحو الذى يتخلص معه الغرب من نهج نفى الحضارات الأخرى من شأنه أن يتيح إخصاباً متبادلاً بين الثقافات. واتباع تحليل الآليات التاريخية على هذا النحو لن يكشف فقط عن الآليات التاريخية الثقافية التى منعت وزيفت حوار الحضارات إلى اليوم، وإنما سيكشف كذلك عن إسهام شروط عدم التوازن الاقتصادى المطرد بين الغرب وبين العالم الثالث فى منع الحوار بين الحضارات حتى اليوم. فالبعض يتساءل هل كان من الممكن أن يتم لقاء بين الحضارات فى ظل اعتماد نمو الغرب على نهب ثروات القارات الثالث ونقلها إلى أوربا وإلى أمريكا الشمالية؟ ثم بعد ذلك هل كان من الممكن أن يتم هذا التلاقى الحضارى فى ظل استغلال العالم الثالث على نحو جديد بنشأة وتوسع الشركات المتعددة الجنسيات والتى تنظم نهب العالم الثالث لا على السلم القومى كما كان الأمر بل على السلم العالمى؟ إن مطلب حوار الحضارات - فى رأى هؤلاء - لابد أن يهدف إلى بناء نظام عالمى جديد.

إلا أن البعض - وعلى نحو أكثر واقعية - لا يعول كثيراً على تحقيق حوار الحضارات عبر القنوات الرسمية للدول والحكومات والتى قد تستخدم حوار الحضارات كأداة لتحقيق مصالحها الفردية بل وفرض سيطرتها على غيرها من الدول. إن البعض^(٢) يعول بدرجة أكبر على تحقق حوار الحضارات أولاً على المستويات المدنية والأكاديمية بل والشعبية. فالبعض^(٣) يقترح انتخاب عدد من القضايا التى تحظى باهتمام عالمى وإثارة النقاش حولها ومحاولة خلق رأى عام عالمى عبر ملتقيات حوار الحضارات وعبر المؤسسات المدنية العالمية وغيرها - من الميسر لهم إجراء مثل هذه الملتقيات - ومحاولة التوصل لعدد من القيم والقواعد المشتركة بشأن هذه القضايا، وبتزايد عدد هذه القضايا واتساع نطاق النقاش حولها يمكن بعد ذلك التأثير على الحكومات لإعادة النظر فى أولوياتها وفى أجندتها الخارجية بل وفى كيفية التعامل مع الآخر. ويشير هؤلاء إلى قضية حوار الحضارات كنموذج لإحدى

(١) روجيه جارودى، مرجع سابق، ص ص ٤٠-٧٩.

(2) John Esposito, Op.Cit, pp: 117-118.

(3) Marc Lynch, Op.Cit, pp: 308-309.

قضايا الحوار، فلقد طرح الرئيس الإيراني خاتمي موضوع حوار الحضارات كقضية رأى عام عالمي أضحت تحوز قدرا هائلا من الاهتمام المدنى والرسمى العالميين. والبعض^(١) يعول على دور الأكاديميين والمثقفين فى انتخاب القضايا والموضوعات التى تنمى رأى عام داخلى فى مجتمعاتهم حول جدوى وأهمية الحوار مع الآخر، وذلك بهدف خلق تيار وسط معتدل يمكنه التحاور مع الآخر.

وخلاصة القول فى هذا المبحث أن موضوع حوار الحضارات قد شغل العديد من الباحثين الغربيين والعرب، وتفرعت عن هذا الموضوع قضايا عدة ومناقشات حول إمكانية هذا الحوار الحضارى، وجدواه، وشروط تحقيقه، وآليات تفعيله بل لقد مثلت هذه القضايا وغيرها لدى البعض^(٢) معيارا للتمييز بين مستويات مختلفة للخطاب حول الحوار بين الحضارات من واقع القراءة المقارنة النقدية والتراكمية للأدبيات العلمية فى الموضوع وخاصة العربية منها. والجدير بالذكر أن الاهتمام بخطاب حوار الحضارات يهدف إلى تحديد ملامح الاتفاق والاختلاف بين مواقف الاتجاهات الفكرية الكبرى من هذا الموضوع، إلا أن هذه الدراسات تحقق هدفا أساسيا آخر؛ وهو المساهمة فى التأسيس النظرى لمفهوم حوار الحضارات (ماهيته، الدوافع إليه ومبرراته، شروط فاعليته، قضاياها، وآليات وأدوات إدارته، نتائجها) بما يجعل هذه الدراسات فى صلب اهتمام دراسة حول البعد الثقافى فى دراسة العلاقات الدولية.

وانطلاقا من تحقيق الهدفين السابقين يحرص البعض على توضيح السياق الذى أفرز الاهتمام فى الدائرة العربية والإسلامية مؤخرا بالعلاقة بين الحضارات، هذا الاهتمام الذى بدأ بعد نشر مقال هنتجتون "صدام الحضارات" واستمر حتى ألقت عليه الظروف الدولية المتواترة ووقوع أحداث الحادى عشر من سبتمبر مزيدا من الضوء وجعلت السياق أكثر تدهورا بانتقال الطرف الإسلامى من موضع مصدر التهديد المحتمل إلى موقف المتهم. وترجم هذا السياق على المستوى النظرى والعملى إلى الجدل حول دور الأبعاد الثقافية الحضارية وبين الأبعاد الاستراتيجية فى تفسير هذه الأحداث، وبرز السؤال التالى: هل الصراع

(1) John Esposito, Op.Cit, p: 125.

(٢) د. نادية مصطفى، "إشكالية الاقتراب من مفهوم "حوار الحضارات" فى أدبيات عربية"، أمنى فى

العالم العدد الخامس، الجزء الأول (مركز الحضارة للدراسات السياسية- القاهرة ٢٠٠٣ م - ١٤٢٤ هـ)،

ص ص ٣٩٣-٤١٦.

الحضارى هو الذى يحكم العالم؟ ما هو مصدره؟ وما السبيل لمواجهته؟ وهل يقدر حوار الحضارات على إدارة هذه المرحلة؟

وفى إطار هذا السياق، وحول الإجابة عن هذه التساؤلات يميز هذا الاتجاه بين مستويين أساسيين من مستويات خطاب الحوار بين الحضارات، وهما:

أولاً: مستوى الحوار الفكرى والشفوى، والذى ينقسم إلى مستويين فرعيين؛ أحدهما يقوم به الباحثون والأكاديميون المهتمون بهذا المجال على صعيد الدائرتين الحضاريتين الغربية والعربية، والمستوى الفرعى الآخر المتمثل فى الحوار الفكرى الشفوى الذى يدور فى محافل الندوات والمؤتمرات العلمية، أو المؤتمرات ذات الصبغة الرسمية؛ أى المنبثقة من المنظمات والهيئات الرسمية.

ثانياً: مستوى "حوار الحياة"؛ بمعنى الانتقال من النظرى والفكرى إلى مستوى الوقائع والأفعال^(١).

ويمكن بلورة اتجاهات الرافد الأول من المستوى الأول؛ مستوى الحوار -عبر الأدبيات- الذى يقوم به الباحثون والأكاديميون المهتمون بمجال العلاقات بين الحضارات فى ثلاثة اتجاهات كبرى؛ أحدها القائل بصراع الحضارات والمتمثل فى كتابات هنتجتون، والثانى يدعو إلى حوار الحضارات، وهو الاتجاه الذى يهتم بالسياق الذى يفرز الحاجة للحوار من عدمه، العلاقة بين الحوار وتوازن القوى، غايات الحوار وأهدافه، محددات الحوار مثل العولمة والمعلوماتية، العلاقة بين الدين والحضارة والثقافة، ومن ثم الآثار على إمكانيات الحوار وعوائقه، نماذج تاريخية من الحوار، الخبرات الوطنية والقومية المختلفة، وإلى غير ذلك من الموضوعات البحثية النظرية والتطبيقية التى تمثل فى مجموعها جوهر مجال دراسات حوار الحضارات.

أما الاتجاه الثالث؛ فيقول بأن "الحوار والصراع" هى حالات للعلاقة بين الحضارات. وبينما يرى رافد من هذا الاتجاه أن الحالة الدولية الراهنة لا تسمح بالحوار الحقيقى بين الحضارات نظراً لاختلال ميزان القوى الدولية لصالح الأطراف المنتمة للنموذج الحضارى

(١) المرجع السابق، ص ص ٤١٤-٤١٦.

انظر أيضاً: د. نادية مصطفى، "حوار الحضارات فى ضوء العلاقات الدولية الراهنة"، فى: د. محمد على أنرشب (مقدم)، مرجع سابق، ص ص ١٦٧-١٦٨.

الغربي، فإن رافدا آخر يرى أن حوار الحضارات ضروري للخروج بالعالم من أزمتة الراهنة ولكن بشروط^(١).

وبدون الدخول في تفاصيل هذه الاتجاهات^(٢)، وخطاب كل منها، وردود الفعل نحوه -وهي الأمور التي قد تصلح موضوعا للدراسة في حد ذاته كساحة لاختبار وزن الأبعاد الثقافية الحضارية للتفاعلات الدولية، بما يوازي ثقل خطاب صدام الحضارات في هذه الدراسة - فاستدعائه في هذا الجزء من الدراسة فباعتباره جزءا -أحد ردود الأفعال - للخطاب الأصلي. ومن ثم فدلالته في مجمله هو تعزيزه لتجديد الاهتمام بالبعد الثقافي - الحضاري للعلاقات الدولية، بما يمثله من كونه خطابا نظريا مساندا للاتجاهات النظرية-الكلية عن البعد الثقافي والعلاقات الدولية. فلأيا كان الموقف من "الحوار بين الحضارات" من حيث إمكانية حدوثه، أدواته وآلياته، سياقه وفعالياته،... المهم أن إثارة هذا الجدل في حد ذاته وبهذه الكثافة يبرز أنه لم يعد بإمكان دارسي العلاقات الدولية تجاهل ما للأبعاد الثقافية من أهمية بالنسبة لمجال وحقل دراستهم.

المبحث الثالث

التأصيل النظري حول العلاقة بين الغرب والإسلام

وإذا كان المبحث الثاني من هذا الفصل الرابع قد تناول أدبيات العلاقات بين الحضارات عموما، وبالطبع العلاقة بين الإسلام والغرب جزء من هذه العلاقات الحضارية، إلا أن أفراد مبحث خاص للعلاقة بين الإسلام والغرب له ما يبرره؛ فمن ناحية قد أفرد منتجتون في كتاباته المختلفة -وكما سبق التحليل- شقا هاما وخصوصا للعالم الإسلامي وعلاقته بالغرب، وكذلك أفردت ردود الفعل الغربية والعربية على حد سواء مساحة واسعة للعلاقة بين الحضارتين. ومن ناحية ثانية يفرض الانتماء الحضاري على الباحثة أن تولى هذا المستوى للتأصيل أهمية خاصة من بين سائر العلاقات الحضارية.

(١) د. نادية مصطفى، "إشكاليات الإقتراب من مفهوم "حوار الحضارات" في أدبيات عربية"، مرجع سابق، ص ٤١٤.

(٢) انظر هذه التفاصيل في المرجع السابق.

وأول ما تجدر الإشارة إليه في قضية العلاقة بين الغرب والإسلام هو تحديد المقصود بكل من الغرب والإسلام. فالبعض^(١) يرفض المقارنة بين الغرب والإسلام انطلاقاً من تبني معنى جغرافي بحت لمفهوم الغرب ومن النظر للإسلام باعتباره ديناً ليس له صلة بالضرورة بحقيقة اعتناق معتقدات وسياسات توصف بأنها إسلامية. حتى أن بعض الدارسين الغربيين^(٢) قد كتب عن انهيار مفهوم الغرب عقب تفكك المعسكر الشرقي بانهيار الاتحاد السوفيتي. ولكن على النقيض من هذه الرؤى ينظر البعض^(٣) للغرب باعتباره كياناً ثقافياً وظاهرة حضارية، فالغرب كيان معقد ومتعدد الأبعاد الجغرافية والدينية والعرقية والقيمية وحتى الاقتصادية. وغالباً ما يستخدم مفهوم "الغرب" على نحو مفاهيمي وليس جغرافي بحت^(٤). "فالغرب جغرافياً هو أوروبا ولحقت بها فيما بعد أمريكا، والغرب منذ القرن التاسع عشر هو الاستعمار، هو الامبراطورية البريطانية وفرنسا، وبدرجة أقل ألمانيا وربما إيطاليا. والغرب كذلك هو الحروب الصليبية خلال العصور الوسطى، الغرب هو الكاثوليكية والبروتستانتية في مواجهة الإسلام والكنيسة الشرقية. والغرب هو الرأسمالية. ولكن الغرب أيضاً هو الشيوعية والفاشية والنازية. والغرب هو حلف الأطلسي. وعلى الناحية الأخرى، الغرب هو الثورة الصناعية، وهو الآن الثورة المعلوماتية، الغرب هو التكنولوجيا، وهو أيضاً الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكنه أيضاً العنصرية والإلحاد. الغرب هو مجتمع ما بعد الصناعة في الولايات المتحدة واليابان. الغرب هو الثورة العلمية وسيطرة العقل، وهو أيضاً اتجاهات العدمية واللامعقول"^(٥).

ومن ثم فإذا اعتبرنا مفهوم الغرب كوحدة تركيبية من هذه التجليات المتباينة وباعتباره كياناً ثقافياً وظاهرة حضارية، لا نشور التساؤل حول شرعية الحديث عن الغرب والإسلام. فإذا كان الغرب قد اختار في مراحل تطوره المختلفة نزع الدين من قلب حضارته لتتحول من

(١) فريد هاليداي، الإسلام وخرافة المواجهة - الدين والسياسة في الشرق الأوسط، ترجمة محمد مستجير (القاهرة، للطبعة الأولى، ١٩٩٧) ص ١٢٨.

(2) Owen Harries, "The Collapse of "The West" ", Foreign Affairs, Vol. 72, No. 4, 1993, pp: 41-49.

(٣) سيرج لاتوش، تغريب العالم: بحث حول دلالة ومغزى وحدود تنميط العالم، (القاهرة: دار العالم الثالث، الطبعة الأولى، ١٩٩٢)، ص ٤٤.

(4) Jacinta O'Hagan, Op.Cit, p: 11.

(٥) د. حازم البيلوي، نحن والغرب - عصر المواجهة أم التلاقى؟، (القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٩٩٩)، ص ١٠.

الحضارة المسيحية إلى الحضارة الغربية، وإذا كانت سائر الحضارات قد قبلت التعامل مع الغرب كما اختار لنفسه أن يكون، فإن ذلك ليس مسوغا لأن تتخلى الحضارات الأخرى عن هوياتها الدينية، وعلى الغرب أن يقبل بذلك. فالإسلام دين وثقافة وهوية ورابطة عقدية لعالم المسلمين. ومن هنا يمكن أن نفهم رؤية البعض^(١) الغرب وقدر ما واجهه من تحديات الشرق، ابتداء من المسيحية التي جاءت للغرب من الشرق، كقوة معنوية في وقت كان الغرب في أوج قوته المادية. ثم جاء الإسلام ومثل تحديا آخر ساعد وفق تحليل للبعض على بلورة هوية أوربا المركز الأول للحضارة الغربية الحديثة. وما هو الغرب يواجهه من جديد تحديا من الشرق ويدخل معه في معركة لاحتوائه بالرغم من أنه يأتي من سياق ضعيف ماديا لا تقارن بحضارة الغرب المادية.

والقراءة في أدبيات هذا المستوى حول الغرب والإسلام تقع في صميم للعلاقة بين الأبعاد الثقافية الحضارية من جهة وبين الأبعاد المادية للظاهرة الدولية من جهة أخرى. وإذا كان موضوع الرسالة يفرض استدعاء هذا المستوى كقضية جزئية من خلال استدعاء خطاب صدام الحضارات، إلا أن هذا لا يمنع أن خطاب العلاقة بين الغرب والإسلام يصلح بدوره كساحة لاختبار الرؤى النظرية حول وزن البعد الثقافي مقارنة بالأبعاد المادية للظاهرة الدولية. وهذا ما تختبره اتجاهات أدبيات العلاقة بين الغرب والإسلام.

لقد مثلت النظرة لوزن البعد الثقافي وفي قلبه الدين مقارنة بالأبعاد المادية محور الإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ماهو الغرب؟ وما هو الإسلام؟ فالاهتمام بكيفية النظر من قبل الأدبيات لكل من الكيانين يعتبر سؤالا مفتاحيا لقراءة هذه الأدبيات. هل تعاملت للدراسات مع كل من الكيانين باعتباره وحدة متميزة؟ وإذا كان الأمر كذلك فما نوع الرابطة المؤسسة لكل من الكيانين؟ أم هل أنكرت وجود مثل هذه الوحدة الجامعة؟ وما السبب في ذلك؟

٢. لم التساؤل عن المكانة النسبية لعالم الغرب وعالم المسلمين حاليا؟ ما هي المتغيرات الدافعة لمثل هذا التساؤل؟ وما هي معايير تحديد مثل هذه المكانة؟

(١) حازم حسنى، "اللقاء بين وثار الحاسب والعلم الاجتماعي عند ملتقى عصر قيصر وعصر المعلومات"، مجلة النهضة، العدد الأول، أكتوبر ١٩٩٩، ص ٣٥-٦٥.

وقد اختلفت بالطبع إجابات الأدبيات عن هذه التساؤلات، ويمكن التعرف على مجموعة من الاتجاهات داخل هذه الأدبيات. وذلك على النحو التالي:

الاتجاه الأول

بدأ من تحديد موقفه من كتابات هنتجتون عن مكانة الغرب عالميا. وهو أحد الاتجاهات التي تعول فقط على عناصر القوة المادية في تحديد المكانة الدولية وينظر للعناصر غير المادية باعتبارها متغيرات تابعة ونتاج للعناصر المادية، ومن ثم يرى أن الغرب يمر بأزهي عصوره غداة انتهاء الحرب الباردة، وأنه الآن ليس ثمة منافس، وأن الغرب قد أصبح المركز الوحيد لعالم موحد اقتصاديا واتصاليا وإعلاميا ومتشابه مؤسسيا ومن ثم ثقافيا.

ومن الواضح أن هذا الموقف يعبر عن حجج ومقولات منظور الليبرالية الجديدة لدراسة العلاقات الدولية، وسبق التعرض لآرائها في أكثر من موضع من الدراسة. ويرى هذا الاتجاه أنه لا بديل عن نموذج العولمة لتمر به سائر المجتمعات، خاصة في ظل ظروف دولية اقتصادية وسياسية وتكنولوجية معززة لتعميم هذا النموذج^(١). والغرب -بحكم امتلاكه لعناصر القوة التكنولوجية والاقتصادية - هو القادر على نشر قيمه وثقافته. وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها مركز هذا الغرب، فهي من بين كل دول العالم النموذج الأفضل للمستقبل^(٢). ومن ثم فلم يعول هذا الاتجاه على الاهتمام بالنظر لغير الغرب -لأنهم يفتقدون لعناصر القوة المادية وبالتالي لا يشكلون منافسا ولا خطرا على الغرب- مكتفيا بالنظرة جد المتفائلة لمستقبل هيمنة هذا الغرب على العالم (على الباقي) أيا كان مسماه. وبصدد تفسير أنصار هذا الاتجاه للشواهد المعبرة عن العودة للأصول والتمسك بالهويات الثقافية، وإحياء دور الثقافات ... فيرى هذا الاتجاه "أن هذه الظواهر جميعها نشأت كآثار جانبية - غير مقصودة - نتاج عدم اكتمال انتشار عمليات العولمة الاقتصادية، وإتمام عمليات التحديث الاقتصادي التي ما إن تكتمل حتى تزول هذه النعرات المحلية لصالح سيادة ثقافة كونية واحدة"^(٣). ومن الواضح أن تعامل هذا الاتجاه مع "الغرب" كان باعتباره حضارة واحدة تربطها جميعا قيمة التفوق الاقتصادي والتكنولوجي والسياسي مقارنة بغيرها المفتقد لهذه القيم. وبالتالي كان

(1) Francis Fukuyama, Op.Cit, p: 20-23.

(2) David Rothkopf, Op.Cit, p: 47.

(3) Michael J. Mazarr, Op.Cit, p: 11.

أساس المقارنة مع كل ما عدا هذا الغرب هو مجال التفوق في امتلاك وسائل القوة التكنولوجية والاقتصادية. أما القوى الثقافية فهي تابعة لمجالات القوة السابقة وناشئة عنها. فالتحديث بالنسبة لهذا الاتجاه يعنى التغريب . وهناك اعتراف بدور الحضارة، ولكنها للحضارة (الغربية) الواحدة.

الاتجاه الثانى

وينطلق هذا الاتجاه أيضا من التعويل على عناصر القوة المادية وحدها في تحديد المكانة الدولية، ولكنه أقل تفاؤلا من سابقه. إذ يرى أن الحضارة الغربية -المؤسسة على التشارك بين وحداتها في المكانة الاقتصادية والمجتمعية- تواجه مجموعة من التحديات، وهى تحديات مؤسسة على الشواهد الواقعية الدولية، ويمكن التغلب عليها من قبل الغرب نفسه. لكن ليس ثمة مخاطر من قبل الكيانات غير الغربية لأن مجموع قواها المادية أقل كثيرا من قوى الغرب، وينطبق هذا على العلاقة بين الغرب وبين "دول" المسلمين . ويمكن تفصيل حجة هذا الاتجاه على النحو التالى:

أولاً: أن المكانة المهيمنة للحضارة الغربية تواجه عديدا من التحديات والصعوبات، ولكن هذه الصعوبات هى من صنع الحضارة الغربية نفسها والتي يجب أن تعيد النظر في سياساتها واستراتيجياتها لتواكب التغيرات الطارئة على السياسات الدولية. هذه التحديات التى يواجهها الغرب تتلخص فى عبارتين ذكرهما هنتجتون وأكد عليهما غيره^١ " الأولى؛ أنه لم تعد شعوب الحضارات غير الغربية وحكوماتها موضوعات للتاريخ يمارس فعله عليها باعتبارها أهدافا للاستعمار الغربى، بل انضمت للغرب كمحرك ومشكل للتاريخ. والعبارة الثانية؛ أن الغرب يستخدم المؤسسات الدولية والقوة العسكرية والموارد الاقتصادية لإدارة العالم بطرق تبقى على الهيمنة الغربية وتحمى المصالح الغربية، وتروج للقيم السياسية والاقتصادية الغربية"...ويقول محبوبانى أن "هذه التوليفة وصفة لكارثة".

إن تكمين تحديات احتفاظ الغرب بهيمنته عالميا، فى نظر هذا الاتجاه، فى عدم إدراك الغرب للمتغيرات من حوله، وعدم إدراك تغير الأوزان النسبية لوحدات هذا العالم عقب انتهاء

(١) كيشورى محبوبانى، أخطار التفسخ، (فى)، الغرب وبقية العالم بين صدام الحضارات وحوارها، مرجع سابق، ص ٥٦.

الحرب الباردة. الأمر الذى يصوغه البعض^(١) على النحو التالى "إن مبادئ الرؤية الغربية؛ الليبرالية، والديمقراطية وحقوق الإنسان، وإطار الدولة القومية، هى مبادئ عالمية ولكن يجب أن يكون تطبيق هذه المبادئ من خلال مؤسسات تستقى من الثقافات والبيئات المحلية. أما ما يفعله الغرب من محاولات فرض مؤسساته ونموذجه للتنمى لتحقيق التحديث والتنمية على سائر دول العالم الثالث فيجب أن يخضع للمراجعة، لا سيما وأن هذا النموذج الغربى لا تزال العديد من نتائجه ومشكلاته محل اختلاف". ومرة أخرى برغم اعتراف هذا الاتجاه بما تواجهه الحضارة الغربية من إمكانية التدهور النسبى لهيمنتها على العالم، إلا أن هذه الإمكانية من صنع الغرب نفسه، ويمكنه تخطيها بتغيير سياساته قبل الدول غير الغربية تماشياً مع المتغيرات العالمية.

ثانياً: فى الوقت الذى تحدث فيه أدبيات هذا الاتجاه عن الغرب ككيان، فإنها - وحين يرد ذكر ما غير الغرب - لم تستخدم لفظ "الحضارة" للتعبير عن الكيانات غير الغربية. إذ شاع استخدام مفهوم الدولة القومية. وبالذات دول العالم الثالث فى تمييز لها عن الدول الغربية، وباعتبارها - فى رد فعلها قبل سياسات الغرب نحوها - مصدراً من مصادر تحديات هيمنة الغرب. إن الكتابات هنا قد اهتمت بانتقاد محاولات الغرب الدؤوبة لإحكام نظام مؤسسى لا يتوافق والإرث التاريخى والثقافى لمجتمعات العالم الثالث لخلق صور مزيفة لأشباه مجتمعات غربية، ويضرب البعض^(٢) المثال على ذلك "بربط المنح والمساعدات الغربية لدول العالم الثالث بتحقيق الديمقراطية أولاً وقبل تحقيق التنمية الاقتصادية، فى حين أنه لتحقيق نظام ديمقراطى لابد من خلق طبقة وسطى ذات مصلحة فى إقرار الاستقرار المجتمعى لنظام يتحقق لها فيه الرخاء. فكيف تتحقق الديمقراطية فى مجتمعات فى أننى درجات التنمية الاقتصادية ومقسمة اجتماعياً عبر خطوط عديدة؛ عرقية، ودينية، وإثنية وغيرها؟".

ثالثاً: أن نوع التحديات التى تفرضها الدول غير الغربية أمام استمرار هيمنة الغرب، وفى نظر هذا الاتجاه، مستقاة من وقائع ومشاهدات الواقع الذى تحياه هذه الدول، وبالتحديد دول العالم الثالث، من ناحية، ومن ناحية أخرى من عدم مساعدة الغرب لهذه الدول لتخطى هذا الواقع. فمن ناحية "يفرض اقتراب العالم من بعضه وتضاؤل المسافات بين وحداته أن لا يصح أن ينادى الغرب بنفسه عن مشكلات العالم الثالث، فمشكلات العالم الثالث وازدياد

(1) Graham Fuller, Op.Cit, p: 147.

(2) Kishore Mahbubani, "The West and The Rest", The National Interest, 1992, p: 8.

الفجوة بينه وبين العالم الغربى ستطول هذا الغرب وتؤثر فيه من خلال عوامل الهجرة والاقتصاد الدولى^(١).

وهكذا فإن هذا الاتجاه الذى جعل من الغرب وحدة، مؤسسة على أساس من الاشتراك فى مكانة اقتصادية ومجتمعية متميزة، الفاعل الوحيد الحقيقى فى عالم لا توجد فيه وحدات أخرى سوى المشاركة فى صفات الفقر والزيادة السكانية والتخلف السياسى، وحين أصبحت هذه الوحدات محركا للتاريخ لاموضوعا له فقد صارت تعترض على أسلوب الغرب فى التعامل معها، متمنية عليه ألا ينأى بنفسه عن مشكلاتها، وألا يربط معوناته ومساعداته لها بشروط تطبيق نماذجه للتنمية الاقتصادية والسياسية. بعبارة أخرى، فإن هذا الاتجاه ينظر للغرب ومكانته وعلاقته بالكيانات الأخرى من خلال نظرة للواقع الاقتصادى والسياسى منبئة الصلة عن الامتدادات الثقافية والحضارية. "فهذه الشعوب فى رفضها للسياسات الغربية، يقوم قاداتها باستدعاء الإطار الثقافى والتاريخى لتعبئة شعوب دول العالم الثالث لدعمهم فى هذا الرفض والانتقاد الذى مكنتهم منه المتغيرات العالمية"^(٢).

رابعا: تأتى النظرة لعالم المسلمين من قبل هذا الاتجاه فى سياق النقاط السابقة؛ فبينما تولى هذه الدراسات مثلا من مكانة بعض الدول الأخرى مثل دول جنوب شرق آسيا، فإن السبب فى ذلك يتوافق مع رؤيتها المعبرة عن الأوزان النسبية لوحدات العالم (الدولة القومية أساسا) تبعا لمدى تحقيقها من نماذج تنموية ناجحة. أما فكرة تمايز المسلمين مثلا فى أمة أو فى حضارة واحدة -مقارنة بغيرهم- فهي غير مقبولة ولا تجد لها أساسا واقعيا لدى أنصار هذا الاتجاه. وتلخص إحدى الدراسات - التى اهتمت برصد نماذج من الرؤى الغربية لحالة الإسلام والمسلمين فى العالم المعاصر^(٣) - رأى هذا الاتجاه فى أن "الإسلام لا يمثل جنسية أممية عابرة للحدود، كما أن الاختلافات القائمة بين جماعات ودول المسلمين، إن صح أن هناك دولا إسلامية أصلا، أقوى من الرابطة التى يمكن أن توفرها العقيدة الدينية والانتماء إلى دين واحد. ويرفض أنصار هذا الاتجاه الاعتراف بفكرة وجود إسلام لازمنى، أو إسلام عابر

(١) كيشورى محبوبانى، "أخطار التفسخ"، مرجع سابق، ص ٥٨.

(2) Graham Fuller, Op.Cit, p: 152.

(٣) شريف عبد الرحمن، نماذج من الرؤى الغربية لحالة الإسلام والمسلمين فى العالم المعاصر،

أمتى فى العالم - حولية قضايا العالم الإسلامى (مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة،

١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م) ص ١١٣.

للأحقاب وممتد عبر التاريخ، فالإسلام الذى أنشأ جماعة متميزة ذات صفات حضارية وعقدية خاصة فى مرحلة معينة من التاريخ قد تخطته الأحداث، وتجاوزته الصراعات التى نشبت بين المسلمين أنفسهم". وتحيل الدراسة المذكورة إلى بعض كتابات أنصار هذا الاتجاه لمزيد من التفصيل لهذه الرؤية، فتحيل إلى Leon Hadar تأكيد على عدم تجانس المكون الإسلامى، "فالمسلمون فضلا عن انقسامهم فيما بينهم بفعل عوامل العرق والقومية والمذهب، فإنهم ينتشرون على امتداد رقعة جغرافية واسعة غير متجانسة وغير مترابطة فى معظم الأحيان. كما أن الإسلام لا يشكل أيديولوجية متماسكة، وإنما هو أشبه بمظلة تضم تحتها العديد من الأيديولوجيا السياسية غير المترابطة"^(١). كما يؤكد Hader أن الصحوة الإسلامية، التى أوجت للكثيرين بإمكانية قيام تجمع إسلامى موحد، مردها إلى الظروف المضطربة التى ترتبت على استيراد الحداثة من الغرب وليس إلى عودة التقاف المسلمين حول دينهم من جديد. فالغالبية العظمى من المسلمين لانت بالمساجد تمزدا على الأوضاع الاقتصادية المتردية التى شهدتها بلادهم فيما ظلوا فيما بينهم منقسمين فكريا ولا يجمعهم هدف واحد"^(٢). كما تحيل الدراسة أيضا إلى George Joffe قوله "إن ما يريده البعض عن احتمال قيام تحالف سياسى بين بعض الأنظمة الإسلامية هو أمر يفتقر إلى الإمكانية الواقعية، فالمسلمون يتبادلون الاتصال والتنسيق ولكنهم يفتفرون إلى المشروع الواحد الذى يجعلهم فى النهاية يمثلون خطرا" ويستطرد مؤكدا "إن الإسلام لا يمكنه أن يشكل خطرا أو تهديدا للغرب، فهو مشئت للغاية، ومتعدد الأجنحة، ومتعدد الأهداف، ومشغول بقضاياها الداخلية الخاصة والتى تجعله فى معظم الأحيان فى موقع الدفاع وليس فى موقع الهجوم. فالتوتر الداخلى فى عالم المسلمين يفوت عليهم أى فرصة لمجابهة الغرب، كما أنه يجعلنا فى حل من شغل أنفسنا بقضية الصراع المزعوم بين الحضارات"^(٣). نفس الموقف الراض للخطر الإسلامى من منطلق الاستخفاف عبر عنه Fred Halliday فى دراسة خصصها لمناقشة أطروحة التهديد الإسلامى^(٤)، والتى يفند فيها مقولة الخطر الإسلامى على اعتبار أنها صورة مضللة "فليس ثمة نزاع بين ما يسميه العالم العلمانى

(١) المرجع السابق، ص ١١٧.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٧.

(٣) المرجع السابق، ص ١١٨.

(٤) حول قراءة مفصلة لكتاب هاليداي وغيره من نماذج للرؤى الغربية الراهنة حول التهديد الإسلامى انظر د. نادية مصطفى، "التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامى - دراسات التحديات التى تواجه الأمة

الإسلامية فى القرن المقبل، مرجع سابق، ١١٥-١٦٣.

بعد المسيحية في أوربا الغرب وبين عالم الشعوب الإسلامية في الجنوب والجنوب الشرقي محوره الدين. ولكن محور النزاع هو المصالح السياسية، وهو جداول الأعمال التي يحميها الترويج لخرافات الخطر الإسلامي ومن ثم يستخدمها كل من يريد البقاء في السلطة أو الوصول إليها سواء في الغرب أو في الدول الإسلامية ذاتها^(١).

وباختصار؛ وكما تخلص إلى ذلك الدراسات في هذا الشأن، تتبنى آراء هذا الاتجاه، في قدر كبير منها، على اعتبارات السياسة الواقعية والمؤشرات العملية لقياس القوة، فوفقا لهم فإن مجموع قوى العالم الإسلامي تقل كثيرا عن الغرب، وهذا على افتراض أن هذه الدول قد شكلت تحالفا للعمل الموحد فيما بينها، وهو الافتراض الذي يقترب من الاستحالة وفقا للعديد من المراقبين، فالدول الإسلامية قد التزمت في مجموعها بمصالحها القومية الخاصة، وفي أحيان كثيرة حارب بعضها بعضا^(٢). ومن ثم يسقط هذا الاتجاه تأثير العامل الثقافي أو الحضاري المشترك كأساس يبنى عليه تضامن إسلامي من ناحية، أو أساس يبنى عليه صراع حضاري مع الغرب محوره أو محركه الدين أو الثقافة.

الاتجاه الثالث

والاتجاه الثالث هو أكثر الاتجاهات تشاؤما بشأن مستقبل الغرب، وأكثر هذه الاتجاهات تعويلا على تأثير البعد الثقافي. فهذا الاتجاه يتبنى نظرة مختلفة للأسس التي تتبنى عليها الحضارة، وهي نظرة تعلق من الأبعاد الثقافية الحضارية مقارنة بالأبعاد المادية سواء فيما يتصل بوزن الغرب أو وزن عالم المسلمين. إن هذا الاتجاه يدحض مقولات المرادفة بين التحديث والتغريب؛ ويميز بين الاعتقاد في المعرفة العلمية وفي منجزات العلم والثورات التقنية والمعلوماتية واستخدامها وبين اعتناق قيم ومعتقدات المجتمعات صاحبة هذه الإنجازات. ويستشهدون على ذلك بقول إرنست جلنر "أن الاعتقاد في المعرفة العلمية، وفي ضرورة المنهج العلمي لا يمس شيئا من القيم الثقافية. فالمعرفة بشأن التركيب الكيميائي لمعطا ما أو لقوانين حركة الكواكب لاتخبر الإنسان كيف يحيا حياته ولا كيف ينشئ أبنائه، ولا كيف يعبد ربه"^(٣).

(١) المرجع السابق، ص ١٣٦.

(٢) شريف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ١١٨.

(3) David R. Gress, Op.Cit, p: 7.

إن مكانة الغرب عالميا، تبعا لأنصار هذا الاتجاه، مقاسة بمدى تأثير الحضارة الغربية قيميا وثقافيا على العالم، وأن الاحتفاظ بالمكانة المهيمنة لهذا الغرب رهين قدرته على خلق طبقات من الحضارة الغربية. وهو الأمر الذي يواجه مشكلة سببها الأساسى الإدراك الغربى الخاطئ لمعنى التغريب، والمعبر عنه فى قول أحد أنصار هذا الاتجاه "إن ما يستشهد به أنصار نموذج العولمة من انتشار مظاهر التحديث والتنمية الاقتصادية وما يعتبرونه دليلا على تحول المجتمعات غير الغربية إلى تبنى نمط الحياة الغربية، ومن ثم تسيطر العالم بهذا الشكل هى فترة مؤقتة، ويتلوها مرحلة أخيرة من اللاتغريب ومن إرساء قواعد الخصوصية الحضارية والثقافية. ويعبر عن هذا رأى Ronald Dore حين يطلق على هذه الظاهرة (second-generation indigenization)، ويعبر فيها عن نفس رأى هنتجتون الذى ذكره فى مقالته -السابق تحليل مضمونها- الغرب فريد وليس عالمى بأن النخب فى المجتمعات غير الغربية، فى سبيلهم لبدء تحديث هذه المجتمعات، قاموا بطبع الثقافة الغربية من خلال تعلمهم فى المدارس الغربية، وارتداء الزي الغربى، والالتحاق بالجامعات الغربية، ونقلوا ما تلقوه من معارف ومن أنماط حياتية لمجتمعاتهم، ومن ثم كان انتشار العلم والتكنولوجيا والاتصالات والأفكار الغربية فى حياة هذا الجيل الأول مظهرا لتفوق وبروز القوة الغربية. ثم تبع ذلك عملية لاتغريب تبنتها الأجيال التالية من نخب هذه المجتمعات ذات التعليم والنشأة المحلية. وعملية نزع الطابع الغربى عن سائر مجتمعات قد لا تبدو عملية سريعة ولكنها مستمرة وتشهد تزايدا فى تضالول المكانة النسبية للغرب"⁽¹⁾.

وإذا كان هذا الموقف قد فعل من دور المجتمعات غير الغربية - من حيث قدرتها على التحول من مرحلة التغريب لتصبح مناحى حياتها المختلفة بصبغة ثقافية وحضارية ذاتية - فإن ثمة آراء داخل هذا الاتجاه وصلت إلى أبعد من ذلك فى توصيف المكانة النسبية للغرب، فالبعض يرى أن ثمة بذور للانهيال الذاتى حملته الحضارة الغربية لفترات طويلة وبدأ فى التلاقى الآن مع المتغيرات الخارجية ليحقق الانهيال التبريجى للحضارة الغربية. فمن خلال بناء نظرى منطقى جاء تصور⁽²⁾ James Kurth لسبب الاختلاف ما بين الغرب كحضارة وبين سائر الحضارات، كما حددها هنتجتون فى كتاباته، إذ يرى Kurth أن الاختلاف

(1) *Ibid*, pp: 7-8.

(2) James Kurth, "The Clash In Western Society: Toward A New World Order", *Current*, Jan 95, Issue 369, p: 19.
[http:// 1w6fd.1aw6.hotmail.msn.com/](http://1w6fd.1aw6.hotmail.msn.com/)

الرئيسى بين الفئتين (الغرب فى مواجهة الباقي)، هو أن الحضارة الغربية هى الحضارة الوحيدة غير الدينية أو ما بعد الدينية كما يسميها. وأن هذه السمة ذاتها هى التى يراها محورا لمزيد من النزاعات القادمة بين الغرب وبين الباقي. وفى استعراض تاريخى يرى أنه منذ ثلاثمائة عام لم يكن أحد يعرف ما هى الحضارة الغربية، ولا حتى القاطنين بها، فقد كانت تعرف، وبالتوازي مع ما عرف به هنتجتون سائر الحضارات الأخرى، المسيحية Christendom . وأن الطريق ما بين تحول المسيحية إلى الحضارة الغربية، فى نفس الوقت الذى احتفظت فيه سائر الحضارات الأخرى بهوياتها الدينية هو عامل حاسم فى فهم صراع الحضارات مستقبلياً. هذا الطريق الذى بدأ مع عصر التنوير الذى جلب العلمانية لمعظم الطبقات المثقفة؛ وأسس لفكرة تقسيم الطبقات بناء على أسس فكرية idea-bearing class . هذه المبادئ التى نشرتها الثورتين الفرنسية والصناعية إلى سائر أجزاء هذه الحضارة. ومنذ نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر أصبح مسمى "أوربا" هو المفهوم المعبر عن هذه الحضارة، والذي تحول إلى مسمى "الحضارة" فقط، حيث كانت هى الكيان الوحيد الذى يمكن أن يطلق عليه هذا الاسم. ومع بداية القرن العشرين ظهر اسم "الحضارة الغربية" ليسجل أمرين: أولاً: الوعي بأن هذه الحضارة، وبخلاف غيرها، لم تضع الدين فى قلبها. ثانياً؛ الوعي بأنها حضارة واحدة بين حضارات عدة⁽¹⁾. ويقول Kurth بأن صك اسم "الحضارة الغربية" كان علامة البدء على الانهيار، وأنه لم تكن مصادفة أن يبدأ استخدام هذا المفهوم على نحو تشاؤمي كما هو الحال مثلاً فى كتاب Oswald spengler "انهيار الغرب" (the decline of the west).

وهكذا فقد جعل Kurth من نزع الدين من مسمى ومن قلب الحضارة الغربية وكأساس لهذه الحضارة علامة البدء على انهيارها، هذا الانهيار الذى مر بمرحلة توقف بانضمام الأمريكيين لهذه الحضارة لتتخذ منذ ذلك الحين أساساً مختلفاً شيدت عليه إدراكها لأساس وحدة الحضارة الغربية، وهو ما يعبر عنه Kurth فى العبارة التالية "وعاد الأمريكيون فنفضوا الروح من جديد فى هذه الحضارة. لتصبح الحضارة الغربية تعبيراً عن العقيدة الأمريكية المتمثلة فى أفكار الفردية، والليبرالية، والمؤسسية، وحقوق الإنسان والديمقراطية، وحكم القانون، والسوق الحر، وفصل الدولة عن الكنيسة. هذه العقيدة مثلت طاقة وعقل الحضارة الغربية، فى حين مثلت أوربا جسد هذه الحضارة. وقد مثل هذا الامتزاج قوة وشرعية

(1) *Ibid*, pp: 7-8.

الحضارة الغربية؛ القوة التي مكنت للولايات المتحدة من الانتصار في الحرب العالمية الثانية قبالة ألمانيا النازية، وقبالة الاتحاد السوفيتي في الحرب الباردة. والشرعية التي سببتها قدرة الولايات المتحدة على إقرار السلام لفترة طويلة داخل أوروبا الغربية والذي تضاعف كثيرا أثناء الحرب الباردة. ومن هنا بدأ اجتياز مفهوم الحضارة الغربية لعصره الأسطوري. هذا العصر الذي وضع أوزاره أخيرا. لأن هذا المفهوم لم يعد يمنح الولايات المتحدة شرعية بين الأوروبيين، فلم يعد ثمة قوة عظمى مهددة لأوروبا وأصبح الأوروبيون غالبا راغبين في الاختلاف مع الولايات المتحدة^(١). وكما توضح العبارة إن Kurth يشير إلى الفرق بين أن يكون الدين هو أساس الحضارة مما يمنحها الاستمرارية بغض النظر عن المتغيرات، وبين أن تؤسس الهوية الحضارية على أمور متغيرة كالاشتراك في تحالف ضد عدو أو لتحقيق أي مصلحة أيا كان نوعها، مما يخضع هذه الهوية للتساؤل عقب انقضاء هذه المصلحة. ولهذا فإن هذه الرؤية تكملها أخرى^(٢) تحذر من مصادر التهديد الثقافية الذاتية من داخل الحضارة الغربية ذاتها، ألا وهو الفراغ القيمي والانحدار الأخلاقي نظرا لعلو الأبعاد المادية على ما عداها. وتحذر هذه الرؤية من عواقب ضعف وتدهور الثقافة الغربية على السياسات الداخلية والخارجية لدول هذه الحضارة، ومن ثم تدعو هذه الرؤية إلى إحياء الثقافة الغربية التقليدية والقيم والفضائل التي كانت أساسية في النجاح التاريخي للحضارة الغربية.

ثانيا: الرؤية للآخر كمصدر للتهديد مقارنة بمصادر التهديد الذاتية - وخاصة الثقافية - أتت أيضا مختلفة عن رؤية الاتجاهين الأول والثاني؛ فمن ناحية تعاني الحضارة الغربية من مشكلات لا تهدد فقط استمرار هيمنتها وإنما تهدد بقائها ككيان حضاري موحد، في نفس الوقت الذي احتفظت فيه الحضارات الأخرى بهوياتها الثقافية والتي يقع الدين في قلبها. ويعزز من هذه المشكلات المحيطة بالغرب بعض التحولات التي أتمت نضجها في فترة التسعينيات من القرن العشرين، والتي يحددها Kurth في تحول الدول الغربية من المرحلة الصناعية إلى ما بعد الصناعية ومن ثم الانتقال من مرحلة الحداثة إلى ما بعد الحداثة، والتحول من الاقتصاد الدولي إلى الاقتصاد الكوني، وهما العمليتان اللتان تؤديان إلى أن تنتقل دول الحضارة الغربية

(1) *Ibid*, pp: 8-9.

(2) Wiliam S. Lind, "Defending Western Culture", *Foreign Policy*, No. 84, 1991. pp: 40-50

نقلا عن: - د. نادية مصطفى، "النظام الدولي الجديد والمنطقة العربية"، تقرير الأمة في عام، (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، ١٤١٢هـ/١٩٩١-١٩٩٢م) ص ص ٥٦-٥٧.

من الاتسام بالصفات التي جعلتها حضارة غربية كما حددتها لنفسها، في حين أضحت تتسم بهذه السمات الآن دول غير غربية، فيصبح الغرب أقل حداثة من غير الغرب^(١). من هنا يعلى هذا الاتجاه من مكانة الآخر وتصبح علاقته، بلا شك، صراعية. لأنه في نظر هذا الغرب العلاقة مع الباقي مثل المباراة الصفرية، فما يفقده الغرب من مكانة تؤول إلى غيره. وقد أسس هذا الاتجاه نظريته إلى المكانة النسبية للغرب، وكما سبقت الإشارة، مقاسة بمدى هيمنته الحضارية على الحضارات الأخرى للعالم. ومن هذا المنطلق كان اهتمام هذا الاتجاه بإمكانات الحضارات الأخرى. ومن هنا أيضا كان الاهتمام بعالم المسلمين خاصة بعد المكانة التي أولاهها هنتجتون لهذا العالم؛ والواقع أنه كثيرا ما اهتمت هذه الكتابات أيضا بالحضارة الكونفشيوسية، وقارنت بينها وبين عالم المسلمين من ناحية مقدار ما يمكن أن تشكله كل منهما من خطر على هيمنة الحضارة الغربية.

ثالثا: وبالتوقف أمام إحدى رؤى هذا الاتجاه عن عالم المسلمين (مع الاعتراف بوجود المقومات الثقافية لوجود حضارة إسلامية والتعويل على الحضارة كوحدة أساسية للتحليل في عالم مستقبل السياسات الدولية) نجدها تنفي صحة نظرية التهديد الإسلامي للغرب التي أيدها هنتجتون وآخرون، ويستند هذا النفي على غياب الدولة القائد التي يمكنها قيادة هذه الحضارة ورسم وصياغة سياسة خارجية حضارية ضد الغرب أوضد غيره. ففي هذا الشأن يقول Simon Murden "إن الحقيقة التي لا مفر منها بالنسبة للإسلام كقوة حضارية؛ أنه لا يمكن أن يتم إلا من خلال دولة. ولا تبدو دولة إسلامية قادرة على أن تكون هذه القيادة للمجتمع الإسلامي"^(٢). إذن المشكلة هنا في المسلمين أنفسهم؛ في خلافاتهم الداخلية وفي إدراكهم لمغنى الوحدة الحضارية لهم والتي يعول عليها الغير كثيرا. وفي هذا الشأن أيضا يقول Murden "إن الإسلام قد يكون فكرة عالمية تتعدى حدود الدولة، ولكن دائما ما حد المسلمون أنفسهم مع حدود دولهم القومية أكثر من غيرها"^(٣). وبنفس العبارات تقريبا يعبر James Kurth عن نفس الأفكار إذ يقول "لقد انتشر الإسلام بفعل عامل القوة العسكرية مع القيادة (القوة) السياسية، وأنه منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية والتي كانت بحق دولة حاملة للحضارة civilizational-bearing state تفتت الحضارة الإسلامية لثرتها مجموعة دول متصارعة فيما

(1) Ibid, pp: 9-10.

(2) Simon Murden, "Cultural Conflict in International Relations: The West and Islam", Op.Cit, p: 387.

(3) Ibid, p: 386.

بينها وفي داخل كل منها"، كما يردف "إن الإسلام سيظل حضارة بلا إمبراطورية أو دولة قائد يمكنها رسم سياسة خارجية حضارية مما يعنى أن الإسلام والغرب لن يتصارعا من خلال لا السلاح التقليدي ولا النووى وإنما من خلال تصارع الأنماط الحياتية لكل منهما"^(١). كما أن كل من المؤلفين يستعرض مواقف بعض الدول التي يعتقد في إمكانية قيامها بدور القائد للحضارة الإسلامية مثل السعودية وإيران ويوضح كيف أنه لكل منهما مشاكله الداخلية حول الإسلام وتفسيره. فضلا عن مشكلات كل منهما مع دول إسلامية أخرى حول العديد من القضايا السياسية والإسلامية.

ولست هناك حاجة لتوضيح أن ثمة نغمة صراعية واضحة تصبغ الرؤى التي تم عرضها حتى الآن حول العلاقة بين الإسلام والغرب، بل إنه ليس من قبيل المبالغة القول بأنها بديل وحيد لشكل هذه العلاقة وفقا لهذه الرؤى. فحتى من أنكر حدوث الصراع الحضارى الغربى الإسلامى كان ذلك بسبب عدم توحيد جهود المسلمين معا وعدم إدراكهم لضرورة الوحدة فيما بينهم ولاستغراقهم في مشكلاتهم الداخلية وليس بسبب وجود بدائل غير صراعية. وقد يكون إحدى تفسيرات هذه الرؤى هو أنها جاءت في معرض ردود الفعل على كتابات هنتجتون الذى حدد العلاقة بين الإسلام والغرب على هذا النحو وبالتالي وجه كتابات ردود الفعل نفس الوجهة.

إلا أنه من ناحية أخرى هناك الخوف من تجدد صورة تاريخية لحضارة إسلامية قوية مثل تلك التى دأبت على الوقوف أمام المظامع الاستعمارية الغربية. إن Jeff Haynes يعبر عن هذا الرأى بشكل ما، فيقول "إن توهم ظهور الإسلام كأكبر خطر يحدق بالغرب عقب نهاية الحرب الباردة كان بسبب نزوع الغرب إلى محاولة بناء نظام للإبقاء على الاستقرار الكونى أكثر منه للنضال من أجل تحقيق نظام عالمى أفضل"^(٢). إذن الإشارة هنا إلى أنه بانتهاء الغرب من خطر الشيوعية تزايدت المظامع فى الإبقاء على النظام الدولى الذى يدين بالولاء لجهة واحدة لا تواجه مخاطر أو تحديات، فى حين أن ظهور الأصوليات الدينية - والتي يعرض لها Haynes فى العديد من دول العالم المسيحية والبوذية واليهودية وغيرها، ويضع الإسلام فى نفس الإطار - مثل تهديدا لهذا الحلم.

(1) James Kurth, Op.Cit, p: 4.

(2) Jeff Haynes, , " Religion", (in) Brian White and Michael Smith (eds, .), Issues in World Politics, (Palgrave, 2001) p: 158.

واستكمالا للصورة الصراعية عن العلاقة بين الحضارتين محل الدراسة، أبقى البعض من أنصار هذا الاتجاه بعد نفي إمكانية المواجهة المباشرة للراهنه بين الحضارتين - إلا أن يشير إلى مجال آخر للصراع، وهو الصراع بين المجتمعات الغربية وبعض الجماعات الإسلامية بهذه المجتمعات تارة من خلال العنف من خلال سلسلة طويلة من السلوكيات الإرهابية والحروب الإثنية^(١)، وتارة من خلال الخطر الديمجرافى الذى يمثلته التواجد الإسلامى فى الغرب^(٢).

رابعاً: وفى المقابل فهناك رؤية أخرى لا تنفى أن يمثل عالم المسلمين مصدراً للتهديد انطلاقاً من إمكانية تحقق الوحدة الإسلامية وخطورتها على القيم والمصالح الغربية، وهذا الاتجاه يُقر بوجود أمة متميزة يمثلها المسلمون، ولكنه يشفع ذلك بالتأكيد على أنها أمة خطرة، متى توافرت لها أسباب الاتبعات أثرت بالسلب على موازين القوى السائدة ... فتبلور الإسلام على شكل أمة لن يتم إلا على حساب استقرار النظام الدولى وتحوله بشكل كامل عما هو عليه منذ نهاية الحرب الباردة^(٣). ومن نماذج هذا الاتجاه Judith Miller، والتي عولت فى توحيد الأمة الإسلامية على تنامى قوة الإسلام الراديكالى، وجعلته عابراً للحدود القومية بين الدول الإسلامية ليس فقط من خلال محاولات وصوله للسلطة ولكن الأهم من ذلك من محاولات الناجحة للتجنز بين جماهير هذه الدول، وترصد Miller نماذج عدة على تنامى قوة الإسلام المسلح؛ مثل نجاح الثورة الإسلامية فى إيران فى الإطاحة بالشاة عام ١٩٧٩، وتحول السودان إلى تطبيق الشريعة وتشكيل نظام إسلامى، كفاح معظم الأنظمة العربية لاحتواء تهديدات الجماعات الإسلامية، وإيجاد متنفس للمطالب الجماهيرية بالمزيد من أسلمة الحكومة، وترى ميلر أنه لايشترط لى نقيم تنامى قوة التيار الإسلامى أن نقف على مدى إمكانية الوصول للسلطة، فثمة مظهر آخر لا يقل أهمية، وهو تحول الإسلام لى يصير بمثابة معجم لحياة الأفراد، بحيث تمتد مفرداته لتغير من الخطاب السياسى، ولتحل محل مكونات أساسية فى الثقافة القومية، ولتأخذ مكانة التقاليد العرقية والعصبية الراسخة.

ومن ناحية أخرى، ترجع هذه الرؤية الصراع بين الغرب والإسلام إلى تضاد الإسلام مع قيم الديمقراطية، والليبرالية، وحقوق الإنسان ... وغيرها من القيم التى احتكر الغرب لنفسه ملكيتها وتفسير أساس وجودها، ونمط تطبيقها، وحق المحاسبة لمن يخالفها. فتقول Miller

(1) James Kurth, Op.Cit, p: 4.

(٢) شريف عبد الحمن، مرجع سابق، ص ١١٦.

(٣) المرجع السابق، ص ص ١١٣-١١٤.

بصد هذا التضاد القيمي بين الحضارتين "إن الإسلام بوصفه متضادا مع قيم من قبيل حقوق الإنسان وحقوق المرأة تحديدًا، ومع الحكومات الديمقراطية، ومع التسامح السياسي، فإنه يجب على المؤمنين بهذه القيم التصدي له. وعلى الحكومات الغربية أن تولي عناية لهذا الخطر، والأهم أن تنهض بمقاومته"^(١). وعلى نفس الوتيرة تأتي مشاركة برنارد لويس الذي يرى أن طبيعة الإسلام وتاريخه والعلاقة بينه وبين السلطة الزمنية لا تجعل منه متوافقا بأي درجة مع الديمقراطية الليبرالية. فالإسلام وفقا له لم يعترف طوال تاريخه بالوضع القانوني للأفراد، وهي المسألة التي شكلت قلب ولب القانون الروماني وما انبثق عنه من مؤسسات تمثيلية. ويرى أن الدولة الإسلامية كانت بالأساس دولة ثيوقراطية، الأمر الذي جعل من حكم الفرد المطلق هو الوضع الطبيعي في الدولة الإسلامية، ونأى بقيم مثل التعددية، والنقد الذاتي،...- وهي بمثابة ملامح أساسية في الليبراليات الديمقراطية- من أن تحتل مكانة معتبرة في الثقافة السياسية للشعوب الإسلامية^(٢).

الاتجاه الرابع

وهو اتجاه جعل مناط اهتمامه عالم المسلمين وما يواجهه من تحديات وإمكانيات في عالم السياسات الدولية. ويعول هذا الاتجاه كثيرا على أهمية الأبعاد الثقافية والحضارية في تكاملها مع سائر أبعاد الظاهرة الدولية.

وإذا كان التصنيف السابق إلى ثلاث اتجاهات لم يميز بين اتجاهات غربية وأخرى عربية إلا أن هذا الاتجاه الرابع تمثله الأدبيات العربية والإسلامية التي اهتمت بوضع عالم المسلمين في ظل النظام الدولي القائم، وتعرضت للعلاقة بين الغرب والمسلمين من هذا المنطلق. وقد تعاملت هذه الأدبيات مع العالم الإسلامي، منهاجيا، ككيان متميز، والتعامل معه ليس باعتباره منطقة جغرافية، وإنما على نحو تتداخل فيه وحدات التحليل ومستويات التحليل، الأمر الذي يسوغ التعامل على عدة مستويات وصولا إلى مستوى الأمة^(٣):

(١) للمزيد من التفاصيل حول دراسة ميلر. انظر، د. نادية مصطفى، التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي، مرجع سابق، ص ص ١٢١-١٢٦.

(٢) المرجع السابق، ص ص ١٢٦-١٢٧.

(٣) د. سيف الدين عبد الفتاح، "التحديات السياسية الحضارية في العالم الإسلامي مع إشارة للتحديات السياسية الداخلية، الأمة في قرن -الكتاب السادس- عدد خاص من أمتى في العالم، حولية قضايا العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص ٤٤.

• مستوى الدولة القومية، وباعتبار الذي يدرس هذه الدول كوحدة تحليل، وهى صالحة للتعامل مع واقع المسلمين.

• مستوى التكوينات الفرعية التى تشكل خريطة التعدد داخل تلك التكوينات وما يطورها كوحدة تحليل.

• مستوى الكيان الحضارى الذى يستوعب وحدات التحليل الأخرى، ويشير إلى روابط وعلاقات (سلبية وإيجابية) بين هذا الكيان، تاريخيا، وإطار الذاكرة الحضارية فضلا عن تأثير ذلك فى فهم واقع التجزئة والسمات الأخرى التى ولدها ذلك الواقع.

• مستوى المنظور الحضارى الذى يتمثل فى الأمة كوحدة تحليل فكرية، هى فى هذا المقام تشكل وحدة تحليل تقويمية للسياسات والتوجهات فى هذا المقام.

وتؤكد الدراسات فى هذا الاتجاه على أن التفاعل بين مستويات ووحدات التحليل هنا يحرك معانى التواصل والاتصال فيما بينها أكثر مما يتحرك صوب التجزئة والانفصال. كما تؤكد على أن صعوبات التعامل المنهجى مع الأمة كوحدة تحليل والمتمثلة فى اختفاء قاعدة المعلومات التى تتواءم وتتناسب مع وحدة التحليل تلك، يفرض ضرورة حل تلك الإشكالية من غير التلحى عن استخدام "الأمة" كوحدة تحليل أساسية فى التعامل مع واقع المسلمين، وصفا ونقدا وتقويما.

ويمكن تقديم إسهام هذا الاتجاه عبر عدة مناحى كما يلى:

أولا: قياس وضع العالم الإسلامى للراهن بأبعاده الحركية للتطور فى إطار "الإمكانية والمكانة". ثانيا: اعتبار طبيعة النظام الدولى القائم، وما يمر به من مرحلة تحولية، ووضع العالم الإسلامى على صعيده يفرض تحديات أمام للعالم الإسلامى.

على أن يتم ذلك من خلال؛ اعتبار سياق تطور الحضارات (نشوء وتدهور) وفق ديناميات الحقبة المعاصرة.

وعند إجابة هذه الدراسات عن مجموعتي التساؤلات التى استند إليها التحليل السابق لاتجاهات العلاقة بين الغرب والإسلام فلقد كان لها توجه خاص. فمع انطلاقها من الاهتمام بالمكانة النسبية لعالم المسلمين فى الحقبة المعاصرة إلا أنها أكدت على عدة أمور:

١. الامتداد الزمنى فى تحديد هذه المكانة والذي يضرب بجذوره فى التاريخ باعتباره الذاكرة الحضارية للأمة الإسلامية، وينظر للمستقبل فى إطار رؤية دائرية تداولية، ومن ثم فإن ما يرصده من سلبيات للمرحلة الراهنة لا يراها حتمية أو أبدية.

٢. عدم إمكانية الفصل بين الداخلى والخارجى فيما يواجهه عالم المسلمين من تحديات (مع اعتبار الامتدادين الزمنيين فى الماضى والمستقبل)، بدون أن يعنى ذلك لا الانزلاق إلى دائرة نظرية المؤامرة على المسلمين، ولا أن واقع عالم المسلمين اليوم هو من صنع ظروف وتحديات داخلية فقط. وإنما الانتباه للعلاقة بين الداخلى والخارجى فى بلورة وضع المسلمين دوليا، وعن اتجاه هذه العلاقة وتغير هذا الاتجاه من مرحلة لأخرى. وما تشهده هذه العلاقة من غلبة الخارجى - فى الفترة المعاصرة - ونمط استجابة الداخلى.

٣. أن تشمل الإجابة فى تحديد هذه المكانة مستويي؛ الفكر والعمل.

هذه الأمور مثلت ضوابط الإجابة عن التساؤل حول وضع المسلمين فى عالم اليوم. وتتطلب دراسات هذا الاتجاه هنا من أن عالم المسلمين يواجه جملة من التحديات السياسية الحضارية الداخلية والخارجية^(١)، بكل ما يحمله كل من هذه الصفات؛ مثل إدراك التحدى كابتلاء، والتميز فى إطار التحديات ما بين الثابت والمتغير، والبحث فى العوامل الضالعة فى بناء هذه التحديات وتواتر أنماط التعامل معها دون الوقوف عند الأعراض، وما يتطلبه فهم التحديات من استشراف مستقبلى "قجهر للتحدى ليس فى التعرض للقضايا والإشكاليات بقدر ما يقع فى قدرة البشر على إدراكها، والتعرف على سنن للتعامل معها وآليات تعظيم الإيجابى فيها وصرف السلبيات إلى سبل إيجابية"^(٢).

ومثل إدراك وصف الحضارى والرؤية الإسلامية المتميزة له، وهو الوصف الذى يعنى أكثر من مستوى (كأهمية الأبعاد الثقافية والمعنوية والقيمية فى بحث التحديات، وأهمية شمول الرؤية، وأهمية دراسة طبيعة الأبعاد الحضارية: فى الذاكرة التاريخية، والنظرة الواقعية، والاستشراف المستقبلى، وإمكانات المقارنة بين الأنساق الحضارية المختلفة ...).

ومثل ما يعنيه وصف السياسى من شموله لكافة مناحى الحياة الحضارية.

(١) المرجع السابق، ص ص ٧-٢٢.

(٢) المرجع السابق، ص ١٦.

ومثل ما تعنيه العلاقة بين الداخلي والخارجي في تحديد أجندة التحديات وفي كيفية إدراكها. وهو الأمر الذي تهتم به دراسات هذا الاتجاه منتقدة إدراك المهتمين بتحديات العالم الإسلامي على تصور مؤسس على علاقات الخارج بالمنطقة من أجل إعفاء الذات (أو إعفاء العوامل الداخلية) من مسؤوليتها حول بعض التحديات.. ومؤكد على الطبيعة الكلية للتحديات؛ فالتقافى ليس بمعزل عن السياسى، والأخير يظل قاصرا لو اقتصر على ما هو سياسى بالمباشرة^(١).

وعبر القراءة في تحليل وربط هذه التحديات للداخلية وللخارجية مع ما قرنتها به هذه الدراسات من صفات على النحو المشار إليه يبدو أن التحدى الرئيسى هو إدراك الأمة الإسلامية لهذه التحديات بعيدا عن الإدراك الإنشائى وبعيدا عن الإدراك المحيل على الخارج، بعيدا عن إدراك أعراض التحديات دون أصولها، وبعيدا عن الإدراك التجزيئى - سواء للقطرى أو المجالى - دون الكلى، وأخيرا بعيدا عن الإدراك للفصل بين الداخلى وبين الخارجى من هذه التحديات. وبالرغم من تحديد الدراسات لمنطقتين شديتى الارتباط والتداخل تدور حولهما التحديات السياسية الداخلية لمواجهة لعالم المسلمين؛ وهما "التحديات السياسية للداخلية المتعلقة ببناء الأمة"، "التحديات السياسية الداخلية المتعلقة ببناء الدولة" وهما للمنطقتين اللتان تعلقتا بهما العديد من التحديات الفرعية^(٢)، إلا أن ذلك لم ينفصل أبدا عن الارتباط بالعنصر الخارجى لهذه التحديات كمنبع ومصدر مع التأكيد على ما وجده فى الداخل من مجال مثل الاستجابة للتحدى الخارجى، وعبر سلسلة من التحدى والاستجابة كان ما صنف باعتباره الوجه الداخلى للتحديات السياسية فى عالم المسلمين وكان كذلك الوجه الخارجى لهذه التحديات.

ولما كانت العلاقة مع الآخر الغربى تشهد الآن تزايدا فى الاهتمام سواء من الغرب أو من عالم المسلمين، فإن الدراسات فى هذا الاتجاه قد نظرت لهذه العلاقة فى إطار الأمور التى أكدت عليها مسبقا؛ فالمرحلة الراهنة من العلاقة مع الغرب ما هى إلا حلقة فى سلسلة من حلقات هذه العلاقة بدأ فيها طغيان الخارجى على الداخلى منذ بدأت ظاهرة الاستعمار الأوروبى الحديث فى القرنين (١٨، ١٩) لتأخذ ومنذ ذلك الحين نمط التحدى والاستجابة "وكانت الاستجابات فى كل الأحوال ومع تواترها تؤكد عيوبها فى الإدراك وصدعا فى الوعي، وتباطؤ فى عمليات السعى". وإن كانت العلاقة بين الطرفين تضرب بجذورها فى التاريخ إلى أبعد من ذلك، وفى كل مرحلة من مراحل التطور فى أرض الواقع كان يسايرها تطور آخر على

(١) المرجع السابق، ص ٤٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٤ - ٥٦.

صعيد الرؤى "رؤية كل طرف للآخر". بدءاً من رؤى الكراهية وعدم الاعتراف بالإسلام والعنف والتعصب ضده والتي كانت انعكاساً للحملات الصليبية، ومروراً بمرحلة الاستعمار التقليدى التى شهدت تمدد جذور الفكر عنى المركزية الأوربية من ناحية مع تبلور ملامح تفوق المنظومة الرأسمالية الغربية العلمانية من ناحية أخرى، والتي شهدت تبلور نظرية التفوق والهيمنة الغربية على الغير. ومن مرحلة الاستعمار التقليدى إلى تكريس علاقات التبعية والتجزئة وتبلور رؤى التحديث على النمط الغربى التى أدت لانفجار موجة من رد الفعل والاستجابة المضادة تمثلت فى حركات الإحياء أو الصحوة الإسلامية بروافدها المختلفة فى النصف الثانى من القرن العشرين^(١).

وتتخذ دراسات هذا الاتجاه من نمط هذه العلاقة بين الحضارتين ومن الارتباط على صعيدى الاحتكاك على أرض الواقع مع الرؤى التى يبلورها كل طرف عن الآخر امتداداً تاريخياً لهذه العلاقة يشكل الذاكرة الحضارية لدراسة العلاقة بين الحضارتين^(٢)، فى امتزاج مع الظروف الدولية المحيطة بهذه العلاقة منطلقاً للنظر إلى إمتداد هذه الأمور مجتمعة فى الفترة الراهنة من تاريخ العلاقة بين الغرب والمسلمين. فىكون حاصل هذه الأمور بلورة تركيز الغرب فى تعامله مع عالم المسلمين فى الفترة الراهنة (من واقع الاستقراء على صعيدى الفكر والسياسة) على البعد العقيدى والبعد الثقافى الحضارى. البعد الذى أكدت هذه الدراسات على أن دعمه وتجديده فكرياً وعملياً هو المدخل لتفعيل إمكانات عالم المسلمين فى مواجهة تحدياتهم الداخلية (القومية) والبيئية (فى الأمة) والخارجية (مع الآخر).

وإذا كانت الباحثة -رتبعا لتحديد موضوع الدراسة ومشكلتها البحثية ومن ثم منهجها-

(١) المرجع السابق، ص ٦٩. ٢- لمزيد من التفاصيل حول متابعة للتطور فى العلاقة بين الغرب والإسلام على صعيدى الفكر والحركة انظر د. نادية مصطفى، " التحديات السياسية الخارجية الحضارية للعالم الإسلامى: بروز الأبعاد الحضارية الثقافية، مرجع سابق، ص ص ٩٤ - ٩٥. وعن أنواع الاستعمار وميكانيزمات الاستعمار التى تعرض لها العالم الإسلامى فى أعقاب سقوط الخلافة العثمانية انظر د: ودودة عبد الرحمن بدران، وضع الدول الإسلامية فى النظام الدولى فى أعقاب سقوط الخلافة، فى: د. نادية مصطفى (إشراف وتحرير) مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام - الجزء الثانى عشر (المعهد العالمى للفكر الإسلامى - القاهرة، ١٩٩٦)، ص ص ١٧ - ٦٢.

(٢) وهو الأمر النابع من قناعة بدلالة توظيف التاريخ فى التحليل السياسى الدولى، انظر فى تفصيل ذلك: د. نادية مصطفى، مدخل منهجى لدراسة التطور فى وضع ودور العالم الإسلامى فى النظام الدولى، فى: د. نادية مصطفى (إشراف وتحرير) مرجع سابق.

وتقسيمها- قد اقتصر في عرض الاتجاهات النظرية على قضية الإسلام والغرب على الصعيد الفكري، في محاولة لرصد انعكاسات الرؤى النظرية حول وضع البعد الثقافي على القضايا النظرية المثارة على الأجندة البحثية للعلاقات الدولية

فإن الدراسة في حد ذاتها تدخل في إطار دراسات هذا الاتجاه الرابع في هذه الحدود.

ومن الواضح أيضا أن خطاب العلاقة بين الغرب والإسلام يصلح ساحة لاختبار وضع البعد الثقافي الحضاري من أبعاد الظاهرة الدولية. أما في هذه الرسالة فقد نوقش في ظل استدعائه في خطاب صدام الحضارات. وهي المناقشة التي أسفرت أن اتجاهات النقاش حول القضية الجزئية "الغرب والإسلام" إنما انطلقت من رؤية كل منها للبعد الثقافي في تأثيره على العلاقات الدولية، وقد كانت هذه استجابة منطقية ومتفهمة للرؤية النظرية التي انطلقت منها كتابات هنتجتون حول صدام الحضارات. وبالتالي عكست المناقشة هذه الرؤى فمن همش من دور الثقافة في تأثيرها على العلاقات الدولية همش كذلك من قيمة العالم الإسلامي كوحدة دولية معطيا الأولوية لوحدات تحليلية أخرى (الدولة، أو الحضارة العالمية) أما الاتجاهات التي تولى من قيمة الأبعاد الثقافية الحضارية في تكاملها مع الأبعاد السياسية والاقتصادية فقد اختلف رد فعلها مابين؛ تبني نظرية التهديد الإسلامي تعويلا على الرابطة العقدية والثقافية لعالم المسلمين أو دحض هذه النظرية تعويلا على عدم إدراك المسلمين أنفسهم لهذه الرابطة ودلالاتها ووطأة ما تعانيه هذه الأمة من هموم موروثه جراء فترة طويلة من المحاولات الدؤوبة لطمث وحدة وهوية هذه الأمة وإذابتها في كيانات مختلفة عبر عمليات القص واللصق، وبين اتجاه نظر لكل هذا الميراث المعقود في إطار الدورات الحضارية معولا في انتهاء دورة الوهن الحضاري على إدراك العالم الإسلامي لحقيقة ما يواجهه من تحديات حضارية خارجية وداخلية تتعلق بمدى الإرادة السياسية وأنماط صنع القرار السياسي الحاضن لكل الفاعليات والمحرك لها، والقدرة على تحويل الإمكانيات إلى عدة تقوم بأدوارها الوظيفية: الإمكان - المكنة - المكانة - التمكين، ويعنى كيف يرتبط التحدي السياسي في شرطه الداخلي بشرطه الخارجي ضمن القابليات الداخلية للتمكين الخارجي، وقابليات استمرارية عناصر الضعف والوهن، وقابلية إمداد عناصر القوة والقدرة والفاعلية^(١).

(١) د. سيف الدين عبد الفتاح، "التحديات السياسية الحضارية في العالم الإسلامي مع إشارة للتحديات السياسية الداخلية، الأمة في قرن - الكتاب السادس - عدد خاص من أمتي في العالم، حولية قضايا العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص ٦٩.

وهكذا يعد الفصل الرابع من الدراسة جزءاً مكملًا وأصيلًا في تحليل خطاب صدام الحضارات. وإذا كان الفصل الثالث من الرسالة قد اهتم بمؤلف طرح "صدام الحضارات"، فإن الفصل الرابع قد اهتم بمتلقى هذا الطرح. وقد سبقت الإشارة إلى أن ردود فعل متلقى الرسالة أو الطرح هي جزء أصيل من تحليل هذا الطرح وفهمه.

وكما يعد الفصل الرابع استكمالاً لتحليل صدام الحضارات، فإنه من ناحية أخرى يعد الرابط بين شقى الدراسة النظريين وهما؛ البعد الثقافى فى العلاقات الدولية، وخطاب صدام الحضارات باعتباره ساحة لاختبار الرؤى النظرية المختلفة لدارسى العلاقات الدولية حول وزن وأهمية البعد الثقافى من أبعاد الظاهرة الدولية. وحيث مثل الهدف الرئيسى من الفصل الرابع استكشاف موضع القضية الجوهرية (وزن البعد الثقافى وتأثيره على العلاقات الدولية) من خلال ردود الفعل نحو كتابات هنتجتون عن صدام الحضارات؛ إلى أى مدى حازت هذه القضية الاهتمام؟ وكيف تمت قراءتها؟ وكيف وردت ردود الفعل نحوها؟ ومدى إمكانية اعتبار النقاش فى هذا الإطار النظرى الجزئى - باعتبار النقاش حول نموذج صدام الحضارات فرعاً وجزءاً من النقاش والجدل الأكاديمى داخل الحقل - مكملًا أو مفصلاً أو مضيفاً إلى النقاش - حول الاهتمام بالبعد الثقافى - على المستوى النظرى والفنى الكلى الذى شكل موضوع الفصل الثانى من الدراسة.

ومن خلال القراءة فى مجموعة من أدبيات العلاقات الدولية التى تناولت طرح هنتجتون بالنقد والتعقيب، تم تصنيف ثلاث مجموعات ليعبر كل منها عن قضية نظرية جزئية وهى؛ أدبيات المستوى النظرى المنهاجى، وأدبيات العلاقات الحضارية، وأدبيات العلاقة بين الغرب والإسلام. والواقع أن الجدل حول دلالة ووزن البعد الثقافى قد احتل مكانة هامة فى الجدل حول هذه القضايا، وعلى النحو الذى يؤكد على أن كلا من هذه القضايا الثلاثة كان يمكن اعتباره الشق النظرى الجزئى من الدراسة وكان يمكن أن يكون كل منها بموضوعه ساحة لاختبار وضع البعد الثقافى من أبعاد الظاهرة الدولية - وأول هذه المجموعات تناول "صدام الحضارات" من زاوية الاهتمام للنظرى المنهاجى؛ بحيث أتت ردود الفعل فى صميم النقاش حول إمكانية وجود منظور لتفسير العلاقات الدولية فى الفترة التالية على الحرب الباردة تكون الحضارة هى وحدة تحليله الأساسية، وعكست ردود الفعل على هذا المستوى تنازع عدة منظورات لاهتمام باحثى العلاقات الدولية وعدم وجود اتفاق على منظور سائد مثلما كان هو الحال فى مناقشة الفصل الأول حول الاتجاهات النظرية المتنازعة عقب انتهاء الحرب

الباردة. إلا أن ثمة مجموعتين من الكتابات كان منطلق اهتمامها قضايا نظرية جزئية؛ عن العلاقات بين الحضارات، وعن الغرب والإسلام والتي نوقش كل منها انطلاقاً من الرد على كتابات صدام الحضارات، إلا أن ذلك لا يعنى أن هذا، فقط، هو الإطار الذى ترد هاتين القضيتين فى ظله، إن هاتين القضيتين قد وردتا فى الدراسة باعتبارها قضايا مستدعاة ولأنهما نالتا الكثير من اهتمام منتجبون غير ملزمة كتابته التى كانت موضعاً للتحليل، إلا أن موضوع كل من القضيتين هو موضوع أساسى على أجندة العلاقات الدولية فى الفترة الراهنة؛ بل إن كلا منهما على حدة هى قضية مظلة تستدعى العديد من القضايا وتفرضها. وقد ركزت معالجة القضيتين أو المستويين - وتحقيق الاتصال بين أجزاء الدراسة - على موضع الثقافة من التحليل ومن التناول. وإذا كانت إحدى هاتين القضيتين تفرض ابتداء الاهتمام بالبعد الثقافى وتعول عليه فى التناول (مستوى العلاقات بين الحضارات)؛ فإن القضية الأخرى (الغرب والإسلام) إنما تبرز المعالجات فى ظلها مدى ما يمكن أن يحدث الاعتماد على العامل الثقافى الحضارى من تغيير بالنسبة لتفسير العلاقات الدولية على المستوى البحثى من ناحية؛ فهو يغير محاور التركيز (المقدمات) ومن ثم تتغير النتائج. ولكن الأهم أن القراءة بالذات فى هذا المستوى قد أبرزت أن التعويل على البعد الثقافى ودلالته كمفسر للعلاقات الدولية لا يتخذ البعض - وخاصة فى دوائر الفكر الغربى، مع اعتبار العلاقة بين الفكر والسياسى فى هذه الدوائر - أمراً محل الاختيار والنقاش، ولكنه ينطلق منه ليكون تفسيراته ومن ثم توصياته، والتي تتحول لسياسات فعلية يمكن رصدتها فى إطار الواقع الدولى. ومن هنا كان واجب الاهتمام بمقولة أو أطروحة منتجبون، ليس لنفيها أو رفضها - كما فعل البعض انطلاقاً من أسانيد متنوعة معرفية ونظرية ومنهجية كما رأينا - ولكن لاستدعاء دلالاتها الحركية والعملية، باعتبارها مؤشراً أو دليلاً على توجه استراتيجى غربى بدأ تنفيذه على ضوء توصيات مضمون الأطروحة، وظهر التنفيذ جلياً طوال نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين.

الخاتمة

تناولت الدراسة تجدد الاهتمام بالبعد الثقافي من أبعاد الظاهرة الدولية باعتبارها الحلقة الراهنة من حلقات تطور منظورات دراسة العلاقات الدولية، واستكمالاً لرصد هذا الاهتمام بالبعد الثقافي اختارت الباحثة نموذجاً نظرياً (نموذج صدام الحضارات) مثل الخطاب حوله ساحة لاختبار وزن البعد الثقافي. وعلى الرغم مما استدعاه تحليل هذا الخطاب من قضايا تمس واقع الحياة مثل قضية أنماط العلاقات للحضارية؛ صراعاً أم حواراً وقضية العلاقة بين الغرب والإسلام، إلا أنه يمكن القول بأن الواقع الدولي لا يزال يتطور في اتجاه يدفع إلى بروز البعد الثقافي وإلى الاهتمام به على نحو أكثر عمقا وأشد كثافة. وليس من قبيل المبالغة القول بأنه منذ نهاية الحرب الباردة وعلى نحو أكثر وضوحاً منذ وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ - والعلاقات الدولية تشهد سلسلة من هذه الحالات والنماذج الواقعية التي يعد كل منها بمثابة حالة دراسية تشهد على قوة تأثير الأبعاد الثقافية والاجتماعية على العلاقات الدولية وتفرض على دارسي الحقل الاعتراف بدلالة هذه الأبعاد وقوة تأثيرها. فمباشرة بعد نهاية الحرب الباردة رفع الرئيس الأمريكي بوش الأب شعار "النظام العالمي الجديد" كتعبير عن انتصار قيم الليبرالية والديمقراطية على النحو الذي يسمح بتعميم هذا النموذج وانتشاره ألياً بفعل هذا الانتصار وبأثره كما بينت تجربة أوروبا الشرقية، كما عبر هذا الشعار عن اضطلاع الولايات المتحدة الأمريكية بدور الراعي الأمين للنظام الدولي في صيغته الجديدة من حيث مقتضيات السلم العالمي ومتطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة، واعتبر فوكوياما هذا الانتصار نهاية التاريخ.

بيد أن وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر شكلت صدمة للعقل الأمريكي الذي بدا عاجزاً عن استيعاب هذه الهزة العنيفة التي كشفت عن شعور عارم بالضعف والهشاشة في مواجهة خطر لا يتركز في كيان قومي أو تحد إقليمي أو دولي تقليدي. لقد فقد المنتصر الأمريكي زهوه بنفسه ووصلته نكبات الجنوب إلى قلب عنفوانه وتفوقه إذ بدت القوة العسكرية والتقنية عقيمة في مواجهة نمط جديد من المواجهة لا تتوفر آليات التعامل معه. أما الريادة المالية والاقتصادية التي تعززت بفعل ديناميكية العولمة التي تتحكم فيها الولايات المتحدة باعتبارها مركز اقتصاد العالم فقد أصيبت في الصميم من خلال تحطم بناية مركز للتجارة

العالمى. لقد كشفت أحداث الحادى عشر من سبتمبر أن الوقت لا يزال مبكرا للحديث عن نهاية التاريخ وأن الأمور ليست تحت السيطرة. إلا إن اتجاه تحليل آثار الحادى عشر من سبتمبر على العلاقات الدولية باعتبارها حدثا مبشرا بنهاية الهيمنة الأمريكية ومظهرا بارزا لضعف وهشاشة القوة المتحكمة فى العالم وبداية أقول هذه القوة هو أحد النماذج أو الاتجاهات التحليلية لهذه الأحداث إلا أن ثمة اتجاهات أخرى . إذ يرى البعض^(١) أن أحداث ١١ سبتمبر جاءت تكريسا نهائيا للمسار البارز منذ نهاية الحرب الباردة، أى مشهد الهيمنة الأمريكية الأحادية الذى كان يحتاج إلى خطر خارجى يوفر له الغطاء الاستراتيجى والفاعلية الهجومية. فهذه الأحداث وفرت لإدارة بوش الابن فرصة لتجسيد مشروعها الامبراطورى للهيمنة ذى الخلفية الإيديولوجية المحافظة للقائمة على ثلاثة ركائز أساسية؛ هى التفوق العسكرى والأصولية الدينية وأصولية الموق.

واتجاه ثالث ليس منبث للصلة عن سابقه ركز على بلورة وتضخيم نموذج "صدام الحضارات". فإذا كان الإرهاب عدوا زئبقيا لا شكل له ولا موقع، فإن الحضارات كيانات ثقافية متجسدة فى أمم ودول وتقاليد قيمية وسلوكية. وعلى الرغم من أن البعض لا يرغب فى اختزال الصراع الدائر راهنا فى صدام بين الحضارتين الغربية والإسلامية، إلا أنه من الواضح أن هذه الخلفية حاضرة فى الأذهان حتى لو سلكت مسارات ضيقة وخلفية. ومن ثم صعوبة الفصل بين الإرهاب وبين المجال الإسلامى فى الخطاب الأمريكى الرسمى وفى كثير من الأدبيات الغربية.

والواقع أنه ليس ثمة تعارض بين تحليلات الاتجاهات الثلاثة السابقة، فكل منها يركز على مشهد من مشاهد آثار أحداث الحادى عشر من سبتمبر على مسار العلاقات الدولية. فمما لاشك فيه وكما يرصد الاتجاه الأول مثلت أحداث الحادى عشر من سبتمبر خروجاً على النص الأمريكى لشكل النظام الدولى ودور الولايات المتحدة فى هذا النظام عقب نهاية الحرب الباردة. فبعد انهيار الاتحاد السوفيتى وانتصار الولايات المتحدة فى حرب الخليج الثانية أعلن جورج بوش الأب عن قيام النظام العالمى الجديد إيدانا بميلاد حقبة جديدة لانفراد الولايات المتحدة كقوة عظمى متفردة بالعالم، وانخرط المفكرون والمنظرون فى سباق حول تقديم الرؤى والنظريات عن طبيعة هذا النظام ودور الولايات المتحدة فيه وكذلك عن صورة العدو

(١) حول هذه الاتجاهات انظر: د. السيد واد أباه، عالم ما بعد ١١ سبتمبر، الإشكالات الفكرية والاستراتيجية، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤).

الجديد الذى يمكن أن يوفر الفرصة لاستمرارية الهيمنة الأمريكية على العالم، لقد قدم أصحاب هذه الرؤى سيناريوهات مختلفة ولكنها لنص وحيد عن الهيمنة الأمريكية على العالم.

ثم كانت أحداث الحادى عشر من سبتمبر لا لتكشف عن قدرة الولايات المتحدة على قيادة العالم وعلى الدفاع عنه وحفظ أمنه ولكن لتكشف عن فشل الولايات المتحدة عن حفظ أمنها وبقائها وفى عقر دارها ومن خلال الاعتداء على رموز الهيمنة الأمريكية العسكرية والاقتصادية. ولكن أحداث الحادى عشر من سبتمبر من ناحية ثانية رفعت من أسهم المحافظين الجدد وأنهت التنافس بين تيارين تتازعا تركيبة الإدارة الأمريكية لفترة طويلة وهما التيار المحافظ التقليدى والتيار المحافظ الجديد ذى الرؤية الراديكالية والذى تغلب فى نهاية المطاف بعد أحداث ١١ سبتمبر. وقد كشفت تصريحات وخطب الرئيس بوش وأركان إدارته فى الساعات الأولى التى تلت الحدث اتجاهات العقيدة الاستراتيجية الأمريكية المتمحورة حول "الحرب المقدسة ضد الإرهاب" بهدفها المعلن وهو نشر القيم الأمريكية والقضاء على الاستبداد وأداتها المحددة بالضربة الاستباقية. ولم تكن هذه الرؤية فى ذاتها بالجديدة، بل تبلورت تدريجيا منذ مطلع التسعينيات فى الأوساط المحافظة واتخذت شكل بنية مؤسسية كاملة، وغدت لها أدبياتها الكثيفة وحضورها الفاعل فى الدوائر الثقافية والإعلامية.

ويختلف المحافظون الجدد نوعيا عن الاتجاه المحافظ التقليدى ذى النزعة الواقعية أو المسلك الانعزالي، فهم ينطلقون من الرؤية القائمة على الإيمان بالاستثناء الأمريكى. وقد بدأ نفوذهم منذ عهد ريجان وخلفه بوش الأب، ومنذ منتصف التسعينيات نسج المحافظون الجدد شبكة واسعة لتعميم ونشر أفكارهم من بين مكوناتها الأساسية مراكز تفكير ومؤسسات بحثية ومشروع القرن الأمريكى الجديد ومجلات فكرية وصحف شعبية رائجة. وبدون الدخول فى تفاصيل عديدة تستأهل دراسة منفردة فإن مبادئ هذا الاتجاه الخاصة بالشأن الخارجى تدعو إلى تكريس سياسة القبضة الحديدية واستخدام التفوق العسكرى الأمريكى الكاسح لحماية المصالح العليا للولايات المتحدة والتى تتماشى مع انتشار وتحقيق قيمها الثقافية الاجتماعية. وهكذا انبثقت الأطروحات الكبرى التى غدت مألوفة فى الخطاب السياسى الأمريكى الحالى: رفض تراجع القوة الأمريكية، تهمين الأدوات الحربية، القطيعة مع الأنظمة المستبدة، والرهان على الهيمنة الأمريكية مسلکا لضمان أمن العالم ورفاهيته. ومن إصدارات هذا الاتجاه المهيمن على دائرة القرار فى الولايات المتحدة كتاب الزعيم السياسى للمحافظين الجدد ريتشارد بيرل "نهاية الشر" والذى كتبه بعد العدوان الأمريكى الأخير على العراق، وفيه يخلص إلى القول

"عالم آمن، عالم يحكمه القانون، عالم تكون فيه الشعوب حرة: لم يتحقق بعد هذا الحلم. وإذا تحقق سيكون ذلك بفضل الجيش الأمريكي وسيحمي هذا الجيش أيضا هذا الحلم"^(١).

لقد وفرت أحداث الحادى عشر من سبتمبر للمحافظين الجدد بعد سيطرتهم بلا منازع على الإدارة الأمريكية فرصة لفرض الهيمنة الأمريكية على العالم. فبعد ساعات من وقوع الحدث بدأ التخطيط لغزو العراق، وتجلّى أن "المقصود من وراء هذه الحرب باختصار هو إظهار عزم الولايات المتحدة على تنفيذ استراتيجيتها الأمنية الجديدة للقرن الواحد والعشرين: ضربات استباقية، وانفراد بالقرار والفعل، وإظهار لقوة تدميرية رادعة، وتجاوز للأمم المتحدة والرأى العام الدولى. وتحقق هذه الحرب فى نفس الوقت أهدافا حيوية محددة لأمريكا: قواعد عسكرية على أرض العراق ووجودا مباشرا ودائما للولايات المتحدة فى المنطقة والسيطرة على نفطها، وتدمير قوة إقليمية عربية تشكل خطرا على أمن إسرائيل، والضغط على دول المنطقة وترهيبها"^(٢).

وهكذا، فإن مقولات الاتجاه سابق الذكر عن أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر قد وفرت الغطاء الاستراتيجى والفرصة الذهبية لتكريس الهيمنة الأمريكية على العالم تجد لها سندا واقعيا. ولكن الأسانيد عديدة والحرب على العراق لم تكن الخطوة الوحيدة ولا الأخيرة، إنها جزء فقط من حرب الولايات المتحدة لتأمين نفسها ضد العدو الجديد "الإرهاب والخطر الإسلامى". والحرب ضد الإرهاب ليس لها مجال مكانى أو زمانى فالإرهابيون هم من يكرهون الحرية ويقفون ضد الحداثة ويكرهون القيم الأمريكية، باختصار إن النطاق الوحيد لمفهوم الإرهاب تحدده عبارة "من ليس معنا فهو ضدنا"، وبهذا الشكل لا يمكن الهروب من حقيقة أن الحرب ضد هذا العدو الجديد "الإرهاب" تمس المنطقة العربية والإسلامية بشكل مباشر وكبير "فحسب رؤية المحافظين الجدد ورؤية بوش المعلنة، فإن النظم السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية فى المنطقة تولد الإرهاب، ويجب أن تتغير"^(٣).

ومن هذا المنطلق يجب أن تكون النظرة لمبادرة الشرق الأوسط الكبير، والتسى تدعو

(1) Richard Perl, David Frum: An end to evil, How to Win the war to error, Random House, 2003.

نقلا عن المرجع السابق، ص ٤٣.

(٢) د. عماد الدين شاهين، "الشرق الأوسط الكبير: أصداء للرؤى الغربية"، أمتى فى العالم، كتاب غير دورى يهتم بقضايا العالم الإسلامى (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٥).

(٣) المرجع السابق، ص ٢١٧.

الخطوط الرئيسية فيها إلى تطوير التعليم، ومحاربة الفساد، ومكافحة الأمية، وتمكين المرأة، وتشجيع صغار المستثمرين. إن الهدف الرئيسي من وراء المبادرة هو فرض عملية تغييرية طويلة المدى لإعادة تشكيل المجتمع العربي الإسلامي، إعادة تشكيل قيمه ومعتقداته وثقافته وأنماط سلوكه الاجتماعي والاقتصادي لا لتحقيق الديمقراطية والإصلاح، والشواهد عديدة على الدعم الأمريكي للأنظمة السلطوية في المنطقة طالما كانت حليفة وصديقة وحامية للمصالح الأمريكية، وفي الوقت نفسه إجهاض تجارب ديمقراطية إذا ما أفرزت أطرافا لا تود التعامل معها. إذن الهدف الرئيسي وراء هذه العملية التغييرية تحقيق المصالح الغربية والأمريكية تحديدا في المنطقة؛ ومن هنا كان التركيز على قطاعات المرأة والشباب والأطفال، وعلى مؤسسات التعليم والمجتمع المدني، وعلى تدريب الكوادر القيادية المستقبلية لتصبح قيادات مستأنسة مستقبليا. وهناك دائما صلة قرابة وتنازل بين مصالح الغرب وقيادته لنظام العالم، بحيث لا تستطيع السياسة أن تتولّى بعيدا خلف خطاب الحضارة الذي يحتفظ به الغرب للآخرين، للأطراف، بينما يغرف خطابه الذاتي من العظمة والرفاهية والمصالح دون أن يرتوى.

لقد كان من الضروري في خاتمة هذه الدراسة ذات الطبيعة النظرية بالأساس التأكيد على عدم الفصل بين الواقع والتظير، والتأكيد على أنه مع ما يلاقيه البعد الثقافي من اهتمام نظري وأكاديمي بين دارسي العلاقات الدولية، فإن ذلك لصيق بدلالات هذا البعد واقعيًا، وأن الأجندة البحثية لقضايا وموضوعات البعد الثقافي في دراسة العلاقات الدولية ذاخرة عامرة بالنماذج النظرية والواقعية الدالة على أهمية دراسة البعد الثقافي للعلاقات الدولية.

وتأتى هذه الدراسة عن "البعد الثقافي في دراسة العلاقات الدولية" في إطار هذه الدراسات. ولقد حددت الدراسة مشكلتها البحثية في: بروز البعد الثقافي في المرحلة الراهنة من دراسة العلاقات الدولية، وأثره على تطور منظور هذه الدراسة. وانطلقت الدراسة في اهتمامها بهذه المشكلة من عدد من المشاهدات من واقع التظير للعلاقات الدولية، وهي:

أولا: أنه دائما ما ارتبط التظير للعلاقات الدولية بواقع هذه العلاقات، وهو الأمر الذي حكم تطور المنظورات الكبرى منذ بداية الحديث عن علم للعلاقات الدولية وحتى نهاية مرحلة الحرب الباردة.

ثانيا: أن أدبيات العلاقات الدولية - في سبيلها لإعادة التوازن بين تغير الواقع وتغير النظرية - وبعد رصد ما وتصنيفها للمتغيرات العالمية والتي كشف عنها انتهاء الحرب الباردة

والتي تستدعي التنظير لها، تعاصر الآن مرحلة للاهتمام بالأبعاد غير المادية للعلاقات الدولية، وهي الأبعاد التي كانت مهمة في ظل تسيد المنظور الواقعي خاصة والتنظير الوضعي عامة.

ثالثاً: أن هذا الوضع الجديد شاع للتعبير عنه في الأدبيات بالبحث في الثقافة وذلك تحت مسميات عدة؛ فكل الأدبيات التي جعلت مفاهيمها الأساسية هي الدين، القيم، الثقافة، الحضارة، الهوية، وما يشق من هذه المفاهيم من علاقات تربطها بمتغيرات أخرى، كلها تمت معالجتها باعتبارها متغيراً ثقافياً.

رابعاً: أن الأمر تعدى مجرد معالجة الثقافة مفاهيمياً، أو عبر مجموعة من الموضوعات والقضايا إلى الحديث عن المتغير الثقافي كمحرك ومفسر للعلاقات الدولية، وتم طرحه من قبل البعض كنموذج تفسيري للعلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

جميع هذه المشاهدات مثلت المحرك لتتبع الجهد البحثي المقدم في هذا الصدد، وهي أيضاً التي حددت مسار الدراسة وتقسيمها ومنهجها . وذلك على النحو التالي:

انقسمت الدراسة إلى بابين مثل كلا منهما أحد شقي الدراسة النظريين. فالباب الأول اهتم بالشق النظري الكلي حول وزن البعد الثقافي من أبعاد الظاهرة الدولية، بينما اهتم الباب الثاني بتحليل خطاب صدام الحضارات باعتباره الشق للنظري الجزئي للرسالة.

وانطلق الباب الأول من العلاقة بين الواقع والتنظير للعلاقات الدولية كمدخل لتجديد الاهتمام بالبعد الثقافي والعلاقات الدولية. إذ دائماً ما ارتبط التغير في واقع العلاقات الدولية بتغير في التنظير على النحو الذي يجعل العلم مواكبا للواقع ومعبراً عنه، وذلك عبر المراحل المختلفة لتطور العلاقات الدولية، واعتبرت الباحثة أن هذا المنطق نفسه هو ما حكم التوجه نحو تجديد البحث في البعد الثقافي. ولقد حاولت الدراسة في بابها الأول ومن خلال فصليه الأول والثاني بلورة هذا المنطق وتوضيحه خاصة بعد حدث انتهاء الحرب الباردة وما نتج عنه من اضطراب تنظيري. ومن ثم فقد اهتم الفصل الأول من الدراسة بالاضطراب التنظيري الذي أصاب الحقل عقب انتهاء الحرب الباردة على النحو الذي انتهت به، وما نتج عن فشل نظريات العلاقات الدولية في التنبؤ بالحدث أو في تفسيره عقب وقوعه من اختلال للتوازن بين النظرية والواقع. كل ذلك كان مدعاة للاتفاق - بين قطاع عريض من منظري العلاقات الدولية - على إعادة النظر في التنظير داخل الحقل؛ الأمر الذي حدث على مستويات

مختلفة كان أديانها التعديل في الأجندة البحثية للحقل للاهتمام بموضوعات لم تكن تحظى بالأهمية الملائمة من قبل، ومرورا بإعادة النظر في النظريات الكبرى داخل الحقل، وانتهاء بمراجعة أسس التنظير الوضعي جذريا لعلم العلاقات الدولية. (ولا يعنى ذلك أنه لم توجد اتجاهات أخرى أهملت أو قللت من شأن هذه المتغيرات على التنظير لحقل العلاقات الدولية، فقد وجدت مثل هذه الاتجاهات التي لم تر في المتغيرات الطارئة على العلاقات الدولية ما يستدعي تجديد التنظير، وقد أشارت الدراسة لمثل هذه الاتجاهات دونما تفصيل، إذ مثلت بؤرة اهتمام الدراسة رصد التطور في الاتجاه الداعي إلى التجديد التنظيري، وإن كان هذا التعدد في الاتجاهات ينبأ عن شئ فإنما يؤكد على عدم وجود منظور سائد في هذه المرحلة، وأن المجال مفتوح للإبداع التنظيري مختلف الرؤى).

المهم أنه في المنطقة المشتركة بين الاتجاهات للداعمة لموقف ضرورة مراجعة التنظير القائم كانت الأبعاد غير المادية للظاهرة الدولية تحتكر هذه المنطقة؛ فبرزت أهمية القيم، التاريخ والمناهج التاريخية، الأخلاق، الثقافة وتأثيرها على العلاقات الدولية، العلاقة بين الخارجى والداخلى في تفسير حقائق العلاقات الدولية. وبينما اتفق على ضرورة الاهتمام بهذه الأمور، إلا أن كيفية الاهتمام بها اختلفت؛ فالبعض وجد أن الاهتمام بهذه الأمور يكون على صعيد القضايا والموضوعات المطروحة على الأجندة البحثية للعلاقات الدولية على أن يتم ذلك في إطار النظريات الكبرى للحقل ومن خلال المناهج والأدوات البحثية التي لا تخل بالتنظير السائد وإنما قد تستفيد من أدوات بحثية أخرى، أو أن تعدل من التعريف العلمى الصارم لمفهوم العلم، أو بالتكامل بين أكثر من نظرية للتفسير ... إلخ مما لايطرح الثقة بالرؤية المعرفية المادية-الوضعية التي ينبثق منها للتنظير السائد للعلاقات الدولية.

في حين رأى البعض عدم إمكانية هذا التوفيق بين الواقع وبين أسس التنظير السائد؛ لسبب رئيسى وهو أنه في قلب هذا التنظير تقع الوضعية والتي تهتمش من دور القيم والتنظير القيمي ومن كل مالا يمكن إخضاعه للدراسة من خلال الرؤية الوضعية. هذا الاتجاه رأى أن المتغيرات الطارئة على الظاهرة الدولية إنما تشكك في الرؤية القائم عليها التنظير للعلاقات الدولية؛ وهى الرؤية الوضعية بالتحديد. وهو الاتجاه الذى يعلى من مرتبة التنظير القيمي ويراه المدخل الملائم لدراسة المتغيرات العالمية والتي تهدم أسس التنظير الوضعى - وما ينبثق عنه من نظريات ومناهج - الذى يراه سببا في الانفصال بين الواقع والتنظير في حقل العلاقات الدولية. ومن ثم فبينما يدرس الاتجاه الأول المشار إليها الأبعاد غير المادية من خلال

التنظير الوضعي فيكون موضعها على مستوى القضايا والموضوعات، يرى الاتجاه الثاني أننا بذلك نتعامل مع هذه الأبعاد بأدوات غير ملائمة لها من أجل الحفاظ على هذه الأدوات، بما معناه طغيان الأداة على المضمون أو إهمال المضمون لصالح الأداة بما لا يمثل تغييراً أو تجديداً تنظيرياً؛ من هنا كان اهتمام هذا الاتجاه بتجديد الاهتمام والبحث في التنظير المعيارى (بما يشمل ذلك من إعادة تعريف العلم، وإعادة تعريف السياسى، ورد الاعتبار المنهاجى للقيم، وإعادة النظر فى المناهج والأدوات البحثية بما يردّها إلى أصلها باعتبارها أداة تطوع لدراسة الهم البحثى وليس العكس) تمهيداً للتعامل مع الأبعاد غير المادية للعلاقات الدولية على النحو الملائم لطبيعتها. وبالمطبع اختلف النظر للأبعاد غير المادية للظاهرة الدولية من مجرد دراسة القضايا العاكسة لهذه الأبعاد وعلى نحو جزئى وفى إطار مناطق معينة، لتصبح هذه الأبعاد فى موضع القلب من التنظير فى تكاملها مع غيرها من الأبعاد السياسية والاقتصادية وفى تأثيرها على هذه الأبعاد المادية للظاهرة الدولية.

هذا التعدد فى اتجاهات توصيف تأثير الواقع الدولى على مجال الدراسة، وما نجم عنه من تعدد فى رؤى معالجة التنظير لهذا الواقع المتجدد انعكس، وقد يصح القول أنه انعكس بكل إشكالياته وجدالاته، أيضاً على النظرة للثقافة فى تأثيرها على العلاقات الدولية. وهذا الإطار هو ما حكم مسار الفصل الثانى من الدراسة، والذي اهتم بمحاولة رصد كيفية تعامل أدبيات العلاقات الدولية مع الثقافة (كمعبر عن مجمل الأبعاد غير المادية للظاهرة الدولية) فى تأثيرها على العلاقات الدولية.

وإذا كانت المدارس والمقتربات الكبرى للحقل قد اختلفت حول النظرة للثقافة وكيفية تأثيرها على العلاقات الدولية مما حمل النقاش حول الثقافة بمشكلات هذا الاختلاف، فإن المشكلات تتضاعف نتاج أمور خاصة بطبيعة الموضوع محل الدراسة نفسه. هذه المشكلات النابعة أولاً من تعريف الثقافة مفاهيمياً وتحديد ما يدخل فى إطارها وما يستبعد منه والنابعة ثانياً من توضيح العلاقات البيئية بين المفاهيم المعبرة عن الأبعاد غير المادية محل الاهتمام والمعبر عنها إجمالاً بالبعد الثقافى (الثقافة والدين، الثقافة والحضارة، الثقافة والقيم، الثقافة والهوية، ..) والمشكلات الناجمة عن التعامل منهاجياً مع هذه المتغيرات، خاصة بعد مرور فترات طويلة استبعدت فيها الثقافة إلى هامش دراسة العلاقات الدولية تحت وطأة التنظير الوضعى ومقولاته حول الثقافة من ناحية ثالثة. وهى المشكلات التى عول عليها الكثيرون فى رفضهم أن تتبوأ المتغيرات ذات الطبيعة الثقافية مكانة المتغيرات المفسرة. وإن كان يمكن

القول الآن بأن هؤلاء يمثلون الاتجاه المؤيد لأهمية العوامل غير المادية على أن تحتل موضع القضايا والموضوعات - وبالتالي تتيح إمكانية الاختيار بين ما يمكن دراسته وما يستعصى على الدراسة فيتم إقصائه - لا أن تحتل موضع القوى المفسرة.

فى حين لم يعول البعض على هذه الإشكاليات من حيث كونها معوقاً أمام دراسة الثقافة من قبل العلاقات الدولية، وإنما نظروا إليها باعتبارها تحديات على العلم أن ينجح فى التعامل معها. وكان أحد أهم مداخل التغلب على هذه التحديات هو "عودة الاعتبار للتظير المعيارى داخل حقل العلاقات الدولية"، وحثهم فى ذلك أن النظرة السالبة لإمكانية التعامل علمياً مع الثقافة (بمعناها الواسع)، ومن ثم إهمال أو تهميش دورها فى العلاقات الدولية كان نتاج سيادة النظرية الوضعية داخل الحقل، فقد احتكرت تعريف العلم بوصفه منفصلاً عن القيم، كما احتكرت تعريف المناهج البحثية إذا ما أريد لها أن تحظى بالقبول والاحترام، ..وهى الأمور التى تشكل أكثر ما تعانيه دراسة الثقافة من مشكلات داخل الحقل. كما عول هذا الاتجاه على رد الاعتبار للتظير المعيارى وتجدد جهود البحث به فى أن يدفع هذا التظير بمفاهيم؛ الهوية، الثقافة، الحضارة، الدين ...إلى بؤرة البحث والاهتمام، فلا يصبح الحديث عنها من موقف دفاعى كما يحدث الآن، وإنما توجه الجهود للبحث فى المضمون بدلاً من محاولات إثبات شرعية البحث فى البعد الثقافى. ومثل هذا المدخل، القائم على التركيز على التظير النقدى لهم أركان التظير الوضعى ولرد الاعتبار للتظير المعيارى، البدء عن الحديث عن إسهام هذه الجهود النظرية لإثراء الحقل إذ ينبع من هذا التبادل مراجعة الأمور المنهجية التى اعتبرتها الوضعية أمورا بديهية فلم يعد يتطرق إليها بالبحث والدراسة؛ كتعريف العلم، وتعريف السياسى، وشروط المنهج والأدوات البحثية؛ فإلى جانب تجديد الاهتمام بالتظير المعيارى تفتح آفاق الإسهام التظيرى من قبل رؤى معرفية أخرى إلى جانب الرؤية المعرفية الغربية.

وإذا كان الحديث عن إشكاليات التعامل مع البعد الثقافى من أبعاد الظاهرة الدولية على النحو الذى يحظى باحترام وقبول الجماعة البحثية قد انحسر، حتى الآن، فى حدود الإشكاليات ذات الطبيعة البحثية. إلا أن التشكك والريبة فى هذا المفهوم واستخداماته ليست فقط ذات أصول بحثية ودراسية وإنما، ومن جهة رابعة، إشكالية الاستخدام الغرضى لإبراز أهمية البعد الثقافى؛ وهو مالم تغفله الأدبيات أيضاً، على العكس لقد مثل التشكك حول ميقات الاهتمام بهذا البعد سواء على مستوى القضايا، أو مستوى الأدوات، أو مستوى القوى المفسرة عاملاً

مشاركاً ومنطقة وصل تتلاقى حولها أدبيات ذات مشارب واتجاهات نظرية مختلفة داخل الحقل خاصة في ظل خبرات سابقة لمحاولات إحياء هذا البعد غالباً ما ارتبطت بمراحل مفصلية في تطور العلاقات الدولية. ومن ثم يضيف هذا الأمر إلى رصيد إشكاليات التعامل البحثي الجاد مع البعد الثقافي، وعلى نحو يطرح تحدياً آخر في القدرة على التمييز والتوضيح ما بين الإسهام المقصود أكاديمياً وذلك المطوع سياسياً.

وقد انعكست هذه الإشكاليات جميعاً، وفي إطار التنوع في الاتجاهات الذي عرضته الدراسة في فصلها الأول، في تعامل الأدبيات المعاصرة في الحقل مع الثقافة وتأثيرها على العلاقات الدولية، فمن اتجاه قصر دور المتغيرات ذات الطبيعة الثقافية على كونها متغيرات وسيطة تحكم إدراك القادة والنخب للمتغيرات من حولهم وبهذا تشكل نمط سلوكهم الدولي، إلى اتجاه استخدم المتغيرات ذات الطبيعة الثقافية ليصم كل مجموعة شعوب بسمات ثقافية ما تجعلها إما أهلاً للتفوق والتقدم أو أهلاً للتخلف على الصعيدين السياسي والاقتصادي وعدم الإنجاز (وهو المنهج الذي وصفه المهتمون بالثقافة من داخل الحقل أنه يمثل إحدى إشكاليات التعامل مع المتغير الثقافي باعتباره "المتغير المتبقي أو الأخير" فكل ظاهرة يفشل الباحثون في عزوها لأحد المتغيرات السابق تحديدها يتم عزوها إلى المتغير الثقافي، كما أنها تثير مرة أخرى الاختلاط بين البحثي والسياسي في أهداف البحث في المتغير الثقافي)، إلى التعامل التجزيئي مع المتغير الثقافي بقصر تأثيره في مجال معين مثل نظرية بناء الثقة لفوكوياما والتي تنطلق من أن المجتمعات ذات الطبيعة العائلية تتميز بانخفاض مستوى الثقة الاجتماعية لاعتماد الفرد فيها على العائلة واعتماد العائلة على روابط القرابة والنسب، ومن ثم فهذه المجتمعات أقل قدرة على توليد منظمات هائلة ومعقدة وقادرة على التنافس العالمي.

على العكس من المجتمعات ذات المستوى الأعلى من الثقة الاجتماعية كالولايات المتحدة واليابان وألمانيا. وإن كان هذا الاتجاه قد اختلف عن سابقه في درجة التعويل على المتغير الثقافي إلا أن النظرة الغرضية ذاتها تحكم الاتجاهين وتتسحب إشكالية المنهج ذاتها على هذا الاتجاه، إلى اتجاه يجعل من الثقافة هي المحرك للعلاقات الدولية والدافع الأساسي للنمط الصراعى ليصبح هو نمط التفاعلات الدولية في الفترة الراهنة للعلاقات الدولية، إلى اتجاه يرى أن الاهتمام بالثقافة لا يحكمه إلا نموذج صعود وهبوط الحضارات، وأن هذا الاهتمام وليد ظواهر أنتجت متغيرات غير ثقافية ولا مادية بالأساس ومن ثم فالمتغير الثقافي بكل ما يعنيه من ظواهر تمثل واقع العلاقات الدولية اليوم هي متغيرات تابعة ما إن تستقر المتغيرات

العالمية حتى تختفى هذه الظواهر ومن ثم يختفى هذا الاهتمام الأكاديمي بها.

مثلت هذه المناطق أهم قنوات النقاش والإسهام لدارسى العلاقات الدولية فى اهتمامهم بالبعد الثقافى من أبعاد الظاهرة الدولية. وإن كانت للدراسة قد اهتمت فى هذا الفصل الثانى منها بقنوات النقاش النظرى عموما حول وزن المتغيرات ذات الطبيعة الثقافية وما تصبغ به ظواهر العلاقات الدولية من سمات واقعية ودراسية، فإن قضية نظرية كان يجب أن تخضع للدراسة فى هذا الإطار كاختبار لهذه الرؤى النظرية فى احتكاكها معا بصدد منظور يؤسس على النظرة للثقافة كمحرك للعلاقات الدولية، وقد كانت هذه القضية موضوعا للباب الثانى من الرسالة بفصليه الثالث والرابع. فإذا كان المنظر ذا مكانة علمية وعملية وعلى اتصال بدوائر صنع القرار فى دولة آمن الكثيرون بأنها القطب الأوحى فى عالم ليس به منافسين لها تصبح القضية أكثر دلالة وأهمية. وعلى هذا النحو كان اختيار طرح هنتجتون "صدام الحضارات" من خلال مجموعة من كتاباته التى فصلت رؤيته لهذا النموذج، والذى مثل موضوع الفصل الثالث من الدراسة وعلى مستوياته المختلفة؛ الأكاديمية، والفكرية، والسياسية. وقد تعاملت الدراسة مع صدام الحضارات باعتباره خطابا؛ فكان للخطاب شقين / أحدهما المتعلق بالكاتب؛ وأفردت الدراسة مبحثين من هذا الفصل الثالث لتحليل الشق الخاص بالكاتب على المستويين الفكرى، وفى دلالة نموذج صدام الحضارات بالنسبة لمنظور دراسة العلاقات الدولية .

فقد مثل هذا النموذج مثالا على تناول الثقافة فى تأثيرها على العلاقات الدولية ليس على مستوى القضايا أو المتغيرات التابعة أو الوسيطة وإنما فى أعلى مستويات التناول؛ وهو مستوى المنظور أو النموذج التفسيرى، وهو الأمر الكفيل بإحداث نقلة أو تغيير فى أنس ومبادئ العلاقات الدولية والتى استمرت قرابة الأربعين عاما دامت فيها الهيمنة للمنظور الواقعى والوضعى لدراسة العلاقات الدولية. وقد كان هذا مبرر الدراسة فى محاولة بلورة ملامح هذا النموذج من خلال سلسلة كتابات هنتجتون فى هذا الصدد وعبر مجموعة من العناصر الأساسية؛ كهيكى النظام الدولى المقترح فى هذا النموذج، وطبيعة الفاعلين الدوليين، ونمط التفاعلات الدولية، ثم القضايا والموضوعات الأساسية.

أما الشق الثانى للخطاب؛ والخاص بالمتلقى للخطاب - والذى حددته الدراسة فى فصلها الرابع فى المهتمين بالعلاقات الدولية- فقد قصدت للدراسة من وراء القراءة المقارنة فى مجموعة من أدبيات العلاقات الدولية حول "صدام الحضارات" تحقيق أكثر من هدف؛ أولا: كيفية تلقى أعضاء الجماعة البحثية لحقل العلاقات الدولية لنموذج ثقافى لتفسير العلاقات

الدولية؛ وبالتحديد بلورة محاور النقاش حول النموذج، ومناطق التركيز. ثانيا: تحديد الاتجاهات النظرية المعاصرة في التنظير للعلاقات الدولية عقب نهاية الحرب الباردة - من خلال التحوار حول قضية نظرية - في استكمال للفصل الأول من الدراسة الذي اهتم ابتداء بتحديد هذه الاتجاهات النظرية من واقع للقراءة في أدبيات نظرية كلية، والمقارنة بينها إن أمكن. ثالثا: استكمال حلقات البحث في البعد الثقافي للعلاقات الدولية - ليس من خلال القراءة النظرية في اتجاهات المدارس المختلفة في النظر لهذا البعد كما تم في الفصل الثاني وإنما - من خلال نقل النقاش حول البعد الثقافي إلى نطاق يتداخل فيه بصورة أكبر الحديث عن الجوانب العلمية مع الجوانب العملية لهذا البعد. فبعيدا عن النقاش النظري حول ما للثقافة من دلالة ومن إسهام في دراسة العلاقات الدولية، هناك مؤشرات على انخراط الثقافة بالفعل في قلب العلاقات الدولية؛ قد يكون ذلك مقاسا بالموضوعات المثارة بغزارة على الأجندة البحثية للعلاقات الدولية. وقد يكون مقاسا بحجم ردود الأفعال تجاه هذه الموضوعات حتى من اتجاهات تنفي عن الثقافة أهميتها تلك، وقد يكون ذلك مقاسا بالسياسات أو البرامج والأدوات المعولة على هذا البعد على أرض الواقع .

وإذا كان التطور في التنظير للعلاقات الدولية قرين بالتطور في واقع هذه العلاقات، فإن الفصل الرابع بالتأكيد هو جزء من استكمال البحث في البعد الثقافي من أبعاد العلاقات الدولية ظاهرة ومجالا دراسيا.

وقد حددت الدراسة مستويات ثلاثة أو قنوات لتصنيف اتجاهات ردود أفعال مجموعة من دارسي العلاقات الدولية تجاه كتابات هنتجتون حول "صدام الحضارات"، وقد وجدت للدراسة أن اثنين من هذه القنوات أو المستويات يسهمان في استكمال النقاش حول وزن البعد الثقافي وتأثيره على العلاقات الدولية وهما:

أولا: المستوى النظري-المنهاجي؛ والذي ميزت الدراسة في إطاره بين موقفين نظريين واسعين؛ أحدهما الرافض لنموذج صدام الحضارات كنموذج تفسيري لمرحلة ما بعد الحرب الباردة -رفضاً لأن تكون الحضارة هي وحدة التحليل الأساسية وأن تكون الثقافة هي المحرك للعلاقات الدولية- وتكشف نتائج القراءة في الأدبيات الممثلة لهذا الموقف النظري عن استكمال التحليل لمناطق معينة من الفصلين الأول والثاني، وذلك على النحو التالي:

١. في حين اهتم الفصل الأول بالاتجاهات العامة لدارسي العلاقات الدولية في رؤيتهم لآثار المتغيرات العالمية، التالية على انتهاء الحرب الباردة، على التنظير للعلاقات

الدولية. وركزت الدراسة في أثناء ذلك على دعاوى التجديد -الكلية أو الجزئية- أو دعاوى استقرار التنظير على ما هو عليه. وكانت دعاوى التجديد التنظيري هي بؤرة اهتمام هذا الفصل الأول من الدراسة باعتبارها تمهيدا ومدخلا لموضوعها؛ فإن الدراسة لم تركز على الاتجاهات الأخرى، المعبرة عن منظورات موجودة فعليا في الحقل ولا زالت تحظى بالقبول والتأييد، إلا بشكل مجمل. فقد جاء التركيز في الفصل الرابع على حجج هذه الاتجاهات -خاصة الواقعية والليبرالية- بالنسبة لنموذج صدام الحضارات سدا للنقص في هذا المقام.

٢. أن الدراسة وبشأت تحليل حجج الاتجاهات الراقضة لنموذج صدام الحضارات كنموذج تفسيري للعلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة حرصت على بلورة رؤية هذه الاتجاهات للثقافة، وعلى هذا النحو يعد هذا الشق في الفصل الرابع استكمالاً للفصل الثاني ومفصلاً لما يخص رؤية الاتجاهات النظرية الكبرى داخل الحقل للثقافة.

٣. أن الدراسة في تركيزها على بلورة "البعد الثقافي" من أبعاد الظاهرة الدولية قد تكون أولت هذا البعد اهتماماً في محاولة لتتبع الجهود البحثية بشأنه، مما قد يعطى انطباعاً بأن هذه الجهود ترقى إلى أن تشكل الاتجاه السائد في التنظير للحقل. إلا أن تعدد الاتجاهات والرؤى في إطار دراسات هذا المستوى ينبأ عن التنازع بين المنظورات والاتجاهات النظرية والذي تعتقد الباحثة أنه يصف حال المرحلة الراهنة من التنظير للعلاقات الدولية.

أما الموقف النظري الثاني في هذا المستوى النظري المنهاجي قصرته الدراسة على المهتمين من دارسي العلاقات الدولية بتجديد البحث والدراسة في البعد الثقافي، فإن القراءة في إطار هذا الموقف النظري تعتبر استكمالاً للفصلين الأول والثاني من الدراسة؛ فمن ناحية اهتم الفصل الأول برسم خريطة الاتجاهات النظرية التي نشأت في ظلها دعاوى التجديد التنظيري، واختص الفصل الثاني بالتركيز على دعاوى التجديد - بالذات - فيما يخص البعد الثقافي، ويستكمل هذا الموقف النظري في إطار الفصل الثالث تفاصيل حجج ومساهمات هذا الاتجاه المهتم بالثقافة والعلاقات الدولية بمناسبة طرح هنتجتون لنموذج صدام الحضارات. ومن خلال المواقف الناقدة والناقضة لأنصار هذا الموقف فيما يخص "نموذج صدام الحضارات" تستطيع الدراسة المراكمة على إسهامات هذا الاتجاه والتي سبق التعرض لها في الفصل الثاني من الدراسة.

أما المستوى الثانى؛ وهو المستوى النظرى حول العلاقات الحضارية، فيمكن اعتباره مؤشرا على تقدم البحث فى الثقافة والعلاقات الدولية على النحو الذى يتخطى التساؤل حول أهمية ودلالة أو مدى إسهام الثقافة بالنسبة لحقل العلاقات الدولية. كما أنه يعد مؤشرا على أن الواقع يفرض على دارسى العلاقات الدولية الاهتمام بالبعد الثقافى من أبعاد الظاهرة الدولية إن أرادوا استمرار تحقيق التوازن بين الواقع والتنظير للحقل. وبالفعل فإن البعض - كما أوضحت الدراسة - يعتبرون العلاقات الحضارية إحدى المجالات الدراسية الجديدة فى حقل العلاقات الدولية، وهو الأمر المعبر عن مؤشرات عديدة على أرض الواقع كان لا بد لدارسى العلاقات الدولية التنظير لها.

ثالثا: مستوى الكتابات حول الغرب والإسلام؛ وهو المستوى الذى يلعب دورا مزدوجا فى هذه الدراسة؛ فمن ناحية يستكمل عرض الرؤى النظرية للاتجاهات الكبرى داخل الحقل للثقافة وتأثيرها على العلاقات الدولية. ومن ناحية ثانية يفعل هذه الرؤى فى معالجة إحدى القضايا النظرية الهامة والتى شغلت حيزا من الاهتمام ليس فقط فى الأوساط البحثية والأكاديمية للعلاقات الدولية، وإنما فى واقع هذه العلاقات وعلى امتداد زمنى لا يستهان به. مما ينقل النقاش من ساحة الحوار النظرى المحض إلى مجال تفعيل الفكر واقعيًا، أو على العكس اتخاذ الفكر مؤشرا ومعبرا عما يحدث فعليا، الأمر الذى ترى الباحثة أنه جدير بالدراسة على نحو أكثر تفصيلا وليس كمستوى يستدعى فى إطار القراءة المقارنة لردود الأفعال تجاه قضية أخرى.

وقد كشف استكمال البحث فى الفصل الرابع عن تكامل هذه الفصول الأربع معا، وعن دلالة استخدام الحوار حول "صدام الحضارات" كساحة اختبار لعرض الاتجاهات النظرية الكبرى داخل الحقل، وكعرض لمواقف هذه الاتجاهات من الاهتمام الحالى بالبعد الثقافى، وعن إمكانيات إسهام هذا البعد فى دراسة للعلاقات الدولية على مستويات عدة، وفى تكامل مع مختلف أبعاد الظاهرة الدولية، تحقيقا لفهم أكثر تكاملا يشمل الأبعاد؛ المادية وغير المادية؛ للظاهرة الدولية. ولعل من أهم المجالات التى يمكن البناء عليها -على ضوء هذه الرسالة- هو مجال ما للثقافة من دلالة ومن إسهام فى دراسة العلاقات الدولية قد يكون مقاسا بالموضوعات المثارة بغزارة على الأجندة البحثية للعلاقات الدولية. وقد يكون مقاسا بحجم ردود الأفعال تجاه هذه الموضوعات حتى من اتجاهات تنفى عن الثقافة أهميتها تلك، وقد يكون ذلك مقاسا بالسياسات أو البرامج والأدوات المعولة على هذا البعد على أرض الواقع. وهو مجال سيساعد

على اختبار إشكاليات الاستخدام الغرضي لإبراز أهمية البعد الثقافي في هذه المرحلة الراهنة من تطور العلاقات الدولية، وعلى نحو يساعد على التمييز والتوضيح ما بين الإسهام المقصود أكاديميا وذلك المطوع سياسيا.

قائمة المراجع

أولا - المراجع باللغة العربية

١. الكتب

١. آرثر ايزاك آيل بوم، الثقافة والهوية والشرعية، في: جوزيف ناي، جون دوناهايو (تحرير)، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تعريب محمد شريف الطرح، (الرياض: مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢).
٢. أسامة أمين الخولي (محرر)، العرب والعولمة - بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٩٨).
٣. السيد يسين، لوعي التاريخي والثورة الكونية: حوار الحضارات في عالم متغير، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٥).
٤. ألفن توفلر، بناء حضارة جديدة، ترجمة سعد زهران، (مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، الطبعة الأولى، يناير ١٩٩٦).
٥. إبراهيم أسعدي، مونية رحيمي، نظرية صدام الحضارات أو التهديد الإسلامي واقع أم اختلاق؟، (الدار البيضاء: منشورات الفرقان، الطبعة الأولى، ١٩٩٩).
٦. اسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (الكويت: جامعة الكويت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤).
٧. الطاهر لبيب، سوسيولوجيا الثقافة، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، الطبعة الأولى، ١٩٧٨).
٨. برتران بادى، ملرى - كلودسموتس، انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة سوزان خليل، (المركز الفرنسي للثقافة والتعاون العلمى بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨).

٩. جاك هيرش، "صدام الحضارات" - توصيف أميريالى من منطلق فرق تسد، فى: فخرى ليبب (محرر)، صراع الحضارات أم حوار الثقافات؟: أوراق مداخلات المؤتمر الدولى حول صراع الحضارات أم حوار الثقافات القاهرة ١٠-١٢ مارس ١٩٩٧، (منظمة تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية، ١٩٩٧).
١٠. جان فرانسوا بايار، أوهام الهوية، ترجمة حليم طوسون، (المركز الفرنسى للثقافة والتعاون العلمى بالقاهرة، للطبعة الأولى، ١٩٩٨).
١١. جوزيف ناى، جون دوناھيو (المقدمة) فى: جوزيف ناى، جون دوناھيو (تحرير)، الحكم فى عالم يتجه نحو العولمة، تعريب محمد شريف الطرح، (الرياض: مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢). مرجع سابق
١٢. جون ل. إسبوزيتو، التهديد الإسلامى خرافة أم حقيقة؟، ترجمة د. قاسم عبده (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠٠١).
١٣. جيفرى فرانكل، "عولمة الاقتصاد"، فى: جوزيف ناى، جون دوناھيو (تحرير)، الحكم فى عالم يتجه نحو العولمة، تعريب محمد شريف الطرح، (الرياض: مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢). مرجع سابق
١٤. جيهان سليم وآخرون، الثقافة العربية: أسئلة التطور والمستقبل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣).
١٥. حازم الببلاوى، نحن والغرب: عصر المواجهة أم التلاقى؟، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٩٩٩).
١٦. حسن حنفى، تقييم تجارب حوار الحضارات، فى: د: نادية مصطفى، د: علا أبو زيد (تحرير)، خطابات عربية وغربية فى حوار الحضارات، سلسلة محاضرات حوار الحضارات (٢)، (القاهرة: برنامج حوار الحضارات، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤).
١٧. زينب عبد العظيم، "الأمم المتحدة وعام حوار الحضارات" فى: د: نادية مصطفى، د: علا أبو زيد (تحرير)، من خبرات حوار الحضارات: قراءة فى نماذج على الصعيد العالمى والإقليمى والمصرى، (القاهرة: برنامج حوار الحضارات - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣).

١٨. روبرت ماكنمارا (مقدم)، ميلاد عالم جديد (فرصة متاحة لقيادة عالمية)، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٩).
١٩. روجيه جارودي، حوار الحضارات، ترجمة عادل العوا، (بيروت، عوידات للنشر والطباعة، الطبعة الرابعة، ١٩٩٩).
٢٠. سعد حقي، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩).
٢١. سمير سليمان، الإسلام والغرب: إشكالية التعايش والصراع، (بيروت: دار الحق، الطبعة الثانية، ١٩٩٨).
٢٢. سيف الدين عبد الفتاح، "إشكالية العلاقة مع السلطة - قراءة في نصوص تراثية ومنهجية مقترحة"، سلسلة بحوث سياسية (١١٤)، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، أبريل ١٩٩٧).
٢٣. سيف الدين عبد الفتاح، مدخل القيم: إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، في: د. نادية مصطفى (إشراف وتحرير)، العلاقات الدولية في الإسلام، الجزء الثاني (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٩).
٢٤. سيف الدين عبد الفتاح، "التحديات السياسية الحضارية في العالم الإسلامي مع إشارة للتحديات السياسية الداخلية"، الأمة في قرن - عدد خاص من حولية أمتي في العالم، الكتاب السادس، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٠/٢٠٠١).
٢٥. شريف عبد الرحمن، "تماذج من الرؤى الغربية لحالة الإسلام والمسلمين في العالم المعاصر"، أمتي في العالم - حولية قضايا العالم الإسلامي، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٠).
٢٦. صامويل هنتجتون، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، (القاهرة: سطور، ١٩٩٨).
٢٧. عبد الباسط عبد المعطي (محرر)، العولمة والتحول المجتمعي في الوطن العربي، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٩).

٢٨. على وطفة، "الثقافة وأزمة القيم في الوطن العربي، في: جيهان سليم وآخرون، الثقافة العربية، أسئلة التطور والمستقبل، مرجع سابق.
٢٩. فخرى لبيب (محرر)، صراع الحضارات أم حوار الثقافات؟: أوراق مداخلات المؤتمر الدولي حول صراع الحضارات أم حوار الثقافات القاهرة ١٠-١٢ مارس ١٩٩٧، (منظمة تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية، ١٩٩٧).
٣٠. فريد هاليداي، الإسلام وخرافة المواجهة - الدين والسياسة في الشرق الأوسط، ترجمة: محمد مستجير (القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، ١٩٩٧).
٣١. فيكتور مايرشونبرغر، ديبورا هيرلي، "عولمة الاتصالات"، في: جوزيف ناى، جون دوناهيو (تحرير)، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تعريب محمد شريف الطرح، (الرياض: مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢). مرجع سابق.
٣٢. مايكل كاريندرس، لماذا ينفرد الإنسان بالثقافة؟ الثقافات البشرية: نشأتها وتنوعها، ترجمة شوقي جلال (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٩، الطبعة الأولى ١٩٩٨).
٣٣. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، (القاهرة: دار الفجر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢).
٣٤. محمد خاتمي، الإسلام والعالم، (القاهرة: مكتبة الشروق، الطبعة المصرية الأولى، ١٩٩٩).
٣٥. محمد الشبيني، صراع الثقافة العربية الإسلامية مع العولمة، (بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢).
٣٦. محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، ١٩٩٢).
٣٧. محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٤).
٣٨. محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر: العولمة - صراع الحضارات - العودة إلى الأخلاق، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧).

٣٩. مصطفى النشار، ضد العولمة، (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٩).
٤٠. ميكل تومبسون (وآخرون)، نظرية الثقافة، ترجمة على سيد الصاوي، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٩٧).
٤١. ميلاد حنا، قبول الآخر؛ فكر واقتناع وممارسة، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٩٩٨).
٤٢. نادية مصطفى، النظرية العامة للنظم ودراسة العلاقات الدولية، مذكرات مطبوعة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣.
٤٣. نادية مصطفى، "النظام الدولي الجديد والمنطقة العربية"، تقرير الأمة في عام، (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، ١٩٩٢).
٤٤. نادية مصطفى، التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي، (رابطة الجامعات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٩٩٩).
٤٥. نادية مصطفى، "إعادة تعريف السياسي: رؤية من داخل حقل العلاقات الدولية"، في: د. نادية مصطفى (تحرير وإشراف)، علم السياسة: مراجعات نظرية ومنهجية، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي لقسم العلوم السياسية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤).
٤٦. نادية مصطفى، "المقدمة العامة لمشروع العلاقات الدولية في الإسلام، في: د. نادية مصطفى (إشراف وتحرير)، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، الجزء الأول، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦).
٤٧. نادية مصطفى، "حوار الحضارات في ضوء العلاقات الدولية الراهنة"، في: أحمد مسجد جامعي وآخرون، محاضرات في حوار الحضارات، (دمشق: المنشأة الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١).
٤٨. نادية مصطفى، مدخل منهجي لدراسة التطور في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام - الجزء السابع (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦).

٤٩. نادية مصطفى، "التحديات السياسية الحضارية الخارجية للعالم الإسلامي: بروز الأبعاد الحضارية الثقافية"، الأمة في قرن - عدد خاص من حولية أمتي في العالم، الكتاب السادس، مرجع سابق
٥٠. نادية مصطفى، "إشكالية الاقتراب من مفهوم حوار الحضارات في أدبيات عربية"، أمتي في العالم، العدد الخامس - الجزء الأول (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣).
٥١. نادية مصطفى، "تحديات العولمة والأبعاد الثقافية الحضارية والقيمية: رؤية إسلامية"، في: مجموعة مؤلفين، مستقبل الإسلام، (دمشق: دار الفكر، الطبعة الأولى، أكتوبر ٢٠٠٤).
٥٢. نصر محمد عارف، الحضارة - الثقافة - المدنية: دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم، (المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٤).
٥٣. نظام محمود بركات، "التبادل اللامتكافئ بين الثقافتين العربية والغربية"، في: جيهان سليم وآخرون، الثقافة العربية: أسئلة التطور والمستقبل، مرجع سابق.
٥٤. نيل م. روزندورف، "العولمة الاجتماعية والثقافية: المفاهيم والتاريخ ودور أمريكا" في: جوزيف ناي، جون دوناھيو (تحرير)، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تعريب محمد شريف الطرح، (الرياض: مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢). مرجع سابق.
٥٥. هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨).
٥٦. ودودة بدران، "وضع الدولة الإسلامية في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، الجزء الثاني عشر، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦).

٢. الدوريات العربية:

١. زكى الميلاد، "إنبعث الحضارات بين خيار التصادم والتعايش"، الكلمة، منتدى الكلمة للدراسات والابحاث، ١٩٩٥.
٢. عبد الله عبد الدائم، "العرب والعالم بين صدام الثقافات وحوار الثقافات"، المستقبل العربي، عدد ٢٠٣، يناير ١٩٩٦.
٣. عبد الوهاب المسيري، "فى نهاية التاريخ وصراع الحضارات"، القاهرة، يوليو-أغسطس، ١٩٩٧.
٤. على الشامي، "الإسلام فى النظام العالمى"، شؤون الأوسط، عدد ٣٤، أكتوبر ١٩٩٤.
٥. غسان سلامة، "الإسلام والغرب"، شؤون الأوسط، عدد ٣٤، أكتوبر ١٩٩٤.
٦. فؤاد عجمى، "الاستدعاء"، الغرب وبقية العالم بين صدام الحضارات وحوارها، ملف مناظرة شؤون الأوسط فى شأن صدام الحضارات، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠).
٧. كيشورى محبوبانى، "أخطار التفسخ"، المرجع السابق.
٨. محمد دكير، "مؤتمر المسلمون وحوار الحضارات فى العالم المعاصر"، الكلمة، منتدى الكلمة للدراسات والابحاث، يوليو ١٩٩٥.
٩. محمد سعدى، "الجنوب فى التفكير الاستراتيجى الأمريكى: نموذج أطروحة "صدام الحضارات"، المستقبل العربي، عدد ٢٣٦، أكتوبر ١٩٩٨.
١٠. نادية مصطفى، "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعى والدعوة إلى منظور جديد"، السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٨٥.
١١. نادية مصطفى، "حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسى الدولى"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع عشر - العدد الثالث - خريف ١٩٨٦.
١٢. نبيل دجاني، "البعد الثقافى والاتصال فى ضوء النظام العالمى الجديد"، المستقبل العربي، عدد ٢٢٤، أكتوبر ١٩٩٧.

١٣. وجيه كوثراني، "صدام الحضارات أم إدارة الأزمات؟"، ملف مناظرة شؤون الأوسط في شأن صدام الحضارات، مرجع سابق.

٣. الرسائل العلمية

١. أميمة عبود، قضية الهوية في مصر في السبعينيات: دراسة في تحليل بعض نصوص الخطاب السياسي، رسالة ماجستير (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢).

٢. مروة محمود فكرى، أثر التحولات العالمية على الدولة القومية خلال التسعينيات - دراسة نظرية، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤).

ثانياً - المراجع باللغة الإنجليزية

1. Books:

1. Baylis , john and Steve Smith (ed.), The globalization of world politics: An introduction to International Relations (Oxford university press, 1997).
2. Bear, Francis A, & Hariman, Robert, Post-Realism: the rhetorical in International Relations (Michigan University press, 1996).
3. Brown, Seyon, International Relations in a changing global system: toward a theory of the world polity (Boulder: West view press, 1992).
4. Burton, J.W., International Relations: A general theory (Cambridge: Cambridge University Press, 1967).

5. Buzan, Barry, Jones, Charles, & Little, Richard, The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism, (New York: Columbia University Press, 1993).
6. Chakrabarti Pasic, Sujata, "Culturing International Relations Theory: A Call for Extension", in: , Yosef Lapid (ed.), The return of culture and identity in International Relations theory (Lynne Rienner Publishers, Inc., 1996).
7. Clark, Ian, Globalization and fragmentation: International Relations in the twentieth century (Oxford: Oxford University Press, 1997).
8. Demco, George J. & Wood, William B. (ed.), Reordering the world: Geopolitical perspectives on the twenty-first century (Boulder: West view Press, 1994).
9. Dougerty, James E., & Pfaltzgraff, Robert L., Contending theories of International Relations: A comprehensive survey (NewYork: Longman, 1997).
10. Dunne, Timothy, "Realism", in: John Baylis & Steve Smith (ed.) The Globalization of World Politics, Op.Cit.
11. Esposito, John, "The Dialogue of Civilizations: Prospects of The Future after the War in Iraque",
ورد نص المحاضرة في: د. نادية مصطفى، د: علا أبو زيد (تحرير)، خطابات عربية وغربية في حوار الحضارات، مرجع سابق.
12. Ferguson, Marjorie & Golding, Peter (ed.), Cultural studies in question (SAGE publications, 1997).

13. Forst, Mervyn, **Ethics in International Relations: A constitutive theory** (Cambridge university press, first published 1996).
14. Friedman, Thomas, **The Lexus and the Oliver Tree**, (Farrar, Straus and Giroux, 1999).
15. Gaddis, John Lewis, "History, Science and the Study of International Relations " in: Nagire Woods, **Explaining International Relations Since 1945** (Oxford: Oxford University Press, 1996).
16. Hall, Stuart , "The Local and the Global: Globalization and Ethnicities", in: A. D. King, **Culture, Globalization and The World System**, (London Macmillan, 1991)
17. Hall ,Stuart & paul du Gay (ed.), **Questions of cultural identity**, (SAGE publication ltd., 1996).
18. Halliday, Fred, "Culture and International Relations: A New Reductionism?" , in: Michi Ebata, Beverly Neufeld (ed.), **Confronting the Political in International Relations**, (UK: Macmillan Press Ltd, 2000).
19. Halliday, Fred, "the End of the Cold War and International Relations: Some Analytic and Theoretical Conclusions" , in: Ken Booth, Steve Smith (eds.), **International Relations Theory Today**, (Pennsylvania, The Pennsylvania State University Press, 1995).

20. Hopden, Stephen, & Richard Wyn Jones, "Marxist Theories of International Relations", in: John Baylis & Steve Smith (ed.), The globalization of world politics: An introduction to International Relations, Op.Cit.
21. Hudson, Valerie M., Culture and foreign policy (Lynne Rienner Publishers, Inc., 1997).
22. Jones, Walter S., The logic of International Relations (New York: Longman, 1997).
23. Jones, Barry, The World Turned Upside Down: Globalization and the Future of State, (Manchester: Manchester University Press, 2000).
24. Kegley, JR. Charles, "the Neoliberal Challenge to Realist Theories of World Politics: An Introduction", in: Charles Kegley (ed.) Controversies in International Relations theory (St. Martin's press, New York, 1995).
25. Kegly, Charles W., & Wittkopf, Eugene R., The global agenda: issues and perspectives (New York: McGraw-Hill Book Company, 1992).
26. Kohn, Joel, Culture, multicultural, postculture (SAGE publications ltd., 1995).
27. Knutsen, Tarbjorn L., A history of International Relations theory: An introduction, (Manchester: Manchester University Press, 1992).

28. Lapid, Yosef (ed.), The return of culture and identity in International Relations theory (Lynne Rienner Publishers, Inc., 1996).
29. Latin, David D, Hegemony and culture: politics and religious change among the Yoruba (the university of Chicago press, 1992).
30. Lebow, Richard Ned, & Thomas Risse Kappen, "Introduction: International Relations Theory and the End of the Cold War", in: Richard Ned Lebow & Thomas Risse Kappen (ed.), International Relations Theory and the End of the Cold War, (New York: Columbia University Press, 1995).
31. Lebow, Richard Ned, "The Long Peace, the End of the Cold War, and the Failure of Realism", in: Richard Ned Lebow & Thomas Risse Kappen (ed.), International Relations Theory and the End of the Cold War, Ibid.
32. Mazruie, Ali A. , Cultural Forces in World Politics, (London: James Curry Ltd., 1990).
33. Miller, Lynn H., Global Order: Values and power in International politics (London: West view Press, 1990).
34. Mulack , Gunter, "The Importance of Dialogue with Islamic World: A German Perspective ",
ورد نص المحاضرة في: د.نادية مصطفى، د: علا أبو زيد (تحرير)، خطابات عربية وغربية في حوار الحضارات، مرجع سابق.
35. Neufeld, Mark A., The Restructuring of International Relations Theory, (Cambridge University Press, 1995).

36. Olson, William Ginton, & Lee, James R., **The history and practice of International Relations** (New Jersey: Prentice-Hall International, Inc., 1994).
37. Oye, Kenneth, "Explaining the End of the Cold War: Morphological and Behavioral Adaptations to the Nuclear Peace?", in: Richard Ned Lebow & Thomas Risse Kappen (ed.), **International Relations Theory and the End of the Cold War**, Op.Cit.
38. Ray, James Lee, "Promise or Peril ? Neorealism, Neorealism and the Future of International Politics", in: Charles W. Kegley (ed.), **Controversies in International Relations Theory**, Op.Cit
39. Risse-Kappen, Thomas, "Ideas Do Not Float Freely: Transnational Coalition, Domestic Structures, and The End of the Cold War", in: Richard Ned Lebow & Thomas Risse Kappen (ed.), **International Relations Theory and the End of the Cold War**, Op.Cit. pp: 187-222.
40. Robertson, Ronald, **Globalization: social theory and global culture** (SAGE publications ltd., First published 1992).
41. Rosenau, James, "Order and Disorder in the Study of World Politics", in: Ray Maghroori & Bennetramberg (ed.), **Globalism Versus Realism: International Relations' Third Debate**, (Boulder: West View Press, 1982)
42. Rosenau, James N., **Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity**, (Princeton: Princeton University Press, 1990).

43. Rosenau, James N., "Post Internationalism in a Turbulent World", in: James Rosenau, Mary Durfee (ed.), **Thinking Theory Thoroughly: Coherent Approaches to An Incoherent World**, (West View Press, 1995).
44. Rosenau, James N., **Along the Domestic- Foreign Frontiers: Explaining Governance in a Turbulent World**, (Princeton: Princeton University Press, 1997).
45. Rosenthal, Joel H., **Ethics and international affairs: A reader** (Georgetown university press, Washington, D.C., 1995).
46. Rosenthal, Joel H., "Rethinking the Moral Dimensions of Foreign Policy", in: Charles Kegley (ed.) , **Controversies in International Relations theory**, Op.Cit.
47. Scholt, Jane Art, **Globalization: A Critical Introduction**, (London: Pelgrave, 2000).
48. Scollon, Ron. & Scollon, Suzan, **Intercultural communication: A discourse approach** (BLACKWELL, Oxford UK & Cambridge USA, 1995).
49. Senghaas, Dieter, **The Clash Within Civilizations: Coming to Terms With Cultural Conflicts** (London: Routledge , 2002).
50. Smith, Anthony D., "Towards A Global Culture?", in: David Held And Anthony McGrew (ed.), **The Global Transformation Reader: An Introduction to the Globalization ebate**, (Cambridge: Polity Press 2000).

51. Viotti, Paul R., & Kauppi, Mark V., International Relation theory: Realism, Pluralism, Globalization (New York: Macmillan Publishing Co., 1993).
52. Wendet, Alexender, "Identity and Structural Change in International Politics", in: Yosef Lapid, (ed.), The return of culture and identity in International Relations theory, Op.Cit.

2. Periodicals:

1. Afrasiabi, L. Kaven, "From The Clash of Civilizations to Civilizational Parallelism", Telos, Spring 1999. Issue 115, pp: 109-116.
2. Bull, Hedley, "New Directions in the Theory of International Relations ", International Studies, April-June 1975,V.14, N.2.
3. Cochran, Moll, "The liberal ironist, ethics and International Relations theory", Millennium: Journal of International Studies, vol.25, no.1, 1996, pp.29-52.
4. Desch, C. Michael, "Culture clash: Assessing the importance of ideas in security studies", International security, vol.23, no.1 (summer 1998), pp.141-170.
5. Finnenmore, Martha, "Norms, culture, and world politics: insights from sociology's institutionalism", International organization 50,2 (spring 1996), pp. 325-347.
6. Gaddis, John Lewis, "International Relations Theory and the End of the Cold War", International Security, Vol. 17, No. 3, 1992/93.

7. George, Jim, "International Relations and search for thinking space: Another view of the third debate", International studies Quarterly, 33,(1989), pp.269-279.
8. Halliday, Fred, "International Relations and its Discontents", International Affairs, Vol. 71, No. 1, 1995.
9. Harries, Owen, "the Collapse of "the West", Foreign Affairs, Vol. 72, No. 4, 1993.
10. Holsti, K.J., "Mirror, mirror on the wall, which are the fairest theories of all?", International studies quarterly, 33,(1989), pp.255-261.
11. Hopf, Ted, "Getting the End of the Cold War Wrong", International Security, Winter 1992/93, Vol. 17, No.3.
12. Huntington, Samuel p., "The -lonely superpower", Foreign affairs, March/April 1999.
13. Huntington, Samuel p., "The west unique, not universal", Foreign affairs, November/December 1996.
14. Huntington, Samuel p., "The clash of civilizations: A response", Millennium: Journal of International Studies, vol.26, no.1, 1997.
15. Jervis, Robert, "The Future of World Politics: Will it Resemble the Past?", International Security, Winter 1991/92, Vol. 16, No. 3.
16. Johnston, Alastair Jain, "Thinking about strategic culture", International security, vol.19, no.4 (spring 1995), pp.32-64.

17. Kier, Elizabeth, "Culture and military doctrine", International security, vol. 19, no. 4 (spring 1995) ,pp. 65-93.
18. Lynch, Marc, "The Dialogue of Civilizations and International Public Spheres", Millennium: Journal of International Studies, Vol. 29, No.2, (2000).
19. Mahbubani, Kishori, "The West and The Rest", The National Interest, summer 1992
20. Maxwell, Mary, "Fact and value in International Relations", International Political Science Review, vol.15, no.4,(1994) pp.379-387.
21. Mozaffari , Mahdi, "The Clash of Civilizations or Camouflaging Dominance ? Third World Network Features, 1993.
22. Muzaffari, Mahdi, "Can A Declined Civilization Be Reconstructed ?", International Relations, Vol. Xiv, No.3, December 1998.
23. Raines, C. John, "The Politics of Religious Correctness: Islam and The West", Cross Currents, spring 96, Vol. 46, Issue 1, pp: 39-50.
24. Rosenberg, Justin, "What's the Matter with Realism?", Review of International Studies, April 1990, &ol.16.
25. Spence, J.E, "Ethnicity and International Relations", International affairs, 72, 3(1996) pp.439-443.
26. Walt, Stephen M., "The Renaissance of Security Studies", International Studies Quarterly, 1991, Vol. 35.

27. Waltz, Kenneth N., "The Emerging Structure of international Politics", International Security, Fall 1993, Vol. 18, No.2.
28. Wolforth, William C., "Reality Check: Revising Theories of International Politics in Response to the End of the Cold War, World Politics, 50, July 1998.
29. Yee, Albert S., "The causal effects of ideas on politics", International Organization 50, 1, (winter 1996), pp.69-108.

3. Internet sources:

1. Ahrari, M. E. "The Clash of Civilizations: An Old Story or New Truth", New Perspectives Quarterly, Spring 97, Vol. 14, Issue.2, p.56.

<http://1w6fd.1aw6.hotmail.msn.com/>
2. Gardels, Nathan, "Soul of the World Order", New Perspectives Quarterly, Summer 93, Vol. 10, Issue 3, P: 2.

<http://1w6fd.1aw6.hotmail.msn.com/>
3. Gress, David R., "The Subtext of Huntington's Clash", Orbis, Spring 97, Vol. 41, Issue. 2 , p: 285.

<http://1w6fd.1aw6.hotmail.msn.com/>
4. Halliday, Fred, "A New World Myth" New Statement, Vol. 126, Issue. 4328. p: 42.

<http://1w6fd.1aw6.hotmail.msn.com/>

5. Kaplan, Robert D., "Looking the World in the eye", **The Atlantic Monthly**, December 2001,
<http://www.theatlantic.com/issues/2001/12/kaplan.him>.
6. Kurth, James, "The Clash in Western Society: Toward A New World Order", **Current**, Jan. 95, Issue 369, p: 19.
<http://lw6fd.law6.hotmail.msn.com/>
7. Mazzar, Michael, "Culture and International Relations", **Current**, May 1996, Issue 382, p: 23-31.
<http://lw6fd.law6.hotmail.msn.com/cgi-b>
8. O'Hagan, Jacinta, "Civilizational Conflict? Looking for Cultural Enemies", **Third World Quarterly**, March 95, Vol. 16, Issue 1, p: 19.
<http://lw6fd.law6.hotmail.msn.com/>
9. O'Hagan, Jacinta & Goff, Patricia (organizers), "so how do you do culture ? A workshop to discuss methodological approaches to studying culture in International Relations, April 14, 2000., center for International Studies, University of Southern California.
10. Pfaff, William, "The Reality of Human Affairs", **World Policy Journal**, Summer 97, Vol. 14, Issue 2 ,P . 89.
<http://lw6fd.law6.hotmail.msn.com/>

11. Thurow, Lester C. , "Globalization: The Product of A Knowledge Based Economy", Annals of the American Academy of Political Social Science, July 2000, EBSCO database, (academic search elite).

<http://ejournal.ebsco.com/login>

12. Walt, Stephen M., "Building Up New Bogeymen", Foreign Policy, Spring 97, Issue. 106, p: 176.

<http://1w6fd.law6.hotmail.msn.com/>



برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات

تأسس في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في ٢٠٠٧

تواصل مع برنامج حوار الحضارات، والذي تأسس في أبريل ٢٠٠٢ ونفذ خطته العلمية (٢٠٠٢ - ٢٠٠٦)، ومع امتداد الاهتمام بالدراسات الحضارية والتحليل الثقافي، كان من الضروري أن تتسع مساحة الاهتمام وتتوسع زوايا الرؤية.

وإن تطور اهتمام البرنامج بالدراسات الحضارية والثقافية وبمجال يتعلق بالحوار بين الثقافات إنما يمثل استجابة مهمة للتحديات الحضارية والثقافية التي تواجه الدائرة الحضارية التي ننتمي إليها. هذه التحديات تتجدد وتتسابق مع نظائرها السياسية والعسكرية والاقتصادية في ظل تأثيرات العولمة، وهي تتطلب معالجة علمية منظمة تخدم أهداف البحث العلمي والحركة السياسية، وتساهم في تشكيل وعي متجدد بالذات وبالآخر، ضمن صياغة خطاب لا يغرق في الاعتذار والدفاع عن الذات بقدر ما يعنى بحقيقة الذات الحضارية والمبادرة تجاه الآخر في نطاق حوار حضارى وثقافى يحقق المصالح المشتركة على قاعدة من التفاعل والندية.

ومن أهم الأساليب لتحقيق أهداف البرنامج:

- مشروعات بحثية جماعية.
- عقد ندوات للخبراء والمتخصصين في مجال الدراسات الحضارية المقارنة.
- عقد ورش عمل لشباب الباحثين في مجال الدراسات الحضارية والتحليل الثقافي.
- متابعة ورصد ملتقيات الحوار وأهم الدراسات النظرية المتصلة بالموضوع.
- التعاون مع المراكز العلمية والمؤسسات المناظرة المعنية بالموضوع إقليمياً وعالمياً.
- عقد دورات تدريبية للعمل في الدراسات الحضارية والنقدية فضلاً عن التدريب على المهارات الحوارية.

برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - الجيزة - مصر

تليفون مباشر: ٥٦٧٦٤٨٦ - ٥٧٠٣٧٦٩ - ٧٧٦٨٢٤٨

فاكس: ٥٧٠٣٧٦٩

الموقع الإلكتروني: www.hewaronline.net

البريد الإلكتروني: hewar@hewaronline.net

المشرف العام على البرنامج:

أ.د. منى البرادعي - عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

مدير البرنامج:

أ.د. نادية محمود مصطفى - أستاذ العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

نائب مدير البرنامج:

أ.د. سيف الدين عبد الفتاح - أستاذ العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

الهيئة الاستشارية للبرنامج:

١. أ.د. أحمد كمال أبو المجد، أستاذ بكلية الحقوق، جامعة القاهرة.
٢. أ.د. حازم حسنى، رئيس قسم تطبيقات الحاسب الآلى، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٣. أ.د. حورية مجاهد، أستاذ بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٤. أ.د. سمير مرقس، مستشار المركز القبطى للدراسات الاجتماعية، بطريكية الأقباط الأرثوذكس.
٥. أ.د. علا أبو زيد، أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٦. أ.د. كمال المنوفى، أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٧. أ.د. محفوظ عبد الرحمن، مدير مركز بحوث التنمية.
٨. أ.د. منى أبو الفضل، أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٩. السفير نبيل بدر، مساعد وزير الخارجية للعلاقات الثقافية سابقاً.

منسقا المشروعات بالبرنامج:

- علياء وجدي.
- وسام الضوينى.

قائمة إصدارات برنامج حوار الحضارات

م	اسم الكتاب	المؤلف (المحرر)	سنة الإصدار
١-	السياسة الأمريكية تجاه الإسلام والمسلمين: بين الأبعاد الثقافية والحضارية والأبعاد الاستراتيجية	د. نادية مصطفى	٢٠٠٢
٢-	من خبرات حوار الحضارات: قراءة في نماذج على الصعيد العالمي والإقليمي والمصري	د. نادية مصطفى د. علا أبو زيد	٢٠٠٣
٣-	خطابات عربية وغربية في حوار الحضارات	د. نادية مصطفى د. علا أبو زيد	٢٠٠٤
٤-	مسارات وخبرات في حوار الحضارات: رؤى متنوعة في عالم متغير	د. نادية مصطفى	٢٠٠٤
٥-	خصائص الثقافة العربية والإسلامية في ظل حوار الثقافات	إعداد وتقديم د. نادية مصطفى مراجعة وتحرير أسامة أحمد مجاهد	٢٠٠٥
٦-	الهوية الإسلامية في أوروبا: إشكاليات الاندماج قراءة في المشهد الفرنسي	د. نادية مصطفى	٢٠٠٥
٧-	استشراف مستقبل قضية القدس في ضوء التطورات الراهنة	تنسيق علمي وإشراف: د. رياض جرجور د. سيف الدين عبد الفتاح مراجعة وتحرير: علياء وجدي	٢٠٠٦
٨-	"اللغة والهوية وحوار الحضارات"	إعداد وإشراف: د. نادية مصطفى د. سيف الدين عبد الفتاح مراجعة وتحرير: أمجد أحمد جبريل	٢٠٠٦

العدد	المؤلف (المؤلفات)	الموضوع	العدد
٢٠٠٧	تنسيق علمي وإشراف: د. نادية مصطفى د. سيف الدين عبد الفتاح مراجعة وتحرير: أمانى غانم مدحت ماهر	"العدوان، المقاومة الحضارية في حرب لبنان: الدلالات والمآلات"	٩-
٢٠٠٧	تحرير: د. أمانى صالح مراجعة: أسامة أحمد مجاهد	"مراجعة في خطابات معاصرة حول المرأة: نحو منظور حضاري"	١٠-
٢٠٠٧	تقديم: د. عبد الحميد أبو سليمان تنسيق علمي وإشراف: د. رفعت العوضي د. نادية مصطفى مراجعة وتحرير: أسامة أحمد مجاهد أمجد أحمد جبريل علياء وجدي	"الأمة وأزمة الثقافة والتنمية"	١١-
٢٠٠٧	إعداد وإشراف: د. نادية مصطفى تحرير: د. معتز بالله عبد الفتاح	"الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم العربي"	١٢-

كتب تحت الطبع

العدد	اسم الكتاب	المؤلف (المحرر)
١-	"مصر والعالم: رؤى متنوعة وخبرات متعددة في العلاقة بين الديني والمدني والسياسي"	تنسيق علمي وإشراف: د. نادية مصطفى د. سيف الدين عبد الفتاح مراجعة وتحرير: مدحت ماهر
٢-	"جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة"	د. سمعان بطرس فرج الله
٣-	"أوروبا وإدارة حوار الثقافات الأوروبية: نحو رؤية عربية لدعم الحوار وتفعيل المصالح"	د. نادية مصطفى
٤-	"التأصيل النظري للدراسات الحضارية: العلاقات بين الحضارة والثقافة والدين"	د. منى أبو الفضل د. نادية مصطفى
٥-	"الخصوصية الثقافية: نحو تفعيل التغيير السياسي والاجتماعي"	د. نادية مصطفى د. سيف الدين عبد الفتاح

رقم الإيداع بدار الكتب : ١٥٣٠٨ / ٢٠٠٧

الترقيم الدولي : 8-209-403-977

دارأقرأ للطباعة

هذا الكتاب

يمثل إصدار هذا الكتاب استجابة لتغيرات كثيفة في الواقع الدولي المعاصر بدأت منذ نهاية الحرب الباردة وازدادت كثافة وعمقا بعد وقوع أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وتدفع جميع هذه التغيرات بالأبعاد الثقافية والقيمية لتكون من أهم الأبعاد المؤثرة على العلاقات الدولية فى عالم ما بعد الحرب الباردة.

ولقد حدد هدف هذه الدراسة ابتداءً فى رصد الاهتمام المتزايد بالبعد الثقافى فى أدبيات العلاقات الدولية بدءاً من المفهوم وشبكة العلاقات المفاهيمية الخاصة به والتي أبرزت مفاهيم طالما استبعدتها دارسو العلاقات الدولية الغربيون من التحليل كمفاهيم الحضارة، والدين، والآخر، والقيم، والهوية، ثم رصد مستويات التنظير لتأثير الثقافى على العلاقات الدولية، وهى المستويات التى تباينت ما بين اعتبار الثقافة أحد المتغيرات المؤثرة إلى كونها المفسر الرئيسى لبعض ظواهر العلاقات الدولية، إلا أن مجرد رصد هذا الاهتمام بالثقافى وحده لم يكن كافياً لتحقيق هدف الربط بين هذا الاهتمام النظرى والأكاديمى وبين تطور الواقع الدولى، على اعتبار أن تطور التنظير دائماً ما كان دالة فى تغير الواقع وتجديده، ومن ثم كان لابد من ترجمة لهذا الاهتمام النظرى بالثقافة لربطها بالواقع المعيش، وهو الأمر الذى اتضحت صحته من خلال رصد اقتران صعود الاهتمام بالثقافى القيمي، مع وجود ظواهر فى العلاقات الدولية استحالت قراءتها وتحليلها ومن ثم تفسيرها من خلال المنظورات التقليدية للعلاقات الدولية، علاوة على تطور النظام الدولى نفسه إلى مرحلة شهدت التنامى فى توظيف الأبعاد الثقافية والقيمية لتدشين مصالح وأهداف ومراكز القوى الدولية الكبرى، ومن ثم، ومن خلال هذا المدخل النظرى، يتمكن القارئ من تسكين مصطلحات عديدة مثل: النظام العالمى الجديد، والعولمة، وصراع الحضارات، والحوار بين الحضارات، وحوار الأديان، والعلاقة بين الإسلام والغرب، ثم الحرب على الإرهاب، ومشروع الشرق الأوسط الكبير وهى القضايا التى تعرضت لها الدراسة من خلال تحليل خطاب صدام الحضارات وما أثاره من جدال يمثل "التحولات" المتنامية، توافر فيها اعتبار الثقافة المفسر الرئيسى للعديد من ظواهر العلاقات الدولية.

وعلى هذا النحو يعد الكتاب مرجعاً مهماً للباحثين، لاسيما فى حقل العلاقات الدولية، لما يحويه من مراجعة شاملة لدراسة العلاقات الدولية، ولما يتضمنه من شرح مستفيض للمرحلة الراهنة من مراحل تطور هذه الدراسة، كما أنه يتصل بملامح تطور النظام الدولى الراهن.

وكذلك تنعدي أهمية الكتاب إلى القارئ العربى المهتم بما يجرى من قضايا وأحداث دولية وتأثيراتها على واقعنا العربى والإسلامى المعاصر.